موسوعة
تاريخ مصر
N
نوبليس

موسوعة

التاريخ المصري

(٢٨)

المستر جورج يانج

موسوعة

التاريخ المصري

المجلّد الثامن والعشرون

تاريخ مصر

من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل ـ ٢ ـ

تعريب

علي أحمد شكري

دار نوبليس

اسم الموسوعة:	موسوعة التاريخ المصري
اسم الكتـــاب:	تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - ٢ -
اسم المؤلــف:	المستر جورج يانج
تعريـــب:	علي أحمد شكري
قياس الكتـاب:	١٧ × ٢٤
عدد الصفحات:	٢٢٠
عدد صفحات الموسوعة:	٨٨٤٠
مكـان النشـر:	بيروت
دار النشر والتوزيع:	دار نوبِليس
تلفاكس:	٩٦١ (١) ٥٨ ٣٤ ٧٥
هاتـف:	٩٦١ (١) ٥٨ ١١ ٢١ - ٩٦١ (٣) ٥٨ ١١ ٢١
صندوق بريـد:	٧٠ ٦٩ ١٦ بيروت لبنان
بريد إلكتروني:	info@nobilis-int.com
الطبعة الأولى:	٢٠١٢

EAN 9786144031339

ISBN 978-614-403-133-9

الفصل الثانى

المفلسون والسماسرة

عباس — سعيد — اسماعيل

« فسلبوا المصريين » — سفر الخروج الأصحاح
« الثانى عشر الآية السادسة والثلاثون »

« سيجنى أحفادى ثمار ما زرعت » . بهذه الكلمات استقبل محمد على الموت وهو فى دور النزع . ويشاء الجد العاثر أن تستخف العجلة والرعونة هؤلاء الأحفاد فلا يجنون من الثمار الا الحنظل بعد انهماكهم فى شهوات الشباب .

ليس يخفى أن لحدوث الثورة عن طريق الديكتاتورية مزية عظيمة هى سرعة ذهابها إلى أبعد الحدود دون استنفاد شىء من القوة كما هو مألوف عند حدوث الثورة بواسطة اللجان الديمقراطية . نعم ان الحكمة وليدة الشورى ولكن لاجدال أيضاً فى أن النظام الشورى يؤدى إلى إضاعة كثير من الوقت سدى . على أن هناك ضرراً من ناحية أخرى هو أن خلع الديكتاتور أو موته قد يترتب عليه أن تفقد الحركة قوتها الدافعة المدبّرة وتضل اتجاهها وعندئذ يحدث رد الفعل الذى هو دائماً أبداً بالمرصاد لأى وهن يطرأ على قوة الاندفاع السياسى . ومع أن القوة الابتدائية لهذا الاندفاع لن تفتأ تستجمع نفسها حتى تتم لها الغلبة فى النهاية إلا أنه لابد من إضاعة كثير أو قليل من الوقت ينقضى فى نزاع وفوضى قبل أن تستقر الأمور فى نصابها من جديد وتستعيض الحركة

عما خسرته من وقت . وسواء أكانت الثورة بالطريقة الأولى ، طريقة الديكتاتورية ، أم بالطريقة الثانية ، طريقة اللجان الديمقراطية ، فان مايبذل فى كل منهما من جهود أو مايضيع سدى من الوقت يكاد يكون متساوياً .

وتتجلى مقدرة محمد على فى ادراكه أن لاسبيل إلى أى تقدم حقيقى فى أية ولاية من ولايات الأمبراطورية العثمانية إلا بتوفر شرطين اساسين . أولهما الانفصال عن الباب العالى والثانى الاطمئنان من ناحية الدول العظمى . وقد حقق محمد على هذين الشرطين بحصوله على استقلال داخلى فى الشؤون المالية مع حصر نظام الوراثة فى أسرته ، وصيانة هذا الاستقلال بالسيادة العثمانية وضمانته بمعاهدة دولية . فلم يبق إلا أن يوجد الحاكم الأوتقراطى الذى يستطيع بمقدرته أن يسهر على ذلك النظام الدولى . ومن ثم يعد المرحلة الأولى للانتقال من الأوتقراطية الشرقية إلى الديمقراطية الغربية . وقد كان فى استطاعة ابراهيم القيام بهذه المهمة وهو الذى كان له خلق أبيه وإن أعوزته مقدرته ، لأن حكمه فى سوريا (١٨٣٣ — ١٨٤١) وإدارته الصناعية تشهد بكفاءته . ولكنه لحق بربه وهو يشغل منصب قائمقام أبيه فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨ وقد جاءت تولية عباس الأول نكبة على مصر ١٨٤٩ — ١٨٥٤

نعم لقد هدم محمد على صرح استبداد المماليك والأتراك ولكن لاينبغى أن ننسى أنه هدم إلى جانب ذلك تلك السيادة العثمانية التى كانت درعاً تتقى به جماعة اسلامية ، ماتزال فى سذاجة القرون الوسطى ، شره الجاليات الأجنبية والطوائف المسيحية وأرباب الامتيازات ممن يعتبرون العالم بأسره وطناً لهم . أما ثورة عباس الرجعية ضد ما كان يقوم به جده من أعمال الترقى الجديد فإنها وإن كانت أضر بمصر إلا أنها فى الوقت نفسه

قد كشفت عن سخط حقيق من جانب المصريين حيال الاستغلال الأجنبي كائناً ما كانت مظاهره سواء أكان من ناحية المماليك أم من ناحية المرابين . نعم كان لابد من حدوث رد فعل كهذا يوماً ما ولكن عباس ولد رجعياً . يدلك على ذلك أنه أبى فى صباه تعلم اللغات الأجنبية كما رفض تلقن التربية الأوربية حتى إذا دخل دور الرجولة اعتزل الناس وانزوى كسولا فريداً إلى أعمق دركات الغموض الاسلامى . ولقد أعطى لنا السير نابيير فى كتابة « الحرب فى سوريا المجلد الثانى سنة ١٨٤٢ » والسير ث مورى فى كتابه المسمى « ترجمة وجيزة لحياة محمد على » صورة غير مرضية عن عباس الأول اذ أخبرانا أنه طالما أمر بجلد نسائه وإغراقهن فى اليم ، وأنه قضى معظم ايامه بين كلابه وجياده ، وانه أنفق أموالا طائلة فى زخرفة قصوره ، وأن شأنه كان كشأن غيره من المماليك فى سلب أموال فلاحيه . يضاف إلى ذلك أنه سمح لموليه العديدين — وبينهم نوبار باشا الأرمنى — بأن يجمعوا له الأموال بأحدث الطرق للمضاربات حتى اذا تكدست لديه بعثرها بأقدم الطرق فى تشييد ثكنة فى الصحراء تنقبض لها النفس لدفن نفسه فيها بالحياة بين حراسه المماليك(١)

عباس باشا الأول

(١) لقد رأى القارىء ما كتبه المستر جورج يانج عن عباس باشا الأول ولا نحسبه تجاوز الحقيقة فيما قاله . فان أقل ما يمكن أن يوصف به عهد عباس الأول أنه عصر الرجعية أو « النكسة » فى طريق النهضة القومية المصرية .

ولد فى مصر سنة ١٨١٣ (١٢٢٨ هـ) أثناء غيبة أبيه طوسون باشا فى الحجاز حيث كان يقاتل الوهابيين . ولما كان طوسون قد انتقل إلى دار البقاء بعد ولادة ابنه بقليل فقد حباه جده محمد على باشا بعنايته وبذل جهد الجبابرة فى تربيته بمدرسة الخانكه وإعداده لمنصب ولاية مصر فى المستقبل باعتباره أكبر أفراد الأسرة سناً وأحقهم بولاية الحكم بعد ابراهيم باشا .



المغفور له عباس باشا الأول

= ولذا قلده منصب مدير الغربية ثم منصب الكتخدائية وهو يعادل منصب رئيس الوزراء كما كلفه فى كثير من الظروف بمرافقة عمه ابراهيم باشا فى غزواته للمران على الشؤون العسكرية .

ولم يشتهر عباس بأية مزايا ولا ورث شيئاً من أخلاق جده محمد على باشا أو عمه ابراهيم باشا بل اشتهر على العكس بقسوة القلب والميل إلى إرهاق الرعية مما حمل جده على توجيه اللوم إليه أكثر من مرة . ولما ولى ابراهيم باشا الحكم ضاق بقسوته ذرعا فاضطره إلى الهجرة إلى الحجاز حيث بقى هناك إلى أن انتقل ابراهيم باشا إلى دار البقاء فعاد إلى مصر وتولى الحكم فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨ (٢٧ الحجة سنة ١٢٦٤)

وفى أثناء ولايته الحكم الذى ظل فيه خمس سنوات ونصف ظهر مافى أخلاقه الرجعية من شذوذ. فالى جانب قسوة القلب أضيفت صفات أخرى كسوء الظن بالناس والتطير بالحوادث والرغبة فى العزلة واختيار أبعد الجهات عن العمران وأوحشها لبناء قصوره. فلم يكتف بسراى الخرنفش وسراى الحلمية بالقاهرة بل شيد قصراً بالعباسية (التى سميت باسمه) وكانت إذ ذاك منقطعة عن العمران . وحسبك دليلا على فخامة هذا القصر الموحش النائى أن نوافذه بلغت ٢٠٠٠ نافذة. ولم يكد يفرغ من إنشاء هذا القصر المنيف حتى راح ينشىء قصراً ثانياً فى الدار البيضاء الواقعة بالجبل على طريق السويس المقفر (وتوجد آثاره إلى اليوم) وكذلك أنشأ قصراً آخر فى جهة المطف ثم غيره فى بنها على النيل بعيدا عن المدينة وهو الذى قتل فيه .

وكانت باكورة اعماله عند ارتقائه الأريكة استبعاد مستشارى أبيه وجده جميعاً وطنيين وأجانب على السواء . نعم أن معظمهم لم تكن له قيمة حقيقية ولكن كان لاغنى عنهم لتسيير الاداة الادارية وللسهر على نظام محتكرات الدولة . ولم يك من حرج حتى هذا الحين من اختلاط أموال الوالى الخصوصية بأموال الخزانة العمومية ولكن عباس أخذ

= وبلغ من سوء ظنه بالناس أن تشكك فى اخلاص أفراد أسرته وأعلن عليهم حرباً عواناً وحاول قتل بعضهم فهاجر منهم إلى الاستانة من هاجر وبقى الآخرون وسيف البطش مسلط على رؤوسهم .

ولما كان نظام الحكم يقضى بتولية الأرشد فالأرشد من نسل محمد على أى أنه كان ينتظر أن يخلفه على العرش عمه سعيد باشا بن محمد على باشا ورئيس الدونانمة المصرية فان عباس حاول تغيير هذا النظام لمصلحة ابنه الأمير ابراهيم الهامى وكان جميل الطلعة شديد الذكاء . فأرسله إلى الأستانة فى سنة ١٢٧٠ للتشرف بمقابلة جلالة السلطان عبد المجيد . وقد بذلت المساعى فى خلال تلك الزيارة لتحقيق رغبة عباس باشا بلا جدوى . على أن ذلك لم يمنع أن جلالة السلطان قد أحب الأمير ابراهيم وقربه إليه وغمره بنعمته وزوجه بابنته التى استولدها حضرة صاحبة السمو المغفور لها الأميرة أمينة الهامى الملقبة بأم المحسنين

وبلغ من محاربة عباس لأفراد أسرته واتهامه لهم بالتآمر على حياته أن فرت عمته الأميرة نازلى هانم إلى الاستانة بينما لزم عمه سعيد [illegible] الاسكندرية لايبرح سرايه بالقبارى مطلقا .

ومن المألوف أن يصحب ظهور الرجعية فى بلد من البلاد تفشى الجاسوسية فيها فتروج سوق الوشايات وتتدهور الأخلاق ولذا كان النفى إلى أقاصى السودان أخف عقاب لمن يوقعه سوء الحظ فى قبضة عباس .

وكان عباس مولعا باقتناء الخيول والكلاب وركوب الهجن ولم يكن يعرف اقتصاداً فى سبيل اقتناء الجياد وبناء أفخم الاصطبلات لها .

وقف حركة التقدم

ولعل أظهر ما عرف عن عباس نفوره من كل ما امتاز به عصر جده الكبير . فحركة النهضة والتقدم والنشاط والعمران ـ هذا كله كان فى نظر عباس من =



المغفور لها الأميرة أمينة الهامى الملقبة بأم المحسنين فى شبابها

الأمور المرذولة التى ينبغى محاربتها بكل ما أوتى من قوة ولذلك التفت إلى المدارس فأغلق ماتبقى منها وأقصى إلى السودان طائفة من كبار العلماء كرفاعة بك رافع ومحمد بيومى أفندى وغيرهما وأنشأ مدرسة المفروزة (وهى مدرسة تجهيزية حربية) و « فرز » لها بعض الطلبة من دون طلبة المدارس الأخرى .

ومع أنه لم يكن يعرف الاقتصاد عند اقتناء الجياد كما قدمنا فانه عمد إلى المصانع والمعامل فأغلق أبوابها جملة واحدة بحجة الاقتصاد !!

ولم يذهب إلى أوروبا فى عهده من طلاب البعثات سوى ١٩ طالب فحسب هذا مع أنه كان قد استدعى معظم أعضاء البعثات الذين كانوا يتلقون العلوم فى أوربا منذ عهد جده العظيم !

ولم يكن غريباً وهذه طباع عباس واخلاقه أن تتدهور كافة مرافق الدولة فى عهده وبخاصة الجيش والبحرية . نعم لقد عمل على تجديد بعض الاستحكامات وانشاء الطرق الحربيه مما كان قد بدأ به ابراهيم ولكن الجيش نفسه ساءت حالته بعد أن كان مفخرة مصر فتفشى فيه الخلل وتضعضع نظامه . ومما زاد الطين بلة أن عباس أدمج فيه نحو ٦٠٠٠ من الأرناؤود وجعلهم خاصة جنده وزودهم بالمسدسات وقربهم اليه مما جعلهم

مافى هذه من نقود وجعل مكانها أوراق« بنكنوت » باسمه . فما هى أن تداولتها الأيدى حتى عادت عليه بشكل إيراد الضرائب . ثم أنه عطل

= ينظرون بعين الاحتقار إلى الجنود المصريين . وهكذا أفسح عباس الطريق لهؤلاء الأرناؤود لأن يعيثوا فى البلاد فساداً .

نعم كانت قيادة الجيش ماتزال فى أيدى سليمان باشا الفرنساوى ولكن ماقيمة ذلك إذا كانت يده قد غلت عن القيام بما يراه ضروريا من الاصلاحات .

أما البحرية التى ازدهرت فى عهد محمد على فقد انحط شأنها فى عهد عباس . ونظرا لأن سعيد باشا كان قائدها الأعظم فقد أدى حقد عباس عليه إلى إهمال شأن البحرية جملة ومحاربة كل اصلاح يرمى إلى رفع شأنها .

على أنه برغم تدهور الجيش والبحرية فى عهد عباس فان الدولة العلية التجأت إلى القوات المصرية لمساعدتها ضد روسيا فى حرب القرم (١٨٥٣) . وإذ ذاك عاد النشاط إلى الترسانة المصرية بعد أن كانت معطلة واستطاعت مصر أن تساهم فى تلك الحرب بعمارتها التى كان يقودها الاميرال حسن باشا الاسكندرانى أحد خريجى البعثات فى عهد محمد على وترى صورته فى ص ٩٩ وفى الوقت نفسه سافرت حملة مصرية قوامها ٢٠٠٠٠ مقاتل بقيادة سليم باشا فتحى أحد القواد الذين حاربوا تحت لواء ابراهيم باشا .

وقد أبلت العمارة والتجريدة المصرية خير بلاء فى محاربة الروس إلى أن انتهت الحرب فى عهد سعيد باشا .

ماتم من الاصلاحات فى عهد عباس

ونظراً لانتشار الجاسوسية كما أسلفنا عليه القول فقد كان طبيعياً أن يتضاءل عدد الأشقياء وقطاع الطريق ولذا توطدت دعائم الأمن العام فى عهد عباس .

وكان أول ماعنى به عباس بعد اعتلاء الأريكة الشروع فى مد خط السكة الحديدية بين مصر والاسكندرية (١٨٥٢) الذى تم فى عهد سعيد . وقد عهد بهذه المهمة إلى المهندس الانجليزى المعروف روبرت ستيفنسن يساعده بعض المهندسين المصريين ممن اشتهروا بعد ذلك وشغلوا أكبر مناصب الدولة المصرية أمثال سلامة باشا ابراهيم وثاقب باشا ومظهر باشا وبهجت باشا . ويلاحظ هنا أن عباس لم يعهد بهذا المشروع لشركة أجنبية

وشرع كذلك فى إنشاء الخط بين اسكندرية وكفر الزيات (١٨٥٤) وقد تم فى =

المدارس وأغلق كل معهد عام عليه مسحة أوربية . وقد أحاط نفسه بحراسه الالبانيين والمماليك فقضى بذلك على ما كان للجيش من صبغة وطنية وصفة مصرية وخفضه الى بضعة آلاف من الجنود . ولم يكتف بأنه زعزع دعائم الدولة من الوجهة الوطنية والقومية إلى الحد الخطر بل ذهب الى أبعد من

= عهد سعيد باشا أيضا . وتم كذلك اصلاح طريق القاهرة والسويس وتعبيده ورصفه بالحجارة .

وقد وضع عباس بنفسه الحجر الأساسي لمسجد السيدة زينب وأقيم احتفال كبير بهذه المناسبة حضره الاعيان ونحرت فيه الذبائح وأطعم فيه الفقراء .

ولقد علل بعض المؤرخين ومنهم حضرة الاستاذ المحقق عبد الرحمن بك الرافعي المحامي الذى لخصنا عن كتابه «عصر اسماعيل» أكثر هذه المعلومات اتجاه عباس إلى إتمام هذه الاصلاحات بتغلب النفوذ الانجليزى وتشذ فى البلاط المصرى وتفوقه على النفوذ الفرنسى . فان المسيو فردينان دلسبس حاول أن يضم عباس إلى ناحيته ويحصل منه على ترخيص بشق قناة عبر برزخ السويس ولكن انجلترا حاربت تلك الفكرة خوفا على طريق الهند وحملت عباس على الاكتفاء بتعبيد الطريق بين السويس والقاهرة ومد السكة الحديدية بين القاهرة والاسكندرية لتكون عدة لها عند الحاجة وتسهيلا للمواصلات البرية إلى الهند عن طريق مصر وسرعة نقل البريد البريطانى والسياح بين الهند وانجلترا .

ويقدم أصحاب هذا الرأى برهانا يؤيد نظريتهم إهمال عباس مشروعات الاصلاحات التى ازدهرت فى عهد جده واستغناؤه تبعاً لذلك عن كافة الخبراء الفرنسيين مما أدى بالتالى إلى تضاؤل النفوذ الفرنسى هذا فى الوقت الذى كانت لقنصل بريطانيا الجنرال فى مصر وهو المستر مورى الكلمة المسموعة والمكانة الأولى فى بلاط عباس .

ولا يستبعد أن تكون مكانة المستر مورى راجعة إلى رغبة عباس فى الاستعانة به فى السعى لدى حكومة الاستانة عن طريق سفير انجلترا لتغيير نظام وراثة العرش فى مصر كى يؤول إلى ابنه الهامى بدلا من عمه سعيد باشا أو لتوسيطه لدى الحكومة البريطانية لمنع حكومة الاستانة من التدخل فى شؤون مصر والحيلولة دون تطبيق القانون الأساسى المعروف «بالتنظيمات» على القطر المصرى .

ذلك فهدد استقلالها باستخذائه الشديد للسلطان . ويؤثر عنه أنه قال بهذه المناسبة « إذا كان لابد من أن يحكمني أحد اثنين فأولى أن يكون الخليفة لا القناصل » . ولكن الواقع أن الخليفة والقناصل حصلوا جميعاً على كل

مقتل عباس

بسطنا لك بعض الأمثلة على شذوذ أخلاق عباس وأنه أقام له قصراً فى بنها بعيدا عن العمران . وقد كان مقتله فى ذلك القصر وعلى هذا اتفقت الروايات وان اختلفت فى أسباب القتل .

ويؤخذ من رواية اسماعيل باشا سرهنك كما أوردها فى كتابه « حقائق الاخبار عن دول البحار جزء ٢ ص ٢٦٥ » ان حاشية عباس من المماليك قد استطالوا بالغمز واللمز على رئيسهم خليل درويش بك الذى كان يعرف بحسين بك الصغير لأن عباس قربه اليه ومنحه عن غير جدارة رتبة قائمقام مع حداثة سنه . فشكاهم الرئيس إلى مولاه فأمر بجلدهم وتجريدهم من ثيابهم العسكرية وإلباسهم الملابس الخشنة وإرسالهم لخدمة الخيل والاصطبلات . فتشفع فيهم مصطفى باشا أمين خزانة عباس لأنهم كانوا من أتباعه المقربين ولكن بلا جدوى . فوسط فى الامر أحمد باشا يكن وابراهيم باشا الألفى محافظ العاصمة . فانتهزا فرصة وجود عباس باشا فى قصره ببنها وتشفعا فى الامر فأجاب شفاعتهما . وجاء المغضوب عليهم لرفع واجب الشكر للأمير وهم يضمرون الفتك به وتآمروا مع غلامين من خدم السراى يدعى أحدهما عمر وصفى والآخر شاكر حسين واتفقوا جميعاً على قتله . ولما كان من عادة عباس عند نومه أن يقوم على حراسته غلامان من مماليكه فنى ليلة ١٨ شوال سنة ١٢٧٠ (١٤ يولية سنة ١٨٥٤) تولى الغلامان المذكوران حراسته . وفى غسق الليل جاء المؤتمرون ففتح لهم الغلامان الباب . فلما استيقظ عباس وحاول النجاة صده عمر وصفى وتكاثر عليه المؤتمرون وأجهزوا عليه وأوعزوا للغلامين بالهرب . وكتموا الأمر إلى صبيحة اليوم التالى . فلما لم يستيقظ الأمير استبطأه أحمد باشا يكن وابراهيم باشا الألفى فدخلا عليه فوجداه قتيلا فذعرا للحادث وكتما الخبر إلى أن نقلا الجثة فى عربة إلى القاهرة وأوصلاها إلى قصر الحلمية وهناك إذيع خبر مصرعه .

وحاول جماعة من أنصار القتيل وعلى رأسهم الألفى باشا أن يجعلوا الحكم من بعده لولده ابراهيم باشا الهامى وكان وقتئذ بأوروبا فأرسلوا يستدعونه وحاولوا منع =

ما ارادوه منه . فقد طبق عليه الباب العالى «التنظيمات» التى كانت بريطانيا قد فرضتها عليه نفسه من قبل . وقد اشتملت هذه التنظيمات فى الظاهر فقط على قبول الغاء الكرباج والسخرة ولكنها كانت تتضمن فى الواقع اعترافا بحق الأتراك والانجليز جميعاً فى التدخل فى شؤون ادارة مصر . وبمقتضى معاهدة سنة ١٨٣٨ أصبح يحق للتجار الاجانب أن يبتاعوا المحاصيل رأساً من الفلاحين على نظام الاحتكار الذى سنه محمد على وان كان قد ظل معمولا به فترة أخرى من الزمن . يضاف إلى ذلك أن الانجليز صارت لهم يد فى الاشراف على الطريق البرى وهو ما كان يستحيل أن يسمح به محمد على . وقد نالوا هذا بفضل حصولهم على امتياز بانشاء

= عمه سعيد من تولى الحكم وكان مقيما بسرايه فى القبارى . فكتبوا سرا إلى اسماعيل باشا سليم محافظ الأسكندرية بما اتفقوا عليه ولكنه كان على غير رأيهم لعلمه أن الحكم من حق سعيد. فذهب إلى سرايه وأطلعه على فحوى الرسالة فشكره على إخلاصه وذهب بصحبته إلى سراى رأس التين وأعلن اعتلاءه على العرش وأجريت حفلة الجلوس وسط إطلاق المدافع . ثم سافر إلى القاهرة بصحبة أعضاء الأسرة الحاكمة وتوجه إلى القلعة وتولى زمام الحكم .

أما رواية مدام أولمب إدوار التى ذكرتها فى كتابها المسمى «كشف الستار عن أسرار مصر» فتعزو الحادث إلى مساعى الأميرة نازلى هانم عمة عباس إذ أنفذت من الاستانة مملوكين من مماليكها وكانا على جانب عظيم من الجمال بحيث يغريان وكيل الأمير على شرائهما . وفعلا هبطا مصر ونزلا إلى سوق الرقيق ورآهما الوكيل وابتاعهما وأحضرهما إلى قصر مولاه فى بنها . فلما رآهما عباس أعجب بهما وعهد إليهما بحراسته ليلا . وقد لبث المملوكان يستجمعان قوتهما إلى أن جاء دور قيامهما بالحراسة فاقتحما الغرفة وهاجما الأمير فى نومه وقتلاه دون أن يتركا له فرصة للاستغاثة أو للدفاع عن نفسه . ثم نزلا إلى الاصطبلات وتظاهرا بطلب جوادين لقضاء حاجة لمولاهما الأمير فلم يشك السائس فى الأمر . فركبا الجوادين وفرا إلى القاهرة ومنها إلى الأستانة حيث نفحتهما الأميرة نازلى بمكافأة سخية على نجاح المؤامرة .

سكة حديدية بين الاسكندرية والقاهرة . ثم إن عباس برغم حرمانه نفسه من الاختلاط بالاجانب ما استطاع إلى ذلك سبيلا كان يعمل بمشورة الانجليز أكثر مما كان يعمل بمشورة الفرنسيين حتى كان الحزب الموالى لبريطانيا فى مصر وقتئذ هو حزب « طبقة الحكام » وهو مركب من الاتراك وأعيان البكوات وقد انتهزوا فرصة هذا الانقلاب فعملوا على احياء عهد ظلم الفلاح وارهاقه من جديد . حتى ان عباس عند ماتوفى « بضربة الشمس » كما زعموا مع أن « الضربة » كانت ضربة حراسه أنفسهم لا ضربة الشمس تجلد المصريون فى احتمال موجة القيظ الشديد التى لفحتهم بها الجو مصادفة فى تلك الأيام اعتقاداً منهم بأن الجحيم قد فتحت أبوابها لتلقى أميرهم !!

وجاء سعيد (١٨٥٤ — ١٨٦٣) أصغر أولاد محمد على سناً وعم عباس فكان صورة مناقضة لصورة سلفه من كافة الوجوه. فقد كان عصرياً بقدر ما كان عباس رجعياً . ثم إن تساهله فى تمدين مصر على النمط الأوربى كان بمثابة تخفيف مرغوب فيه لما ولدته رجعية عباس السخيفة من الكروب. وكان سعيد مثقفاً تثقيفاً فرنسياً ومن أكبر أنصار الأجانب الممتازين .

= ولعل أكبر حسنة يذكرها التاريخ لعباس الأول أنه تحاشى كل ما من شأنه أن يؤدى إلى التدخل الأجنبي فى شؤون مصر . فلا هو مكن للأجانب الموجودين فى القطر باعطائهم الامتيازات ولا هو مد يده إلى الاستدانة منهم بل ترك خزينة البلاد حرة من اثقال الديون الأجنبية . وكان يعمل دائماً على سد عجز الميزانية دون الالتجاء إلى القروض . وهى ميزة لابد أن يسجلها التاريخ لعباس فى معرض المقارنة بينه وبين خلفائه .

وهكذا ترى أن عهد عباس الأول كان عهد الرجعية وانتشار الجاسوسية وتدهور المرافق العامة والرجوع بالبلاد القهقرى. فهذه يعتبر بحق عهد النكسة فى تاريخ النهضة المصرية .

وقد وصفه لنا صديقه « إدمون أبوت » وصفا شعرياً بقلمه فقال « كان هذا العملاق من أطيب الناس قلبا وأشدهم حبا لمعيشة الترف والبذخ وأعظمهم شهية لتناول أفخر أنواع الطعام والشراب وكانت يده من كبر الحجم بحيث يخجل الفيل أن يقارن يده بها . أما وجهه فكان عريضا وكثير الحمرة تزينه لحية هائلة كمعرفة الجياد شديدة الخشونة ولكنها تدل على الاستقامة والصراحة والشجاعة والخبث »[1] وفى الحق إن هذا العملاق

سعيد باشا

ميلاده ونشأته

(١) ليس من شأننا هنا أن نذكر تاريخا مفصلا عن أمراء مصر بل كل غايتنا أن نسد الثغرات فى كتاب المستر جورج يانج أو أن نبين وجهة النظر المصرية جنبا إلى جنب مع وجهة النظر الأجنبية وبخاصة الانجليزية . ولما كان « عصر اسماعيل » لصديقنا الاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى كالمعين الذى لا ينضب لما احتواه من المعلومات النفيسة الدالة على حسن التقصى وسعة الاطلاع وحب البحث فقد رأينا أن نقتطف منه مايتسع المقام لنشره عن سعيد باشا .

فهو ابن محمد على الكبير . ولد فى الاسكندرية عام ١٢٢٧ (١٨٢٢) فاهتم والده من البداية بتربيته وتثقيفه حيث كانت له منزلة كبيرة فى قلبه . واختار له السلك البحرى حيث نشأ نشأة ديمقراطية . فقد أمر محمد على بأن يعامل فى السلك المذكور لا معاملة أحد الأمراء بل كأحد الملاحين . ولذلك كان سعيد ينظر الى الملاحين كأقرانه سواء بسواء لا يميزه عنهم الا ما قد يظهره من التفوق عليهم بالجد والعمل الصالح . وقد ظل يطيع رؤساءه كأحد الضباط العاديين ويتدرج رويدا رويدا فى سلم الترقى فى المراتب البحرية ويجوب البحار الى أن أصبح « سر عسكر الدونانمة » أى القائد العام للأسطول فى أواخر أيام أبيه .

أخلاقه

وبديهى وهذه نشأته أن تشرب نفسه حب زملائه البحارة خاصة والمصريين عامة . ومن هنا كانت نزعته الوطنية التى غرست فى نفسه قبل تولى الحكم وترعرعت وقويت بعد اعتلائه الأريكة . والى هذه النشأة يمكن أن نعزو ماعمله سعيد للترفيه عن المصريين

الهائل الشهية الذى بلغت زنته الثلاثة قناطير ونصف كان شديد المرح طروبا محبا للفكاهة وقد جعل ديدنه أن يجمع شتات ما كان يظنه العرب مضحكا عند الشرقيين وبالعكس لأنه كان من ناحية كأحد أولئك الخلفاء



المغفور له سعيد باشا

المذكورين فى قصص ألف ليلة وليلة، ومن الناحية الأخرى كأحد متسكعى الحى اللاتينى وكثيراً ما أطاح وهو فى حالة المرح رؤوس المشايخ متى أعوزهم الأدب كما أنه أمر مرة بصنع زينة باشعال النار فى الدعاوى

═ وتحريرهم مما حاق بهم من مظالم العصور الماضية وتخفيف الضرائب عنهم وبث روح الوطنية فيهم وتشجيعهم على تقلد المناصب السامية بعد ان كانت وقفا على الجراكسة والاتراك .

وكان الى جانب ذلك يمتاز بطيبة القلب وسلامة الطوية والكرم والشجاعة والصراحة والتسامح وحب العدل والنفور من الظلم . وكان محبا للعلم بارعا فى الرياضيات يجيد التكلم بعدة لغات شرقية وكذا الفرنسية . ولكنه كان الى جانب ذلك كثير التردد ضعيف الارادة سريع الغضب سريع العفو . وقد أوقعه ميله إلى الاسراف والترف فى شباك البيوتات المالية . فكانت الاستدانة من تلك البيوتات السنة السيئة التى وضعها سعيد لخلفائه . وكان طبيعيا ان يؤدى الاقتراض من الأجانب مع ═

المرفوعة بطلب مالا يقل عن ٨٠ مليونا من القروش من الضرائب المتاخرة. وكان يسلى الملوك الأجانب بما يذكره لهم من الملح والطرف المضحكة الفرنسية. وقد أمر باشاواته يوماً أن يقتحموا الى جانبه كمية هائلة من مسحوق البارود الجاف وبأيديهم الشموع ليمتحن مبلغ متانة أعصابهم. وقد أنشأ قناة السويس فغير بها طريق التجارة العالمية كما غطى ساحة الاستعراض بألواح من الحديد كى لايثور التراب فيلوث ملابسه الباريسية. وفى الحقيقة لم يعرف الكآبة من عاش إلى جانب سعيد. وكثيراً ما كان يأمر باعطاء شخص من الأشخاص « مائتين » دون أن يعين هل يقصد مائتى كرباج أم مائتى دينار. وقد كان الشعب يحبه باعتباره أفكوهة عظيمة ولذا قدر له بعض اصلاحاته باعتبارها مجرد مداعبات كالغاء النخاسة

= ميله الشديد الى الفرنسيين خاصة وثقته الغير متناهية بالاوربيين عامة الى بسط نفوذهم رويدا رويدا على مرافق البلاد وأصبحت للقناصل منزلة لم تكن لهم فى عهد من العهود السالفة. وكان من جراء ذلك كله أن وقع تحت تأثير صديقه فرديناندلسبس ومنحه امتياز حفر قناة السويس.

إصلاحاته

لعل ابرز إصلاحات سعيد باشا الزراعية اللائحة السعيدية الصادرة فى ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ (٢٤ الحجة سنة ١٢٧٤) التى أصبح للفلاح بمقتضاها الحق فى امتلاك الاراضى الزراعية بعد أن كان محروما من هذا الحق فى عهد محمد على. وهذه اللائحة هى أساس التشريع المتعلق بملكية الاطيان فى القطر المصرى.

وقد رأى سعيد أن يتمم مفعول هذه اللائحة بالغاء نظام احتكار الحاصلات الزراعية التى امتاز بها عصر أبيه محمد على. فاصبح للفلاح بذلك الحق فى التصرف فى حاصلاته وحرية اختيار أنواع الزراعة التى يريدها.

وزيادة فى الترفيه عن الفلاحين أمر سعيد بالتجاوز جملة واحدة عن الضرائب المتأخرة وقد بلغت فى ذلك الوقت على مارواه المسيو مريو ٨٠٠٠٠٠ جنيه وهو مبلغ لايستهان به إذا قيس بثروة ذلك العصر.

(١٨٥٦) والغاء عقوبة الجلد (١٨٦٣) والخدمة الإجبارية العسكرية .

أما نصيب سعيد فى عملية رهن مصر فلم يك شيئا مذكوراً بجانب نصيب خلفه اسماعيل ولكن لا مناص من الاعتراف بأن سعيد هو واضع السنة التى سار عليها اسماعيل فيما بعد . ولم يكن اسراف سعيد الشخصى أقل من اسراف خلفه . أما استئثاره بأرباح الدولة مما كان ينبغى أن يرده الى أموال الخزانة فما كان ليترتب عليه شيء ما لو أنه حرص على بقاء الأداة سائرة .

ولا ريب فى أن الغاءه نظام احتكار الحاصلات الزراعية نهائيا مما ابتهج له التجار الأجانب وإصراره على أن تكون الضرائب نقداً لا عينا مما ارتاح له المموّلون الأجانب وسماحه باعادة نظام الملكية

= وبالغاء احتكار الحاصلات الزراعية أصبح فى وسع الفلاح أن يؤدى الضريبة نقدا بعد أن كان يؤديها عيناً . فلم يعد رجال الحكومة يتحكمون فى حاصلات الفلاح أو يبيعونها بالسعر الذى يقررونه كلا بل صار الفلاح نفسه يبيعها بالثمن الذى يرتضيه ثم يؤدى الضريبة نقدا . وهكذا نال الفلاح من الملكية العقارية وملكية الحاصلات وحرية التصرف فيها وحيازة ثمنها أى أنه أصبح له وجود اقتصادى وصار مستقلا عن الحكومة وهو لعمرك اصلاح كبير نحسب أن المستر يانج لم يقدره قدره عند كتابة ما كتبه عنه فى هذه الصحيفة . واذ لم يكن فى وسع الفلاحين أداء الضريبة نقدا فورا فقد أمهلهم سعيد ريثما يتسنى لهم بيع حاصلاتهم الجديدة بالسعر المعقول وأداء الضريبة من ذلك الثمن.

ومن أهم اصلاحاته الغاء نظام الدخولية التى كانت تجبى على الحاصلات والمتاجر عند انتقالها من قرية إلى قرية ودخولها الى المدن . وكانت الحكومة تتقاضى على المتاجر نحو ١٢ ٪ من قيمتها عند دخولها المدن وهذا كان مصدر اعنات للأهالى فضلا عن أنه كان عقبة كأداء فى سبيل رواج التجارة وانتشارها . وهذا اصلاح آخر رأى فيه المستر يانج سببا من أسباب عجز الميزانية العامة كما تراه فى الصفحة التالية .

ولا تنس فى باب الاصلاحات اللائحة السعيدية التى وضعها لمعاشات الموظفين المتقاعدين فهى الأساس الذى وضع عليه نظام المعاشات المعمول به فى مصر اليوم لموظفى الحكومة .

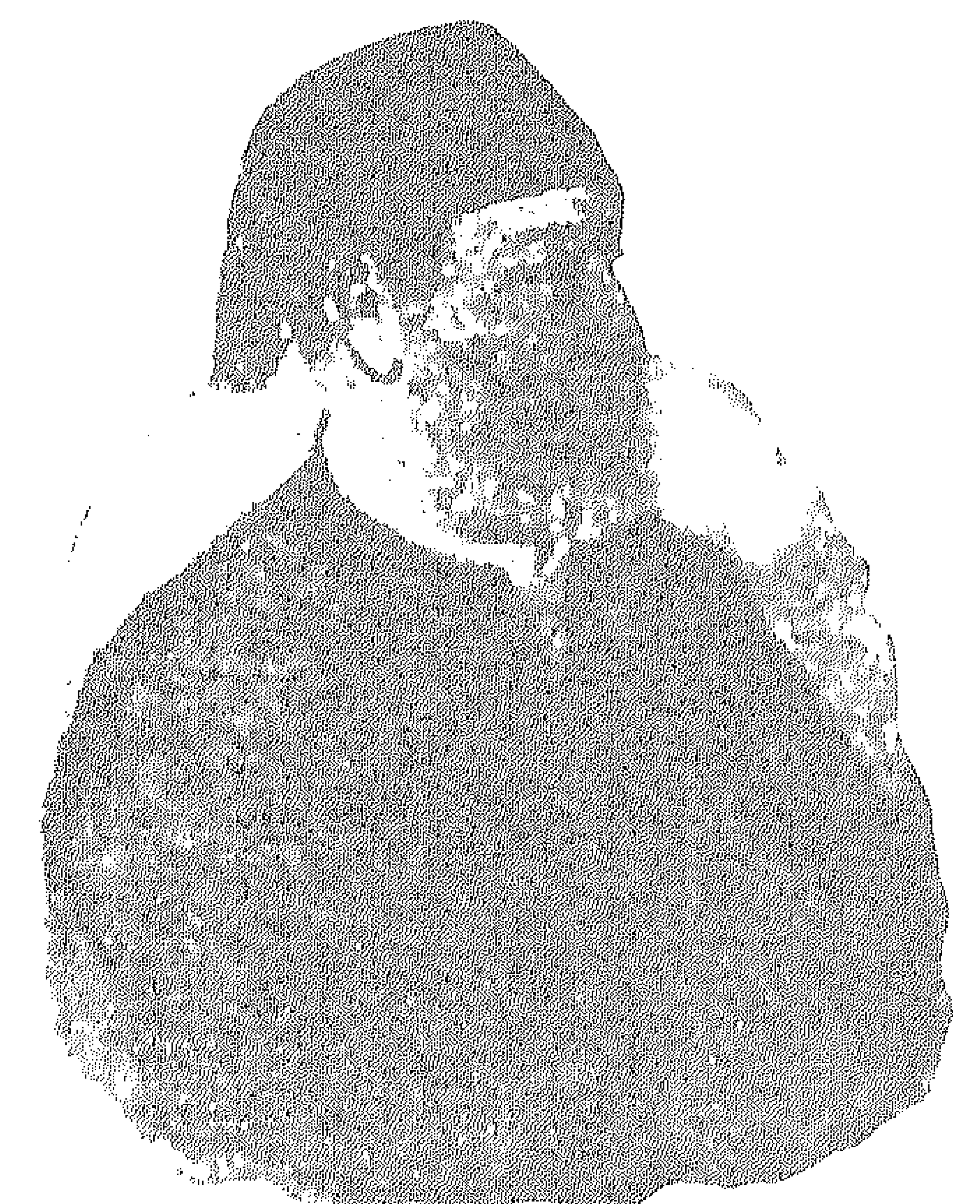
العقارية (١٨٥٨) مما كان له أطيب أثر بين الفلاحين — إن حدوث هذا كله فى وقت واحد كانت نتيجته الارتباك والخراب . ذلك لأن الفلاح وممتلكاته سرعان ما وقعا غنيمة باردة فى أيدى المرابين الأروام الذين كانوا قد قدموا له القروض اللازمة فى الماضى أو فى أيدى التجار الأجانب الذين ابتاعوا محصوله بالمزاد هذا بينما أن اختلال النظام المالى كانت نتيجته أن الدولة صارت أكثر من ذى قبل اعتماداً على ما تقترضه من الممولين الأجانب بفوائد فاحشة . نعم إن الغاء الجمارك الداخلية « الدخولية » كان عملا اقتصاديا نافعا ولكنه كان من الناحية الأخرى ضربة قاضية على الميزانية . ولطالما وصف لنا المؤرخون سعيد بأنه محرر مصر من تجارب أبيه الاقتصادية متناسين أن هذه

الاصلاحات العمرانية

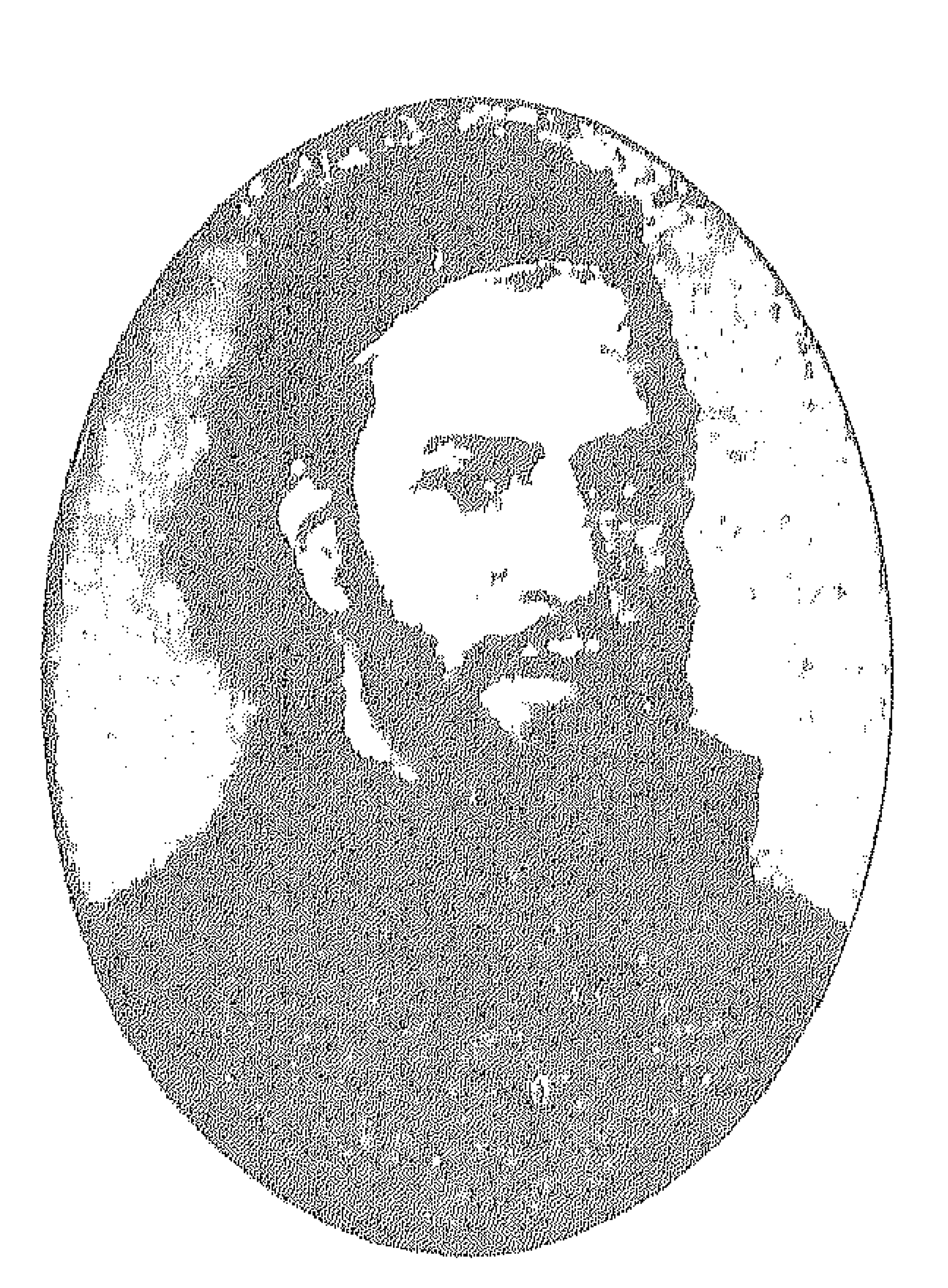
ووجه سعيد اهتمامه الى الأعمال العمرانية . ولما كانت ترعة المحمودية قد كاد أن يطمرها الطمى ويفسد استعمالها فقد أمر بتطهيرها . ولما كانت الأتربة التى ينبغى رفعها من هذه الترعة التى يبلغ طولها ٨٠ كيلو متر لاتقل عن ثلاثة ملايين متر مكعب فقد أصدر الأوامر للمديريات بارسال الانفار فأرسلت نحو ١١٥ الف عامل فأتموا عملية التطهير فى ٢٢ يوماً وانشىء طريق زراعى على جانب الترعة عرضه ١٠ أمتار . وعنى سعيد بالأنفار وأحضر لهم الأطباء لملاحظة حالتهم الصحية طول مدة العمل .

وقد لفت اتمام ذلك العمل العمرانى الكبير فى هذه المدة القصيرة الأنظار من كل ناحية إلى مقدرة الفلاح المصرى وجلده مما حرك فى نفس المسيو فردينان دلسبس الشهوة إلى اغراء سعيد بتسخير آلاف الفلاحين لاحتفار قناة السويس . فأصغى سعيد إلى هذا الاغراء وقام باحتفار هذه القناة التى كانت وبالا على مصر .

وقد مر بك أن عباس الأول شرع فى انشاء خطين حديديين بين الاسكندرية والقاهرة وبين هذه والسويس ولكن المنية عاجلته قبل اتمامهما فتما فى عهد خلفه سعيد . فالأول فى سنة ١٨٥٦ والثانى فى سنة ١٨٥٨ . ولم تكن هناك كبارى على النيل بل كان القطار عند اجتياز فرعى النيل ينقل على مراكب خاصة من بر الى بر .



العالم الأثرى ماريت باشا
مؤسس المتحف المصرى



المغفور له العلامة محمود باشا الفلكى

وأنشأ سعيد خطوطا تلغرافية على الطريقة الحديثة بخلاف طريقة «شاب» القديمة التى كانت فى عهد أبيه .

وأدى انشاء السكك الحديدية الى رواج الاسكندرية والسويس ومن ثم شرع سعيد فى اصلاح الميناء الثانية وانشاء مدينة باسمه وهى بورت سعيد .

وعنى سعيد بالاحتفاظ بالآثار المصرية وكلف ماريت باشا العالم الأثرى المعروف بجمعها فى مخازن خاصة فى بولاق كما عهد الى محمود باشا الفلكى بالذهاب الى السودان للقيام بالأعمال الفلكية . وقد وضع بأمر سعيد عند عودته خريطة مفصلة للقطر المصرى.

الاهتمام بالجيش

كانت نشأة سعيد على ظهر الأسطول سببا فى تعلقه بالحياة الحربية برية كانت أم بحرية ولذلك اهتم بالجيش وكانت تطيب له الاقامة وسط جنوده وكثيرا ما صرف أياماً طويلة بينهم .

وقد عنى بترقية الجيش مادياً ومعنوياً . فقرر تقصير مدة الخدمة العسكرية وجعلها اجبارية للجميع بحيث لاتزيد عن سنة واحدة بعد ان كانت قاصرة على أبناء الطبقات الدنيا مما حبب الجندية الى الأهالى وأدخل الى قلوبهم الطمأنينة على مصير فلذات أكبادهم .

ثم أن تعميم الخدمة ومساواة الأغنياء بالفقراء أدى إلى تكريم الجندية ورفع شأنها .

التجارب كانت قائمة على نظام اقتصادى معمول به وقتئذ فى مصر وفى الشرق. أما التجارب فى تطبيق مبدأ حرية التجارة وما الى ذلك من وسائل يحتمل أن تكون ناجحة عند الانجليز فى أوائل عهد الملكة فيكتوريا فقد كانت ضارة بالاساليب الزراعية التى ألفها الفلاحون منذ عهد الفراعنة . وقد ـت التجارة الأجنبية طبعا بعد الغاء نظام الاحتكار ولكن لم يكن فى الاستطاعة فرض ضرائب عليها بسبب الامتيازات هذا فضلا عن أنها قتلت فى المهد تلك الصناعات الوطنية التى كانت ماتزال موجودة. ومن جهة أخرى فان سخاء سعيد السياسى وكرمه الحاتمى الشخصى كان على التحقيق بمثابة إحراق للشمعة من طرفيها الاثنين . كذلك تكلفت تجاريبه فى

= واهتم سعيد بتحسين غذاء الجنود وملابسهم ومسكنهم ومظاهرهم عامة مما رغب الفلاحين فى الجندية بعد أن كانوا يرهبونها وينظرون إليها شذرا .

والتفت سعيد إلى الناحية المعنوية فى الجيش فعمل على ترقية كثيرين من الضباط المصريين إلى المراتب العسكرية السامية بعد أن كانت وقفاً على الأتراك والجراكسة .

ولم يفت عرابى باشا أن يشير فى مذكراته ص ١٦ إلى خطبة ألقاها سعيد باشا فى مأدبة كبيرة أقامها فى قصر النيل إذ قال مخاطباً العلماء والرؤساء وأفراد الأسرة الحاكمة وكبار الموظفين العسكريين والملكيين :

« أيها الاخوان إنى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ فوجدته مظلوماً مستعبدا لغيره من أمم الأرض فقد توالت عليه دول ظالمة له كثيرة كالعرب الرعاة (الهكسوس) والأشوريين والفرس حتى أهل ليبيا والسودان والرومان وهذا قبل الاسلام . وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة كالأمويين والعباسيين والفاطميين من العرب والترك والأكراد والجركس وكثيرا ما أغارت فرنسا عليها حتى احتلتها فى أوائل هذا القرن فى زمن بونابرت. وحيث أنى أعتبر نفسى مصرياً فوجب على أن أربى أبناء هذا الشعب وأهذبه تهذيباً حتى أجعله صالحاً لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب . وقد وطدت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر إلى العمل » .

المشروعات الهندسية الأوربية نفقات باهظة كانت أفدح من أن تضم إلى إسرافه الاسيوى . مثال ذلك أن زخرفة قاعة الاستقبال فى قصر عابدين بلغت نفقاتها عشرة ملايين فرنك أى ٤٠٠,٠٠٠ جنيه ولكن هذا لم يكن شيئا مذكورا او قيس بما تكلفته الخزانة من جراء مشروعاته

= واستطرد عرابى باشا فقال تعليقاً على هذه الخطبة إنه لما انتهى سعيد من إلقائها خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حانقين مدهوشين مما سمعوا . وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحاً واستبشاراً . ويعتبر عرابى هذه الخطبة أول حجر فى أساس مبدأ « مصر للمصريين » . ثم قال « وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس هذه النهضة الوطنية الشريفة فى قلوب الأمة المصرية الكريمة »

وبديهى أنه لو سادت هذه الروح لما كان العرابيون بحاجة الى استعمال العنف فى تحقيق مطالبهم وكأن سعيدا لم ينس الدرس الذى ألقته حملة بونابرت على المماليك عند زحفها على القاهرة بطريق النيل ولذا أنشأ بقرب القناطر الخيرية القلعة السعيدية لصد الهجمات عن القاهرة بطريق النيل .

وكان تردد سعيد وتذبذبه سببا فى اضعاف الجيش تارة وتقويته تارة أخرى كما حدث فى سنة ١٨٥٦ عندما سرح معظم الجيش أثناء رحلته إلى السودان ثم إعادته إياه سيرته الأولى عند توتر العلاقات بينه وبين تركيا فى سنة ١٨٦٠ بسبب مسألة قناة السويس إذ وصل عدده الى ٦٤٠٠٠ على ما أحصاه اسماعيل باشا سرهنك . ويظهر أنه كان ينوى محاربة تركيا بهذا الجيش الذى لم يلبث أن أضعفه مرة أخرى عند ما عادت العلاقات بينه وبين تركيا إلى مجاريها . ويقرر المسيو فردينان دلسبس أن سعيدا أنقص الجيش من ٦٠٠٠٠ الى ٨٠٠٠ — ١٠٠٠٠ وذلك لتخصيص أكبر عدد من المقترعين الفلاحين لأعمال حفر القناة .

ضعف البحرية

كان أكبر هم سعيد وهو الذى نشأ وترعرع على ظهر الأسطول أن يقوى شأن البحرية فى أيامه ولذا بدأ باصلاح السفن العائدة من حرب القرم وشرع فى انشاء سفن جديدة . ولكن انجلترا خشية على مركزها فى البحر المتوسط أوعزت إلى الباب العالى بمنع سعيد من المضى فى تجديد الأسطول المصرى وأفهمته أن تقويته قد تغرى ابن محمد على بتقليد أعمال أبيه ضد تركيا . فنزل سعيد على ارادة تركيا وأمر بفك أجزاء =

العامة . فقد اضطر إلى عقد قرض خاص فى باريس (١٨٥٨) لانشاء خط حديدى من الاسكندرية إلى القاهرة وآخر من القاهرة إلى السويس. وليس يخفى أن تورطه فى مشروع قناة السويس هو الذى دفع بمصر إلى عقد أول قرض عام من بيت فريهلنج و جوشن فى لندن (١٨٦٢) وكانت

= السفن و بيع أخشابها و تسريح ضباطها و ملاحيها .. ومما زاد فى ضعف البحرية المصرية فى عهد سعيد اكتشاف البخار واستخدام الدول له واستبدال السفن الحربية الشراعية بالسفن البخارية مما عجزت معه ميزانية مصر عن مجاراتها فيه وأدى فى النهاية الى تدهور البحرية المصرية .

شركات ملاحة أجنبية

على أن سعيدا وإن كان قد أخطأ فى إهمال شأن البحرية الحربية إلا أنه عنى بالملاحة التجارية الداخلية فوافق فى سنة ١٨٥٧ على انشاء أول شركة أجنبية برؤوس أموال أوربية مجردة من أية صبغة مصرية فعلية اللهم إلا الاسم فقط إذ سميت «بالشركة المصرية للملاحة التجارية» وكانت غاية سعيد من ذلك تسهيل المواصلات بين الاسكندرية وداخلية البلاد التى كانت السفن الشراعية تستغرق فى نقل حاصلاتها الى الاسكندرية أكثر من ١٥ يوماً بسبب معاكسة الريح فى حين أن البواخر كانت تقطعها فى نحو ٣٦ ساعة .

وكان العضو المصرى الوحيد فى هذه الشركة رئيسها الفخرى ذو الفقار باشا وزير المالية . وقد جعل امتيازها ١٥ سنة ونص فى عقد تأسيسها أنه إذا حدث خلاف بين الشركة والحكومة فيحسم النزاع بواسطة التحكيم كما نص على أن ترفع البواخر الراية المصرية باعتبارها تابعة لشركة مصرية ولو فى الاسم فقط .

ولما فرغ بال سعيد من مسألة ربط داخل البلاد بعضها ببعض ببواخر هذه الشركة التفت الى ربط مصر بما حولها من البلاد المتاخمة للبحرين الأحمر والأبيض المتوسط . فوافق فى سنة ١٨٥٧ على انشاء شركة الملاحة البحرية وسميت باسمه «القومبانية المجيدية» نسبة الى اسم السلطان عبد المجيد سلطان تركيا وقتئذ . وكانت الشركة برئاسة الأمير مصطفى فاضل بن ابراهيم باشا وتولى ادارتها مجلس مختلط من أجانب و مصريين ومنهم نوبار باشا وغيره وغيره . وكانت الغاية من انشاء هذه الشركة تسيير البواخر فى البحر الأحمر الى المحيط الهندى والخليج الفارسى ونقل الحجاج إلى الحجاز على نحو =

شروط القرض تنذر بالشر وقد بلغ مقداره ٣٣٠٠٠٠٠ جنيه وفائدته ٧ المائة وثمن السهم فيه ٧٥ ولما أدركت سعيدا الوفاة (١٨٦٣) بلغ مجموع ماعلى مصر من الديون الخارجية التى عقدت بشروط لهذه ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . ولكن بعض الكتاب الانجليز وبينهم لورد

= ماتفعله الآن شركة الملاحة المصرية التى يرأسها سعادة المالى الكبير أمين يحيى باشا وشركة النقل التى يغذيها بنك مصر والتى ابتاعت أخيرا السفن الأربع بفضل همة واضع أساس استقلال مصر الاقتصادى سعادة محمد طلعت حرب باشا الذى يصح أن يسمى « دينامو » مصر الاقتصادى .

وقد جعل امتياز هذه الشركة ٣٠ سنة وترفع بواخرها الراية المصرية وتحسم المنازعات بواسطة المحاكم التجارية المصرية ولها مستودعات ومحطات فى السويس ومصوع . على أن هذه الشركة مالبثت أن تدهورت بسبب اختلال ادارتها فى أواخر عهد سعيد فتولت الحكومة تصفيتها فى عهد ساكن الجنان اسماعيل باشا .

ونظراً لكثرة حركة العمران فى السويس بعد ربطها بالقاهرة بالسكة الحديدية وانشاء الشركة المجيدية قرر سعيد إصلاح مرفأها فعهد بذلك إلى شركة « ديسو » الفرنسية التى انشأت حوضا عائماً لاصلاح السفن ووسعت الميناء وهى اصلاحات لم تتم إلا فى عهد اسماعيل باشا .

اشتراك مصر فى الحروب الأجنبية

حرب القرم

مر بك أن تركيا لجأت إلى القوات المصرية فى عهد عباس الأول لمساعدة الحلفاء (تركيا وفرنسا وانجلترا) فى حرب القرم وأن العمارة البحرية سافرت بقيادة حسن باشا الاسكندرانى بينما سافرت التجريدة العسكرية بقيادة سليم باشا فتحي . وقد انتقل عباس إلى جوار ربه والحرب المذكورة ماتزال مستعرة . وقد أبلى المصريون فيها أحسن بلاء . فلما استشهد سليم باشا فقدت مصر بفقده قائدا مغواراً وشعرت — على ماذكره المسيو « فاتربنيه » فى كتابه المسمى « سليمان باشا » « بالألم الشديد لوفاته إذ فقدت فيه قائداً فذا فى الكفاءة الحربية ورجلا نزيهاً محباً للخير اكتسب بشجاعته إعجاب رؤسائه ومحبة زملائه . وقد ولى سعيد بعده فى القيادة احمد باشا المنكلى وأركان حربه الاميرالاى على بك مبارك (باشا) وكان وقتئذ ناظرا للمهندسخانة .

كرومر يقدرونها بثلاثة ملايين جنيه فقط ولكنهم يتناسون على مايظهر مقدار الدين السائر .

ولما كان معظم هذه الديون إنما عقد للانفاق على القناة لم يكن فى فداحة هذه المبالغ الطائلة مايمكن وقتئذ أن يخشى منه على مستقبل الأمة المصرية

= وليس يفوتنا فى هذا المقام أن نسجل بعض ما كتبه مؤرخو الأفرنج عن كفاءة الجنود المصرية فى حرب القرم — وكانوا يسمون بالعرب — تشبيهاً لهم بشجاعة العرب واقدامهم وذكائهم وحسن نظامهم ، قال المسيو ريو فى كتابه مصر الحديثة ص ٤٢ :

« إن كفاءة الفلاح المصرى فى فهم النظام الحربى واتباعه إياه وما اشتهر به من الثبات والشجاعة فى مواجهة الأعداء كل هذه المزايا قامت عليها البينات لا فى ميادين القتال بجزيرة العرب وسوريا فى عهد محمد على فحسب بل بحسن دفاع الجيش المصرى عن سلستريا وايباتوريا فى حرب القرم الأخيرة » .

أما العمارة البحرية فقد حدث أنها عادت الى الاستانة لاصلاح بعض سفنها ولكن الريح عاكستها عند مدخل البوسفور حيث كان الضباب مخيما فارتطمت السفينة « مفتاح جهاد » بالسفينة « البحيرة » وانكسرتا وغرق من فيهما من جنود وضباط وكان عددهم ١٩٢٠ لم ينج منهم الا ١٣٠ وكان لسوء الحظ بين الغرقى حسن باشا الاسكندرانى والاميرال سنان بك .

ووضعت حرب القرم أوزارها فى سنة ١٨٥٦ وانتهت بهزيمة روسيا .

حرب المكسيك

ربما استغرب القارىء اشتراك مصر فى حرب المكسيك التى لا تربطها بها رابطة ما ولكن هكذا شاء سعيد نزولا على ارادة صديقه نابليون الثالث امبراطور فرنسا عندما طلب معونة القوات المصرية للجيش الفرنسى بالمكسيك .

وقد تسأل عن سر ذهاب الفرنسيين الى المكسيك فنجيبك بأن نابليون الثالث انتهز فرصة نشوب الفتن فى تلك الجمهورية الثائرة ومحاولة بعض الأهالى إسقاط رئيسها جوارز (١٨٦١) فانضم إلى جانب الثائرين وكان يقصد بذلك بسط نفوذ فرنسا على البلاد فيما بعد . ثم تذرع بما لحق بعض الأوربيين من الأذى والخسائر فى خلال الفتن وشرع يطالب الحكومة المكسيكية بتعويض عن هذه الخسائر . ولكنها رفضت فألب عليها انجلترا واسبانيا ولكنهما سرعان ما نفضتا يدهما من هذه المشكلة المعقدة وانفرد =



بعض ضباط الأورطة المصرية فى المكسيك
وقد جلس شارل جلياردو بك وإلى يمينه صالح بك حجازى ووقف خلف جلياردو بك اليوزباشى إدريس نعيم وفى الوسط الصاغ فرج ونى افندى وإلى يمينه البكباشى عبد الله سالم افندى

=نابليون بالأمر فأرسل الى المكسيك جيشاً دارت عليه الدوائر وهذا ماجعله يستنجد بصديقه سعيد فبادر بامداده بكتيبة من الجنود السودانيين قوامها ١٢٠٠ مقاتل بقيادة البكباشى جبرة الله محمد السودانى والصاغ محمد افندى الماس واليوزباشى أدريس نعيم=

من الوجهة المالية . أما من الوجهة السياسية فربما كان يكون خيراً لمصر لو أن سعيدا أنفق تلك الأموال كلها فى زخرفة حجر الاستقبال . لأن امتياز قناة السويس قد ترتب عليه أن مصالح بريطانيا فى مصر بعد أن كانت مجرد إحساس معنوى غامض بما يحتمل أن يكون لمصر من

= والصاغ فرج ونى أفندى والبكباشى عبد الله سالم أفندى . وقد رافق هذه الأورطة شارل جلياردو بك صاحب متحف بونابرت وسكرتير الجمعية الجغرافية وصالح بك حجازى وترى صورتهم فى الصفحة السابقة .

وفى سنة ١٨٦٢ أبحرت هذه الأورطة إلى المكسيك وأبلت فى الحرب خير بلاء حتى وصفها المارشال فورى قائد الجيوش الفرنسية بالشجاعة إذ قال عن جنودها كما رواه اسماعيل سرهنك باشا فى الجزء الثانى من كتابة ص ٢٧٦ « إن هؤلاء ليسوا من الجنود بل هم أسود ! »

وانتصر الفرنسيون فى بداية الأمر وولوا الارشيدوق مكسيمليان النمسوى امبراطورا على المكسيك (١٨٦٤) ولكن كانت الغلبة فى النهاية للثوار فجلا الفرنسيون والمصريون عن البلاد وقتل الامبراطور مكسيمليان بالرصاص (١٨٦٧) بعد أن قاتلت الجنود المصرية فى تلك البلاد النائية أكثر من أربع سنوات قتل فى خلالها البكباشى جبرة الله وخلفه الماس افندى . ولما عادت الاورطة المذكورة إلى فرنسا (بعد ان لم يبق منها إلا ٣٠٠) استعرضها نابليون الثالث بصحبة القائد المصرى شاهين باشا وأعجبا بنظامها وهنأ الامبراطور الماس افندى على شجاعة الأورطة ووزع الأوسمة على الممتازين من رجالها . ولما عادت إلى الاسكندرية فى مايو سنة ١٨٦٧ استعرضها ساكن الجنان اسماعيل باشا فى قصر رأس التين وأمر بترقية طائفة منها وأقام لها لطيف باشا وزير البحرية مأدبة شائقة تكريما لها .

السودان فى عهد سعيد

لا يسع من يكتب عن تاريخ مصر فى عهد سعيد باشا أن يمر بالسودان دون أن يقف عنده ليقول كلمة موجزة . فلقد رأيت كيف أهمل عباس ذلك الاقليم المتمم لمصر وكان كل ماعمله من ضروب الاصلاح إنشاء مدرسة ابتدائية فى الخرطوم . ولكن سعيدا سار على غير هذا النحو وكأنه اتخذ من أعمال أبيه الكبير نبراسا يهتدى به فى حكم السودان وطريقة إدارته .

الأهمية فى نظر سياسة الامبراطورية البريطانية ، قد تحولت إلى اعتبارات مادية جداً لها ارتباط بالمسائل العسكرية والتجارية مما يؤثر أكبر تأثير فى قوة بريطانيا البحرية وسيادة انجلترا فى الهند . ثم أن بريطانيا كانت إلى هذه اللحظة قانعة بمنع الفرنسيين من أن تكون لهم السيطرة على القاهرة كما منعت

= فكانت باكورة أعماله فيه أن ولى على باشا شركس حكمدارية السودان وبعث أخاه الأمير عبد الحليم للتفتيش على إدارته واصلاح شؤونه ولكن الأمير لم يلبث طويلا بل اضطره ظهور الأوبئة إلى العودة الى مصر .

ثم استقر رأى سعيد على زيارة السودان بنفسه فسافر فى رهط من خاصة رجاله ومعهم المسيو دلسبس فوصل الخرطوم فى ١٦ يناير سنة ١٨٥٧ فهرع الأهلون لاستقباله ورفعوا إليه شكاواهم من فداحة الضرائب ومظالم الحكام . فأصغى إلى أقوالهم وعطف عليهم . وقد فكر يوما ما فى إخلاء السودان وتركه لأهله لولا توسل أعيان ذلك القطر به وإلحاحهم عليه بالعدول عن رأيه حتى لاتتدهور حالة السودان وتسود فيه الفوضى .

فلما عدل عن فكرة إخلاء السودان قرر إصلاحه فبدأ باعفاء الأهلين من المتأخر عليهم من الأموال وخفض الضرائب تخفيضا عظيما وجعل نسبة مايدفع من الأموال بنسبة عدد السواقى فى الأطيان إذ هى ميزان خصوبة الأرض وفرض ضريبة على الأطيان التى تروى من ساقية واحدة ٢٠٠ قرشا أما مايروى بلا سواقى فجعل ضريبة الفدان الواحد ٢٠ - ٢٥ قرشا .

وعزل الحكام الأتراك لظلمهم . ولكيما يعود الأهالى على حكم أنفسهم أنشأ لهم مجالس محلية من أعضاء يختارون من رؤساء العشائر وكبار العائلات على ما ذكره المسيو دى لسبس فى كتابه « ذكريات أربعين سنة » وقد أطلق سراح كثير من المعتقلين وأصدر أمره بالغاء السخرة وحتم على مديرى الأقاليم حسن معاملة الأهالى وتجنب ارهاقهم فى جباية الضرائب ومنع استخدام الجنود فى تحصيلها بسبب قسوتهم .

ونظم البريد فى أنحاء السودان وأنشأ فى صحراء كروسكو محطات لتسهيل نقل البريد والمسافرين بين مصر والسودان ومنعا لتجارة الرقيق ومطاردة النخاسين أنشأ نقطة عسكرية على نهر سوباط .

من قبل سيطرة الروس على الاستانة . ولكن مصلحتها الحيوية صارت من الآن فصاعداً تتطلب انفرادها بالسيطرة على القاهرة دون سائر الدول الأخرى . على أن وقتا غير قليل قد انقضى قبل أن تندمج هذه النظرية

= ثم ألغى منصب (حكمدار السودان) وقسم ذلك القطر إلى خمس مديريات مستقلة فى إدارتها بعضها عن بعض مع رجوع كل منها فى شؤونها إلى وزارة الداخلية فى مصر شأن مديريات القطر المصرى . ولكنه رجع رحمه الله إلى اعادة ذلك المنصب بعد أن رأى من مديرى الأقاليم بسبب استقلالهم جنوحا إلى الظلم وميلا إلى ارهاق الأهلين.

ومما يؤخذ على سعيد فى هذا المقام تعضيده للرحلات والاكتشافات الجغرافية التى كان يقوم بها المكتشفون الأجانب فى أنحاء السودان بدلا من إيفاد بعثات مصرية كما كان يفعل أبوه من قبل .

وقد سافر سعيد فى كتيبة من جنده إلى الحجاز فى يناير سنة ١٨٦١ وزار المدينة المنورة فى غير موسم الحج واستغرقت الزيارة شهرين والمقول أنها كانت تمحلا للأعذار فى رفض اجابة دعوة الحكومة التركية بالذهاب إلى الاستانة .

تدهور الحياة العلمية

من الغريب أن سعيدا لم يعمد إلى النهوض بالتعليم بل ترك مستواه يتدهور . نعم إن عباس هو البادىء « بالنكسة » فى التعليم ولكن المرء ليحار حقا فى قعود سعيد عن رفع مستواه.وبحسبك أن الفرنسيين وهم أشد الناس اعجابا بسعيد لم يجدوا ما يبررون به ذلك الجمود . انظر ما كتبه المسيو مريو فى كتابه « مصر الحديثة » إذ قال :

« لا يخفى أن المدارس قد أهملها عباس فأصابها الاضمحلال والتدهور وبلغت حين تولى سعيد الحكم درجة من التقهقر والفوضى جعلت الباشا يرى من الحكمة اقفالها نهائيا بدلا من السعى فى تنظيمها إذ كان هذا السعى عبثا لا يجدى !! »،وهو دفاع خير منه الاتهام إذ أين هذا مما فعله محمد على الكبير الذى أنشأ من العدم وجودا وخلق من الجمود حركة ؟ فهل اكتفى بما ورثه عن المماليك أم أنشأ البلاد نشأة أخرى ؟ !

وقد مر بك أن عباس أغلق بحجة الاقتصاد فى النفقات كثيرا من المدارس التى كانت فى عهد أبيه ثم جاء سعيد فأجهز على البقية الباقية فألغى ديوان المدارس (وزارة المعارف) وكان يديره وقتئذ عبدى شكرى باشا المنشورة صورته فى ص ١٠٠

وفى سنة ١٨٥٤ ألغى مدرسة المهندسخانة وكان ناظرها على بك مبارك (باشا) =

بسياستنا حيال مصر وتطبعها بطابعها . وبينما لا يوجد دليل على وجود خطة موضوعة لمضاعفة متاعب مصر المالية أو استغلالها لتحقيق السيطرة على القناة فان الأدلة عديدة على أن الوزارات البريطانية من الحزبين

= وأنفذه سعيد ضمن الحملة التي أرسلت فى حرب القرم . ثم اغتنم فرصة غيابه وألغى المدرسة كما ألغى مدرسة المفروزة (١٨٥٥)

وعهد إلى رفاعة بك بنظارة المدرسة الحربية التى أنشأها بالقلعة وسماها مدرسة أركان حرب .

على أن سعيدا مالبث أن عاد فى سنة ١٨٥٨ إلى فتح مدرسة المهندسخانة وجعلها مدرسة حربية ونقلها إلى القلعة السعيدية بالقناطر الخيرية وسميت المدرسة الحربية كما أعاد فتح المدرسة البحرية بالأسكندرية .

وفى عهده أقفلت مدرسة الطب بقصر العيني ثم أعيد فتحها فى سنة ١٨٥٦ وأنشأ بها مدرسة للقابلات . أما حركة البعثات العلمية فقد خمدت ولم يرسل إلى أوربا فى عهده سوى ١٤ طالبا. ومن أقوى الأدلة وأغربها على ميل سعيد إلى الأجانب أنه بينما كان متراخيا فى النهوض بالتعليم إلى الحد الذى رأيته كان لا يضن على البعثات الأجنبية الدينية بمساعداته كى تفتح مدارسها . لهذا منح اعانات سنوية لراهبات البون باستور (الراعى الصالح) وكانت لهن مدرستان بمصر والاسكندرية ولراهبات الصدقة بالاسكندرية ووهب للبعثة الاميركية بناء بمصر لتتخذه مدرسة لها وأعطى أول مدرسة إيطالية أنشأتها الحكومة الايطالية بالاسكندرية اعانة قدرها ٢٤٠٠٠ جنيه ووهب لها قطعة أرض فى أجود جهات الاسكندرية لتنشئ المدرسة . وهكذا كانت عنايته بنشر التعليم الأجنبي أكبر من عنايته بنشر التعليم الأهلي وذلك من أغرب المتناقضات !

نظام الحكم فى عهد عباس وسعيد

وإلى جانب هذه المعلومات النافعة التى اقتبسناها من كتاب « عصر اسماعيل » للاستاذ المحقق عبد الرحمن الرافعى بك نقتبس ملخص ما كتبه حضرته أيضا عن نظام الحكم فى عهد عباس وسعيد وهو فى نظرنا من خير ما كتب فى هذا الصدد .

فقد ظل حكما مطلقا يتولاه ولى الأمر وفى يده كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . وقد أهمل مجلس المشورة الذى ألف فى عهد محمد على وانعقد فى أيامه حيناً واعتبر نواة لنظام الشورى .

السياسيين البريطانيين كانت وقتذاك غير ميالة لتحمل أية مسؤولية فى مصر. وإليك دليلا على ذلك رفض الحكومة الانجليزية الأصغاء إلى ما عرضه قيصر روسيا من جعل مصر وكريد من نصيب انجلترا إبان المحادثات

= أما المجلس الخصوصى الذى كان قد أنشأه محمد على فى سنة ١٨٤٧ وجعل اختصاصه النظر فى شؤون الحكومة الكبرى وسن اللوائح والقوانين واصدار التعليمات لجميع مصالح الحكومة وكان يرأسه ابراهيم باشا ، هذا المجلس قد أعاد عباس الأول تأليفه بمقتضى لائحة بتاريخ ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) وتولى الكتخدا باشا رآسته باعتباره أكبر موظف بالحكومة. أما أعضاؤه فكبار الذوات والعلماء واختص بنظر المسائل العامة للحكومة وسن اللوائح والقوانين وتنصيب رؤساء المصالح الكبرى . وبالجملة كان هذا المجلس بمثابة مجلس النظار وتولى السلطة التشريعية وشاركه فيها مجلس الأحكام وهو المجلس الذى ظل قائما إلى أن خلفه مجلس النظار فى عهد اسماعيل باشا

الوزارات

فى سنة ١٨٥٧ أعاد سعيد تنظيم الدواوين فجعل منها أربع وزارات الداخلية وقد عهد بها إلى الأمير أحمد رفعت والمالية وقد عهد بها إلى الأمير مصطفى فاضل والحربية وقد تولاها الأمير محمد عبد الحليم والخارجية وقد تقلدها اسطفان بك أحد خريجى البعثات فى عهد محمد على .

النظام القضائى

مجلس الأحكام

كان يوجد فى البلاد منذ عهد محمد على هيأة قضائية عليا تدعى « جمعية الحقانية » أنشئت سنة ١٨٤٢ ولكن أطلق عليها فيما بعد سنة ١٨٤٩ اسم « مجلس الأحكام » وهو الذى كان له شأن كبير فى عهد سعيد واسماعيل لأنه كان بمثابة الهيأة الاستئنافية العليا فى البلاد وأعضاؤه تسعة من الكبراء واثنان من العلماء أحدهما حنفى والآخر شافعى وكان أيضا يشارك المجلس الخصوصى فى السلطة التشريعية .

مجالس الأقاليم

ظلت المحاكم الشرعية على ما كانت عليه فى عهد محمد على وظل لها اختصاصها فى المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية وانتقال الملكية ولكن أنشئت محاكم أو مجالس جديدة للفصل فى المسائل المدنية والتجارية سميت « مجالس الأقاليم » بلغ عددها خمسة =

الشهيرة التي دارت مع سيمور (٢١ فبراير سنة ١٨٥٣) لتقسيم أملاك « الرجل المريض » . بيد أن هذا الاحساس من ناحية الجمهور وكان يعتبر المستعمرات عبءا ينبغي التخلص منه ويعد التسليح عملا شيطانياً لم يلبث طويلا. وحسبك أن دزرائيلي الذي كان يشتم سلفا رائحة الجهة التي ينوى

= في بداية تأسيسها وهي (مجلس طنطا) للنظر في قضايا الغربية والمنوفية والبحيرة و (مجلس سمنود) خاص بالدقهلية والشرقية والقليوبية (ومجلس الفشن) وينظر في قضايا الجيزة والمنيا وبنى مزار وبنى سويف والفيوم و (مجلس جرجا) وينظر في قضايا أسيوط واسنا وقنا و (مجلس الخرطوم) وينظر في قضايا السودان .

وكان المجلس الخصوصي ومجلس الحكام يصدران اللوائح والقوانين لمجالس الأقاليم

وقد تمكن سعيد من أن ينال من السلطان حق اختيار القضاة بعد أن كان قاضي القضاة المولى من قبل السلطان هو الذي يعينهم وهذا اصلاح سد الباب في وجه كثير من أعمال الفساد وانتشار الرشوة .

ونظرا لتردد سعيد وعدم استقرار رأيه على وتيرة واحدة ألغى مجلس الأحكام في سنة ١٨٥٥ وبعد أن حول القضايا المنظورة أمامه إلى الأمير اسماعيل باشا (الخديو) عاد في السنة التالية وأمر بتأليف المجلس المذكور من جديد برئاسة الأمير اسماعيل باشا. ثم انقضت فترة ورجع سعيد إلى غضبه على المجلس فألغاه مرة أخرى في سنة ١٨٦٠ كما ألغى مجالس الاقاليم . وفي سنة ١٨٦١ أعاد مجلس الاحكام من جديد برئاسة محمد شريف باشا ناظر الخارجية وقتئذ كما أعاد مجالس الاقاليم مع الاكتفاء بمجلس طنطا لنظر قضايا الوجه البحرى ومجلس أسيوط لقضايا الوجه القبلي .

وكان القانون العثماني وما أصدره سعيد من القوانين هو المحور الذي تدور عليه الاعمال أمام مجلس الاحكام ومجالس الاقاليم .

وكان مجلسا طنطا وأسيوط مختصين بالحكم ابتدائيا في المخاصمات فاذا استؤنفت فيكون ذلك أمام مجلس الاحكام .

هذا كله فيما يختص بحالة القضاء الأهلي. أما من حيث القضاء الأجنبي فقد ظل العمل جاريا في القاهرة والاسكندرية إلى عهد اسماعيل باشا بنظام « مجالس التجار » أو محاكم التجارة التي أنشأها محمد علي بينما كانت المحافظات والضبطيات تنظر في المشاكل الخاصة بالاجانب. ثم أنشىء في سنة ١٨٦١ «قومسيون مصر» أو مجلس القومسيون للفصل في =

الهر ان يقفز اليها قدسبق إلى ايجادعصر جديد فى تاريخ بناء الامبراطورية.
ومنذ ذلك الحين صارت مصر لاغنى عنها لتكملة بناء هيكل امبراطورية
عهد الملكة فيكتوريا .
وليس من ريب فى أن القناة كان لامناص من انشائها إما عاجلا أو

=مشاكل الأجانب لازديادعددهم . وكان القومسيون هيأة مختلطة رئيسها مصرى وفيها عضوان مصريان عدا عضو أوربى وآخر يونانى وآخر اسرائيلى وآخر أرمنى. وكان هذا القومسيون ينظر فى قضايا الأجانب المرفوعة على الرعايا المصريين وللقناصل أن يرسلوا مندوبا من قبلهم لحضور جلساته وتستأنف أحكامه أمام مجلس الأحكام . ولم يكن من اختصاص القومسيون النظر فى المسائل المتعلقة بالعقار لأنها كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها باعتبارها المحاكم العادية فى البلاد .

قناة السويس

ولما كنا قد أخذنا على عاتقنا سد الثغرات فى كتاب المستر يانج وذكر مايهم القراء ذكره فنحسب أن الواجب حيال التاريخ يقضى بأن نقف هنيهة لنقول كلمة فى موضوع قناة السويس وهى أكبر غلطة ارتكبها سعيد بل هى أكبر نكبة نكبت بها مصر وماتزال تعانى من جرائها ما تعانيه . ولا بد من التنويه من جديد بما كتبه الأستاذ الرافعى بك فى هذا الصدد .

فليس شك فى أن تلك القناة ما كانت لتحفر لولم تكن ميول سعيد نحو الأوربيين عامة والفرنسيين خاصة كما رأينا . بل إن مصر ربما كانت احتفظت باستقلالها لو أن الذى تقدم إلى سعيد بطلب الامتياز بحفر القناة شخص آخر عدا فرديناند دلسبس أو لو كان رجلا غير ماهر فى ركوب الجياد الصافنات !! وإذا كان الأقدمون قد قالوا إن معظم النار من مستصغر الشرر فلسنا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن مصير مصر لعشرات السنين أصبح مرتبطا بقفزة ماهرة قفزها فرديناندلسبس بجواده !!

موجز تاريخ المشروع

فلقد رأيت فيما كتبه المستر جورج يانج نفسه وفيما سردناه عليك فى هذا الهامش حرص محمد على الكبير على اقصاء النفوذ الأجنبى عن مصر . ولم تكن مذبحة المماليك وزج جنوده الألبانيين فى المواقع النائية ، بل إن حروبه ضد الانجليز وضد تركيا نفسها كل ذلك كان باعثه الرغبة فى منع النفوذ الأجنبى من التسرب إلى مصر . وقد بلغ من=

آجلا . ولكن كان فى الاستطاعة باقتفاء أثر سياسة محمد على تاجيل الشروع فيها ريثما تستقر حالة مصر كدولة بحيث تصبح ولا خطر على استقلالها مما يقتضيه المشروع من ديون مالية وأعباء خارجية . ولم تكن انجلترا

شدة حرصه على ذلك أن الاخصائيين والخبراء الذين كان يأتى بهم من فرنسا وانجلترا وغيرهما كان يتحتم عليهم عند دخولهم فى سلك الخدمة المصرية أن يلبسوا الزى المصرى والعمامة على ما كان شائعا فى عهد عزيز مصر . ثم إنه كثيرا مارفض منح انجلترا أى امتياز لخوفه، على حد تعبير المستر يانج، من أنه إذا منحها شبراً أن تطمع فى متر وهكذا دواليك حتى تستولى على البلاد بأسرها. وعلى هذه السنة الصالحة سار ابراهيم باشا فى الفترة الوجيزة التى قضاها فى الحكم .

ومهما قيل عن مساوىء عهد عباس الأول فليس شك فى أنه سار على سنة جده وعمه فى عدم التمكين للأجانب بل وعدم التفكير فى منح أى امتياز لأية شركة أجنبية .

أما سعيد الذى كان لا شك يعلم أن أباه العظيم برغم ميوله الشديدة إلى الفرنسيين لم يمنحهم امتيازاً كهذا الامتياز بل كان معارضاً فيه ، قد كان أولى به أن يكون أبعد عن التورط فيما تورط فيه . فما فعله كان إذن مخالفة صريحة لوصايا أبيه الذى يعتبر القناة بمثابة بوسفور ثان يجعل مصر واستقلالها عرضة للاخطار .

وليست فكرة حفر القناة حديثة بل هى ترجع إلى عهد الفراعنة . وإنما تم الاتصال بين البحرين الأبيض والأحمر بواسطة النيل حيث كانت تتفرع منه ترعة الفراعنة القديمة وتسير بمحاذاة وادى الطميلات ثم تنثنى إلى الجنوب مخترقة البحيرات المرة حتى تصب فى البحر الأحمر .

وجاء الفتح الاسلامى فأنشأ عمرو بن العاص « الخليج » المعروف بخليج أمير المؤمنين بأمر عمر بن الخطاب (ر) فى سنة ٢٣ هجرية ليصل النيل بالبحر الأحمر فيبدأ من مصر القديمة إلى القاهرة ومنها إلى المطرية فالعباسة ثم يتبع آثار ترعة الفراعنة القديمة.

وفى إبان الحملة الفرنسية فكر نابليون فى المشروع وعهد بدراسته للمهندس الكبير لوبير فقضى نحو عامين فى البحث والدرس ووضع تقريراً عن المشروع يقضى بحفر قناة من السويس إلى البحيرات المرة على أن يعاد حفر خليج أمير المؤمنين إلى أن يتلاقى ببحر مويس بقرب الزقازيق ومن هناك يتصل بفرع دمياط ومنه إلى ترعة الفرعونية

وقتذاك ميالة إلى فكرة انشاء القناة لأنها كانت لأسباب عسكرية تفضل طريق رأس الرجا الصالح وإن كانت أبطأ من الطريق الأخرى . ثم إن

=ومنها إلى فرع رشيد ومنه إلى الاسكندرية بواسطة ترعة الاسكندرية . ولقد حبذ ذلك المهندس فى الوقت نفسه فكرة وصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر رأساً ولكنه أخطأ التقدير إذ حسب أن منسوب المياه فى البحر الأحمر أعلى بنحو تسعة أمتار عن منسوب المياه فى البحر الأبيض .

دلسبس فى مصر

وفى سنة ١٨٠٣ عين المسيو ماتيو دلسبس والد فرديناند دلسبس قنصلا لفرنسا فى مصر. وسرعان ما اتصلت بينه وبين محمد على أوشاج الصداقة . ومرت الأعوام وغادر ماتيو هذا العالم وعين ابنه فرديناند فى سنة ١٨٣١ مساعدا للقنصل الفرنسى فى مصر فى عهد محمد على . وسرعان ما شمله عزيز مصر بالعناية نظرا للصداقة القديمة وعهد إليه بتربية ولده سعيد تربية رياضية.فشرع يمرنه على الفروسية وركوب الخيل وغير ذلك من أنواع الرياضة إلى أن استحكمت بينهما الصلات الودية وأصبحا لا يفترق أحدهما عن الآخر .

وحدث أن فرديناند عثر وهو فى الاسكندرية على تقرير المسيو لوبير وأكب على دراسته ومنذ ذلك الحين تشبعت نفسه بفكرة تحقيق المشروع . ثم نقلته دولته من القطر المصرى حيث قضى ردحا طويلا من الزمن متقلباً بين مختلف المناصب .

وفى سنة ١٨٤٦ جاءت إلى مصر لجنة دولية لدرس المشروع فى أواخر عهد محمد على ورأت أن عقبة الفرق بين منسوبى المياه فى البحرين يمكن التغلب عليها بشق ترعة تجتاز الدلتا ولكن محمدا علياً كان يعد المهندسين والماليين الأوربيين ويمنيهم ويضمر فى الوقت نفسه عدم الموافقة على تنفيذ المشروع وهكذا إلى ان انتهى عهده وخلفه ابراهيم ثم عباس .

وفى إبان عهد ثانيهما عاد المسيو فرديناند دلسبس إلى الاهتمام بالمشروع وحاول التأثير فى عباس وإقناعه بصلاحيته ولكن عباس كما رأينا من أخلاقه كان كثير الشذوذ لا يثق بالأجانب فأعرض عن الفكرة واكتفى باصلاح الطريق بين القاهرة والسويس.

وما كاد سعيد يتبوأ الأريكة حتى طارت نفس فرديناند فرحاً وشعر بأن الأمنية التى كانت تجول فى صدره منذ ثلاثة وعشرين عاماً توشك أن تتحقق.فأبرق إلى صديقه القديم يهنئه بارتقاء العرش ويخبره بأنه اعتزم الحضور إلى مصر لتهنئته شخصياً . فرد=

الطريق البرى كان فى نظرها كافياً لسد حاجتها إلى مصلحة بريد سريعة إلى الشرق. أما فرنسافان المشروع كان يهمها من الناحية العلمية والأدبية. إذن فغرور الأسرة الحاكمة وما تكدس تحت أيديها من موارد أنتجتها أعمال السخرة فى مصر فى خلال السنوات الأخيرة وما رأته من السهولة فى عقد القروض الأجنبية إبان الأعوام الماضية كل ذلك ساعد على انجاز المشروع فى أنحس وقت بالنسبة لمصلحة الأجيال المصرية المقبلة

= عليه سعيدشا كراً له تهنئته واستدعاه إلى مصر فلبى الدعوة وحضر إلى الاسكندرية فى نوفمبر سنة ١٨٥٤ فبالغ الأمير فى الحفاوة بصديقه القديم ودعاه إلى اصطحابه فى رحلة برية عظيمة كان يقوم بها من الاسكندرية إلى القاهرة عن طريق الصحراء الغربية على رأس جيش يبلغ ١٠٠٠٠ مقاتل.

وقد قلنا لك إن فرديناند كان ماهرا فى ركوب الخيل. وقد أهداه سعيد جوادا أصيلا. وفى أثناء الرحلة وعلى مرأى من حاشية سعيد قفز فرديناند بجواده على أحد الحواجز الحجرية قفزة طار لها لب الجماعة وتمشت قلوبهم فى صدورهم من فرط الاعجاب وهزوا رؤوسهم علامة الاغتباط بأن يكون لمولاهم صديق ماهر كفرديناند. وكان ذو الفقار باشا وزير المالية وأعظم رجال الحاشية منزلة عند سعيد أشدهم إعجابا بهذه المهارة.

منح الامتياز بسبب قفزة جواد!!

ويشاء حظ مصر العاثر أن يكون منح دلسبس امتياز حفر القناة فى هذه الرحلة المنحوسة وعلى أثر هذه القفزة المشؤومة.

فلقد ذكر فرديناند نفسه فى الصفحة الرابعة من الجزء الأول من كتابه المسمى «مراسلات ويوميات ووثائق عن قناة السويس» أنه انتهز فرصة وقوع الحاشية تحت تأثير الاعجاب بمهارته فى تلك القفزة وفاتح سعيدا فى اليوم التالى فى أهمية المشروع وما قد يكسبه تحقيقه من حمد العالم له وثنائه عليه بسبب هذه الخدمة الكبيرة التى يسديها للانسانية. ولطالما كان سعيد يصرح بأنه لن يخالف وصايا أبيه فى هذه المسألة ولن يوافق على حفر القناة. ولكن أنى له بعد ما رأيناه فى أخلاقه من الضعف والتردد أن يقاوم صديقه القديم أو أن يحرر نفسه من تأثير الاعجاب بمهارة قفزاته ووثباته!؟

وغير خاف أن ماللقناة من الأهمية العظمى فى سير العلاقات الدولية كان ولا يزال يعتبر إحدى الصعوبتين الرئيسيتين اللتين تحولان دون حصول مصر على سيادتها التامة . أما الصعوبة الثانية فهى طبعاً ماللمصريين من مصالح إمبراطورية فى السودان . فالقناة إذن أهم عامل فى سبيل

= فضعفت عزيمة سعيد أمام نصائح فرديناند ووعده بمنحه الامتياز . وليته حتى بعد إعطائه هذا الوعد تريث فى الأمر واحتاط له واجتنب مواصلة البحث فيه ريثما يصل إلى القاهرة فيستدعى إليه كبار المهندسين ويكلفهم بدراسة المشروع دراسة فنية وأن يوازوا بين مزاياه ومضاره . كلا إن شيئاً من ذلك لم يحدث بل لقد استدعى سعيد إليه قواد جيشه وكانوا ما يزالون متأثرين إعجابا بقفزة فرديناند ومهارته فما كاد أن يفاتحهم فى رغبة فرديناند حتى سارعوا إلى استحسان المشروع دون التفات إلى مزاياه أو مضاره .

ولا يذكر التاريخ شعباً نكب فى استقلاله وأصبح طعمة للطامعين من ذئاب الاستعمار كما نكب الشعب المصرى ، وتلك النكبة وما تلاها من المصائب التى ماتزال تعانيها مصر إلى اليوم هى بسبب قفزة ماهرة قام بها قنصل أجنبى ! !

ونحسب أن فرديناند لم يكن يتوقع أن يستولى على قلب سعيد وحاشيته بهذه السرعة أو لعله لم يكن ينتظر فى مشروع فنى خطير كهذا أن يكتفى سعيد باستشارة القواد ورجال الحرب والجلاد دون المهندسين ورجال الفن . ولذا رأيناه يكتب فى هذا الصدد بلهجة التهكم اللاذع فى كتابه « أصول قناة السويس ص ١٥ » يقول :

« جمع سعيد باشا قواد جنده وشاورهم فى الأمر . ولما كانوا على استعداد لتقدير من يجيد ركوب الخيل ويقفز بجواده على الحواجز والخنادق أكثر من تقديرهم للرجل العالم المثقف (كذا ! كذا !) ، انحازوا إلى جانبى ، ولما عرض عليهم الباشا تقريرى عن المشروع ، بادروا (كذا !) إلى القول بأنه لا يصح أن يرفض طلب صديقه (كذا !) وكانت النتيجة أن منحنى الباشا ذلك الامتياز العظيم » .

وكأنما أراد فرديناند أن يسجل أمام التاريخ مسؤولية سعيد وحاشيته وكيف أنهم استخفوا بمصير بلادهم وبمستقبل الاجيال المقبلة إلى هذا الحد فسارعوا إلى البت فى هذا المشروع الحيوى الذى لا يفقهون فيه شيئا بلا رجوع إلى أهل الفن فقال فى ص ٤٠ من كتابه الأخير ما نصه :



صورة فريدة المغفور له سعيد باشا بالزى الشرق

= « بعد أن قبل سعيد باشا المشروع استدعى قواد جنده ودعاهم إلى الجلوس أمامه وقص عليهم الحديث الذى دار بيننا وطلب إليهم أن يبدوا رأيهم فى مشروع «صديقه» فلم يكن من هؤلاء المستشارين وقد فوجئوا بهذا الاقتراح وهم أقدر على إبداء الرأى فى مناورات الخيل منهم فى التكلم عن مشروع عظيم لا يستطيعون فهم مراميه ، إلا أن ينظروا إلى بملء أعينهم ، كأنما يريدون إفهامى أن صديق مولاهم الذى رأوه يقفز على الحائط راكباً جواده بتلك المهارة لا يمكن أن يدلى إلا بأراء صائبة . (كذا !!) وكانوا أثناء الحديث يرفعون أيديهم إلى رؤوسهم بين آونة وأخرى علامة على الموافقة » !

ولسنا نتجنى على أحد عند ما قلنا أن رجال الحاشية وسعيدا نفسه لم يعرفوا من هذا المشروع لا قليلا ولا كثيرا بل أقروه فقط لأنه مشروع «الصديق» فرديناند صاحب =

وضع مصر تحت الإدارة البريطانية مدة ربع قرن كامل . لذلك نرى من حق الانجليز أن يعلنوا على رؤوس الاشهاد أنهم لم يلزموا مصر بحفرها بل إن مهندسى نابليون كانوا أول من فكر فيها ولولا خطأهم فى تقدير منسوب المياه مما لم يصحح نهائياً إلا فى سنة ١٨٤٧ فقد زعموا أن مياه البحر المتوسط أوطأ بثلاثين قدما من مياه البحر الاحمر بدلا من أن تكون فى مستواها .

= القفزات الماهرة . وهذا ما قاله فرديناند نفسه عن سعيد فى ص ٥٧ من كتابه الأخير إذ قال إن سعيدا قال له بعد أن منحه الامتياز ، أعترف لك بأنى لم أفكر طويلا فى الموضوع ، وإنما هى مسألة شعور وليس من عادتى أن أقلد الناس فيما يتبعون ويعملون ،

منح الامتياز

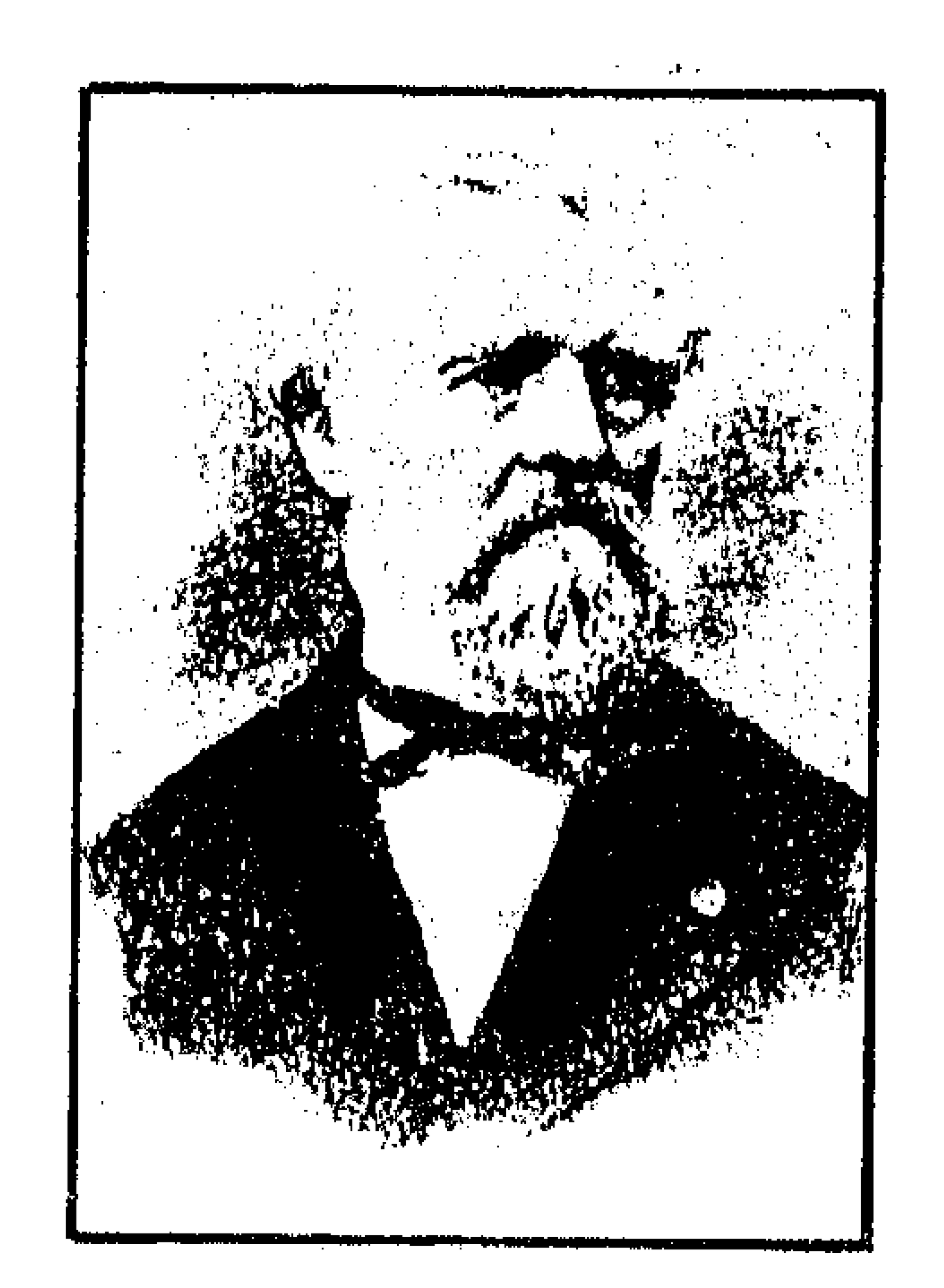
٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤

ثم واصل سعيد رحلته إلى القاهرة مصحوبا بصديقه القديم فرديناند فلما بلغاها أنزله ضيفا عنده وأحاطه بكافة مظاهر الاكرام والرعاية . وما هى إلا أيام حتى منحه بمقتضى العقد المؤرخ فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ امتياز تأسيس شركة عامة لحفر قناة السويس واستثمارها لمدة ٩٩ سنة ابتداء من تاريخ فتح القناة للملاحة .

وقد فتحت القناة فعلا للملاحة فى يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ **أى أن مدة الامتياز تنتهى فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ فتصبح القناة بعد ذلك ملكا لمصر.**

ويعرف هذا العقد بعقد الامتياز الاول تمييزا له عن عقد الاتفاق الثانى بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦

ويظهر أن سعيدا أراد بعد كل هذا - وبعد أن سبق السيف العزل - أن يريح ضميره ولو من جهة الشكل فقط وأن يتحقق من إمكان تنفيذ المشروع . فأمر المهندسين الفرنسيين لينان دى بلفون وصورته منشورة فى ص ٨٢ وموجيل بك المنشورة صورته فى الصفحة التالية بمرافقة المسيو فرديناند إلى برزخ السويس لدرس المشروع وتطبيقه على طبيعة الأرض ورفع تقرير إليه . فقاما بالمهمة (طبعاً !) ووافقا وهما فرنسيان على وجهة نظر المسيو فرديناند بأن تنشأ القناة مستقيمة فى أضيق نقطة فى البرزخ بين موقع بيلوزه (بور سعيد الآن) على البحر المتوسط والسويس على البحر الأحمر .



المسيو موجيل مهندس حوض دار الصناعة
ومهندس القناطر الخيرية

فاستحالة حفر قناة تكون فى مستوى واحد مع البحر بسبب هذه الغلطة الوهمية يضاف اليها ممانعة محمد على لأسباب عسكرية — كل ذلك أدى الى ارجاء تنفيذ المشروع . وفضلاعن ذلك لم تكن عقبة مياه البحر الأحمر أقل من عقبة البرزخ من حيث صعوبة الملاحة فيه إلا إذا حل البخار محل الشراع فى نقل الركاب وتم تطهير البحار

مساعى دلسبس المالية

= وبدأ دلسبس مساعيه لتكوين الشركة وجمع من بعض الماليين حصص التأسيس جاعلا قيمة الحصة ٥٠٠٠ فرنك (٢٠٠ جنيه) وخصص قيمة نصف الحصص لنفقات المشروع الأولية على أن تحول هذه القيمة إلى أسهم خاصة فى الشركة عند إتمام تأليفها .

وفى نوفمبر سنة ١٨٥٥ انتخب فرديناند باتفاقه مع سعيد لجنة دولية لدرس المشروع ثانية وهو فى نظرنا دليل على أن سعيدا بدأ يحس بفداحة مسؤوليته أمام التاريخ ومخالفته لوصايا أبيه . فحضر أعضاء اللجنة إلى برزخ السويس وبعد الاطلاع على تقرير لينان بك وموجيل بك وإجراء المباحث الهندسية وافقوا على المشروع بعد أن ثبت لهم أن مستوى الماء فى البحرين واحد وان الأرض صالحة لامتياز القناة الملحة . وهكذا بدأ الناس يطمئنون إلى نجاح المشروع وأقبلوا على الاكتتاب فى أسهم الشركة عند تأليفها .

شروط الامتياز

٥ يناير سنة ١٨٥٦

وما أن فرغت اللجنة الدولية من وضع تقريرها حتى رفعه دلسبس إلى سعيد باشا =

الضيقة من القرصان . وقد استغرقت نقالات بيرد فى سنة ١٨٠١ ثلاثة أشهر كاملة لقطع الطريق من بومباى الى الاقصر بينما أن النجدات كانت ترسل فيما بعد حول طريق الرأس .

= فأصدر له عقد الامتياز الثانى بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وقد صدق فيه على الامتياز السابق منحه لدلسبس وضمنه شروط الامتياز المخولة للشركة وهى شروط من الفداحة بحيث لايسع أية حكومة وطنية مسؤولة أن ترضى بها . وهاك نصها كما ورد فى كتاب الأستاذ الرافعى بك « عصر اسماعيل » ولسوف تعتريك الدهشة لها !

أولا — منحت الحكومة الشركة امتياز انشاء قناة السويس من خليج الطينة على البحر الأبيض المتوسط والسويس على البحر الأحمر ، وانشاء ترعة للمياة العذبة صالحة للملاحة النيلية تستقى من النيل وتصب فى القناة الملحة ، وإنشاء فرعين للرى والشرب يستمدان مياههما من الترعة المذكورة ويصلان إلى السويس والطينة (بور سعيد) (مادة ١ من عقد الامتياز الأول) .

ثانياً — تنازلت الحكومة للشركة مجاناً عن جميع الأراضى المملوكة لها والمطلوبة لانشاء القناة الملحة وترعة المياه العذبة وتوابعهما . وهى مساحات شاسعة على طول القناة والترع المزمع إنشاؤها بعرض كيلو مترين من الجانبين (كما أورده المسيو دلسبس فى الجزء الثانى من كتابه المسمى مراسلات ويوميات ودقائق عن القناة ص ٣٥٦) وقد تنازلت عنها الحكومة بلا مقابل مع اعفائها على الدوام من الضرائب ، وتنازلت أيضاً عن جميع الأراضى القابلة للزراعة لتستصلحها الشركة وترويها وتزرعها مع إعفاء هذه الأطيان من الضرائب مدة عشر سنوات من تاريخ استثمارها .

ثالثاً — خولت الشركة (عدا ماتقدم) حق انتزاع الأراضى المملوكة للافراد مما ترى لزومها لاجراء الأعمال والانتفاع بالامتياز فى مقابل أن تدفع الشركة لأصحابها تعويضات « عادلة » (مادة ١٢) ومعنى ذلك نزع ملكية الأفراد لمصلحة الشركة .

رابعاً — على أصحاب الأطيان الواقعة أملاكهم على ضفاف الترع التى تنشئها الشركة إن أرادوا رى أراضيهم بمياهها أن يحصلوا على ترخيص بذلك من الشركة فى مقابل تعويض يؤدونه لها مادة (٨)

خامساً — منحت الحكومة الشركة طوال مدة الامتياز الحق فى أن تستخرج من المناجم والمحاجر الأميرية كل المواد اللازمة لأعمال المبانى وصيانتها وملحقات =

وبعد أن عين المسيو دلسبس قنصلا عاما لفرنسا أخذ يهتم بالمشروع وكان قد أحكم عرى الصداقة مع سعيد وهو فى باريس عند مانفاه عباس اليها . فبفضل لجاجته التى كانت تعتبر منافية للآداب لو أنها كانت خاصة بمسألة تافهة قد تمكن من حمل هذا العملاق الحسن النية على منحه امتيازاً

= المشروع دون دفع أى رسم أو ضريبة أو تعويض (كذا !) وتعفى الحكومة الشركة من الرسوم الجمركية والعوائد على جميع الآلات والمواد التى تستوردها من الخارج (مادة ١٣)

سادساً — صدر أجل الامتياز بمدة ٩٩ سنة من افتتاح القناة البحرية للملاحة وبعد انتهاء هذه المدة تؤول القناة إلى الحكومة المصرية (مادة ٣٦)

ولكن هذه المادة قيدت هذا الحق بشرط قد يؤدى إلى تعطيله أو يفتح باب المشاكل وهو وجوب أخذ الحكومة فى هذه الحالة جميع المهمات والمعدات المخصصة لأعمال المشروع البحرية وأن تدفع للشركة قيمتها التى تقدر سواء بالتراضى أو بناء على تقدير الخبراء .

وأنت ترى أن ليس ثمت ما يحول دون مغالاة الشركة فى أثمان هذه المعدات كى تبهظ عاتق الحكومة المصرية ابتغاء خلق العقبات التى تعترض حق مصر فى استرداد القناة .

وهناك ما يضاعف الدهشة فى هذا العقد المدهش . وهو أن المادة ١٦ من هذا الامتياز لم تذكر شيئا عن المبانى والمنشئات التابعة للقناة . وقد كانت المادة (١٠) فى عقد الامتياز الأول نصت على أن حكمها كحكم القناة فى رجوعها إلى الحكومة بلا مقابل . وهو دليل على أن العقد الثانى كان أكثر سخاء بالنسبة للشركة وأشد اجحافاً بالنسبة لمصر . ومن يدرى فقد يكون سعيد عهد إلى « صديقه » دلسبس أن يكتب فى العقد كما يشاء وأن يوقعه أمير البلاد دون التفات إلى ما ينطوى عليه من ضروب العنت والاجحاف ؟

سابعاً — خولت الشركة حق فرض ما تشاء من الرسوم على السفن التى تمر فى القناة البحرية أو الترع والثغور التابعة لها على شرط أن لاتزيد فى النهاية العظمى عن عشرة فرنكات عن كل طن وعن كل شخص من المسافرين (مادة ١٧)

بحفر القناة.ولو أن هذا حدث فى وقت عصيب آخر لحرص بالمرستون جهد طاقته على أن يبقى الامتياز حبراً على ورق . ولكن قنصلنا الجنرال عند ما سأله سعيد هل تؤيده انجلترا فى رفض الاقتراح الفرنسى كان جوابه بالنفى لأن فرنسا كانت قد انضمت الينا وقتئذ فى حرب القرم

= ثامناً — فى مقابل الأراضى والامتيازات الممنوحة للشركة تحصل الحكومة المصرية على حصة قدرها ١٥٪ من صافى الأرباح السنوية (مادة ١٨)

ويشاء الجد العاثر أن تخسر مصر حتى هذه الحصة الضئيلة فى سنة ١٨٧٩ بسبب ارتباك الأحوال المالية . اذ باعتها الحكومة المصرية للبنك العقارى بفرنسا مقابل ٢٢ مليون فرنك .

تاسعاً — يكون أربعة أخماس العمال من المصريين (مادة ٢) وتعهدت الحكومة ببذل مساعداتها للشركة وتكليف جميع موظفيها وعمالها فى جميع دوائر المصالح أن يمدوا الشركة بمساعداتهم لها (مادة ٢٢) وإن من نكد الطالع أن تفسر الشركة هذه النصوص بأنها تعهد من الحكومة بتسخير (كذا !) أربعة أخماس العدد الذى تطلبه الشركة من العمال وان يكونوا من الفعلة والفلاحين المصريين لاجراء أعمال الحفر والانشاء ووضعهم تحت تصرف الشركة لتشغيلهم فيما تريده من الأعمال مقابل دفع أجورهم .

وأعجب العجب أن يخلو عقد الامتياز الثانى من مزية تضمنها العقد الأول . فقد تضمنت المادة الثانية على مايخول الحكومة حق تعيين مديرى الشركة . ولكن هذه المزية قد اختفى أثرها فى عقد الامتياز الثانى الذى يقضى بالغاء كافة النصوص الواردة فى عقد الامتياز الأول مما يخالف أحكام العقد الثانى . وقد اقتصرت المادة (٢٠) من العقد الثانى على هذا النص الأبتر وهو « يرأس الشركة ويديرها صديقنا ووكيلنا المسيوفرديناند دلسبس بصفته المؤسس لها طوال المدة التى تستغرقها الأعمال ، ثم لمدة أخرى قدرها عشرسنوات تبتدىء من تاريخ استغلال الامتياز » أى أن مصر خسرت فى العقد الثانى حق تعيين مديرى الشركة وحفظ لها فقط حق تعيين « مندوب » عنها لدى الشركة لتمثيل حقوق الحكومة ومصالحها فى تنفيذ العقد .

للحيلولة دون وصول الروس الى الاستانة ولم يكن فى وسع بالمرستون أن يفعل أكثر من أن يؤجل موافقة الباب العالى رسمياً على الامتياز عامين كاملين . على أن سعيدا قد عوضنا عن هـذا الامتياز بأن منحنا امتيازا بمد خط حديدى بين الاسكندرية والقاهرة وهو ما كان يمانع فيه أبوه

= وأمر غريب آخر فى هذا العقد الثانى فقد أغفل ماورد فى (المادة ٤) من العقد الأول بخصوص الحصون التى قيل فيها إن الحكومة إذا رأت لزوما لانشائها فى منطقة القناة فلا تتكلف الشركة نفقاتها . فلما أغفل ذكر هذا النص فسر إغفاله بان لاحق للحكومة فى إقامة الحصون فى هذه المنطقة ! !

فهل رأيت شروطاً أفدح من هذه الشروط التى خولت الشركة حقوقا واسعة جعلتها فى الواقع بمثابة حكومة داخل حكومة ؟ ولكن أنى لك أن تعجب إذا كان دلسبس هو الذى كتب ماشاء من الشروط فوقعها الأمير سعيد باشا كما هى دون بحث فيها لا لشىء إلا لأن الرجل صديق قديم ويحسن القفز من على ظهور الجياد الصافنات ؟ !

انجلترا تقاوم مشروع القناة

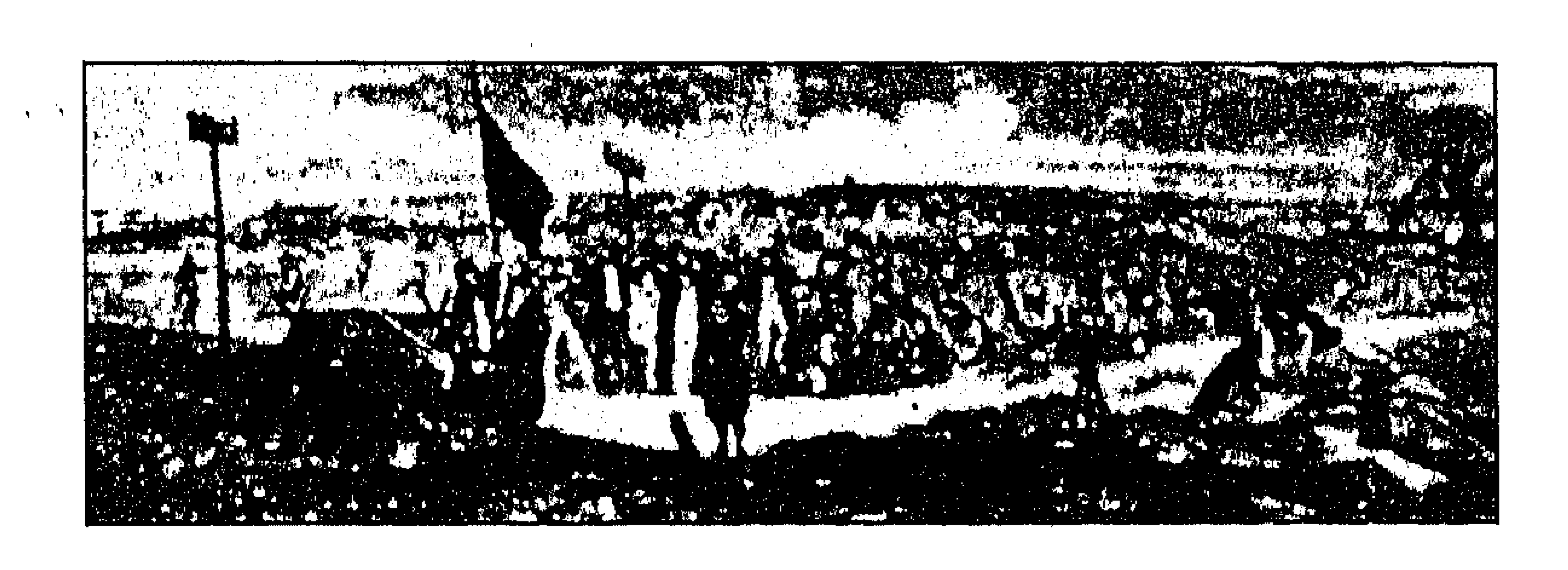
وقد اشترط سعيد لصحة الامتياز أن يصادق عليه السلطان محافظة على الشكل فقط لأنه تعهد لصديقه دلسبس بمساعدته بصرف النظر عن هـذا التصديق . لأن معاهدة لندن التى نالت بمقتضاها مصر استقلالها الداخلى لا تحتم الحصول على مثل ذلك التصديق . ولكن دلسبس أراد زيادة الاطمئنان فسافر إلى الاستانة ملتمساً فرمان التصديق . وهناك لقى مقاومة عنيفة من سفير بريطانيا بايعاز من لورد بالمرستون وزير الخارجية الانجليزية .

وأنت تدرك أن معارضة السياسة الانجليزية للمشروع كان أساسها الخوف على طريق الهند . ولذا دفعت تركيا إلى عدم المصادقة على المشروع وراحت من الناحية المالية تلقى المخاوف فى صدور الماليين من نجاح المشروع وتصفه بأنه مشروع خيالى .

تعضيد سعيد للمشروع

ولكن سعيدا كان قد عقد النية على مساعدة صديقه دلسبس على إتمام مشروعه . ولذا لم يتردد فى أن يبذل له ما كان متوفراً وقتئذ فى خزائن الحكومة وقدره ١٠٠٠٠٠ جنيه للاستعانة بها على بدء العمل .

أشد ممانعة ، كما وافق على انشاء البنك الاهلى (١٨٥٦) وأكثر من ذلك أنه خولنا حق إرسال الجنود عن طريق البر لقمع الفتنة الهندية .



ابتداء العمل فى حفر القناة (٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩)
وترى المسيو دلسبس ممسكا بيده معولا للحفر وحوله العمال
المصريون يبدأون فى حفر القناة

ولم تكن الشروط التى منح امتياز القناة بمقتضاها أصون لسمعة أوربا مما تورطت فيه مصر فيما بعد من شروط الامتيازات والقروض

تأليف الشركة

= وفى ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٨ عرض دلسبس اسهم الشركة للاكتتاب العام فى فرنسا وغيرها من البلدان وبلغ من كثرة الاقبال ان غطيت أسهم الاكتتاب عدة مرات. ومن ثم تألفت الشركة فى ديسمبر سنة ١٢٥٨ على أن يكون رأس مالها ٢٠٠ مليون فرنك (٨٠٠٠٠٠٠ جنيه تقريباً) موزعة على ٤٠٠٠٠٠ سهم قيمة السهم ٥٠٠ فرنك (٢٠ جنيها) ثم قسم السهم إلى نصفين فصار عدد الأسهم ٨٠٠٠٠٠ وبلغت قيمة السهم الأصلى فى سنة ١٩٣٢ حوالى ١٥٠٠ فرنك (٦٠ جنيه) بعد أن كانت ٥٠٠

وذكر المسيو دلسبس فى كتابه « وثائق عن القناة » جزء ٨٤ ص ١٣٣ أن سعيد باشا اكتتب بـ ١٧٧٦٤٢ سهما أى بما يقرب من نصف مجموع الأسهم ودفع جزءاً من ثمنها فوراً وقسط الباقى على سنوات .

بدء العمل فى القناة

٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩

ثم بدأ الحفر فى القناة يوم ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ فذهب المسيو دلسبس ومعه =

الأخرى . فان دلسبس برفضه العمل بنصائح مروجى المشروع الأصليين وهم شركة سانت سيمونيان البريطانية واعتماداً على صديقه ومناصره سعيد ، لم يكن أكثر مراعاة لحساب الضمير من أى صاحب امتياز آخر فى مصر . واذا كانت مسألة السويس لم تنقلب إلى فضيحة عمومية كفضيحة بناما

═ أعضاء مجلس إدارة الشركة إلى شاطىء البحر المتوسط وفى المكان الذى انشئت فيه بعد ذلك مدينة بورسعيد وأقيم احتفال كبير ضرب دلسبس أول معول فى حفر القناة كما يراه القارىء فى الصورة المنشورة فى الصفحة السابقة

وقد اقتدى به الحاضرون . وكان هذا المعول فى الواقع أول معول فى هدم صرح استقلال مصر برضى أميرها سعيد باشا !!

وقد حدث هذا قبل صدور الفرمان التركى بالتصديق على الامتياز . فكأن سعيداً أراد وضع تركيا وانجلترا أمام الأمر الواقع بتعضيده المشروع بكل ماله من حول وقوة ومال .

فلم يكن عجيباً أن تقوم انجلترا وتقعد لهذا التصرف . وقد تمكنت من حمل تركيا على منع الفرمان . وشاء حسن حظ انجلترا المؤقت أن تشب الحرب فى مايو سنة ١٨٥٩ فى ايطاليا بين النمسا وفرنسا فرأت فرنسا أن من الحكمة محاسنة انجلترا ، ولذا أظهرت تراخياً فى تأييد المشروع . وكادت أن تنجح انجلترا فى مساعيها وفعلا دبرت مع تركيا خلع سعيد باشا . وسافر فى هذه المهمة الأسطول البريطانى فى شهر يونية سنة ١٨٥٩ على ما ذكره دلسبس فى كتابه « مراسلات ويوميات ووثائق عن القناة » جزء ٣ ص ١٢٤ ولكن اخفق التدبير وعهد سعيد إلى شريف باشا وزير الخارجية بارسال كتاب إلى دلسبس بوقف العمل .

وتألق نجم فرنسا ثانية إذ وضعت الحرب أوزارها بينها وبين النمسا وعقدت هدنة « فيلا فرنكا » ، وأصبحت لفرنسا الكلمة النافذة فى السياسة الدولية فعادت إلى مناصرة المشروع . وعادت انجلترا إلى معارضته بحمل السلطان على إصدار أمر إلى سعيد باشا بوقف أعمال الحفر . وفعلا سافر مندوب تركى يدعى مختار بك إلى مصر يحمل هذا الأمر إلى سعيد .

ولكن هذه المساعى ذهبت كلها هباء ، لأن نابليون الثالث سرعان ما بذل نفوذه لدى تركيا لالغاء هذا الأمر وبذا اطمأن سعيد إلى تعضيد الحكومة الفرنسية فأطلق لدلسبس العنان وسخر له الفلاحين وجلب من القرى مالا يقل عن ٢٥٠٠٠ منهم جعلوا ═

كيون سبب ذلك أن المصريين لا الفرنسيين هم الذين ذهبوا ضحية هذا الحيف والظلم. واذ ذكرنا أن الاعتمادات كانت تأتى بسهولة بينما أن عملية الحفر كانت خالية من المصاعب الفنية حق لنا أن نقول انه كان يصح

= يشتغلون فى هذا العمل المضنى إلى أن جرت مياه البحر الأبيض إلى بحيرة التمساح فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٢ وهى آخر مرحلة وصلت إليها أعمال الحفر فى عهد سعيد فى ذلك المشروع .

ونقف الآن هنيهة لنتساءل عما اكتسبته مصر من ذلك المشروع الذى كان نكبة عليها إذ كلفها ضياع استقلالها دون أن تفيد منه شيئاً مادياً . ولم يكن يمكن ستر خطر ذلك المشروع أو حجبه عن الأعين . وقد أدرك الأوربيون تلك الحقيقة من البداية . وفى ذلك الصدد كتب المستر بروس قنصل انجلترا فى مصر وقتئذ إلى حكومته ينبهها بمنح امتياز حفر القناة وقال فى ختام رسالته : « . . وإن فتح القناة سيؤدى إلى ازدياد المواصلات التجارية بين أوربا والبلاد الواقعة على البحر الأحمر ، وستنشأ طبعاً مراكز للدول الأجنبية فى هذه البلاد ومن المنتظر أن تحدث منازعات بينها وبين تلك الشعوب فتتخذ ذريعة إلى التدخل المسالح فى شؤونها وهذا التدخل يفضى إلى الاحتلال الدائم ويتوقع أن تحدث هذه النتائج فى مصر ذاتها » .

أضف إلى ذلك أن انجلترا فى أثناء معارضتها للمشروع كان مما اشترطته للموافقة عليه احتلالها السويس وحمايتها للقناة . نعم إنها عدلت عن ذلك الشرط ولكن ألم يكن ذلك كافياً لفتح أعين سعيد باشا إلى خطورة المشروع ؟

وليس من شك فى أن منح الامتياز إلى شركة أجنبية قد فتح على مصر أبواب التدخل الأجنبى ، وكان الشر يكون أهون حتما لو أن العمل قامت به مصر لحسابها .

وقد مر بك ما خوله سعيد للشركة من حقوق واسعة وامتيازات فادحة جعلتها شريكة مصر فى سيادتها .

أما من الناحية الاقتصادية فقد خسرت مصر بفتح القناة إذ تحول طريق التجارة من داخل مصر إلى القناة المائية التى أصبحت ملك شركة أجنبية .

وحتى لو ضربنا صفحا عن كل هذه المضار بالنسبة لمصر فانها أنفقت عليه ما لا يقل عن ١٦٠٠٠٠٠ جنيه فى أسهم اكتتب فيها وأملاك تنازلت عنها وأعمال قامت بها وتعويضات للشركة .

أن تنشأ مصاعب ما فى سبيل المشروع لو توخى القائمون به قليلا من الاقتصاد وأبدوا شيئا من الكفاءة . فان عملية الحفر نفسها لم تكن سوى مجرد جرف رمال هذا فى حين أن الجو كان صالحاً للعمل والعمال المحليون متوفرون يؤدون أعمالهم على أكمل وجه وبدون أجر .

ولئن عادت هذه القناة إلى مصر يوما ما — وهيهات ! — فان مصر تكون قد خسرت إلى جانب هذه الملايين العديدة ماهو أثمن من المال والنفس ألا وهو حرمانها من استقلالها كل هذه السنوات .

ومن يدرى ونحن نرى كل هذا التقدم فى عالم الطيران أن لا تتآمر الدول يوم حلول موعد إعادة القناة إلى مصر فتطالب بجعلها مياه دولية تكلف مصر بحراستها لحساب الغير ؟ وقد تتحول التجارة وحركة النقل عن طريق البحار إلى طريق الجو فلا تستعيد مصر القناة إلا بعد أن تكون قد تلاشت قيمتها وأصبح وجودها وعدمها سيان ؟

والآن نرى مصلحة الكل قد تلاشت من أجل مصلحة الجزء وأصبحت شؤون مصر ثانوية بالنسبة لقناة السويس أو كما قال ساكن الجنان اسماعيل باشا « . . أريد أن تكون القناة تابعة لمصر لا أن تكون مصر تابعة للقناة » . وكأنما قضى على هذا الشعب المسكين أن يكد ويكدح ويحفر القناة لما أسموه خير الانسانية لاليفيد من وراء ذلك بعض الفائدة ولكن ليظل إلى الأبد فى عداد المستعبدين !

وإذا كانت السياسة الأنجليزية تتلون لنا كل يوم بلون جديد وتتظاهر بالود مرة على أن تعود الى الجفاء مرة أخرى — فذلك كله للاحتفاظ بالسيطرة على قناة السويس. وقد يكون من العبث أن يتصور انسان عاقل أن تعقد السياسة البريطانية مع مصر اتفاقا لايترك لها السيطرة الكاملة على القناة وان كانت للسياسة البريطانية فى نظرنا ندحة عن هذا التشبث .

ونذكر بهذه المناسبة أن المرحوم المستر ولفرد بلنت للسياسى الأنجليزى المشهور الذى لعب دورا مهما فى الحركة العرابية قدمنا فى سنة ١٩٢١ ابان مفاوضات المغفور له سعد باشا فى لندن للسياسى البريطانى المبرز المستر ماسنجهام محرر مجلة النيشن ولما كانت الحركة الوطنية ماتزال فى عنفوانها فقد باحثنا المستر ماسنجهام فيما يمكن أن توافق عليه بريطانيا من شروط الاتفاق مع مصر . ثم عرض الحديث لقناة السويس . فقال المستر ماسنجهام إنه مع عطفه الشديد على قضية مصر لايرى سبيلا لاتفاق لايترك

يضاف إلى كل ذلك أن قيمة الامتيازات كانت فادحة . فقد تضمن عقداً بايجار أراضى زراعية صالحة لمدة ٩٩ سنة مع حق استخراج مافيها من المعادن على أن يعمل العمال بالسخرة طيلة ثلاثة أرباع المدة اللازمة لانجاز المشروع وقد قدرت بست سنوات . وقد نص على فرض رسم قدره

═ابريطانيا السيطرة على قناة السويس . فأظهرنا له دهشتنا من إفلاس السياسة فى إيجاد حل لهذه المشكلة التى لا نعدها جوهرية . ثم قلنا ان بريطانيا طالما كانت لها السيطرة فى البحرين الأبيض المتوسط والأحمر فهى فى غير حاجة إلى استبقاء حامية فى قناة السويس وبالتالى لا معنى إذاً لاحتلال مصر . أما إذا فقدت بريطانيا هذه السيطرة فى معركة بحرية مع إحدى الدول الطامعة فى غزو القطر المصرى فان مركز الحامية الانجليزية فى القناة يصبح محفوفاً بالمخاطر وبخاصة إذا كان هناك تفاهم سابق بين المصريين والجيش المهاجم على إخراج البريطانيين من مصر . وفى كلتا الحالتين لا معنى لوجود الحامية ، وسحبها كفيل بايجاد حسن التفاهم مع شعب يقدر الجميل ولا ينكث بالعهود كشعب مصر الذى تستطيع بريطانيا أن تعتمد على صداقته ومعونته عند الحاجة وما أكثر حاجاتها بسبب اتساع نطاق امبراطوريتها .

وقد راقت هذه الفكرة لدى المستر ماسنجهام والمستر بلنت وراح أولهما يكتب فى مجلته أن الطريق الوحيد للتفاهم مع مصر هو الجلاء عن وادى النيل .

ولكن رجال العسكرية الانجليز ردوا على ذلك بأن القناة لازمة لسلامة بريطانيا كأن تلك السلامة كانت فى خطر دائم أيام أن كانت مواصلات العالم كلها حول رأس الرجاء الصالح ! وليت أولئك العسكريين يقنعون بالاحتفاظ بالقناة وحدها كلا بل ترى لهم منطقاً غريباً يدفعهم إلى المطالبة باحتلال مصر بأسرها فى سبيل الاحتفاظ بهذه القناة . فهم يقولون مثلا إن رجال الحامية فى القناة فى حاجة إلى المياه العذبة التى تصلهم عن طريق ترعة الاسماعيلية ولما كانوا يتوهمون أن الترعة المذكورة قد يطمرها المصريون فى أثناء الحرب بين انجلترا ودولة أخرى فتراهم يطالبون بالاحتفاظ بها من منبعها بالقرب من القاهرة . وبديهى أن الاحتفاظ بمنبع الترعة العذبة يقتضى تباعاً لذلك احتلال القاهرة نفسها واحتلال العاصمة يقتضى احتلال مديريتى الجيزة والقليوبية ولا سبيل إلى الدفاع عن هذين الاقليمين إلا باحتلال الاراضى المجاورة لها وهكذا دواليك إلى أن ينتهى الامر بأن الاحتفاظ بالقناة يقتضى احتلال مصر والاحتفاظ بالقطر المصرى يقتضى احتلال═

١٠ فرنكات عن كل مسافر أو عن كل طن . وتم الاتفاق على أن تقسم الأرباح بحيث ينال حملة الأسهم ٧٥ ٪ ومروجو المشروع ١٥ ٪ والحكومة المصرية ١٠ ٪ ولهذه الغاية اتخذت الاجراءات فوراً بعقد قرض قيمته ٢٠٠ مليون فرنك أى ٨ ملايين جنيه (١٨٥٨) اكتتبت فرنسا بنصفه واكتتبت تركيا ومصر بالنصف الآخر . وقد بدأ العمال الحفر

= السودان الخ هذه الحلقة المفرغة التى لا أمل فى الوصول إلى أحد طرفيها .

وقد لانكون مبالغين إذا قلنا إن القناة كانت نقمة على كثير من الشعوب بقدر ما كانت نقمة على مصر . ففلسطين وشرقى الأردن والعراق ما كانت لتتعرض لما نشهده من ضروب العنت من السياسة الاستعمارية لولا تلك القناة التى إذا صح أن أحدا استفاد منها فهو غير مصر . ثم لاتنس أنه لولا القناة لما وقعت موقعة التل الكبير فى إبان الثورة العرابية ولا كان احتلال مصر . فهذه القناة التى حفرت فى بداية الأمر خدمة للانسانية قد أظهرت التجارب أنها نكبة على مصر والمصريين وأحد الأسباب فى تعريض كثير من الشعوب المجاورة لجور السياسة الاستعمارية واستبقاء شعوباً أخرى كالهند وغيرها تحت نير الارهاق الاستعمارى .

ألا ليت سعيدا قد فطن إلى كل ذلك فوفر على بلاده وجيرانها كل هذه المتاعب والأهوال !

سعيد وسنة الاقتراض من الأجانب

وكما أن سعيدا هو الذى فتح على مصر باب الشر بموافقته على امتياز القناة فانه كذلك سن لخلفائه أسوأ سنة بالتجائه لغير حاجة أو ضرورة ماسة إلى الأجانب وعقد القروض بالفوائد الفاحشة مخالف بهذا وصية أبيه وأخيه ابراهيم وهما اللذان نهضا بالبلاد - كما شهد بذلك أحد الكتاب الفرنسين - وجاهدا فى سبيل استقلالها ذلك الجهاد الذى كلل بالنصر دون أن يكون لديهما من الموارد المالية سوى ميزانية لاتتجاوز خمسين مليون فرنك (مليونى جنيه) .

وإليك إحصاء بما عقده سعيد من القروض الأجنبية .

ففى سنة ١٨٦٢ عقد أول قرض ثابت من مصرف فريهلنج وجوشن فى لندن ومقداره الأسمى ٣٢٤٢٨٠٠ جنيه مع أنه لم يستلم منه إلا ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه ! وقد جعلت فائدته ٧ ٪ على أن يقسط على ثلاثين سنة بحيث يكون القسط السنوى مع فوائده =

فعلا (٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩) قبل وصول اذن الباب العالى . على أن سعيداً لم ينتقل إلى الدار الاخرى (١٨٦٣) حتى كانت المصاعب قد قامت فعلا فى سبيل المشروع

= ٢٦٤٠٠٠ وبذا يكون مجموع الأقساط ٧٩٢٠٠٠ مع أن أصل الدين هو ٢٤٠٠٠٠ فتأمل!

ثم إذا به يلتجىء إلى ما يسمى بالديون السائرة وهى أشد خطراً من الديون الثابتة إذ لا سبيل إلى ضبطها أو مراقبتها . فقد كان يستدين من المرابين بواسطة سندات يحررها على الخزانة بالقيمة المقترضة . وهى كما ترى من أخطر وسائل الاقتراض .

وقد أحصى الكاتب الفرنسى الذى ألمعنا إليه فى كتابه « تاريخ مصر المالى » ديون سعيد باشا عندما انتقل إلى العالم الثانى فاذا بها ١١١٦٠٠٠٠ فاذا طرحنا من هذا المبلغ لدين الثابت المأخوذ من بنك جوشن بلغت الديون السائرة ٧٨٦٨٠٠٠ وهو دين باهظ لم تكن تحتمله مالية البلاد وقتئذ .

وفاة سعيد باشا

سافر سعيد فى أواخر أيامه إلى أوربا للاستشفاء من مرض عضال أصابه ولكن لم تنجح فيه حيل الأطباء فعاد إلى الاسكندرية فى أواخر سنة ١٨٦٢ بعد أن استفحل الداء وما زال يشتد من جهة وتتدهور صحته من جهة أخرى إلى أن عاجلته المنية فى صباح يوم ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ (٢٧ رجب سنة ١٢٧٩) وله من العمر ٤٢ سنة وقد دفن بمسجد النبى دانيال باسكندرية بعد أن حكم البلاد ثمانية أعوام وتسعة أشهر وستة أيام على ما جاء فى كتاب التوقيعات الالهامية للواء المصرى محمد مختار باشا .

وهكذا ودع سعيد هذا العالم بعد أن طوق جيد أمته بأغلال امتياز القناة وسن تلك السنة السيئة فى عقد القروض الأجنبية بالفوائد الفاحشة .

ومن يدرى ماذا كان يكون شأن مصر لو سلم عهد سعيد من هاتين المسألتين؟ الأرجح أن تكون الطريق قد هيئت لمستقبل زاهر بعد ماشهدناه من وطنية سعيد وحبه لشعبه والعمل على رفع شأنه . ولكن قدر فكان .

وإذا كنا قد أطلنا الاقتباس عن الكتب الأخرى فلأننا أردنا أن نضع أمام القارىء صورة صحيحة للحوادث التى وقعت فى ذلك العهد إذ ليس يخفى مالها من الارتباط الوثيق بما وقع بعد ذلك من الحوادث التى أدت إلى كارثة الاحتلال البريطانى . فالتوسع فى الاقتباس انما يراد به فى الواقع تنوير الأذهان ولفت الأنظار إلى ماتلا ذلك من الحوادث المهمة ليتسنى ربط المسببات بأسبابها والمعلولات بعللها .



ساكن الجنان

الخديو اسماعيل باشا

ولما تبوأ اسماعيل باشا الأريكة أعيد النظر فى شروط الامتياز ووضع المشروع بحذافيره على بساط البحث من جديد . ذلك لأن وفاة سعيد عجلت بحل الشركة الشخصية التى كانت قائمة بينه وبين دلسبس مما شجع خصوم المشروع على مضاعفة جهودهم لعرقلته . وبهذه المناسبة صرح اسماعيل باشا مرة فقال « لا يوجد من هو أشد منى رغبة فى إنجاز المشروع ولكنى



الامبراطور نابليون الثالث
الذى قام بدور الحكم بين الشركة وبين
ساكن الجنان اسماعيل باشا

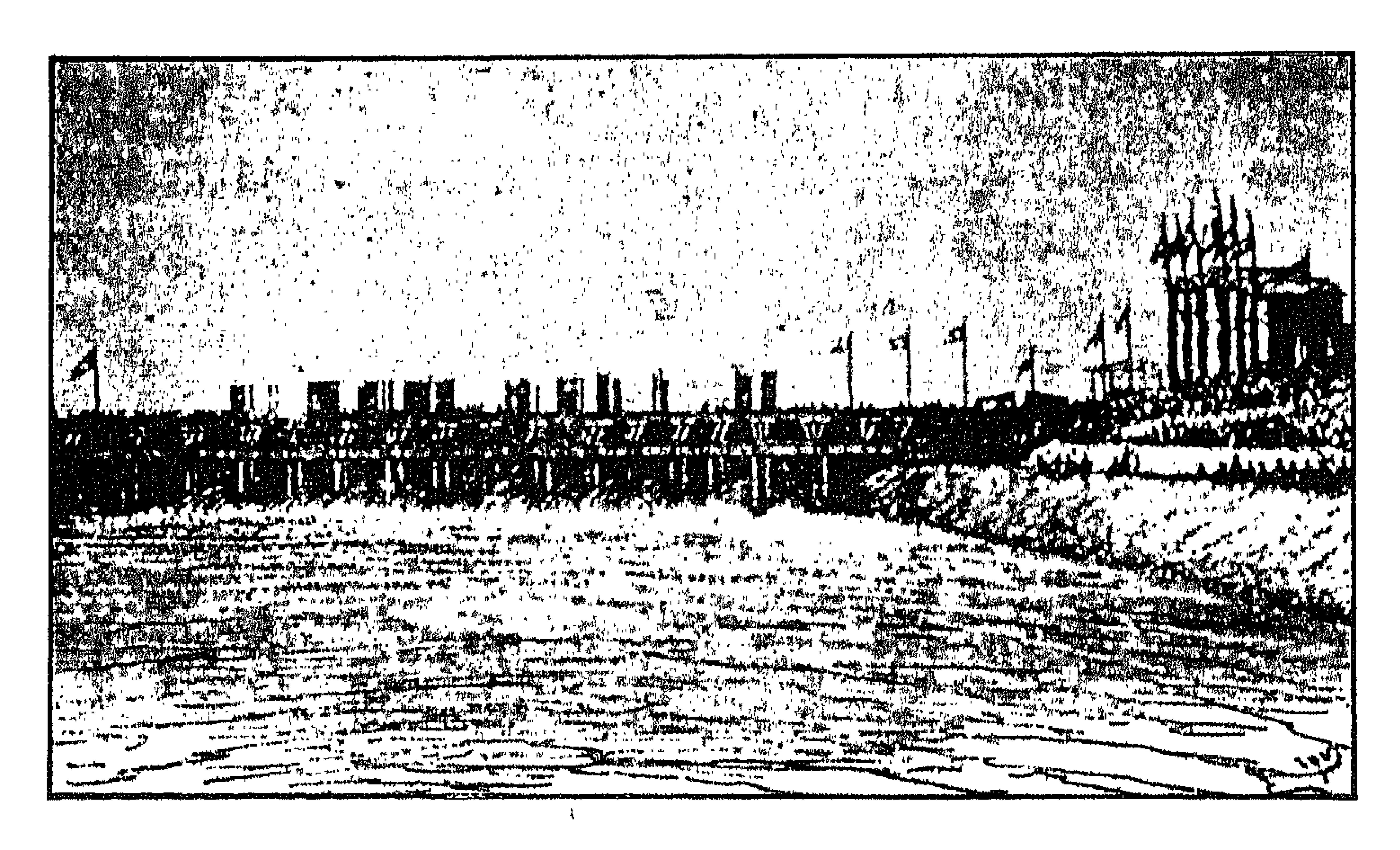
اسماعيل باشا

ولد سنة ١٨٣٠ وتولى سنة ١٨٦٣ وتوفى سنة ١٨٩٥

إذا ذكرنا عهد اسماعيل باشا فقد ذكرنا عهد الحضارة والعمران عهد التقدم والترقى عهد الرفعة والسؤدد والمجد عهد النهضة الأدبية والمادية عهد السمو بمصر إلى مصاف الأمم الراقية وبالجملة فهو عهد تصدق عليه كلمة اسماعيل باشا نفسه عند ما قال إنه يحاول جعل « مصر قطعة من أوربا » وإذا كان محمد على قد تمكن من تحقيق استقلال مصر فى شؤونها الداخلية فان حفيده الكبير اسماعيل باشا قد سار على سنته وزاد على ذلك أنه رفع مصر إلى مصاف الدول المتمدينة بما أتاه من الأعمال العمرانية التى جعلت من مصر جنة تبهج الناظرين .

واذا كان بعض كتاب الافرنج قد طاب لهم فى الماضى أن يكيلوا المطاعن جزافا لاسماعيل باشا فان الحق يأبى الا أن تسطع شمسه يوما ما . وها نحن قد أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من اليوم الذى ينصف فيه التاريخ اسماعيل ويعترف له الخصوم بما كان له من أياد بيضاء على هذه البلاد . لا بل لسوف ترى أن كثيرا مما يأخذه هؤلاء الخصوم على اسماعيل قد أسىء تأويله وفهمه وأن الحق كان فى أغلب الأحايين إلى جانبه .

ونبادر بهذه المناسبة فنذكر أول كتاب وضع بالانجليزية فى عام ١٩١٠ بقلم المستر =



معالم الزينة والابتهاج بانشاء قناة السويس وترى الأهالى واقفين على ضفة القناة والأعلام والرايات تخفق فوق رؤوسهم

روذستين يتضمن الأشادة بفضل اسماعيل باشا. والمستر روذستين هذا هو روسى الجنس فر من بلاده هربا من عسف الحكم القيصرى وحط رحاله فى العاصمة الأنجليزية . وتوافر بعد معاشرة المستر بلنت السياسى الانجليزى المشهور على دراسة المسألة المصرية درسا وافيا إلى حد أن اختاره الزعيم الكبير المغفور له مصطفى باشا كامل لرياسة تحرير جريدة الأيجبشيان ستاندارد التى كان يصدرها فى مصر . ولقد سلخ المستر روذستين نحو ١٥ سنة فى العاصمة الأنجليزية الى أن وضعت الحرب أوزارها وانهار الحكم القيصرى على أثر شبوب ثورة البلاشفة فاختاره الزعيم لينين ليكون سكرتيرا خصوصيا له . فغادر لندن الى منصبه الجديد وبعد وفاته عينته حكومته سفيرا لها فى إيران ولكن سرعان ما طلبت الحكومة البريطانية إرجاعه الى بلاده خشية من الدعاية التى كان يبثها ضدها فى الهند .

وقد وضع المستر روذستين هذا اثناء اقامته فى لندن كتابا على جانب عظيم من الأهمية أسماه « خراب مصر » ضمنه خلاصة ابحاثه عن القضية المصرية . فجاء كتابا قيما من خير ما كتب عن مصر اذ جاء مشفوعا بالوثائق الرسمية ومصدرا بمقدمة بليغة من قلم المستر بلنت .

ولا نعرف فيما وضع باللغة الانجليزية لغاية سنة ١٩١٠ كتابا تضمن انصافا لعهد اسماعيل ككتاب « خراب مصر » فلقد حلل فيه الكاتب مسألة الديون التى يأخذونها

أريد ان تكون القناة تابعة لمصر لا ان تكون مصر تابعة للقناة . »
وما كان أشد اغتباط الحكومة البريطانية بسنوح الفرصة لوقف العمل

على اسماعيل وأثبت بما لاسبيل إلى دحضه من البراهين القاطعة أن خديو مصر كان ضحية مؤامرة من ذئاب الماليين الذين تآمروا عليه فشوهوا أعماله واتهموه بلا وجه حق بالاسراف والتبذير مع أنه أنفق معظم ما استدانه فى المرافق العامة وفى سبيل «جعل مصر قطعة من أوربا» ويعتبر كتاب المستر روذستين أول بصيص من النور يلقى على عهد اسماعيل فيبدد ما كان يحيط به من ظلمات الشك وأقوال البهتان .

واذا كان بعض الكتاب قد ابتسموا ابتسامة التشكك وعدم التصديق بما أورده المستر روذستين من الحقائق عن عهد اسماعيل وعدوه مغالاة فقد قيض الله من درس ذلك العهد دراسة القاضى النزيه الذى لا يتوخى من قضية معينة معروضة أمامه إلا كشف الحقيقة مهما كانت مرة بلا تحيز إلى فريق دون فريق . فلقد توصل المستر كرابيتس من قضاة المحكمة المختلطة بالقاهرة بعد درس «دوسيه» قضية اسماعيل باشا وبعد موازاة ماله وما عليه إلى أن يضع فى يولية سنة ١٩٣٣ كتابه المسمى «اسماعيل أو الخديو المظلوم» الذى عنيت بنشره شركة جورج روتلدج وأولاده بلندن وهو كتاب نحسب أن العنوان وحده يكفى للدلالة على أن هناك ظلما صارخا وأن الوقت قد حان لرفعه .

جلالة الملك فؤاد والوثائق المصرية

ويطيب لنا فى هذا المقام أن نذكر أن صاحب الجلالة مولانا الملك فؤاد أولا بصفته ابن ساكن الجنان اسماعيل باشا وأولى الناس وأحقهم بتبديد ما حاكه المغرضون من خيوط الأوهام حول أبيه العظيم ، وثانياً بصفته مليك البلاد ويهمه أن يقف الشعب المصرى ثم العالم المتمدين على مبلغ ما قطعته مصر من المراحل فى طريق الحضارة فى خلال القرن التاسع عشر قد وجه جزءا من عنايته السامية الى جمع كافة المعلومات والوثائق الخاصة بمصر من بداية عهد محمد على الى نهاية عهد اسماعيل . ومع ان هذه الوثائق هى من أخص شؤون الدولة فان جلالته رأى أن يكون هذا العمل وما يتضمنه من جهود شاقة على نفقة الجيب الملكى الخاص . وإن الانسان ليدهش حقاً كيف أن جلالته برغم انهما كه فى تسيير سفينة البلاد وحرصه على الوصول بها الى بر السلامة برغم ما يكتنفها من الأعاصير وما يعوق طريقها من الصخور والعثرات — نقول يدهش الانسان كيف ان جلالته رغم هذا يجد من وقته الثمين ما يتسع للعناية بمثل هذه المسائل التى تنوء به كواهل العصبة أولو القوة .

وخاصة وقد كان لها ما تستند إليه من الحجج والمعاذير . لأن التساهل في استعمال السخرة في مثل هذا العمل الكبير مع عدم الأصغاء لوحي

= وها نحن نقص عليك طرفاً من هذه الجهود الجبارة في سبيل جمع شتات الوثائق التاريخية الخاصة بمصر .

فلقد أدرك جلالته ان تلك الوثائق موزعة بين لندن وباريس وايطاليا وفينا ووشنطن ووارصوفيا وبتروغراد وأثينا هذا عدا الموجود منها في مصر .

ولعلك تستطيع أن تصورلنفسك مبلغ ما يتطلبه العثور على وثائق موزعة بين تلك العواصم من جهود ونفقات . ولكن هل كان هذا مما يمكن أن يثبط عزيمة أبي الفاروق ؟ كلا ! والآن فألق بالك لترى ماذا صنع .

أولا : فيما يختص بالوثائق الخاصة بمصر الموجودة في لندن وباريس فقد عهد جلالته للمسيو ديوان من كبار مديرى شركة قناة السويس بجمعها وتبويبها وطبعها على نفقة الجيب الملكى الخاص .

وقد وفق المسيو ديوان في مهمته كل التوفيق وحصل على كافة المستندات المذكورة ونشرت الجمعية الجغرافية بعضها والبعض الآخر يعد للطبع وسيظهر قريباً .

ونذكر بهذه المناسبة أن المسيو ديوان عنى بوضع كتاب في خمسة أجزاء يتضمن تاريخ اسماعيل باشا وهو الآن تحت الطبع في إيطاليا وسيظهر الجزء الأول قريبا وتتلوه الأجزاء الأخرى تباعا .

ثانياً : وأما الوثائق الموجودة في ايطاليا فقد عهد بها جلالته الى السنيور انجلو سان ماركو من أساتذة التاريخ في المدارس الايطالية . ونقف هنيهة هنا لنقول إن وثائق ايطاليا اقتضت مجهوداً خاصاً يزيد أضعافاً مضاعفة على الجهود المطلوب بذلها في الجهات الأخرى . لأنك تعرف إن ايطاليا كانت مقسمة إلى عدة دويلات صغيرة ولكل دولة منها دار محفوظاتها . وإلى اليوم لم تنتظم هذه الدور كلها في دار محفوظات واحدة . ومن هنا كانت الجهود مضاعفة .

وبرغم هذه المصاعب فان الأستاذ سان ماركو قد تمكن من جمع هذه الوثائق وطبع منها إلى الآن حوالى خمسة أو ستة مجلدات في حين أن الباقى ما يزال تحت الطبع .

ثالثاً : ومتى خلا بال الأستاذ سان ماركو من وثائق ايطاليا وجه اهتمامه إلى جمع الوثائق الموجودة في دار المحفوظات في فينا ونحسب انه موفق في مهمته باذن الله وبفضل عناية المليك .

الضمير كانت نتيجته وقوع فظائع وحشية فاضحة لم يفزع لها الرأى العام الانجليزى وحده بل والرأى العام الفرنسى أيضاً . وأظهر الباب العالى

= رابعاً : أما فيما يختص بواشنطن فقد نمى الى المسامع الملكية السامية أن دار محفوظاتها تحتوى على وثائق هامة ومعلومات قيمة فأمر بنسخها بأكملها على نفقة الجيب الخاص . وقد تأخذك الدهشة اذ تعلم انها نسخت فى ٢٠ مجلد وهى تشمل كل ما كتب عن مصر منذ عهد محمد على الى نهاية عهد اسماعيل هذا عدا الخرائط وأقوال الصحف الخ الخ.

خامساً : لما كان محمد على قد وقع اختياره فى أثناء الحرب السورية على بعض كبار الضباط البولونيين لتدريب الجنود المصرية فى أثناء الحرب السورية فان وثائق على أعظم جانب من الأهمية ما تزال موجودة فى دار محفوظات وارصوفيا خاصة بالفترة فيما بين سنتى ١٨٣٣ و ١٨٣٦ ولذا فقد عهد جلالته إلى أحد كبار الاخصائيين بجمع هذه الوثائق وترتيبها .

سادساً : أما الوثائق الروسية الخاصة بمصر فيقوم بجمعها جناب رينيه قطاوى بك مدير عام شركة كوم امبو .

سابعاً : والوثائق اليونانية قد شرع فى طبعها المسيو انسطاس بوليتيس من رجال السلك السياسى اليونانى .

أما الوثائق الموجودة بمصر فان الادارة الأوربية بديوان حضرة صاحب الجلالة الملك جادة فى ترتيب كافة المحفوظات المحلية العربية والتركية والافرنجية .

ومما يدلك على أن عناية جلالة المليك ليست منصرفة إلى تدوين تاريخ الأسرة المحمدية العلوية فقط بل إلى تاريخ مصر من أقدم عصور التاريخ أنه عهد بهذه المهمة الى المسيو هانوتو السياسى الفرنسى المشهور . وقد تولى جنابه العمل فأظهر للملأ نتيجة أبحاثه فى تاريخ مصر من أبعد العصور الى الآن . وقد ظهرت بعض أجزاء هذا التاريخ فعلا

ثم لاننس بهذه المناسبة كتاب « الوجيز فى تاريخ مصر » ويقع فى ثلاثة أجزاء وهو يشمل تاريخ مصر من قبل التاريخ الى آخر عهد اسماعيل باشا .

وقد سمعت بالكتاب القيم المسمى « الفن المصرى فى عصور التاريخ » الذى تكفلت لجنة باشراف السير دنيسن روس باخراجه بأمر جلالة الملك . ثم كتاب مصر لمؤلفيه بواسونا وترمنيليه وقد عاون جلالته بقسط وافر فى مصاريف الطبع ليتمكن المؤلفان من إخراج الكتاب.

استعداده للتدخل فى الموضوع والمطالبة بالعدول عن السخرة فى حفر القناة لمخالفتها للأصلاحات الشاهانية المنصوص عليها فى التنظيمات هذا فى حين أن اسماعيل طالب برد ما منحه سعيد للشركة من الأراضى المجاورة وما فيها من المعادن باعتبارها امتيازاً لا يتفق وحقوق السيادة المصرية . وهنالك طالبت الشركة بتعويضات ووقع الاختيار على



المستر كرابيتس صاحب كتاب اسماعيل الخديو المظلوم

= وإليك عملا جليلا آخر خليقا بهمة أبى الفارق وهو الخاص بالفرمانات الصادرة إلى ولاة مصر وعددها ١٠٦٤ فرمان . فقد أمر جلالته بجمعها ثم أخذت مصلحة المساحة صوره منها وطبعتها فى ثمانية مجلدات .

وبديهى أن فك طلاسم هذه الفرمانات وتحليل ألغازها وتلخيصها يحتاج إلى جهد كبير . ومن ثم يقوم صاحب السيادة حايم ناحوم أفندى الحاخام الاكبر للطائفة الأسرائيلية بمصر بهذه المهمة الدقيقة بأرادة جلالة الملك

أليست هذه الجهود الجبارة تشهد بعناية جلالة المليك بتاريخ بلاده وحرصه على تدوينه مهما اقتضى من جهود ونفقات ؟

وبمناسبة كتاب المستر كرابيتس نقول إن جلالة الملك فؤاد قد سمح للمؤلف بالاطلاع على الوثائق التاريخية الهامة الخاصة بعهد ساكن الجنان اسماعيل باشا والاستئناس بها فى كتابه الآنف الذكر الذى ستسنح لنا الفرصة للاقتباس منه فيما بعد .

وقد تولت لخص هذه الوثائق وترتيبها بحيث يسهل تناولها والاطلاع عليها الأدارة الافرنجية بديوان صاحب الجلالة الملك .

وإذا كنا نأسف لشىء هنا فأسفنا أننا قد أخذنا فى كتابة هذه العجالة عن ساكن الجنان اسماعيل باشا قبل أن يفرغ القلم المذكور من مهمته وقبل أن يتاح لنا الوصول إلى =

نابليون الثالث ليكون حكماً بين طرفى النزاع. فقضى (فى يوليه سنة ١٨٦٤) بأن



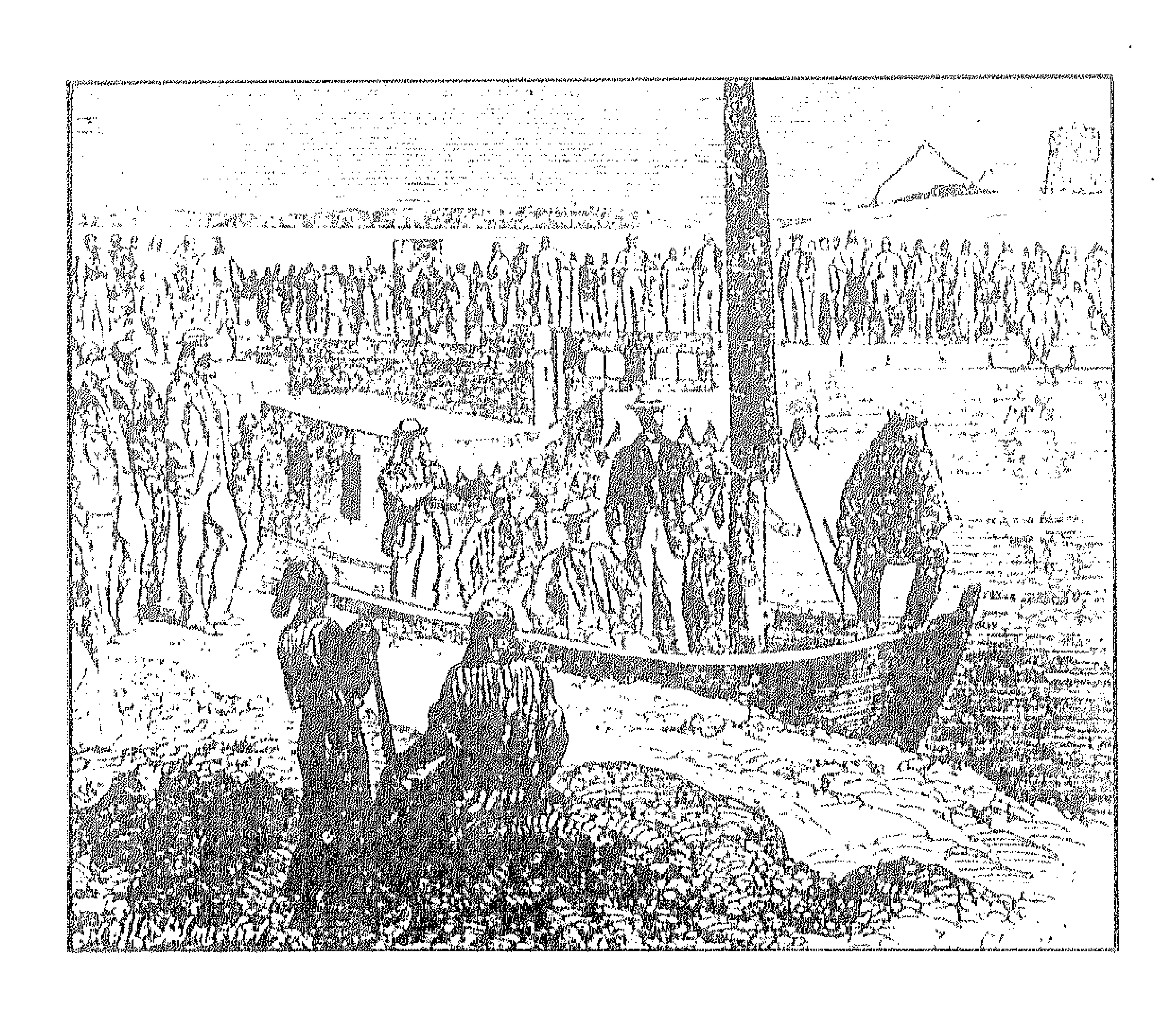
حفلة افتتاح قناة السويس

هذه الوثائق التى سوف يثلج لها قلب كل من يحاول الكتابة عن اسماعيل بالنزاهة التى هى من حق ذلك الخديو العظيم على التاريخ .

ولد اسماعيل باشا فى قصر المسافرخانة بحى الجمالية بالقاهرة فى يوم ١٢ يناير سنة ١٨٣٠ (بخلاف ما أجمع عليه المؤرخون وهو ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٠) وهو ابن ابراهيم باشا ابن محمد على باشا الكبير. كان لوالده ابراهيم باشا ثلاثة أولاد وكان أوسطهم صاحب الترجمة .أما الابن الأكبر فهو الأمير أحمد رفعت (ولد فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٢٥) والأصغر هو الأمير مصطفى فاضل (ولد فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٣٠)

وقد عنى ابراهيم باشا — كما كان ينتظر — بتعليم أولاده وتثقيفهم ليكونوا عدة من بعده ولتعهد ماغرسه هو ووالده العظيم محمد على باشا من بذور الحضارة فى أرض الفراعنة . وكان محمد على قد أنشأ فى قصر العالى مدرسة خصوصية لأولاده وأحفاده وفيها تلقى اسماعيل باشا مبادىء العلوم واللغات العربية والتركية والفارسية وقليلا من الرياضيات والطبيعيات . وفى سن الرابعة عشرة بعث به والده إلى فينا حيث لبث عامين ومنها انتقل إلى باريس للانخراط فى سلك البعثة المصرية التى كان بين تلاميذها الأمير احمد رفعت شقيقه الأكبر والأميران عبد الحليم وحسين من أبناء محمد على .

تدفع مصر غرامة مالية قدرها ٣٣٦٠٠٠٠ جنيه منها مبلغ ١٥٢٠٠٠٠ جنيها تعويضا عن عمال السخرة و ١٢٠٠٠٠٠ عن كافة الامتيازات فى الأراضى الواقعة على بعد أكثر من ٢٠٠ متر من ضفة القناة و ٦٤٠٠٠٠ جنيه عن حقوق الشركة فى الترعة العذبة . وقد دفعت الغرامة فى سنة ١٨٦٩ ثم أنجزت عملية الحفر بأدوات مصرية وبواسطة عمال مصريين يتقاضون أجورا جيء بهم من الجهات. وقد افتتحت القناة (فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩)

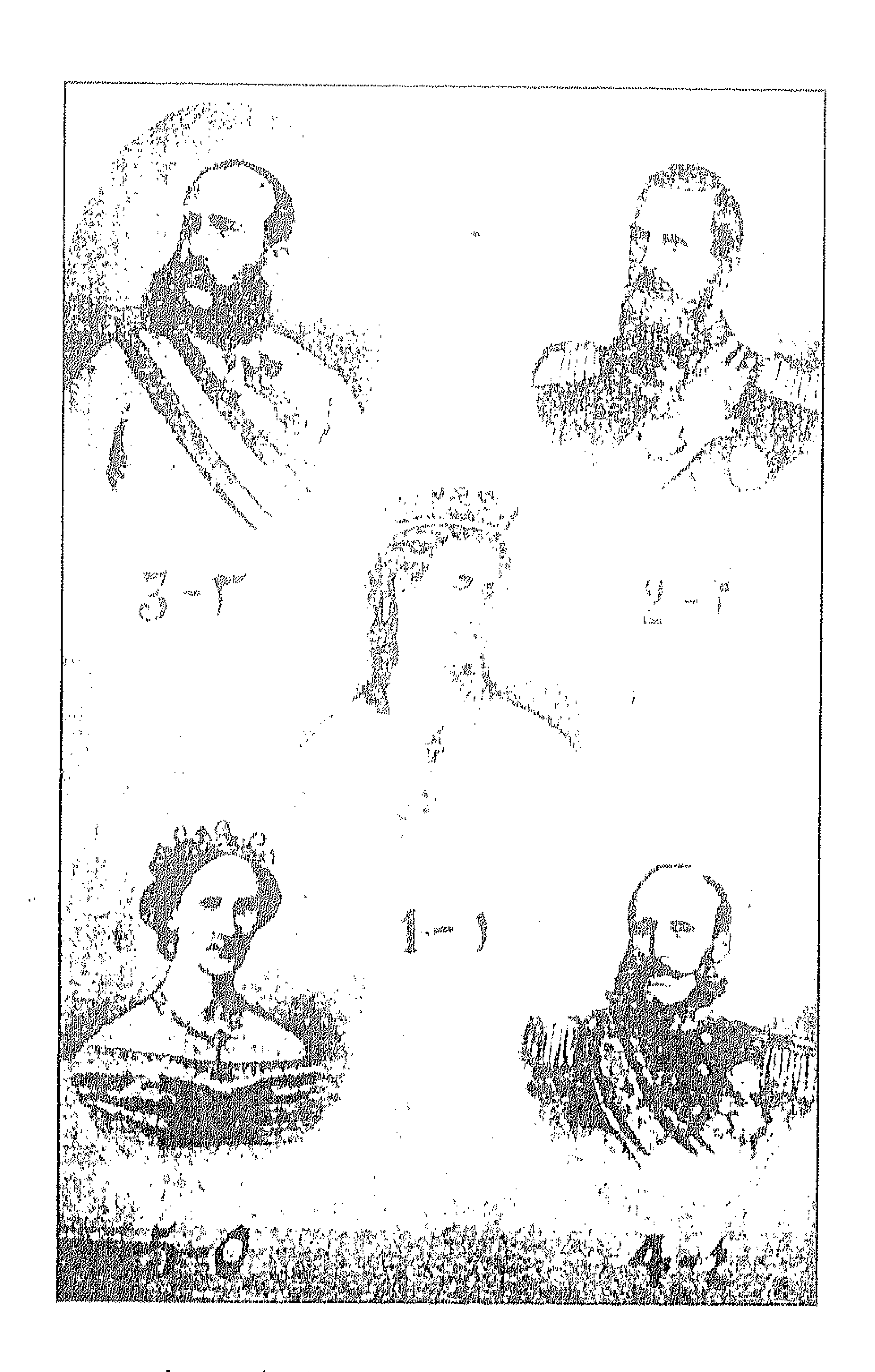


أول سفينة تعبر قناة السويس وسط ابتهاج الناس على الشاطىء

= وسلخ اسماعيل باشا بضع سنوات فى دراسة العلوم والرياضيات وبخاصة الهندسة التى أغرم بها وظهر فى نفسه أثرولعه بها عند اعتلاء الأريكة فيما بعد حيث كان شغوفاً بتنظيم الشوارع وزخرفة البناء ... وقد أقبل على تعلم اللغة الفرنسية والوقوف على أسرارها حتى غدا كأحد أبنائها فأجادها قراءة وكتابة . وكان اسماعيل باشا ذكيا بفطرته كأخيه الأمير أحمد رفعت الذى كان يعتبر من النوابغ .

وعند ما انتهى اسماعيل باشا من التحصيل عاد مع أفراد البعثة إلى مصر فى عهد أبيه ابراهيم باشا . ولما انتقل هذا إلى الرفيق الأعلى واعتلى الأريكة بعده عباس الأول بدأ =

وسط حفلات تكلفت نفقات تناسب المقام . على أن هذا الإسراف كان



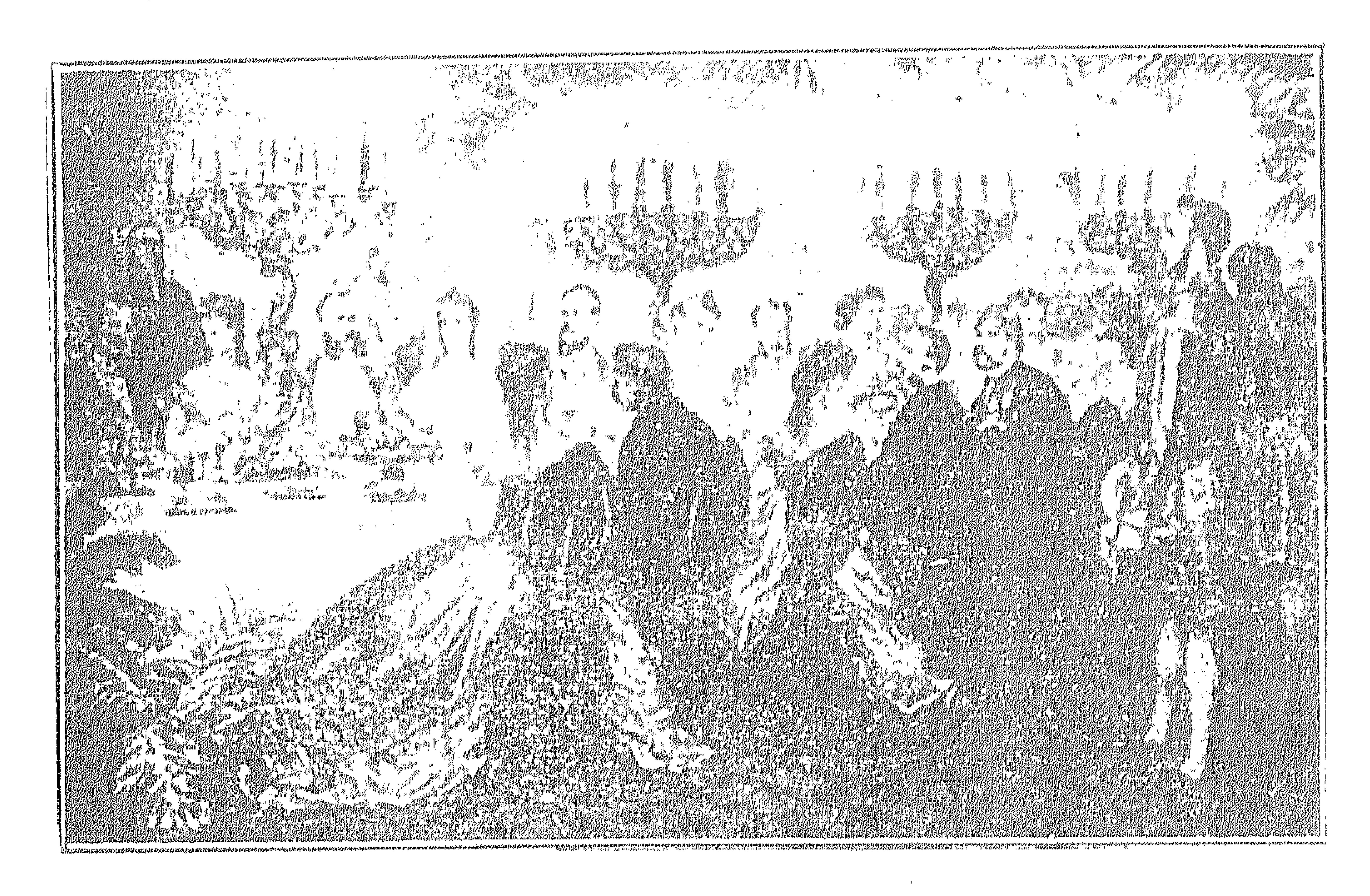
بعض الرؤوس المتوجة فى حفلة افتتاح القناة

(١) الأمبراطوره يوجينى إمبراطورة فرنسا (٢) الأمير هيرتر البروسى

(٣) الأمبراطورفرانس جوزيف إمبراطور النمسا (٤و٥) أمير وأميرة هولندا

=يكيد لأفراد الأسرة على ما مر بك . ثم اشتد الخصام بسبب التركة بين عباس وبقية الأمراء على أثر وفاة محمد على باشا الكبير فرحل اسماعيل باشا مع من رحل من الأمراء إلى الاستانة لرفع أوجه النزاع إلى السدة السلطانية فاوفدت رسولين لتسوية الخلاف فى مصلحة الأمراء الذين عادوا بالتالى إلى مصر بينما ظل اسماعيل باشا فى الاستانة حيث قربه جلالة السلطان إليه وأنعم عليه برتبة الباشوية وعينه عضواً فى مجلس أحكام الدولة العلية .

يوجد إلى جانبه إسراف آخر فى شكل الآمال العريضة التى عقدت وقتئذ على



الوليمة التى أقامها اسماعيل باشا لملوك أوروبا وأمرائها بمناسبة افتتاح القناة

= وبعد أن قتل عباس وخلفه سعيد على العرش عاد اسماعيل إلى مصر فى سنة ١٨٥٤ حيث لقى عطفاً كبيراً من عمه الذى ولاه رئاسة مجلس الأحكام وهو أكبر هيأة قضائية فى البلاد على ما مر بك فى تاريخ سعيد . وقد قطع شوطاً كبيراً فى إصلاح ذلك المجلس ونظمه على منوال مجلس الأحكام العثمانى .

وعربونا على ثقة سعيد بكفاءة ابن أخيه اسماعيل أوفده فى سنة ١٨٥٥ إلى الأمبراطور نابليون الثالث للحصول على مساعدته لدى الدول لتعديل معاهدة لوندرا وتوسيع استقلال مصر جزاء لها على ما قدمته للحلفاء من المساعدة فى حرب القرم . فاضطلع اسماعيل بالمهمة وقام خير قيام بما كلفه به عمه إلى حد أن الأمبراطور نابليون قطع له وعداً ليساعدن مصر على تحقيق رغائبها فى مؤتمر الصلح . ولكن وعود السياسة لا ينبغى الارتكان إليها . فقد أخلف الأمبراطور وعده . وكأنما شاءت الأقدار أن يترك أمر ذلك التوسيع إلى اسماعيل باشا نفسه بعد أن يرتقى العرش .

وفى هذه الرحلة نفسها قابل اسماعيل باشا قداسة البابا « بيوس التاسع » موفداً من سعيد باشا فكان موضع حفاوة كبيرة من رب الفاتيكان .

ماعسى أن تفيده مصر من هذه الخدمة التى ادتها إلى أوربا . ونقول « إسرافا » لأن



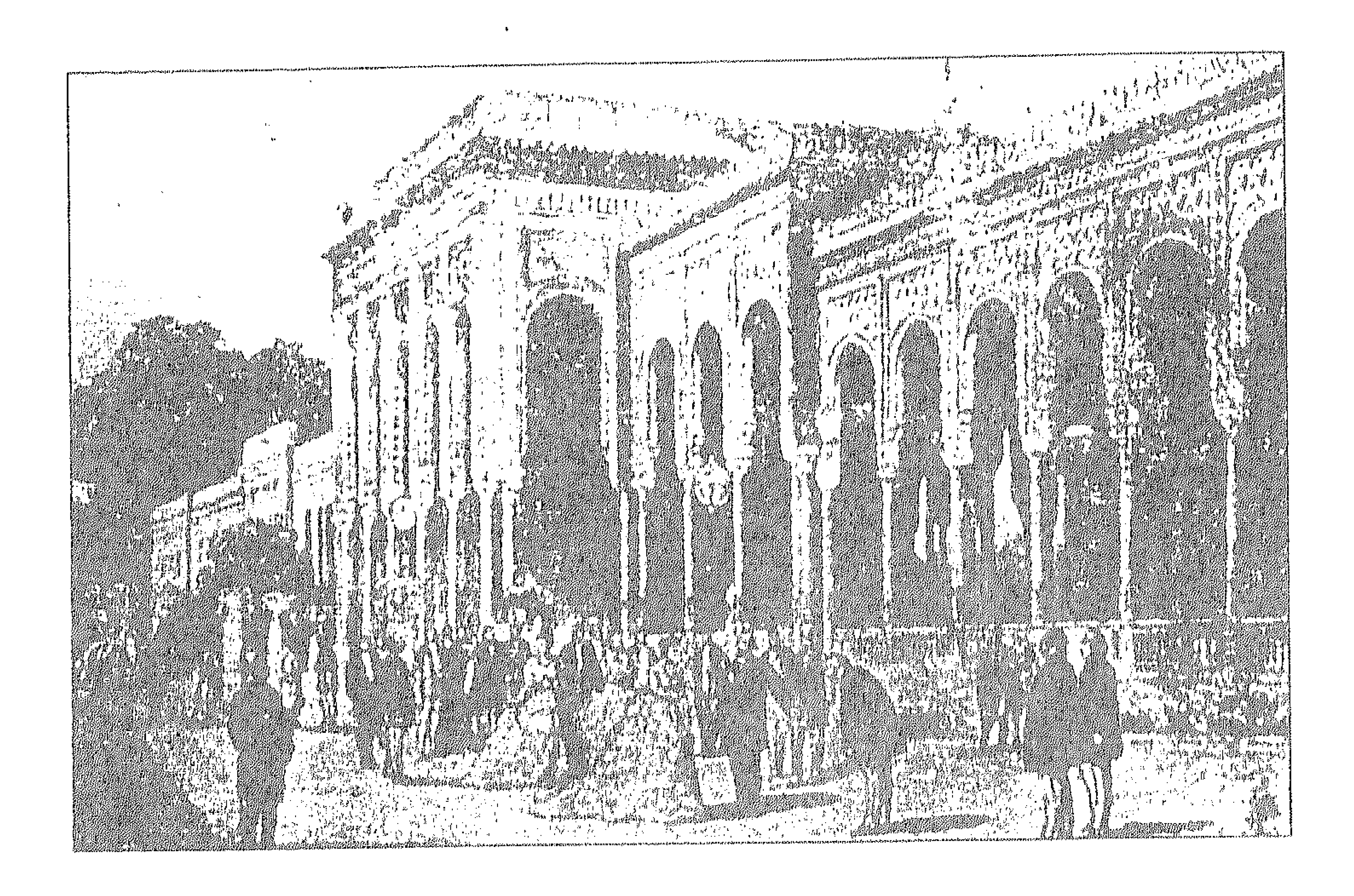
نزهة الملوك فى صحراء السويس عند افتتاح القناة

= قام اسماعيل بما قام به دون أن يفكر يوماً فى أن يؤول إليه العرش بعد سعيد . لأن أخاه الأمير احمد باشا رفعت كان أكبر منه سنا وهو لذلك أولى منه بالعرش . ولكن إرادة الأقدار فوق إرادة الانسان .

فقد حدث فى سنة ١٨٥٨ أن أولم سعيد باشا وليمة فى الاسكندرية دعا اليها كافة الأمراء فلبوا جميعا الدعوة بمافيهم ولى العهد الأمير أحمد رفعت باشا . وبعد الفراغ من الوليمة عاد الى القاهرة بقطار خاص أحمد رفعت باشا وبصحبته الأمير عبد الحليم ومن معهما من رجال الحاشية وعددهم نحو ٣٠ شخصاً . وتصادف عند وصول القطار إلى كوبرى كفر الزيات أن الكوبرى كان مفتوحا لمرور السفن . فلم يتنبه السائق لهذا الخطر إلا بعد فوات الأوان . ومن ثم سقط القطار فى النيل وغرق من فيه إلا عبد الحليم باشا . وبذا رأى اسماعيل نفسه فجأة وليا لعهد الأريكة المصرية بحكم نظام الوراثة المعمول به وقتذاك .

ولم يأت عطف سعيد على اسماعيل اعتباطاً أو بلا سبب . كلا فقد جربه فى كثير =

مصر لم يكن ينتظر أن تحصل على فوائد كثيرة بعد أن فقدت شطراً عظيما



الأمبراطورة يوجينى فى قصر الجزيرة وإلى يسارها ساكن الجنان اسماعيل باشا

من مناصب الدولة حيث كان يضطلع بها خير اضطلاع . ففى سنة ١٨٥٩ زار سعيد سوريا وترك اسماعيل قائمقام بدله . وفى أوائل سنة ١٨٦١ سافر إلى الحجاز تمحلا للاعتذار عن الذهاب إلى الاستانة فحل محله اسماعيل فى هذه المدة أيضاً . وقد ارتاح سعيد إلى الطريقة التى أدى بها اسماعيل أعمال النيابة فى كلتا المرتين حتى أنه عينه بعد عودته من الحجاز سرداراً للجيش المصرى وعهد إليه فى اخماد الفتنة بين بعض القبائل السودانية . وقد وفق اسماعيل فى مهمته وأخمد نار الفتنة ، ولكن دون سفك قطرة واحدة من الدماء . وهى شهادة تنطق له وهو بعد فى سن الشباب باللباقة وسعة الحيلة والذكاء والمهارة فى تسوية المشاكل باللين لا بالعنف .

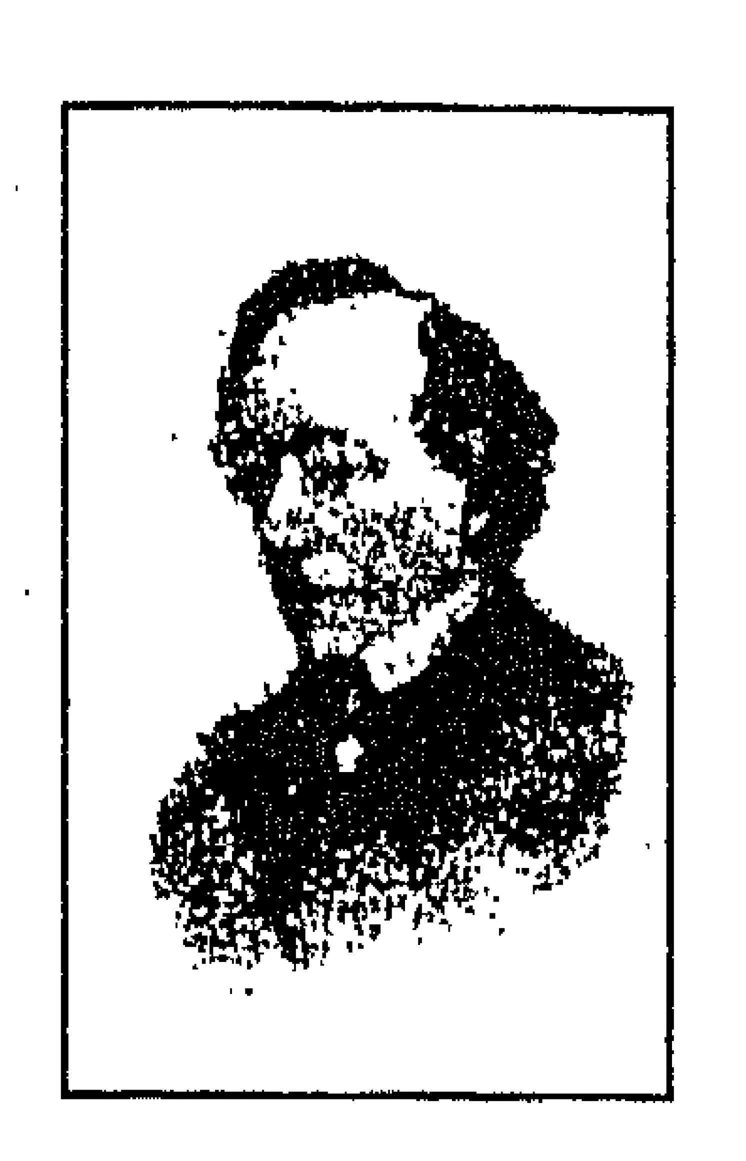
وفى يوم ١٩ يناير سنة ١٨٦٣ التحق سعيد باشا بالرفيق الأعلى فانتقلت ولاية مصر إلى ساكن الجنان اسماعيل باشا وهو خامس ولاة الأسرة المحمدية العلوية .

سياسة اسماعيل باشا الخارجية

لعلك تذكر ماقاله المستر يانج عن مسلك محمد على باشا الكبير حيال تركيا فى ص ١١٥ من هذا الكتاب إذ قال ما نصه : « وقد اتخذ محمد على مبدأ جمله قاعدة

مما كان يعود عليها من الأرباح من جراء نقل السائحين بطريق البر كما فقدت الحصة التى خصصها لها الامتياز فى أرباح القناة فى المستقبل .

وفى سنة ١٨٧١ هبط سعر أسهم القناة من ٢٠ جنيهاً إلى مادون السبعة الجنيهات ولم توزع أرباح البتة على حملة الأسهم ولكن مؤتمر



المستر دزرائيلى
رئيس الوزارة البريطانية

— لسياسته الخارجية ألا وهو رشوة السلطان تارة والتشاجر معه تارة أخرى ليحمله على الاعتراف بسيادته وسيادة ذريته من بعده على مصر المستقلة استقلالا داخلياً . أما مبدأ جعل مصر مستقلة عن الدول فقد كانت سياسته لتحقيق هذه الغاية ترمى إلى إيقاع هذه الدول بعضها فى بعض أو تحريضها على الباب العالى ، وكان من رأيه أن أنجع وسيلة للحصول على ما يشاء من الاستانة هى بالتظاهر بالقوة من جهة وبحاجة تركيا إليه فى الوقت نفسه من الجهة الأخرى . . . . . »

ذكرنا لك ذلك لتدرك الأساس الذى سار عليه محمد على باشا الكبير فى تحقيق استقلال مصر . فلم يكن عجيباً أن يحذو حفيده الكبير اسماعيل باشا حذو جده فيجعل أول همه تحقيق استقلال مصر . وإذا كان محمد على قد اعتمد فى سياسته حيال تركيا على قوة الجيش المصرى من ناحية وعلى سلاح المال والرشوة من ناحية أخرى . فلم يكن يعقل وهذه غاية اسماعيل النبيلة أن يعتمد على الجيش بعد أن انحطت مكانته فى عهد سعيد أو أن يتحرج فى تحقيق هذه الغاية عن الالتجاء إلى الوسيلة الأخرى وهى المال والرشوة وبخاصة بعد أن رأى اجماع دول أوربا على سلب مصر كل حق تكتسبه عن طريق القوة كما حدث فى حروب محمد على حيث لم تغنه انتصاراته العظيمة شيئا .

وهنا لا نرى مناصاً من مخالفة ما ذهب إليه صديقنا البحاثة الكبير الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك فيما كتبه فى كتابه القيم « عصر اسماعيل » ص ٧٧ خاصا بسياسة اسماعيل باشا حيال تركيا . فقد أخذ على اسماعيل اعتماده « على سلاح المال والرشوة يبذلها لرجال الأستانة ليحصل على الفرمانات التى وسع بها نطاق الاستقلال ، بينما كان محمد على باشا الكبير يعتمد على قوة الجيش المصرى .

الاستانة قرر فرض ضريبة إضافية قدرها ٣٠ ٪ ومن ذلك الحين أصبحت القناة سلعة تغل ربحاً وفيراً ولكن لا لمصر التى حفرتها لأن دزرائيلي بالنيابة عن الحكومة البريطانية انتهز فى سنة ١٨٧٥ فرصة افلاس اسماعيل فابتاع بمعونة بيت روتشيلد بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه أسهمه التاسيسية وكان وقتئذ يعرضها فى باريس ضماناً لعقد قرض جديد ، هذا

= وقد استطرد الأستاذ الرافعى بك فقال منتقدا ، وليس يخفى أن وسيلة محمد على هى صفحة مجيدة من تاريخ مصر الحديث تقرأ فيها الأجيال المتعاقبة مفاخر الجهاد القومى أما وسيلة اسماعيل فلا تستثير فى النفوس إحساس المجد والفخار (كذا !) هذا فضلا عن أنها من الأسباب التى دعت اسماعيل إلى الاستدانة من البيوت المالية الأجنبية فكانت من هذه الناحية من العوامل التى أدت إلى تصدع بناء الاستقلال الحقيقى . وقد بذل اسماعيل تضحيات مالية جسيمة فى سبيل الحصول على الامتيازات التى نالها إذ لم تكن حكومة الأستانة تصدر فرمانا إلا فى مقابل الأموال الطائلة من الرشايا والهدايا يقدمها اسماعيل لرجال الاستانة على اختلاف مراتبهم ولا يستثنى منهم السلطان ذاته والصدور العظام فبلغت هذه الأموال طوال حكمه اثنى عشر مليونا من الجنيهات . »
وبحسبنا أن نقول للاستاذ إذا كان سعيد باشا قد ترك وراءه دينا يبلغ كما قدره مؤلف « تاريخ مصر المالى » ١١١٦٠٠٠٠ جنيه فى مدة حكمه التى لم تزد على ثمانى سنوات ونيف مع أنه لم يبذل أية « تضحيات مالية جسيمة فى سبيل الحصول على نيل أية امتيازات » فهل يؤاخذ اسماعيل إذا كان قد دفع نحو ١٢٠٠٠٠٠٠ مليون جنيه طيلة مدة حكمه أى ستة عشر سنة فى سبيل الحصول على الامتيازات الجسيمة التى نالها ؟

لا نظن أن من الانصاف مجاراة كتاب الافرنج فى الأسراف فى مؤاخذة اسماعيل من هذه الناحية. وقد كان كل ذنب اسماعيل - إذا صح أن يسمى ذلك ذنبا - أنه توخى العجلة فى سبيل رفع مصر إلى مستوى الأمم الراقية وجعلها « قطعة من أوربا » . وليشهد معنا القارئ على أن هذه الاثنى عشر مليون جنيها التى أنفقت فى الاستانة لم تذهب هباء. نسرد أمامه ما حصل عليه اسماعيل باشا من الامتيازات العظيمة منقولا عن كتاب الرافعى بك نفسه .

زيارة السلطان عبد العزيز لمصر

فى ابريل سنة ١٨٦٣

فمنذ عهد السلطان سليم الذى فتح مصر لم يهبط وادى النيل سلطان عثمانى آخر سوى =

فى حين ان الـ ١٥ ٪ وهى حصته فى أرباح القناة قدتم التنازل عنها فيما بعد وفاء لدين قدره ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه مستحق للممولين الفرنسيين وهم الذين جمعوا من هذه الحصة فى السنوات السبع التالية ما يزيد عن ضعفى ما أقرضوه من المبالغ . ويقدرون الآن ثمن أسهم اسماعيل وحصة مصر الآنفة الذكر بما لا يقل عن ٣٠ مليون جنيه

=السلطان عبدالعزيز . ولما كانت مصر وقتئذ إحدى ولايات تركيا الممتازة فلا غرو أن يعتبر تنازل عاهل الاستانة لزيارة مصر تكريما كبيرا لاسماعيل وتعظيما لشأنه على ما اعترف به الأستاذ الرافعى بك الذى استطرد فقال « إن اسماعيل انتهز هذه الفرصة فاستغل المرتبة التى نالها يكتسب من تركيا حقوقا ومزايا جديدة (كذا ! كذا !) واستخدم إلى جانب ذلك المال يبذله بسخاء فغمر السلطان وحاشيته بالهدايا والتحف الفاخرة وزود الصدر الأعظم فؤاد باشا وحده برشوة قدرها ٦٠٠٠٠ جنيه . وقد عاد السلطان عبد العزيز مغتبطا بما لقيه من الاكرام ومهدت هذه الزيارة الطريق أمام اسماعيل لينال رغائبه . »

ونحن من جانبنا لا نرى أى مأخذ جدى على اسماعيل فى هذا العمل لأن الرجل الذى كان يطمح إلى استكمال استقلال بلاده كان عليه أن يختار بين طريق العنف أو طريق المجاملة وبذل المال وهو أخف الأمرين وأوكدهما .

تغيير نظام توارث العرش

وفرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦

وبعد هذه الزيارة وجه اسماعيل اهتمامه إلى تغيير نظام توارث العرش فبعد أن كان فرمان سنة ١٨٤١ يقضى بأيلولة العرش لأكبر أفراد الأسرة المحمدية سنا مما كان من شأنه أن يفتح باب الدسائس على مصراعيه بين المطالبين بالعرش ويصرف صاحب التاج عن الاهتمام بالمستقبل مادام لا يضمن ان ابنه مثلا هو وارثه فى الملك فضلا عن أنه يؤدى الى زعزعة أساس العرش ويعرضه للزوال، تمكن اسماعيل وكانت غايته جعل مصر قطعة من أوربا — من استصدار فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ بانتقال مسند ولاية مصر وملحقاتها وقائمقاميتى سواكن ومصوع إلى أكبر أولاده ومن هذا الى أكبر أبنائه وهلم جرا . نعم ان هذه المساعى كلفت اسماعيل ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه على قول الأستاذ الرافعى بك ولكن ألم ينص فى هذا الفرمان على مزايا عظيمة ترخص فى مقابلها هذه =

هذا باختصار هو تاريخ هذه الصفقة التى كانت شؤماً على مصر من الوجهة المالية والاقتصادية والسياسية . وقد كان ينبغى على أوربا أن تقوم هى بانجاز هذا المشروع الذى خدم مصالحها الاقتصادية دون غيرها وذلك

═ الملايين الثلاثة ؟ ونحن نوردها بترتيبها حسب ماذكره الأستاذ فيليب جلاد فى كتابه «قاموس الادارة والقضاء» جزء ٦ ص ٧٣٠ فقد نص فى ذلك الفرمان على الأمور الآتية:

أولا : زيادة الجيش المصرى الى ٣٠٠٠٠ جندى .

ثانيا : إقرار حق مصر فى ضرب نقود مختلفة العيار عن نقود السلطنة العثمانية .

ثالثا : منح الرتب المدنية لغاية الرتبة الثانية .

على أن هذا الفرمان ألحق بفرمان آخر فى ١٥ يونية سنة ١٨٦٦ بترتيب نظام للوصاية على من يتقلد مسند الولاية إذا كان قاصرا .

فهذه المزايا وخاصة أولاها المتعلقة بزيادة عدد الجيش هى بمثابة خطوة واسعة فى سبيل الاستقلال . ومتى تقرر هذا فلا يمكن أن نستكثر ما دفع من الثمن فى سبيلها وقديما قالوا « ومن طلب الحسناء لم يغلها المهر . »

بل إن هذا الفرمان قد أكسب مصر صفة دولية — وهى مزية لها أهميتها — لأن تركيا أبلغت الفرمان الى الدول العظمى التى اشتركت فى وضع معاهدة لوندرا وبذا أصبحت تركيا مرتبطة دوليا ازاء مصر بحيث لا تستطيع تعديل الفرمان إلا بموافقة مصر. أفليست هذه إذن خطوة خطيرة مهمة فى سبيل استقلال مصر ؟

فرمان ٨ يونية سنة ١٨٦٧
والحصول على لقب خديو

ولكن هل كان يمكن أن يكتفى اسماعيل بهذه المزايا دون أن يسعى لنيل غيرها ؟ كلا . ولذا رأيناه يبذل المال من جديد على ضفاف البوسفور إلى أن حصل فى ٨ يونية سنة ١٨٦٧ على فرمان جديد يخوله هو وخلفاءه لقب (خديو) بعد أن كان (واليا) وبهذا ارتقى صاحب العرش بهذا اللقب السامى — كما يعترف الأستاذ الرافعى بك — إلى مرتبة تقرب من مراتب الملوك والسلاطين . »

على أن اسماعيل لم يكن ينسيه العرض عن نيل الجوهر . فهو فى الوقت الذى حصل فيه فى الفرمان المذكور على لقب (خديو) حصل أيضاً على هذه المزايا التى نحسب أن ═

بالحصول من مصر على امتياز بانجازه على أن تدفع لها فى مقابل ذلك ما يكفى لسداد ديون مصر وبأن تعطيها من أرباح القناة حصة تعوضها عما تخسره (مصر) فى حركة المرور. ولكن مصر أرغمت على دفع ثمن فادح بتنازلها عن الأراضى اللازمة للمشروع وبأداء نفقات الجزء الأكبر منه. ثم إنها

=الأستاذ الرافعى بك يوافقنا على أهميتها وهى كالآتى منقولة عن كتابه السالف الذكر:

أولا : إقرار حق الحكومة المصرية واستقلالها فى إدارة شؤونها الداخلية والمالية.

ثانياً : إقرار حقها فى عقد المعاهدات الخاصة بالبريد والجمارك ومرور البضائع والركاب فى داخلية البلاد.

ثالثاً : إقرار حقها فى شؤون الضبط للجاليات الأجنبية.

فهل قنع اسماعيل بهذه الامتيازات العظيمة ؟ كلا وربك فانه كان دائب السعى لتحقيق استقلال البلاد مهما كلفه من المال وهو أهون ثمن.

فلقد روى الأستاذ الرافعى بك عن كتاب محمود باشا فهمى المسمى «البحر الزاخر» ج ١ ص ١٩٩ أن اسماعيل باشا طلب من تركيا فى إبان حملة كريت أن تخوله حق تعيين سفراء لمصر لدى الدول الأجنبية. وقد غضب الباب العالى لهذا الطلب (طبعا !) لأنه رأى فيه ميلا من ناحية إسماعيل إلى الاستقلال.

وكانما أراد اسماعيل أن يظهر للملأ أنه مستقل عن الباب العالى فعلا وإن لم يكن كذلك إسماً. فشرع أولا يفاوض الدول الأوربية فى صدد إنشاء النظام القضائى المختلط دون وساطة الباب العالى.

ثانيا : اشترك فى معرض باريس القائم سنة ١٨٦٧ وظهر فيه بمظهر الملك المستقل وأقام به قسما خاصا لمصر جمع فيه صنوف البهجة والعظمة ليكون جديرا بتمثيل مملكة مستقلة.

ثالثا : أوصى المعامل الفرنسية بصنع ثلاث بوارج حربية مصفحة وعدة آلاف من البنادق الحديثة الطراز لتسليح الجيش المصرى.

فلما استولى على تركيا القلق لهذه الانباء وداخلها الشك فى نوايا اسماعيل تواترت الأشاعات بأنها اعتزمت محاربته فأخذ يستعد للدفاع وأنشأ حصونا جديدة بين الأسكندرية وبور سعيد ورمم الحصون القديمة وابتاع من معامل ارمسترنج بانجلترا نحو ٢٠٠ مدفع من المدافع الضخمة سلح بها تلك الحصون وما تزال هذه المدافع موجودة إلى اليوم=

خرجت بعد كل هذا دون أن تكون لها حصة فى الأرباح . ولا ريب فى ان مالقيه الفلاحون المصريون من ضروب الشدة والغنت سواء أكان فى إبان أعمال السخرة فى مكان القناة أم أثناء حركة الاغتصاب المالى فيما بعد

= فى حصون الاسكندرية وأبى قير ودمياط ورأس البر. وقد أكلها الصدأ ويوجد على أكثرها تاريخ السنة التى صنعت فيها وهى سنة ١٨٦٩

رابعا : كان اسماعيل معتزما إعلان استقلال مصر بعد الانتهاء من حفلات افتتاح قناة السويس بعد توجيه الدعوة إلى ملوك أوربا ورؤساء حكوماتها دون وساطة الباب العالى مما غضبت له تركيا واحتجت عليه دون أن يأبه به اسماعيل . ولولا تردد بعض الحكومات الأوربية فى مشايعة أغراضه لأعلن استقلال مصر وقتئذ ولكان العيد بافتتاح القناة هو أيضا يوم عيد الاستقلال المصرى .

فرمان ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩

ولهذا استاءت تركيا من تصرفات اسماعيل هذه وأرسلت إليه فرمان ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ عقب انتهاء حفلات افتتاح القناة وكان أهم ما ورد فيه من القيود أن لا يعقد قروضا جديدة دون أن يبين وجه الحاجة إليها وقبل الحصول على إذن من السلطان بعقدها .

فكان طبيعياً أن يستاء اسماعيل لورود هذا الفرمان ، وكان طبيعياً أيضاً أن يعمل على محو أثره . ولذا سافر إلى الأستانة فى صيف سنة ١٨٧٢ بصحبة اسماعيل صديق باشا وزير المالية ونوبار باشا وزير الخارجية فبذلوا جميعا مساعيهم إلى أن عادت المياه إلى مجاريها بين عاهل الأستانة وعاهل القاهرة .

وفى خريف هذا العام (سنة ١٨٦٩) حصل على فرمان بتثبيت مانالله من قبل من الامتيازات وبنسخ القيود الواردة فى فرمان سنة ١٨٦٩ وخطا شريفاً فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٢ بتأكيد مزايا فرمان ١٠ سبتمبر وإطلاق يده فى عقد مايشاء من القروض بلا شرط ولا قيد . وهو الفرمان الذى تقبله اسماعيل باشا بمنتهى مظاهر الابتهاج والارتياح .

الفرمان الجامع (٨ يونية سنة ١٨٧٣)

وبدلا من هذه الفرمانات الممنوحة (بالقطاعى) سعى اسماعيل باشا لنيل مايسمونه بالفرمان الجامع . وقد سافر لهذه الغاية إلى الاستانة فى صيف سنة ١٨٧٣ وفى ركابه نوبار باشا واسماعيل صديق باشا ورياض باشا مستشار مجلس الوزراء (المجلس العالى) =

لأداء فوائد دين القناة وضع فى عنق أوربا ديناً ثقيلا، ديناً خاصاً بالشرف ، ديناً من واجب أوربا أن تؤديه لمصر ، ديناً لم نسمع أحداً يشير اليه بكلمة واحدة وسط الضجة التي أثاروها وملأوا بها العالم عن الديون الاخرى

= وغيرهم وغيرهم . وهناك تمكن بفضل سلاح المال من الحصول على فرمان ٨ يونية سنة ١٨٧٣ المسمى بالفرمان الجامع وتلخص مزاياه فيما يلى :

أولا — توارث عرش مصر فى أكبر أنجال الخديو ومن بعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر وهلم جرا .

ثانيا — تشمل أملاك الخديوية المصرية مصر وملحقاتها (السودان) الجارية إدارتها بمعرفتها مع ماصار إلحاقه بها من قائمقامتى سواكن ومصوع وملحقاتهما .

ثالثاً — حق الحكومة المصرية فى سن القوانين والنظامات الداخلية على اختلاف أنواعها .

رابعا — حق عقد الاتفاقات الجمركية والمعاهدات التجارية .

خامساً — حق الاقتراض من الخارج من غير استئذان الحكومة التركية .

سادساً — زيادة الجيش إلى أى عدد يبتغيه الخديو .

سابعاً — حق بناء السفن الحربية ما عدا المدرعات التى يجب لانشائها استئذان الحكومة التركية .

ونحب أن نسأل الأستاذ الرافعى بك أليس هذا الفرمان الجامع أهلا لانفاق الأموال فى سبيل الحصول عليه إن صح ما نسبه المؤرخون إلى اسماعيل باشا من تهم الأسراف والتبذير ؟

لقد جارينا الأستاذ الرافعى بك إلى الآن فيما ذهب إليه على اعتبار أن اسماعيل باشا كان كما وصفه مؤرخو الأفرنج المغرضون . ولكننا نرى أن الوقت قد آن لنرفع يدنا فى وجه أصحاب تلك المزاعم ونقول لهم « كفى كفى فلم يكن اسماعيل كما وصفتموه ولم يقترض ما اقترض لأنفاقه فى ملاذه الشخصية ، بل كان مثال الحاكم العادل الساهر على مصالح رعيته . ولئن كنتم قد اعتدتم تشويه سمعة هذا الرجل واختلاق الأراجيف عليه طيلة هذه السنوات فلقد آن للحقيقة أن تبزغ شمسها فتبدد ظلمات الترهات وتفضح ما أذاعه المغرضون من التخرصات . »

التى استدانتها مصر من أوربا لغاية أبعد عن الشرف من هذه الغاية. وعلى أن تفاخر الفرنسيين بعمل دلسبس الباهر وابتهاج الانجليز بصفقة

نظرة اجمالية فى إصلاحات اسماعيل باشا

وبهذه المناسبة نقتبس الجدول الوارد ضمن مقال للمستر موهلول نشرته مجلة كونتمبرورى ريفيو فى شهر اكتوبر سنة ١٨٨٢ عن ما أنفقه اسماعيل باشا فى الأعمال العامة وهذا الجدول هو فى الوقت نفسه شهادة تدحض ماذهب إليه الأفاكون من أن اسماعيل كان يبذر الأموال فى ملاذه الشخصية كما أنه دليل على ماقام بهذلك العاهل من الأصلاحات الكبرى. وقد مهد الكاتب للجدول بالجملة الآتية :

«...ومع أن حملة القراطيس طالما غرسوا فى أذهان الناس أن اسماعيل باشا بدد ما حصل عليه من أوربا من الأموال فليس ريب فى أن ما أتمه من المشروعات العامة استنفد أكثر من جميع الأموال التى حصل عليها من القروض. والجدول الآتى لا يتضمن الفوائد المستحقة على مقاولات الأعمال، بل يقتصر فقط على مادفع فعلا فى هذه الأعمال من النفقات.

نوع الاعمال	النفقات بالجنيه	ملاحظات
قناة السويس	٦٧٧٠٠٠٠	هذا بعد خصم قيمة الأسهم التى بيعت فى عهد اسماعيل باشا.
الترع النيلية	١٢٦٠٠٠٠٠	وقد حفر من الترع ماطوله ٨٤٠٠ ميلا وبلغت نفقة الميل الواحد ١٥٠٠ جنيه.
الكبارى	٢١٥٠٠٠٠	أنشأ ٤٣٠ كوبرى تكلف كل منها ٥٠٠٠ جنيه.
مصانع السكر	٦١٠٠٠٠٠	أنشأ ٦٤ مصنعاً وجلب لها الأدوات من الخارج.
ميناء الاسكندرية	٢٥٤٢٠٠٠	وقد أعطيت المقاولة لشركة جرينفلد واليوت
أحواض السويس	١٤٠٠٠٠٠	» » » » ديسو
وابور مياه الاسكندرية	٣٠٠٠٠٠	وقد وافقت شركة باريسية على الثمن
السكك الحديدية	١٣٣٦١٠٠٠	وقد مد خطوطا جديدة يبلغ طولها ٩١٠ ميلا
التلغرافات	٨٥٣٠٠٠	وقد مد من الأسلاك التلغرافية ماطوله ٥٢٠٠ ميلا
المنائر	١٨٨٠٠٠	أنشأ نحو ١٥ من المنائر فى البحرين الأبيض المتوسط والأحمر
جملة النفقات	٤٦٢٦٤٠٠٠ جنيه	

دزرائيلي المالية لاينبعى أن ينسيهم أن مصر فى هذه المسألة بعينها كان من حقها أن تجزيها أوربا أطيب الجزاء وأنه قد غدر بها غدرا خاليا من

= ثم استرسل المستر موطول فقال : « إن الترع النيلية التي حفر منها اسماعيل نحو ١١٢ ترعة ستظل تعتبر على الدوام أعظم إصلاح حدث في عهده . . . فلقد تمكن الأهالى بفضل هذه الترع من تحويل ١٣٧٣٠٠٠ فدان من أرض بور إلى أرض زراعية أنتجت وقتذاك من المحصولات ما قيمته ١١٠٠٠٠٠٠ جنيه فى حين أن إيجارها لم يتجاوز ١٤٠٠٠٠٠ جنيه سنويا . فزادت بهذا مساحة الأراضى الزراعية فى مصر من ٤٠٥٢٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٦٢ وهى آخر سنوات حكم سعيد إلى ٥٤٢٥٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٧٩ وهى السنة التى عزل فيها اسماعيل باشا . وقد ذكر البارون فون مالورتى فى كتابه المسمى « مصر والتدخل الأجنبي » والمستر بيرو فى كتابه المسمى « الارتباك المصرى » بأن واردات مصر فى هذه المدة قد زادت من ١٩٩١٠٠٠ جنيه إلى ٥٤١٠٠٠٠ جنيه كما زادت الصادرات من ٤٤٥٤٠٠٠ جنيه إلى ١٣٨١٠٠٠٠ جنيه هذا فضلا عن أن عدد السكان زاد من ٤٨٣٣٠٠٠ الى ٥٥١٨٠٠٠ نسمة . »

وبهذه المناسبة كتب المستر دى ليون قنصل أمريكا العام فى مصر ص ٣٦٢ فى كتابه « مملكة الخديو » ما نصه : « طالما قيل بطيش ورددت الألسن بطيش أيضاً شفوياً وكتابة أن الخديو اقترض نحو ٩٠ مليون جنيه لا لشىء سوى بناء بضع قصور من الخشب والطين ! وهى دعوى ظالمة وطائشة بقدر ما هى كاذبة . . . فالحقيقة التى لا سبيل إلى الشك فيها هى أن ما أدخل من التحسينات على المشروعات العامة التى ابتدأت وتمت فى مصر فى خلال الأثنى عشر عاماً الماضية كانت فوق الوصف بل هى فوق أن تقارن بها مشروعات مملكة أخرى . »

وذكر المستر ستانلى لين بول فى ص ١٧٩ من كتابه المسمى « مصر » فى سنة ١٨٨٩ وهو من خيرة الكتاب الذين خبروا شؤون مصر ووقفوا على وقائعها ما ملخصه : « لقد أدخلت على الادارة عدة إصلاحات لم يكن يحلم بها أحد من حكام مصر السابقين » لأن النظام الأدارى المؤسس فى عهد محمد على أدخل عليه الآن تعديل كبير وطرأ عليه التحسين من عدة وجوه . كما أن نظام الجمارك على ماذكره مالورتى « وضع على أساس جديد تحت إشراف نفر من خبراء الأوربيين . ثم إن مصلحة البريد التى كانت حتى الآن ملكا للأفراد اشترتها الحكومة ووضعتها تحت إدارة موظف من موظفى إدارة عموم البريد فى لندن . وفوق هذا وذاك أدخل تعديل على النظام القضائى . فقد أنشئت =

الرحمة هذا فضلا عن أن حفر القناة قد أوقع الارتباكات فيما بين الأمبراطورية البريطانية ومصر في العلاقات لأنه حول هدف سيادة بريطانيا البحرية

= المحكمة المختلطة التي وضعت حداً لاعفاء الأجانب من طائلة العقاب في كثير من الأمور الواقعة في دائرة القانون المدني . ثم استبدلت العقوبات المنصوص عليها في الشريعة الأسلامية بعقوبات القانون النظامي الأوربي . ولا يفوتنا أن نذكر الاجراءات الشديدة التي اتخذت في ذلك العهد لالغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق وهو إصلاح جدير بأن نلهج بالثناء على من قاموا به نظراً لما كلف الخزانة المصرية من النفقات الهائلة مع أن الخديو بالغائه الرق كان يأتي أمراً مخالفاً لتعاليم دينه وتقاليد شعبه ومصالح الجمهور (كذا !) أضف إلى كل ما تقدم مساعي الحكومة لترقية التعليم » ففي عهد سعيد باشا كما ذكره المستر دي ليون « لم تزد ميزانية التعليم عن ٦٠٠٠ جنيه سنوياً ولكنها بلغت في عهد اسماعيل باشا ٨٠٠٠٠ جنيه هذا عدا ما أضيف إليها فيما بعد من إيراد بعض الأراضي التي اشتريت ثانية من شركة قناة السويس بمبلغ عشرة ملايين فرنك لجعل التعليم مجانا وليعيش الطلبة على نفقات الحكومة من مأكل ومشرب وملبس . وفي ذلك العهد أيضا أسست لأول مرة لا في مصر فقط بل في الأمبراطورية العثمانية بأسرها ، مدارس البنات وأنشئت دار الآثار العربية في بولاق وأضيف إلى دار الكتب عدد من أنفس الكتب حتى أصبحت من أشهر مكاتب العالم . »

وإلى هذا التقدم أشار المستر دي ليون في كتابه السالف الذكر ص ١٦٠ بقوله « لقد كان التقدم في التعليم والمعارف في عهد اسماعيل باشا مما يستوقف الأنظار إعجابا وسيبقى معدوداً كذلك في كل بلاد العالم . »

بل إن القنصل الأنجليزي العام في الاسكندرية ذكر في تقريره عن سنة ١٨٧٧ ص ٣٠ « أن مصر لم يكن بها في سنة ١٨٦٣ سوى ١٨٥ مدرسة ولكن لم يأت عام سنة ١٨٧٥ حتى بلغ عدد تلك المدارس ٤٦٨٥ مدرسة تحتوى على ما لا يقل عن ١١١٨٠٣ من الطلبة عدا الكثير من المدارس العالية التابعة للحكومة وللمجالس البلدية كما قد أنشئت أيضا مدارس خاصة للجنود لكل أورطة مدرسة . » وقد أكدت لجنة التعليم العسكري في سنة ١٨٧٢ على ما ذكره القنصل البريطاني في القاهرة سنة ١٨٧٣ ص ٣١ « أنه لم يكن يوجد في الجيش المصري بأجمعه من الأميين سوى ٤٢ شخصاً فقط . »

وعلى أن الاعتراف بالواقع لم يفت جريدة التيمس نفسها وقد كانت ألد أعداء =

ونقل محور اهتمامها الأمبراطورى فى الشرق الأدنى من الاستانة إلى

= اسماعيل باشا . فقد ذكرت فى عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩ « أن مصر تقدمت تقدما مدهشا فى عهد اسماعيل باشا . . . فقد ضاعف موارد البلاد المادية إلى أقصى حد سمحت به معارفه وتجاربه . كما أن السكك الحديدية والموانى وقناة السويس هى من صنع يده زد على ذلك أنه سعى فى تحسين الزراعة بأن أدخل بذورا جديدة وطرقا حديثة وبذل كل جهد لأصلاح الأدارة من الوجهة القانونية والتنفيذية . »

اسماعيل باشا كما هو

دحض الأكاذيب القديمة

ليس أثلج لقلب المصرى من أن يرى كاتباً من كتاب الأجانب يتقدم لتبديد سحب الأكاذيب التى عقدت حول اسم أمير من الأمراء المصريين . وإذا كنا قد اقتبسنا عن كتاب حضرة الأستاذ عبدالرحمن الرافعى بك وخالفناه فيماذهب إليه من الاستنتاجات عن اسماعيل وعهد اسماعيل فانه يطيب لنا الآن أن نقتبس - وأن نقتبس طويلا - من كتاب المستر كرابيتس المسمى « اسماعيل أو الخديو المظلوم » . وإنما تفعل ذلك لأننا نريد أن نضع أمام القارىء صورة لاسماعيل كما هو قبل « الرتوش » التى أضافها أصحاب الأهواء ممن كانوا لا يصدرون إلا عن الهوى والغرض .

وإلى القارىء الكلمة الهادئة المتواضعة التى افتتح بها الكتاب . قال المستر كرابيتس :

« لست أنا مؤلف هذا الكتاب وإن كان اسمى موجودا على صفحة عنوانه . فهو فى الواقع عبارة عن سلسلة وثائق . ولا فضل لى إلا فى جمع مادة المعلومات وتركها تلقى رسالتها على الملأ .

« وإنما فعلت ذلك لأن هذه الصفحات ليست إلا تحديا لخرافة تاريخية . إذ هى تأبى بتاتا الانضمام إلى الأنشودة التى رددتها جوقة المرتلين بقيادة ملنر وكولفن وكرومر وترفض كل الرفض الموافقة على أن اسماعيل باشا أول خديو لمصر كان مبذرا وشهوانيا ولصا . وأحسب أن لا وزن لرأيى الشخصى فى مسألة كهذه ولكن حتى الأسماء الكبيرة ليس يسعها التصدى للحقائق أو تحدى الأرقام المقتبسة عن المصادر الرسمية .

« ولقد مرت خمسون سنة منذ أن ذهب اسماعيل المظلوم إلى المنفى وأحسب أن قد حان الوقت لتحرى الحقيقة عن عهد اسماعيل من أدلة المعاصرين التى لا يرقى الشك =

القاهرة . فنظراً لكل هذه العوامل أصبح من العسير على مصر مهما

= إليها. لأن هذا الكتاب لو كان من بنات أفكاري بالمعنى الصحيح لما خرج عن كونه يعبر عن رأيي الشخصي ضد آراء زمرة كبيرة متسلسلة من عيون المؤرخين. ولكنه في شكله الحالي لا أثر لشخصيتي فيه.

« فالأدلة التي أسوقها هنا هي تحدى لما طالما رددته ألسن مشاهير الكتاب من العبارات. وإني لأرفض بتاتا قبول توكيداتهم واستنتاجاتهم . بل بالعكس أورد مقتبساتي الخاصة بعهد اسماعيل من صلب الوثائق المعاصرة لنقض مازعموه بحسن نية دون التعرض لجوهر الموضوع . إذ الغاية التي أرمي اليها هي هدم خرافة تحولت مع الزمن إلى عقيدة . وإني إذ أفعل ذلك لا أفعله عن طريق المهاترة والهجو بل باقتباس النصوص وكتابة الحواشي وعندي أن اظهار الحقيقة هو أفضل بكثير من التفاخر بالتأليف . »

وقد أشار المستر كرايتس إلى ما اعتمد عليه من المصادر لجمع المادة اللازمة لكتابه فأشاد بذكر جلالة الملك فؤاد وسماحه له بلا شرط ولا قيد بالاتصال بقسم المحفوظات الملكية بقصر عابدين حيث عثر على كافة المعلومات والوثائق التي لم تر النور من قبل.

ولما كان قنصل أمريكا الجنرال المستر ادوين دي ليون قد لعب دورا مهما في حمل أنصار ابراهيم باشا الهامي بن عباس باشا الأول عن التنازل عن مناوأة سعيد باشا وافساح الطريق له ليتبوأ العرش بصفته صاحب الحق بعد عباس باشا فقد كان طبيعيا أن تكون دار المفوضية الأمريكية في القاهرة حافلة بالوثائق الخاصة بعهد اسماعيل باشا . على أن المستر كرايتس لم يشأ إحراج ولاة الأمور في المفوضية المذكورة بل لجأ إلى تعزيز أقواله وأدلته بما عثر عليه في دار المفوضية المصرية بواشنطن التي كانت قد تلقت الأذن من دار المحفوظات التابعة للحكومة الأمريكية بواشنطن بأن تأخذ صورا شمسية لكافة الوثائق الخاصة بعهد اسماعيل باشا الموجودة تحت يد الحكومة الامريكية .

وقد أراد المستر كرايتس أن لا يطالع الناس بتاريخ اسماعيل قبل أن يضع أمام أعينهم صورة لعهد سعيد باشا وهي في مجملها مشابهة للصورة التي أوردناها نحن في هذا الكتاب . غير أنه روى حكاية طريفة عن كيفية حدوث التعارف بين محمد علي باشا الكبير وبين ماتيو دلسبس أول قنصل عام لفرنسا عين في مصر بعد توقيع معاهدة اميان في سنة ١٨٠٢ لا نرى بأساً من ذكرها .

كان الجالس على عرشها من أوسع الأمراء حيلة وأشدهم دهاء ومهما

= فقد كان محمد على وقتئذ ضابطا صغيراً فى الجيش التركى فدعى بين من دعاهم المسيو دلسبس ذات يوم إلى وليمة فاخرة فى دار القنصلية الفرنسية . ثم تبين فى اليوم التالى أن أحد المدعوين استل عددا كبيراً من الملاعق والشوك الفضية التابعة للقنصلية. فحامت الشكوك حول محمد على وبخاصة لأن سراويله الواسعة - على نحو ما كان يلبسه القوم - كانت بحيث تساعد على اخفاء الشىء المسروق . فأمر المسيو دلسبس باجراء تحقيق من أجل « شرف فرنسا وشرف مدعويها » . فأظهر التحقيق إدانة شخص آخر عدا محمد على وهنا حدب القنصل العام الفرنسى على محمد على وأظهر أمام الملأ مبلغ احترامه له .

فهذا الحادث لعب دورا مهما فى توثيق الصلات بين مصر وفرنسا . وطالما أشار إليه محمد على بعد اعتلائه الأريكة أمام فردينا ند دلسبس بن ماتيو دلسبس عند ماعين الأول قنصلا عاما فى مصر مكان أبيه وحضر إلى بلاط محمد على فى سنة ١٨٣٢ ليهنئه مع بقية رجال السلك السياسى على ما أحرزه ابراهيم باشا من الانتصارات فى سوريا . ثم عهد محمد على إلى فرديناند بتدريب ابنه سعيد باشا على الفروسية وركوب الخيل وخلافه من الأعمال الرياضية التى أشرنا اليها عند الكتابة على عهد سعيد باشا .

ثم استطرد المؤلف فكتب عن عهد سعيد بما لايخرج على ماسطرناه وأشار إلى مسألة لعبت دورا مهما فى توثيق الصداقة بين مصر وفرنسا ، وهى ولع سعيد باشا بأكل « المكارونة » . ولما كان سعيد وهو فى ريعان شبابه ممتلىء الجسم فقد حظر عليه أبوه أكل الأطعمة الدسمة وكان يكلفه بالاعمال الرياضية العنيفة مدة ساعتين ولا يسمح له بزيارة بيت أحد عدا بيت المسيو ماتيو دلسبس . ومن ثم نشأت الصداقة بين الأمير الشاب وبين فرديناند . وكثيراً ماكان سعيد يلجأ فى غفلة أبيه إلى بيت القنصل ليلتهم مع فرديناند مالذ وطاب من أطباق المكارونة الدسمة . ولما انتقل ماتيو إلى باريس وسافر سعيد إليها لأتمام دراسته ساقته قدماه ومعدته مرة أخرى إلى بيت دلسبس حيث توثقت بينه وبين فرديناند عرا الصداقة .

لهذا لم يكن عسيراً وهذه صداقتهما فى الصغر أن يفاتح فرديناند سعيداً فى أمر مشروع حفر القناة فى الرحلة الصحراوية كما قدمنا وإن كان المؤلف قد ذكر أن مهارة فرديناند فى الرماية وإعجاب حاشية سعيد بها هى التى أتاحت له فرصة الكلام فى مشروع القناة .

وسواء أكانت مهارة فرديناند فى ركوب الخيل أم فى الرماية فالنتيجة واحدة وهى =

= أن ذلك السياسي الفرنسي استغل صداقة الشباب بينه وبين سعيد وحصل منه على امتياز بحفر القناة مع ما فى عقد الامتياز من الشروط الفادحة وبخاصة أعمال السخرة واستغلال الأراضي المتاخمة للقناة بلا مقابل .

وقد ذكرنا لك المواد الأثنى عشرة التى تضمنها عقد الامتياز الذى كان سعيد يكثر فيه من الاشارة إلى « صديقه دلسبس » وترديد عبارة « إلى صديقى المخاص الكريم المحتد والرفيع المقام المسيو فرديناند دلسبس . »

ونقطة مهمة فى ذلك العقد لفت إليها المستر كرابيتس الأنظار فى معرض كلامه عن المصاعب التى واجهت اسماعيل عند اعتلاء العرش . وكانت هذه النقطة موضع خلاف كبير بين شركة القناة من جهة واسماعيل باشا من جهة أخرى . وهى الخاصة بتقديم (أو تسخير) العمال المصريين فى أعمال حفر القناة . فان المسيو دلسبس تحاشى ذكر كلمة « التسخير » فى صلب العقد بما أوهم الملأ بأن الحكومة المصرية هى التى كانت من تلقاء نفسها تسخر هؤلاء العمال . ولو ذكر دلسبس كلمة « التسخير » أو لو أنه ألمح إليها لأثار عاصفة شديدة من المعارضة فى انجلترا وأمريكا حيث كانت تدور رحا حملة عنيفة لمحاربة النخاسة وتجارة الرقيق . لأن المسألة ما كانت تفسر وقتئذ بغير معناها الحقيقى الوحيد وهو الرغبة فى إنشاء هذا الطريق المائى لخدمة الانسانية بعرق جبين عمال السخرة ! !

وقد مر بك أن سعيدا كان قد قرر إلغاء النخاسة وأنشأ فى السودان محطة لمحاربتها ولكن سماحه لفرديناند بتسخير أربعة أخماس العمال اللازمين لحفر القناة كان له معنى خاص . وليس يجوز فى الأذهان افتراض أن سعيدا لم يتوقع أن يؤدى سماحه هذا إلى إحياء عهد النخاسة تحت ستار آخر . وخلاصة القول أن اسماعيل عند ما تبوأ العرش وجد تجارة الرقيق رائجة وبحسبك أن وجود ٢٥٠٠٠ من عمال السخرة فى أعمال حفر القناة بصفة دائمة كان طبعاً يقتضى « توريد » ضعفى هذا العدد على الأقل من « الأنفار » لسد العجز الطارىء وملء الثغرات من آن إلى آخر .

واستطرد المستر كرابيتس فقال ما خلاصته : ليس هذا كل ما واجه اسماعيل عند اعتلائه العرش . بل هناك حرب المكسيك التى تورط فيها سعيد قبيل وفاته بثمانية عشر يوماً فقط وكانت خليقة بأن تستنزف المال والرجال من مصر دون أن تفيد هذه شيئاً منها .

وهذه الحرب التى لم تكن لمصر فيها ناقة ولا جمل تكفى للدلالة على مبلغ ما كان لفرنسا =

من قوة النفوذ فى وادى النيل . ولسنا نتجنى على الحقيقة إذا قلنا إذن إن سياسة مصر الخارجية كانت تجرى تبعاً لأهواء باريس. فان مجرد توسيط نابليون لدلسبس ليلتمس من سعيد بأن يمده بكتيبة من الجنود السودانية للاشتراك فى تلك الحرب النائية ومبادرة سعيد باجابة الالتماس المذكور لينطق بعظم النفوذ الفرنسى وهو ما كان يتبرم به الشعب المصرى وقتئذ ويعارض فيه أشد المعارضة كما شهد بذلك أحد القضاة الهولنديين بالمحاكم المختلطة المصرية فى ص ٤٦ من الجزء الأول من كتابه «مصر وأوربا» إذ قال ما نصه :

«إن قناة السويس والسيطرة الفرنسية لها من الأمور التى يمجها المصريون فان مصر هى التى قامت بدفع كافة نفقات حفر القناة تقريبا . وليس يخفى أن القناة قد حفرت عبر الصحراء وهى لذلك منعزلة عن الدلتا . وقد أدى حفرها إلى تجريدنا من ذلك الممر التجارى الدولى الذى جعل من مصر ذلك الطريق الذى نعرفه والذى كان ينتظر أن يتعاظم شأنه مع الزمن . ولكن دلسبس خدع سعيدا كما خدع اسماعيل (كذا!) فقد حملهما على الاعتقاد بأن القناة لن تكون فخرا لمصر بل وتكون أيضا مشروعا رابحا تفيد منه البلاد . »

وإلى جانب هذا كله واجه اسماعيل عند اعتلاء العرش ما خلفه سعيد من الديون التى قلنا إنها تنيف عن أحد عشر مليون جنيه .

وإلى هذه الحقائق أشار البارون دى ما لورتى فى ص ٧١ من كتابه : «مصر — الحكام الوطنيون والتدخل الأجنبى» المطبوع فى لندن سنة ١٨٨٢ بقوله :

«لقد ترك سعيد لخلفه دينا يبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وإدارة متعفنة وفوضى ضاربة أطنابها فى كل مكان هذا عدا امتياز قناة السويس الضار بمصر وما ينطوى عليه من تعهدات مخزية دسها ذلك الساحر الكبير دلسبس على سعيد وحمله على توقيعها دون قراءتها كما أكد لى ذلك أحد وزراء سعيد . والبلاد تعج بأكبر مظاهر التذمر من أقصاها إلى أقصاها . »

وقبل أن نعرض لكتاب المستر كرابيتس القيم بالتفصيل لا نرى مندحة عن أن ننقل للقارئ بعض ما كتبه المستر «إلجود» تقريظاً فيه وقد نشرته مجلة الاسفنكس بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ . ووجه الأهمية فى اثبات هذا التقريظ ان المستر الجود كان قد وضع كتاباً أسماه «المرور بمصر» تناول فيه اسماعيل بمر الانتقاد . ويظهر انه كان كمن سلفه من الكتاب الافرنج ممن عرضوا لحكم اسماعيل بالنقد والتجريح . ولكن المستر إلجود

مواصلات حيوى كهذا يسهل الاعتداء عليه . على أن العجلة التى سار بها

= يختلف عن أولئك الكتاب بحسن نيته وبرجوعه الى الحق متى ظهرت له بوادره . فلقد عاش ليرى ما أورده المستر كرابيتس فى كتابه فبادر إلى كتابة التقريظ المشار إليه وقد ورد فيه :

« إن ميزة كل ما يكتبه المستر كرابيتس أنه لا يترك فى نفس القارئ أى شك فى وجهة نظره ، ومن هنا ترى عبارته تمتاز بالسهولة والبساطة . ويرى المستر كرابيتس أن العالم قد كون فكرة مشوشة عن اسماعيل ، ولما كان مؤمناً بعدالة القضية التى تولى الدفاع عنها فقد شحذ عزيمته وهمته لكتابة تاريخ هذا الأمير من جديد . وفى الحق إن اسماعيل لفى حاجة الى محام تفيض روحه بالعطف بعد ما ظهر من قسوة التاريخ على ذكراه . وليس شك فى أن اسماعيل كان أحد الأمراء الأفذاذ ولكنه كان إنساناً . ولكونه كان كذلك كان طبيعياً أن لا يكون كاملا فى تصرفاته وأعماله . بيد أنه كان رجل المتناقضات الغريبة والأضداد الباهرة . وقد انحصر اهتمام الناس فى أخطاء اسماعيل بلا التفات الى حسنتيه الرئيسيتين وهما إلغاء النخاسة فى مملكته وإنشاء المحاكم المختلطة . ومن الصعب أن يتصور الانسان الآن مبلغ الفوضى التى كانت ضاربة أطنابها فى مصر قبل إنشاء هذه المحاكم . . . .

ثم استطرد الكابتن إلجود فقال :

« وكتاب المستر كرابيتس لا يقرأ فقط لمجرد ما حواه من المزايا العديدة ولكنه يصلح أن يتخذ كمصحح لما كتبه عن اسماعيل المؤلفون السابقون الذين عددهم المستر كرابيتس فى ص ٣٣ من كتابه أمثال الماركيز زتلند ولورد كرومر والمستر كولفن ولورد ملنر والمستر إلجود — كاتب هذا التقريظ — والمسيو فريسينيه والكونت بنيديتى . وللكتاب الحاضر ميزة واحدة على الأقل لم تتوفر فيما سبقه من الكتب ألا وهى ان صاحبه قد تمتع بحق الاطلاع على دار المحفوظات فى قصر عابدين بلا شرط ولا قيد وبعد أن تزود منها بما شاء صدر الكتاب بمثابة تحد لما سمى « بخرافة تاريخية » رسخت فى الأذهان عن حكم اسماعيل . وقد خصص المؤلف ثلاثة فصول بأكملها لهدم الخرافة القائلة بأن اسماعيل كان مبذرا مستهترا ووفق بالعكس إلى إقامة الدليل على ان الخديو كان يبذل أقصى العناية فى الاحتفاظ بموارد البلاد . وقد ذكر لنا على صحة قوله مثلا صالحا لم يتنبه له أكثر الكتاب السابقين ألا وهو أن اسماعيل بعد أن باع لانجلترا أسهمه =

=البالغ قدرها ۱۷۷۰۰۰ كان لا يزال متمسكا بحصة مصر فى أرباح قناة السويس وقيمتها ١٥ ٪. وقد باع خلفه توفيق هذه الحصة المهمة بعد اعتلاء العرش بتسعة أشهر فقط . وهنا يقوم سؤال لمصلحة اسماعيل وهو لماذا باع توفيق أو مستشاروه هذه الحصة؟ولم يشأ المؤلف أن يخوض فى هذا البحث لأن كتابه خاص باسماعيل لا بالفوضى التى خيمت على البلاد فى أثناء وجود المراقبة الثنائية .

وختم المقرظ أقواله بأن المستر كرابيتس جعل غايته انقاذ سمعة اسماعيل من الوجهة المالية تاركا التعرض للوجهات الأخرى إلى كتاب آخر يصدره فى المستقبل .

أصحاب السمو الأمراء ومسؤوليتهم حيال التاريخ

وما دمنا بصدد ما وضعه كاتب أجنبى كالمستر كرابيتس عن عهد اسماعيل فليس يسعنا إلا أن نلاحظ أن معظم الكتاب الأجانب — إذا افترضنا فيهم حسن النية — إنما يكتبون عن مصر وأمرائها بناء على ما تصل اليه أيديهم من المعلومات . ومن التجنى أن نطالبهم بالتحرى أو التدقيق فى تلك المعلومات . ومما لاريب فيه أنه لولا اهتمام جلالة الملك فؤاد بتاريخ مصر أولا وبتاريخ الأسرة المحمدية العلوية ثانياً وبتاريخ والده اسماعيل باشا ثالثاً لما استطاع كاتب كالمستر كرابيتس أن يتوصل إلى جزء من الحقائق التى أذاعها فى كتابه والتى تعد بمثابة محاولة صادقة لكتابة التاريخ من جديد .

وليس من العدل فى شيء أن يطلب إلى جلالة الملك فؤاد وحده أن يعنى بتاريخ أسرته فى حين أنه يوجد عدد من أصحاب السمو الأمراء ولديهم من الوقت ما يتسع للبحث والتقصى والتدقيق فى تاريخ الأسرة مما ليس لدى جلالة المليك مثله. ففى رقبة أصحاب السمو الأمراء إذن بصفتهم مصريين دين كبير لا بالنسبة لتاريخ الأسرة وحدها بل بالنسبة لتاريخ مصر أيضاً ينبغى أداؤه ويعد التقاعس عنه تقاعس فى أداء أقدس الواجبات .

سمو الأمير محمد على وعباس باشا الأول

وهذه الملاحظة تجرنا طبعا إلى العودة إلى ساكن الجنان عباس باشا الأول . فلقد اطلع صاحب السمو الأمير محمد على على ما ذكر هنا خاصا بتاريخ عباس الأول فأبدى اهتماماً كبيراً لولا أنه جاء لسوء الحظ دون ما ينتظر من أمير مصرى حباه الله تعالى بنعمتى الصحة والثروة الضخمة وظل أمداً طويلا ولى عهد الدولة المصرية . ولسنا ننكر نشاط سمو الأمير وعنايته بتدوين رحلاته العديدة فى مشارق الأرض ومغاربها=

= وما يضمنها من الملاحظات الدقيقة . بل و نذكر أنه عهد إلينا بترتيب وتبويب رحلته الأخيرة إلى الهند ، ولكن هذا النشاط المحمود كان ينتظر من سموه أن يبدى نشاطاً مثله إن لم نقل ضعفه فيما يختص بالجانب المصرى بصفته ابن المغفور له توفيق باشا الذى نشبت الثورة العرابية المشؤومة فى أيامه وبصفته شقيق سمو الخديو السابق الذى نشبت الحرب العالمية السابقة فى أثناء حكمه ثم بصفته أميراً كانت ولا تزال تربطه عدة روابط وثيقة بكثير من أبلطة أوربا وأسرها وكبار ساستها ، نقول نظراً لصفات سموه هذه كان المنتظر أن يعنى سموه بعض العناية بتدوين ما يعرفه من معلومات وثيقة عن تاريخ مصر وخاصة فى عهد عباس الأول والمغفور له والده توفيق باشا مما يصح أن يكون قد أغفله كتاب الأفرنج أو تعمدوا تجاهله لحاجة فى نفس يعقوب . و إذا كنا نعتمد فى كتابة تاريخ بلادنا على المؤرخين الأفرنج فليس يحق لنا أن نغلو فى لومهم وانتقادهم إذا رأيناهم انحرفوا عن جادة الصواب أو تجافوا عن مواطن الصدق والنزاهة فيما يكتبون .

بين المعرب وسمو الأمير عمر طوسون

وما كان أشد انتقاد سمو الأمير محمد على على ما أوردناه هنا عن عهد عباس الأول منقولا عن المصادر الأفرنجية . ومن ثم طلب إلينا حضرة سكرتيره بأمر سموه أن نتصل بسمو الأمير عمر طوسون ليتفضل بتزويدنا بما لديه من المعلومات عن عباس الأول . ولما كنا نحرص على الحصول على الحقائق التاريخية مهما كلفنا الأمر فقد بادرنا بالكتابة إلى سمو الأمير عمر وأرفقنا بكتابنا الجزء الخاص بعهد عباس الأول ليطلع عليه سموه .

ولما كان سموه قد اعتاد أن يرد على كل من يلجأ اليه فى البحث عن حقيقة تاريخية فقد تفضل حرسه الله وكلف حضرة باشمعاون الدائرة بأن يرد علينا بالخطاب التالى الذى رأينا من حق التاريخ أن نثبته بحذافيره . قال حضرة الباشمعاون بعد الديباجة : —

« اطلع حضرة صاحب السمو الأمير على خطابكم وعلى ما كتبتموه عن عباس الأول فى كتابكم الذى تؤلفونه الآن وقد كلفنى سموه أن أبلغكم أن مسألة تاريخ حياة عباس فى الحكم ليست بالمسائل الهينة وأن ما كتب عنه من مؤرخى الأجانب ليس كله صحيحاً وليس كله خطأ والأمر يحتاج إلى مزيد بحث وتفرغ ورجوع إلى مصادر تاريخية وسمو الأمير ليس عنده من الوقت ما يساعده على بحث هذا الموضوع من جميع أطرافه وكما يجب أن يبحث . وغاية ما يمكن سموه أن يخبركم به وهو على ثقة=

من الشرق إلى المغرب ومن فارس إلى استامبول . ويكاد يكون هذا



سمو الأمير عمر طوسون *

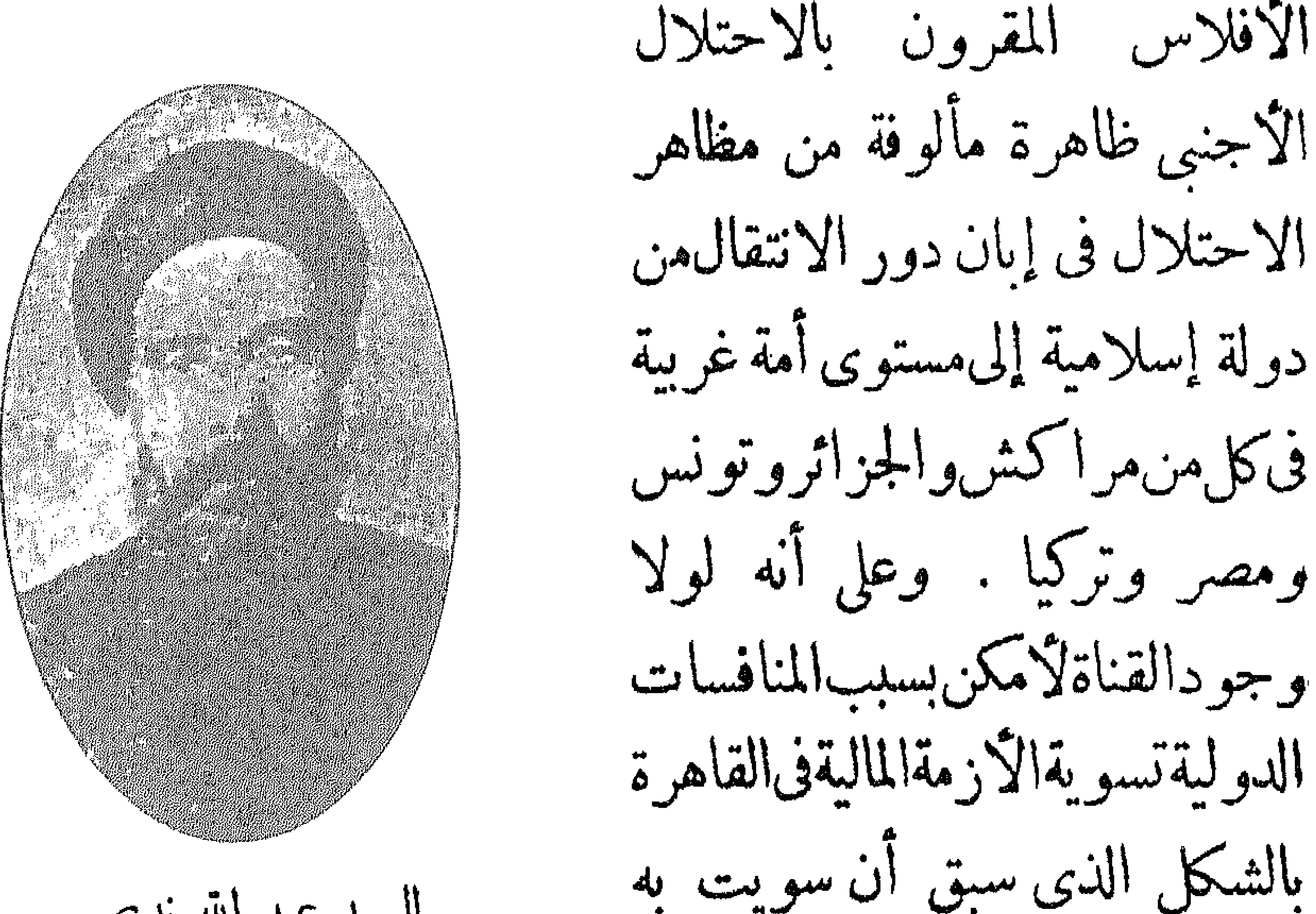
= ويقين هو أن الأمن فى عهد عباس كان فى غاية الاستتباب والمالية المصرية كانت موضوعة على أسس وموازين ثابتة وهما ركنان عظيمان لا يستهان بهما فى نظام الحكومات. فتوافرهما لعباس من الأمور التى تعد مفخرة لحكومته . وقد روى لنا ذلك الجلة من الذين أدركوا حكمه وأكده لنا على وجه أخص المغفور له رياض باشا .

ولقد ذكرتم فى الكلمة التى كتبتموها عن هذا الوالى مانصه : —

« ولم يذهب إلى أوربا فى عهده من طلاب البعثات سوى ١٩ طالب » والحقيقة أنه أرسل إلى أوربا أكثر مما ذكرتموه فى هذه الكلمة التى نقلتموها عن غيركم بالطبع وأول من قالها المرحوم جورجى زيدان بك من كتاب العربية على ما نعلم وتبعه فيه أمين باشا سامى فى كتابه « التعليم فى مصر » ص ١٤ ثم تبعهما كثيرون منهم عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه « تاريخ الحركة القومية » .

* هذه الصورة استعارها المعرب من سمو الأمير عمر طوسون .

الأفلاس المقرون بالاحتلال الأجنبى ظاهرة مألوفة من مظاهر الاحتلال فى إبان دور الانتقال من دولة إسلامية إلى مستوى أمة غربية فى كل من مراكش والجزائر وتونس ومصر وتركيا . وعلى أنه لولا وجود القناة لأمكن بسبب المنافسات الدولية تسوية الأزمة المالية فى القاهرة بالشكل الذى سبق أن سويت به الأزمة المالية فى الأستانة وذلك



السيد عبد الله نديم
خطيب الثورة العرابية

= وحقيقة عدد من أرسلهم هذا الوالى للتعلم فى أوربا مجهولة لدينا . ولكنا أثبتنا منهم فى كتاب لنا تحت الطبع وسيظهر قريباً واحداً وأربعين . على أن المرحوم السيد عبد الله نديم حصر عددهم فقال ثمانية وأربعين . الخ الخ

***

وفى الحق ليس يسعنا إلا تقديم الشكر لسمو الأمير عمر على ما يبذله من الوقت والجهود فى تقصى وجهات النظر المصرية وما ينشره من المقالات والكتب بين آن وآخر خاصاً بشؤون مصر مما يساعد على تنوير الأذهان ويثلج صدور الشعب لما يرونه من اهتمام أحد أمرائهم بشؤون بلاده . وليس شك فى أن سموه أكثر الأمراء نشاطاً وأعظمهم يقظة وأشدهم غيرة على مصر وكل ما يمس سمعة مصر وحبذا لو اتخذ بقية أصحاب السمو الأمراء منه قدوة صالحة يعملون على منوالها .

***

ملاحظات سمو الأمير محمد على

وقبل أن يصل رد سمو الأمير عمر طوسون تشرفنا بالمثول بين يدى سمو الأمير محمد على فى قصره بالمنيل وتناول الحديث ما كتبناه فى صدد عباس الأول .

وقد بدأ سموه الحديث بملاحظة سديدة وهى أن كتاب الافرنج بالغوا ما بلغ من =



صورة فريدة لسمو الأمير محمد على

= حسن نيتهم لن يراعوا الحقيقة أو يتوخوا النزاهة فيما يكتبونه عن مصر وأمراء مصر .
ومع إيماننا بهذه النظرية فقد لاحظنا لسموه أن أمراء مصر مطالبون قبل غيرهم بتنوير الأذهان فى كل ماله مساس بأرومتهم .

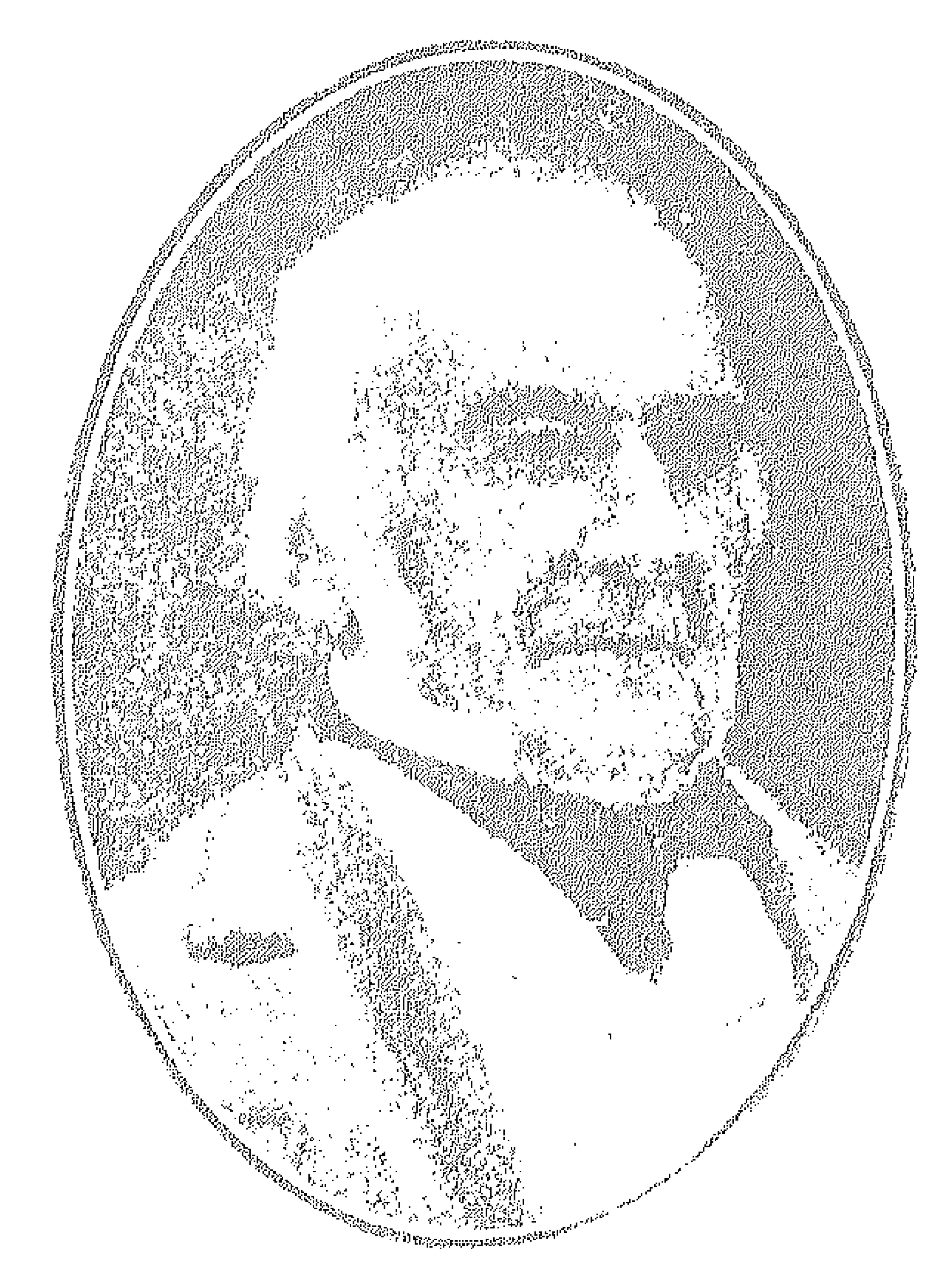
وهنا دخل سموه فى الموضوع رأساً فقال ما خلاصته :

يعرف كل إنسان كم كان جدنا الكبير محمد على باشا ميالا للفرنسيين وكم أفسح لأبناء جلدتهم فى غرس بذور ثقافتهم فى وادى النيل . وقد أخذ هذا الميل يزداد مع الزمن إلى أن نشبت الحرب السورية حيث تقدمت الجيوش المصرية بقيادة ابراهيم باشا إلى قرب الاستانة .

ولشد ما كانت خيبة آمال محمد على عند ما رأى فرنسا تنضم إلى خصومه فى عملية حرمان مصر من ثمرة تلك الفتوحات العظيمة وخاصة إخراجها من سوريا بصفقة المغبون .

وهذا المسلك الذى سلكته فرنسا حيال محمد على هو الذى جعله يصرح فى كل مناسبة بأنه لايتوقع أى خير من الفرنسيين . وبديهى أن تصريحات كهذه يفوه بها =

بوضع رقابة مالية من نوع ما . ولكن القناة هي التي شقت وزارة غلادستون



المستر غلادستون رئيس الوزارة البريطانية ورئيس حزب الأحرار والذى تم احتلال مصر فى أيامه



المستر جون برايت الوزير البريطانى الذى احتج على احتلال مصر واستقال من وزارة المستر غلادستون

= منشىء الأسرة المحمدية العلوية على مسمع من أولاده وأحفاده لم يكن ينتظر أن تمر دون أن تترك أثراً فى نفوسهم . ومن هنا كان الشعور الذى عرف عن عباس باشا أزاء الفرنسيين .

ولكن هناك مسألة أخرى تركت أثرا غير حميد فى نفس الأمراء ضد فرنسا . ففى موقعة نافارين عند ما تألبت أساطيل فرنسا وروسيا وانجلترا على العمارة التركية المصرية وقبيل أن تفتح عليها النار ظلما وعدوانا انسحب الضباط البحريون الفرنسيون الملحقون بخدمة الأسطول المصرى وتخلوا عن مناصبهم فى أحرج الأوقات وأدقها بالنسبة لمصر. وعمل كهذا لم يكن غريبا أن أدى إلى اشمئزاز عباس باشا من الفرنسيين لأن فرنسا كانت لها ندحة عن سلوك هذا المسلك. فلقد كان فى وسعها قبل نشوب الحرب — التى كانت تعلم سلفا بوقوعها — أن توعز إلى أولئك الضباط بالاستقالة من خدمة الأسطول المصرى ليتسنى للحكومة المصرية فى الوقت المناسب أن تعين بدلا منهم . ولكن عمل فرنسا ومقابلتها مصر وأمير مصر الذى كان شديد الميل إليها بهذا الأمر الواقع كان له أسوأ الأثر لا فى نفس محمد على وحده بل فى نفس أولاده وأحفاده .

ولقد كان من أعظم مزايا محمد على باشا ترفعه فى أثناء القتال عن اغتصاب الأملاك =



الأميرال نابيير
قائد العمارة البحرية البريطانية التي حاربت ابراهيم باشا فى سوريا كما تراه فى ص ١٥٧ من الكتاب

على نفسها وجعلت الاحتلال البريطانى أمراً لامناص منه .

على أن فشل اسماعيل فى الشؤون المالية ليدعو إلى الحيرة حقاً . فان هذا الأمير بدأ حياته المالية أحسن بداية وسار سيراً حميداً فى الشؤون الأخرى . ولما كان سعيد قد مكنه من التدرب على معالجة الشؤون العامة فانه سرعان مابرهن على أنه من خيرة رجال الأعمال فى إدارة الضياع الشاسعة التى خلفها

= الخصوصية التابعة لرعايا الأعداء . ولم يك هذا شأنه مع الرعايا الأتراك فحسب أثناء الحرب السورية بل أنه برغم خصومته لانجلترا ترك طريق الهند مفتوحة أمام الانجليز مما جعل شركة الهند الشرقية تضرب ميدالية خاصة باسمه وتقدمها له دليلا على اعترافها بموقفه المشرف . ومن هنا كان تقدير الانجليز له .

عباس باشا وبغضه للفرنسيين

فلما أن تبوأ عباس باشا الحكم كان كما قلنا تحت تأثير بغضه للفرنسيين بسبب موقفهم حيال جده محمد على فى الحرب السورية وفى معركة نافارين . ونظرا لأن الحروب التى أشعل محمد على وابراهيم نارها فى كافة أنحاء الأرض دون أن تفيد مصر شيئا منها كانت قد انهكت عاتق البلاد فان عباس رأى أن يلجأ إلى الاقتصاد فى بعض المصروفات العامة . فشرع فى الاستغناء عن كثير من المدرسين الفرنسيين وإحالتهم إلى المعاش . فلما ارتبكت الحالة فى المدارس بسبب الاستغناء عن أولئك المدرسين الفرنسيين رأى عباس تعطيل هذه المدارس .

على أن ذلك لم يكن معناه أنه أغفل شأن التعليم بتاتاً . كلا فقد افتتح مدرسة «المفروزة» وهى المدرسة التى طارت شهرتها فى الآفاق . فقد نشأ فيها كافة الضباط العظام ممن كانوا عدة اسماعيل باشا فيما أقدم عليه بعد من الفتوحات العظيمة فى السودان وغيره .

ومما يشهد بحسن سياسة عباس وبعد نظره أنه رأى أن يريح بلاده من متاعب =

له أبوه ابراهيم وفيما جمعه من ثروة خاصة هائلة . وفى الحق إنه نجح ايما

= الحروب التى ذاقت مرارتها فى عهد جده وعمه ولذا لزم خطة السلام . وهى بلا ريب خطة حميدة كانت نتيجتها أن مالية البلاد ظلت سليمة .

شهامة عباس

نعم إن عباس لم يسمع الناس عنه كثيرا لعدم اتصاله بالافرنج وبغضه لهم ولكن سوف يعرف الناس حقيقته بعد نشر مذكرات نوبار باشا التى يباشر طبعها ابنه البكر.

ومما رواه نوبار باشا فى هذه المذكرات عن عباس شهامته وحدبه على موظفيه . وقد ضرب مثلا على هذا بالحكاية الآتية :

فلقد وصل إلى أسماعه مرة أن الموظفين لم يتقاضوا مرتباتهم مدة ثلاثة أشهر كاملة فتولته الدهشة وقال « كيف يكون هؤلاء المساكين محرومين وخزائنى مكدسة بالأموال ؟ »

ثم أمر من فوره باخراج كل ما فى خزائنه من الفضة وإرساله إلى دار الضربخانة لصكه نقودا وتوزيعه على هؤلاء الموظفين قائلا « إنهم أولى منى بذلك الكنز . »

ولقد كانت لعباس الأول نظريته فيما يختص بأملاك التاج . فعند ما أرسل جلالة السلطان دولة فؤاد باشا الصدر الأعظم إلى مصر لازالة ما كان من سوء التفاهم بين عباس وبقية الأمراء بسبب تقسيم تركة محمد على كان من رأى عباس أن يبقى كل ما خلفه محمد على ملكا للتاج يتصرف فيه الجالس على العرش لمصلحة الدولة وليس يحق لأمير من الأمراء أن يطمح إلى شىء منه . أو بعبارة أخرى إنه كان يرى أن محمدا عليا لم يؤسس ذلك الملك العظيم ليكون تراثا خاصا يتقاسمه الأبناء والأحفاد كلا بل ليبقى ملكا للدولة ويكون لرئيس الدولة وحده أى الجالس على العرش حق التصرف فيه على أن ينتقل كاملا إلى حيازة من يخلفه على العرش وهلم جرا .

ولكن كان الأمراء الآخرون على غير هذا الرأى وتوسط جلالة السلطان فى الأمر وقضى بينهم بتقسيم التركة .

عباس باشا وعنايته بجوارى البلاط

على أن أهم ما عرف عن عباس أنه أول من عنى بمستقبل جوارى البلاط . فان أمراء الأسرة كثيرا ما استولدوا جواريهم أمراء تركوا لهم ثروة ضخمة لم تفد الأمهات منها شيئا لا لسبب إلا لكونهن لسن أميرات . وقد تطعن إحدى هؤلاء الجوارى فى السن دون أن تجد ما يمسك رمقها اللهم إلا ما يتصدق عليها به ابنها الذى قد يكون من الأمراء ذوى الثروة العريضة التى تلقاها عن أبيه .

نجاح بفضل حسن إدارته فى مضاعفة مساحة ضياعه عدة مرات . فبعد

= لذا قرر عباس تخصيص معاش مناسب لهولاء الجوارى الطاعنات فى السن وهى حسنة طالما ذكرها له بعض الأمراء فيما بعد ممن سدت فى وجوههم الأبواب فلم يجدوا ما يلجأون إليه إلا معاش والداتهم .

ولم ينس اسماعيل باشا أن يشيد بهذه الحسنة لعباس وأن يذكرها له فيما بعد بالخير .

وإلى هنا انتهت ملاحظات سموه . وكم كنا نتمنى أن يكرس سمو الأمير جزءا من وقته لوضع تاريخ مسهب عن عهد عباس الأول دون أن يترك الناس متلهفين على ما ستحدثهم به مذكرات نوبار باشا . ولكن

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن

***

عود إلى حديث اسماعيل قبل اعتلاء العرش

حبه للاقتصاد

ونعود الآن بعد هذا الاستطراد الطويل إلى حديث اسماعيل باشا لنبين كيف كان قبل اعتلاء العرش الرجل المشار اليه فى الشؤون الاقتصادية والعناية بموارد البلاد حتى لقب بأمير الفلاحين .

فلقد حدثنا المستر كرابيتس نقلا عن البارون دى مالورتى « أن اسماعيل رأى طيلة السنوات التسع التى قضاها سعيد على العرش أن الحكمة تقضى بأن يظل خلف الستار لايشغل باله إلا بالشؤون الزراعية وإدارة أملاكه الشاسعة . »

وهذا مايؤيده المستر ادوين دى ليون القنصل الأمريكى فى اسكندرية من ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٥٣ الى ٤ مارس سنة ١٨٦١ إذ قال :

« إن اسماعيل كان يرقب الفرصة المناسبة للظهور غير حافل الا بالشؤون الزراعية تاركا الأعلان عن نفسه خوفا من إثارة حسد سعيد باشا مهتما فقط بتوسيع أملاكه باعتبارها أحدى تساليه إلى أن أصبح بحق أكبر مزارع فى مصر بأسرها . »

وإلى هذه الميزة أشار الكاتبان الفرنسيان « اميدى ساكرى ولويس اوتريبون » فى كتابهما المسمى « مصر والخديو اسماعيل باشا » المطبوع فى باريس سنة ١٨٦٥ ص ١١ اذ قالا مانصه :

« لقد أصبح اسماعيل بفضل سخاء محمد على من أغنى المزارعين إن لم نقل أغناهم فى مصر . فلقد عرف جيد المعرفة كيف يدير أملاكه بفضل ما حبته به الطبيعة من غريزة =

ان كانت ٦٠٠٠٠ فدان زادها اسماعيل إلى نحو مليون فدان . هذا

= الذوق العام العملي وروح الاقتصاد وهما الخلتان اللتان تقوم عليهما ثروة الرجل الذى يدير المزارع الشاسعة ، وقد استخدم إيراده بطريقة منظمة فى الأكثار من ابتياع الأراضى الجديدة إلى أن زادت ثروته ثلاثة أضعاف . ولقد بلغ من جودة محصول القمح والسكر فى أراضيه أن ثمنهما فى السوق كان أعلى ثمن دفع لهذين الصنفين وكثيرا ما تسابق المشترون لابتياع أقطانه لأنه كان كثير العناية بحرث أطيانه لتأتى بأطيب المحصول ومن ثم تعود عليه بأربح الأسعار . وكان كثيرا ما يشار إليه باعتباره المثل الأعلى لطبقة المزارعين فى مصر . ولكنه مع كل هذا كان بعيدا عن شؤون الدولة . »

بل إن بعض الكتاب الانجليز أنفسهم أيدوا هذه الشهادة . وإليك ماقاله المستر ماكوان الصحفى البريطانى إذ قال :

« إن اسماعيل بفضل ما أوتيه من الهمة التى لاتعرف الملل وثاقب الرأى والمقدرة الادارية قد حصر اهتمامه فى إدارة مزارعه الخاصة إلى أن تمكن من أن يجعل نفسه أغنى مزارع فى مصر . »

وقد اشترك المستر موبرلى بل مراسل التيمس فى القاهرة وعدو اسماعيل باشا الألد فى الاشادة بهذه الحقيقة إذ قال فى كتابه « الخديوون والباشاوات بقلم شخص يعرفهم » المطبوع فى لندن سنة ١٨٨٤ ص ١١ ما نصه :

« قبل اعتلائه الأريكة كان اسماعيل معروفا كمزارع شديد الاقتصاد حتى بلغ من حرصه ان لاينفق القرش إلا فى محله . »

فلا غرو بعد كل هذه البيانات أن نصدق دى مالورتى عند ما أكد فى كتابه « مصر - حكامها الوطنيون والتدخل الأجنبى » ص ٧١ « أن إيراد اسماعيل عند اعتلائه الأريكة بلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه سنويا وأن أراضيه الشاسعة كانت خالية من الديون أو الرهن وهذا ما أكده لي أحد وزراؤه . »

كل هذا عرف عن اسماعيل فى الوقت الذى كان فيه أخوه الأمير أحمد وليا للعهد .

ديون اسماعيل

لقد رأيت فيما مر بك اجماعا من كافة الكتاب الأجانب على أن اسماعيل هو الذى أتى من ضروب الاصلاح ما جعل مصر تتيه فخرا على شعوب الشرق بما حوته من بذور المدنية مما يساعدها على أن تخطو خطوات واسعات فى سبيل الترقى كادت =

فضلا عن أنه ملأها بالمصانع ووصل أجزاءها بشبكة من السكك

= معها أن تلحق بل لحقت فعلا بكثير من شعوب أوربا وبزتها وسبقتها .

واذا كان هناك إجماع على هـذه النقطة المهمة لم يصادف لحسن الحظ حتى هـذه اللحظة شذوذا أو خروجا فهناك أيضاً إجماع ثان على نقطة مهمة أخرى كان الى الآن قائما على وهم محض وأصبح لحسن الحظ لا يحتمل التحليل أو النقد البرىء .

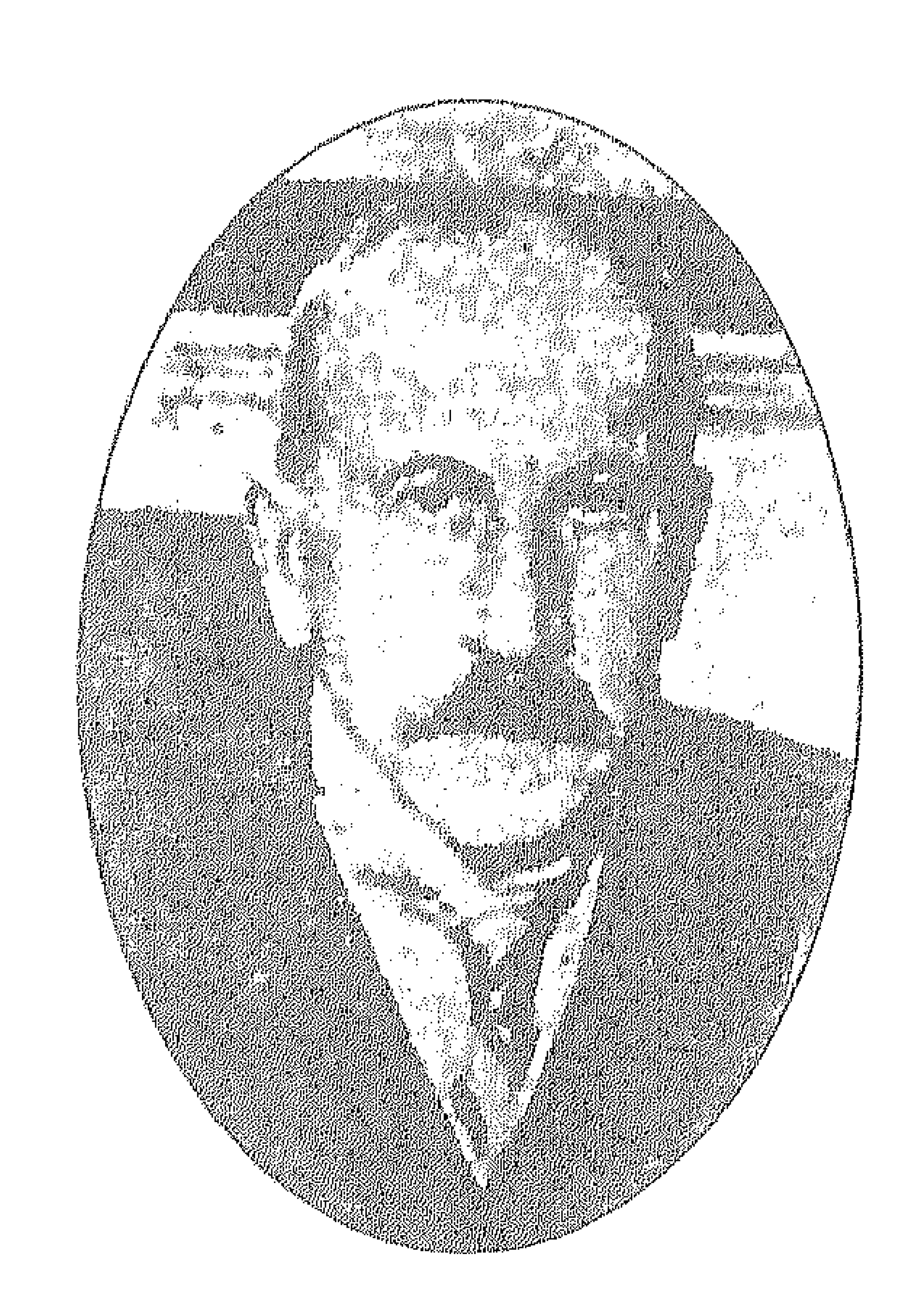
فاذا كان الكتاب الأفرنج أجمعوا على أن اسماعيل أبو الأصلاحات الحديثة التى شهدتها مصر فانهم أجمعوا كذلك على أن القروض التى عقدها هى سبب ما أصيبت به البلاد فيما بعد من المتاعب التى أدت إلى المراقبة الثنائية ثم التدخل الأجنبى الذى انتهى بالاحتلال البريطانى .

ولكن الأجماع الأخير قد بدأ لحسن الحظ يتلاشى ويحل محله تقدير لاسماعيل وإنصاف لتصرفاته فيما يختص بمشكلة القروض . ويرجع السبب فى هذا التحول إلى ما بدأ يظهر من الحقائق والوثائق الخاصة باسماعيل مما أشرنا اليه فى صدر هذا الفصل ويرجع معظم الفضل فيه إلى يقظة وعناية جلالة الملك فؤاد .

ونقول الآن مع المستر كرابيتس إن الوقت قد حان للبحث فى مسالة القروض وهل كان اسماعيل كما وصفه لورد ملنر فى سنه ١٨٩٢ فى كتابه «انجلترا فى مصر» وهو الكتاب الذى كان بمثابة الأساس الذى قام عليه هيكل الاتهام ضد الخديو المظلوم ؟ قال لورد ملنر :

« يعتبر اسماعيل أصدق مثال للتبذير والأسراف يمكن أن يعثر عليه الأنسان سواء فى التاريخ أم فى الاقاصيص . وليس يوجد من يشبه هذا المبذر المستهتر فى التمتع بما كان يتمتع به اسماعيل من سيطرة تامة على موارد هائلة . فلقد تبوأ الأريكة فى الوقت الذى ظن الناس فيه أن لا حدود لثروة مصر الكامنة . ولقد كانت البلاد ملكا له يتصرف فيها كيفما أراد . وكان العالم بأجمعه على قدم الاستعداد ليقدم له ماشاء من الأموال لتحسين هـذه الأراضى وتنميتها . وفى الوقت نفسه كان إسماعيل مجموعة صفات منها المليح ومنها القبيح مما لابد منه لجعل المتصف بها مثلا أعلى للمبذر . فهو وإن كان ميالا للترف شهوانيا كثير الأطماع محبا للمظاهر لامبدأ له إلا أنه كان إلى جانب ذلك يجيش نفسه بالمشروعات الباهرة التى يراد بها تحسين البلاد تحسينا ماديا كبيرا ففضلا عما أضاعه من الملايين تلو الملايين فى الولائم والحفلات والملاذ وبناء القصور العديدة التى ضمت الى عفونة البناء قبح الشكل ، فانه بذر كذلك عدة ملايين =

الحديدية . وكان لشدة عطفه على الفلاح يلقب « بأمير الفلاحين » وقد أظهر عند اعتلائه الأريكة ميلا إلى مراعاة الاقتصاد بأن فصل بين الأيرادات الخاصة والأيرادات العامة واختص نفسه هو وحاشيته بمبلغ ٧٠٠٠٠٠ جنيه فى العام . وهذا المبلغ وإن كان ضعف مخصصات قصر الملكة فيكتوريا إلا أنه كان على كل حال أقل بكثير من مخصصات



لورد ملنر
واضع كتاب « انجلترا فى مصر »

= أخرى فى مشروع هائل للأصلاح الزراعى . وقد بدىء بالمشروع دون الأحاطة بأساسه وأنفق فى سبيله ثمن فادح . »

واسترسل لورد ملنر فقال :

« لقد بذلت محاولات عديدة فى إحصاء المبلغ الذى صرفه اسماعيل فى خير البلاد من القروض التى عقدها فى زمنه . ولكن نظراً للفوضى التى عرفت بها الحسابات فى السنوات التى سلفت على سنة ١٨٧٦ فان أمثال هذه المحاولات تعتبر عقيمة لا يرجى لها سوى الفشل . ولكن هناك أمر مقرر ثابت وهو أن ذلك المبلغ كان ضئيلا جدا . وإنى ليخامرنى الشك فيما إذا كان المبلغ الذى خصصه اسماعيل من ضمن قروضه لأعمال الخير الدائمة — بغض النظر دائماً عن قناة السويس — تجاوز ١٠ ٪ من مجموع ما عقده من الديون . »

وقد علق المستر كرابيتس على هذه التهم بقوله : « إن القارىء يخرج من كتاب لورد ملنر بهذه النتيجة وهى :

« إن من مجموع الديون البالغ قدرها ٨٩ مليون جنيه التى كانت مصر مدينة بها فى سنة ١٨٧٩ قد بدد اسماعيل نحو ٦٠٧٣٢٢٠٠ وقد وصل المستر كرابيتس إلى هذه النتيجة كما يأتى :

فقد طرح من مبلغ ٨٩ مليون جنيه

القصر فى عهد سعيد . على أن اسماعيل وجه فى الوقت نفسه عنايته لأنجاز

= أولا : الدين الذى خلفه سعيد باشا كما أحصاه لورد ملنر وقدره ٣٢٩٢٧٠٠
ثانياً : نفقات قناة السويس كما قدرها تقرير لجنة كيف وقدرها ١٦٠٧٥٠٠٠
ثالثاً : نسبة ١٠ ٪ التى قال لورد ملنر إن اسماعيل أنفقها فى أعمال الخير وقدرها ٨٩٠٠٠٠٠ جنيه

فيكون مجموع ما بدده اسماعيل ٦٠٧٣٢٢٠٠

أو بعبارة أخرى يرى لورد ملنر أن حكم اسماعيل باشا (الذى ظل ١٣ سنة) كلف خزانة البلاد نحو ٤٦٧١٧٠٨ جنيه سنوياً .

ولكن لورد كرومر الذى ظهر كتابه « مصر الحديثة » بعد كتاب لورد ملنر بنحو ١٦ سنة قد زاد دين مصر من ٨٩ مليون جنيه إلى ٩١ مليون جنيه وقال إن حكم اسماعيل كلف الخزانة المصرية نحو ٧ مليون جنيه سنوياً لمدة ١٣ سنة . واستنتج كرومر كما استنتج ملنر أن اسماعيل فيما عدا ١٦ مليون جنيه وهى نفقات القناة قد بدد كافة ما عقده من الديون .

ومما يقنعك بأن القوم يصدرون عن رأى واحد أن المركيز زتلند الذى ظهر كتابه بعد أربع وعشرين سنة من كتاب لورد كرومر قد قبل الأرقام التى ذكرها كرومر على علاتها كأنها عقيدة منزلة ولم يكلف نفسه عناء تمحيصها ولا حاول أن يوفق بين التناقض الذى ذكروه عن ميل اسماعيل إلى الاقتصاد قبل اعتلائه الأريكة أولا ثم ميله فيما بعد إلى الاسراف والتبذير !

هل كان اسماعيل مبذراً ؟

صورة من نشاطه وجده

ولقد تساءل المستر كرابيتس فقال كيف يعقل أن ذلك الأمير الذى اشتهر وهو ولى عهد الدولة بحب الاقتصاد ينقلب بين عشية وضحاها واليا مسرفاً مستهترا ؟ وكيف أن هذا الرجل الذى كان ينفق إيراده فى ابتياع الأراضى ومضاعفة ثروته يعمد إلى عقد القروض الأجنبية لانفاقها فى اللهو والترف . فهل كان التحول فجائياً ؟

ولقد أصاب المستر كرابيتس المحز إذ قال : « إن من يقرأ كتاب لورد ملنر يخرج منه بأن اسماعيل كان رجلا شهوانياً بدد الملايين فى إقامة الولائم والحفلات وإشباع شهواته . وأن الصورة التى يتصورها القارىء عن اسماعيل بعد قراءة تلك الكتب هى =

أعمال الترقى والتقدم . فمثلا المواصلات والزراعة والتجارة والصناعة

= أنه كان رجلا يقضى الليل فى أعمال الطيش فاذا طلع النهار احتواه فراشه حتى اذا ما حل العصر قام ليتهيأ من جديد لتسليات المساء ودعارة الليل .

ولكن هل كانت هذه صفة اسماعيل حقا ؟ كلا بل كان فى الواقع كما وصفه المستر ادوين دى ليون القنصل الأمريكى الذى كان شديد الاتصال به فقد قال :

« إن الخديو رجل شديد الميل للعمل . ولما كان من ألزم لوازم الحكم الأوتقراطى أن تكون الرأس المسيطرة ملمة بكل شىء ومهيمنة على كل شىء حتى أتفه التفاصيل فان اسماعيل مضطر إلى الاستيقاظ فى ساعة مبكرة وقضاء النهار كله إلى ساعة متأخرة من الليل مزاولا العمل الذى يحبه ألا وهو الهيمنة على إدارة دولاب أعمال الدولة بأسرها . وقد بدأت هذه المشاغل تؤثر فى صحته كما تبين من مظهره الخارجى فى الشتاء الفارط . ومع أن الأفراد العاديين فى وسعهم التمتع بالراحة وبالأجازة فان أصحاب التيجان محرومون منها وبخاصة فى مثل هذه الظروف الحرجة التى تحيط بالخديو . »

ويلاحظ أن المستر دى ليون كتب هذا فى يولية سنة ١٨٧٧ أى فى نفس الوقت الذى كان لورد ملنر ولورد كرومر وغيرهما يحاولون فيه إظهار اسماعيل بمظهر الحاكم الخليع الذى يقضى ليله إلى جوانب الغيد الحسان ويقضى النهار فى الفراش . .

ولم يكن المستر دى ليون وحده الذى قال عن اسماعيل ما قال بل إن المستر ماكوان أيضاً — وكانت صلته بالخديو وثيقة — كتب بدوره هذه الجملة الصغيرة الكبيرة إذ قال « إن الدولة هى الخديو » ثم راح يفصل ما أراده بعد أن ذكر أن المجالس والوزراء ليسوا إلا مجرد آلة للخديو فقال :

« كان اسماعيل محيطاً بما جل أو دق من الشؤون العامة . فمن المباحثة لعقد معاهدة أو لعقد قرض أو المصادقة على عقد إلى ابتياع الفحم أو الآلات . . لا بل كان ملماً حتى بما كان عادياً يسير من تلقاء نفسه ولا يمكن أن يتم شىء قبل أن تقع عليه عينه . . .

« وبالاختصار فان سموه ليس مليكا فقط بل هو الحاكم الفعلى وتهيمن يده القوية على سائر البلاد من الأسكندرية إلى وادى حلفا ثم ما وراء ذلك مما ترك لغوردون باشا أن ينوب عنه فى حكمه . »

فاسماعيل الذى كان فى نظر ملنر رجلا محباً للترف ولعاً بالمظاهر كان فى نظر المستر ماكوان على عكس ذلك على خط مستقيم . فلقد كان يعيش عيشة البساطة بالنسبة لمعيشة أمير =

والتعليم والقضاء كل هذه المرافق قد شملها بعنايته ونظمها تنظيما عصريا

═ بلغ إيراده السنوى كما بلغ إيراد اسماعيل عند اعتلاء العرش ١٦٠٠٠٠ جنيه هذا عدا مخصصات السراى .

وإليك ما ذكره المستر ماكوان فى كتابه « مصر كما هى » قال :

« إن الوزارات المختلفة موزعة فى نواح تبعد نحو ميل عن قصر عابدين الذى يقطنه الخديو . . . وقصر عابدين هو قصر متواضع من الوجهة المعمارية وإن كان فسيح الأرجاء . ذلك أن جناحا منه قد خصص لمكاتب الحكومة ولغرف الاستقبال التى يقيم فيها سموه الولائم والحفلات من فترة لأخرى . وفى هذا القصر أيضاً يوجد الجناح الصغير الذى يضم الغرف التى يزاول فيها سموه الأعمال ويستقبل فيها ضيوفه على مقربة من سكرتيره الخاص الموجود فى الغرفة الملاصقة ومن اثنين فراشين واقفين على رأس الدرج . وغرفة اسماعيل لا يمكن أن يقال إنها تنطوى على الأبهة لا من حيث الأثاث ولا من حيث النقش فهناك سجادة من صنع إيران عليها ديوان مكسو بالدمقس وبضعة كراس بالكسوة نفسها هذا إلى نافذة عليها ستار من القماش نفسه ومكتب صغير مذهب يجلس وراءه الأمير الخ الخ . »

وليس يمكن اتهام المستر ماكوان بالتحيز أو بطلب الحظوة لدى اسماعيل عند كتابة هذه العبارة . لأنه كتبها فى الوقت الذى بدأ فيه نجم الخديو المظلوم فى الأفول . ونحسب أن اسماعيل وهو الذى كان إيراده الخاص كأمير يبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه سنويا ما كان ليتهمه أحد بالتبذير أو بالميل إلى الترف والمظاهر الكاذبة لو أنه غير من شكل قصر عابدين فعلا عند اعتلائه العرش ليصبح أكثر تناسباً مع مظاهر ذلك الأمير الثرى .

ولكن المستر ماكوان لا يكتفى بوصف ذلك القصر المتواضع بل راح يحدثنا فى ص ٩١ من كتابه عن برنامج اسماعيل اليومى . وإليك ما قاله :

« وهنا (أى فى حجرته المتواضعة) يتبوأ سموه مقعده فى الساعة الثامنة من صباح كل يوم فيستقبل قبل كل شىء أولاده وأحدهم رئيس المجلس الخاص والثانى وزير المالية والثالث وزير الحربية والرابع وزير الأشغال ثم يستقبل من عداهم من الوزراء او كبار الموظفين ممن تقضى أعمالهم باستشارة مولاهم أو ممن جاءوا للمثول بين يديه بناء على موعد سابق . . حتى إذا ما فرغ من هؤلاء ظل إلى منتصف النهار فى استقبال القناصل العموميين أو من عداهم من الأجانب ممن يكونون قد حضروا بواسطة القناصل ═

ووسع دائرتها . لا بل قد أدرك حاجة البلاد إلى قسط من النمو الديمقراطي.

=أو يدونهم مدفوعين بالرغبة فى رؤية ذلك الأمير العظيم إما أشباعا الشهوة حب الاستطلاع فى نفس السائح وأما لتقديم شروط ملائمة لعقد صفقة تجارية . وعند الظهر — حيث ينطلق مدفع القلعة إيذانا بحلوله — ينسحب سموه لتناول طعام الأفطار وفيما عدا القليل النادر حيث يذهب فى إحدى المركبات المتواضعة للنزهة عصراً مدة ساعتين فى شارع شبرا أو شارع العباسية — يستأنف سموه مقعده ويبدأ من جديد سلسلة المقابلات ويبحث فى أثناء ذلك فى مختلف الشؤون إلى أن تدق الساعة السابعة مساء فينقطع عن العمل مدة ساعة لتناول الطعام. فاذا كان عمل اليوم قد انتهى لجأ سموه إلى شرفة القصر لقضاء ساعتين أو ثلاث فى السمر فى هواء القاهرة العليل مع بعض الوزراء ممن تكون لهم الحظوة فى الدخول على سموه فى أى وقت ويلجأ بعد ذلك إلى مخدع نومه حوالى الساعة الحادية عشرة . أما إذا لم يكن قد أنجز أعمال اليوم فان سموه يستأنف العمل فى مكتبه بعد الطعام ويظل يواصله إلى منتصف الليل أو أحيانا إلى ما بعد ذلك . »

ثم استطرد الكاتب فقال :

« فى خلال هذه الأثنتى عشرة أو الأربعة عشرة ساعة المخصصة للعمل الجدى الذى يزاوله الخديو ما لا يقل عن ثلثمائة يوم فى السنة لا يمكن بغير إستشارة سموه أن يسمح بالبت فى أصغر التفاصيل وأقلها شأنا مما يرتفع قليلا عن مجرد الأعمال التى تتم من تلقاء نفسها . فالخديو هو فى الواقع كل شىء وهو يحيط علماً بكل شىء ويقوم بنفسه باعداد كل شىء . »

فهل الأمير الذى يقضى معظم وقته فى مراجعة شؤون الدولة صغيرها وكبيرها يمكن أن يقال أنه أمير شهوانى مبذر لا هم له إلا مجالسة الغانيات ؟ ! أليس الأصح أن هذا الرجل الذى اشتهر بحب الاقتصاد وهى ولى عهد الدولة ظلت تلازمه هذه الصفات عند اعتلائه العرش ؟

وليس يفوتنا أن نذكر بهذه المناسبة أن خصوم اسماعيل - ومنهم ملنر وكرومر - قد قدروا ما أنفقه اسماعيل على أعمال الأصلاح بنحو ١٠ فى المائة من مجموع الديون عدا طبعاً مبلغ الـ ١٦ مليون جنيه التى ذهبت فى أعمال قناة السويس ولكنهم تناسوا مبالغ طائلة أخرى لم تذكرها لجان التحقيق أنفقت فى وجه الخير دون أن تنتج غلة أو أنها أنتجت فعلا غلتها ولكن فى غير عهد اسماعيل . فمن النوع الأول ما أنفقه ذلك الخديو المظلوم مثلا فى قطع دابر النخاسة ومطاردتها فى أوكارها . وبديهى أن الحاكم الساهر على=

هذا بينما أن الأراضى الزراعية قد ازدادت مساحتها فى عهده كما أنه وطد

= خير رعيته لا يكتفى برعاية مصالحها الماديه بل لابد أن يعنى أيضا بشؤونها الأدبية والأخلاقية . فاذا كان اسماعيل قد بذل مابذل فى محاربة ذلك الوباء الأخلاقى دون أن يسجل الخصوم تلك المبالغ لرصيده فان ذلك لن يضير الخديو شيئاً فلقد عمل ماعمل لخير البلاد وللأجيال المقبلة دون أن ينتظر جزاء ولا شكورا على أعماله .

أما النوع الثانى فهناك ما سردنا عليك طرفا منه من أعمال العمران والأصلاح كبناء الجسور وشق الترع وغيره . فلقد كلفت هذه الأصلاحات الخزانة ما كلفت مما عده الخصوم إسرافا وتبذيرا لا لشىء إلا لأنها لم تؤت أكلها فى أيام اسماعيل . وليس يخفى أن تلك الأعمال الأصلاحية كانت لها نتيجتها فى تحسين الزراعة وتصقيع الأراضى فيما بعد ولكن هل نسب الخصوم ذلك إلى اسماعيل كلا بل زعموه من نعم غيره !

وإليك نبذة من تقرير المستر بيردسلى القنصل الأمريكى العام بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٣ أى بعد جلوس اسماعيل على العرش بعشر سنوات . ولعل من الأوفق أن نذكر أن القنصل المذكور كتب تقريره دون أن يتوقع أن تراه الشمس يوماً ما . وقد كان الرجل صريحا لم يألف بعد تقاليد البروتوكول لأنه كان حديث عهد بوظيفته . وقد عين فى منصبه لأنه كان ممن ساهم فى تقديم المساعدة فى أثناء الانتخابات الأميريكية لرآسة الجمهورية. ولعل القارئ يشاطرنا الرأى بأن مايقوله مثل هذا القنصل هو أقرب شىء إلى الحقيقة البريئة الغير مشوبة بالأغراض والغايات . كيف لا وهو إنما يمثل دولة لم تكن لها فى مصر مطامع استعمارية أو سياسية ؟ فانظر ماذا كتب :

« لقد ارتقى اسماعيل العرش فى يوم ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ وقد جاء إلى أداء واجباته بقدرة عجيبة على معرفة الناس وأحوال العالم ومقدرة إدارية باهرة تندر أن يوجد مثلها بين الأمراء الشرقيين . فمنذ ارتقائه العرش قد وجه عنايته بعزيمة لا تعرف الكلل لتحسين شؤون مصر الداخلية . »

فكيف بربك يمكن التوفيق بين هذا الرجل الذى لاينفك عن العمل ساعة واحدة وبين الصورة التى صوره بها حاسدوه وخصومه ؟ لقد زعموا زوراً وبهتاناً أنه كان من عشاق الغانيات يقضي لياليه بجوارهن . ومعلوم أن الذاكرة هى أول مايتأثر فى الجسم بالأفراط فى الشهوات . فان صح مازعموا فكيف بربك كانت لاسماعيل تلك الذاكرة المدهشة التى أشاد بها المستر موبرلى بل مراسل التيمس وعدو الخديو الألد ؟ أنظر ماذا قاله فى هذا الصدد :

دعائم استقلال البلاد عن تركيا . ولكن هذه الاصلاحات العظيمة ذهبت

= « كانت ذاكرة اسماعيل عجيبة حقاً . وحدث مرة أنني اختلفت معه على نص من النصوص الواردة فى المفاوضات الأساسية الخاصة بقناة السويس فما هو إلا أن بادرنى بترديد ما لا يقل عن عشرين سطر قد وردت فى إحدى الوثائق الغير مهمة التى لا بد أن تكون قد وقعت عليها عيناه منذ عشرة أعوام على الأقل . فدونت أقواله ثم رجعت بعد زمن إلى الوثائق وكم كانت دهشتى عند ما رأيتها بنصها وفصها كما ذكرها اسماعيل! »

اعتراف الأجانب بفضل اسماعيل

وقبل أن ننتقل بك إلى ناحية أخرى من نواحى اسماعيل المتعددة نرى أنفسنا مضطرين إلى الوقوف هنيهة أمام ذلك التقرير الفذ الذى وضعه المستر بيردسلى القنصل الأمريكى العام ، لنضع أمام عينيك ما يسعه المقام من عبارات هذا التقرير الذى قلنا إنه يمثل النزاهة والأخلاص لبعده عن الغرض والهوى . وقد أسعدنا الحظ بالاطلاع على صورة منه فى دار المحفوظات الملكية بقصر عابدين وقد ترجمه إلى الفرنسية ادوارد الياس أفندى (باشا فيما بعد) مترجم وزارة الداخلية وقتذاك .

فلقد نوه القنصل المذكور بفضل اسماعيل فى رفع مستوى التعليم وقال إن عدد التلاميذ بعد أن كان فى عهد محمد على يناهز ٣٠٠٠ بلغ ٦٠٠٠٠ فى العشر سنوات الأولى من حكم اسماعيل أى من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٢ ثم قال إن هذا العدد بلغ فى العام التالى أى سنة ١٨٧٣ نحو ٨٩٨٩٣ تلميذ وهذا عدا من كانوا يدرسون دراسة عالية أو الذين كانوا فى سلك تلاميذ المدارس الأهلية .

ولم يشأ ذلك القنصل النزيه أن يترك هذه المسألة دون أن يؤكد لحكومته أهمية مغزاها فقال إن وجود هذا العدد من التلاميذ فى بلد لا يزيد عدد سكانه عن ٥٢٥٠٠٠٠ مع ما يقوم من المصاعب الجمة فى وجه التعليم ليجعل نسبة المتعلمين نحو ١٧٢ فى كل ١٠٠٠٠ نسمة وهى نسبه تحسدها عليها بعض البلدان الأوروبية ففى روسيا مثلا بلغت نسبة المتعلمين وقتذاك ١٥٠ فى كل ١٠٠٠٠ نسمة .

وذكر القنصل المذكور أول مدرسة للبنات افتتحها اسماعيل فقال إنها لم تكن الأولى من نوعها فى مصر وحدها بل فى الشرق أجمع وأشار مع الأعجاب إلى اعتزام الخديو تحطيم الأغلال التى ترسف فيها المرأة المصرية مما كان سبباً فى شل حركة نصف شعبه. وقد صارت مدرسة البنات هذه والمدارس الأخرى التى كانت فى دور الانشاء تحت =

لسوء الحظ هباء بسبب الحماقة المالية الغريبة .

=رعاية اسماعيل مباشرة وهذا دليل على اهتمامه بهذا الموضوع الحيوى واعتزامه إكماله مهما كلفه من جهود ونفقات .

ومقارنة بسيطة بين اعتمادات التعليم فى عهد سعيد ومقدارها فى عهد اسماعيل تقنعك مع المستر بيردسلى بفضل ذلك الخديو العظيم .

ففى سنة ١٨٦٢ أى فى أواخر عهد سعيد بلغت الاعتمادات المذكورة ٧٤٠ كيسا أى نحو ١٨٧٥٠ دولار . أما الآن (أى فى سنة ١٨٧٢ وهى السنة التى كتب فيها المستر بيردسلى تقريره الذى نقتطف منه هذه المعلومات) فقد بلغت اعتمادات التعليم ١٦٠٠٠ كيس أى ٤١٠٠٠٠ دولار ولايدخل فى هذا ماكان ينفقه الخديو وأولاده من جيبهم الخاص فى مساعدة المدارس المستقلة أو المدارس الأهلية .

ولم يفت القنصل الأمريكى أن يلاحظ لهفة المصريين وشغفهم بتحصيل العلم ولا ماكانوا يظهرونه من الاستعداد العظيم لورود مناهله العذبة . وختم المستر بيردسلى ملاحظاته فى هذا الباب بقوله إن مصر من حيث حركة التعليم فى خلال السنوات العشر الماضية (أى بين ١٨٦٣ ـــ ١٨٧٣) تستطيع أن تقارن نفسها بكثير من دول أوربا الغربية . وهى شهادة لها خطرها وقدرها .

ثم راح جنابه يذكر أعمال اسماعيل العمرانية الأخرى كالسكك الحديدية وغيرها فقال إن الخطوط الحديدية فى مصر بلغ طولها ٢٤٥ ميل فى سنة ١٨٦٣ فلم تنقض السنوات العشر الأولى من حكم اسماعيل حتى زاد هذا العدد إلى ٧٣٦ ميل عدا خطوط أخرى طولها ٢٠٨ ميلا ماتزال فى دور الأنشاء . أما فى السودان فان الخط الحديدى بين وادى حلفا وشندى وطوله ٨٨٩ كيلو متر فقد كلف الخزانة المصرية فى عهد اسماعيل ما لايقل عن أربعة ملايين من الجنيهات . ولعل السادة خصوم اسماعيل تناسوا هذا المبلغ أثناء انهماكهم فى تقدير ماصرفه اسماعيل فى الأعمال الأصلاحية .

ثم الأسلاك التلغرافية وقد بلغت ٥٥٨٢ كيلومتر فى سنة ١٨٧٣ بعد أن كانت ٥٨٢ كيلو متر فقط فى سنة ١٨٦٣ . وقد أصبحت معظم مدن القطر المصرى ـــ على ماذكره القنصل الأمريكى ـــ مرتبطة بعضها ببعض بالتلغراف كما انه يوجد مالا يقل عن ٢٠٠ كيلو متر من الخطوط التلغرافية فى أنحاء السودان .

وقد عرض القنصل الأمريكى إلى قناة السويس فذكر كثيرا من التفاصيل عنها =

ومثل هذا التناقض الغريب يلاحظ فى شخصية اسماعيل أيضا . فبينما

= وحظ مصر فى أسهمها ونوه بفضل اسماعيل فى إلغاء السخرة وجعل العمل فى القناة حرا يتقاضى عنه العامل الأجر المعقول .

وخصص المستر بيردسلى جزءا كبيرا من تقريره لمحصول السكر باعتباره أهم محصول مصرى بعد القطن وأسهب فيما أبداه الخديو من الجهود لتحسين هذا المحصول . وقد توصل اسماعيل إلى تحقيق غايته فى هذا السبيل بدليل أن الصادر منه للخارج بلغ نحو ٤٥٦٨٥٨ قنطار سنة ١٨٧٢ بعد أن كان ١٠٩٠ قنطار فقط فى سنة ١٨٦٦ وبحسبك أن تعلم أن الخديو أنشأ من جيبه الخاص ١٧ مصنعا (فاوريقة) لتكرير السكر عدا خمسة أخرى كانت ماتزال فى دور الانشاء لتيقن أن هذا الرجل العظيم كأنما هداه بعد نظره إلى أن يدرك وجه الخطر على استقلال مصر سياسيا واقتصادياً من اعتمادها على محصول واحد وهو القطن .

التلاعب المالى فى عهد اسماعيل

كثيراً ما حاول بعض الناس وفى مقدمتهم الأجانب أن يعزو ما حدث فى مصر من الارتباك إلى إدارة اسماعيل باشا المالية وفاتهم ماسبق هذا الارتباك من التلاعب المالى المشين . وهاك المستر ما كوان يسجل فى كتابه « مصر كما هى » الصادر فى سنة ١٨٧٧ ص ١٧٤ قوله : « مهما كانت متاعب مصر المالية المؤقتة فانها لم تؤثر مطلقا فى هبوط تجارتها لأن موارد البلاد لم تزد فى زمن من الأزمان الحديثة كزيادتها فى عهد اسماعيل باشا كما أن حركتها التجارية لم تكن أنشط مما هى عليه الآن وحسبك أن الفائدة على ثمن أسهم الموحد تبلغ ١٤ ٪ »

وقد اتهم بعضهم اسماعيل باشا بالتعجل فى القيام بهذه الأصلاحات فرد عليهم المستر (الذى أصبح فيما بعد السير جون فاولر مهندس الخديو الاستشارى والعليم بالشؤون المصرية) فى خطاب أرسله إلى التيمس فى يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٧٥ بقوله : « أنفقت مصر فى العشرة الأعوام الماضية مبالغ طائلة على مشروعات عظيمة كانت من أسباب ترقيتها السريعة ووضعت الأساس لسعادتها فى المستقبل . . وقد يقال إن هذه المشروعات تمت فى وقت أقصر مما كانت تسمح به حالة البلاد المالية وهو ما يسلم به من بعض الوجوه ولكن ليس فى استطاعة أحد أن ينكر أنها كانت ضرورية للتقدم الوطنى . » =



السير صمويل بيكر باشا مدير خط الاستواء فى عهد اسماعيل باشا
وحوله أركان حربه وهم القائمقام عبد القادر حلمى بك
فالمهندس هيجنبوتام فالملازم بيكر

= ولم يشأ السير صمويل بيكر الذى عهد إليه اسماعيل باشا بالضرب على النخاسة أن تمر به هذه المجادلات دون أن يرد عليها فى كتابه « إصلاح مصر » فقال فى ص ٥٣٩ ما نصه : « لقد أحدث الخديو فيما بين سنتى ١٨٦٤ و ١٨٧٨ تغييراً مدهشاً لا عيب فيه إلا أنه تم بأسرع مما كانت تتحمله الخزانة ولكنه كان على كل حال تغييراً فى مستقبل التقدم وقد بذر بواسطته بذور العظمة المقبلة . »

ولكن مهما قيل عن القروض التى عقدها اسماعيل باشا فلا ينبغى تناسى هذه الحقيقة المرة التى سلم بها الجميع حتى التقرير الذى وضعته لجنة التحقيق فى مالية مصر المسماة « بلجنة كيف » هذه الحقيقة هى أن أصحاب القروض أنفسهم وسماسرتهم كثيرا ما اختلسوا الملايين الفادحة من اسماعيل باشا. فمع أن مصر حتى آخر سنة ١٨٧٥ كانت إسميا مدينة بمبلغ ٦٨ مليون جنيه عدا الديون السائرة إلا أن ما دخل خزائنها فعلا لم يتجاوز =

لم يكن مظهره الخارجى مما يباهى به صاحبه نظرا لقصر قامته وطربوشه

= ال ٤٤ مليون جنيه أما الفرق وقدره ٢٤ مليون جنيه فقد وجد طريقه إلى جيوب أصحاب القروض وأعوانهم إما بصفة سمسرة أو كمكافأة أو غير ذلك من النفقات الكمالية .

وكأنما تآمرت المالية العليا فى لندن وباريس رسمياً على سلب الخديو . إذ ما لبثنا أن رأينا المصارف الزائفة ذوات الأسماء الطنانة كبنك الأنجلو إجبسيان تتسابق فى جنح الظلام لالسبب سوى إغراء الخديو بعقد قروض جديدة بفوائد فاحشة .

وقد أشار المستر روذستين فى كتابه « خراب مصر » إلى تلك الألاعيب فقال :

« لعل أصدق مثل لذلك التلاعب المروع القرض الأخير وقدره ٢٨ مليون جنيه الذى عقد فى سنة ١٨٧٣ لتسديد الديون السائرة (على ما جاء فى تقرير لجنة كيف ص ٨) فقد جعل مقداره الأسمى ٣٢ مليون جنيه بفائدة ٧ ./. وتخصيص ١ ./. للاستهلاك . ولكن البنك لم يسلم الخديو سوى ٧و٢٠ مليون جنيه واحتفظ بالباقى وهو مايقرب من ١٢ مليون جنيه كضمان من الطوارئ !! وليت البنك اكتفى بذلك بل إنه بعد التهديد والوعيد أرغم الخديو على قبول ما قيمته ٩ مليون جنيه من سندات دينه السائر بسعر ٩٣ للسهم مع أن ثمن السهم وقتئذ لم يزد على ٦٥ وهو مادفعه البنك فعلا عند شراء تلك الأسهم . فلا غرو إذا قام بين الأنجليز من يغار على سمعة بلاده فيكتب فى بدء سنة ١٨٧٦ (كما ورد فى مجلة فريزر عدد يناير سنة ١٨٧٦ ص ١٢ بعنوان تركيا ومصر والمسألة الشرقية) مانصه :

« إن هذا الدور الذى لعبته المالية الحديثة لهو دور يخلق بالأنجليزى الصميم أن يحمر وجهه خجلا عند ذكره وأن يخفى رأسه فراراً من العار عند ما يعلم أن مواطنيه كان لهم ضلع فى هذه الأعمال الشائنة التى جرت على ملايين عديدة من البشر بؤساً وشقاء لانظير لها . »

وليس شك فى أن هذا التلاعب وغيره مما نضرب عليه الأمثال هنا هو السبب الرئيسى فى ارتباك الحالة المالية فى عهد اسماعيل . وهاك اعتراف تقرير لجنة كيف ص ٦ فقد جاء فيه :

« إن هذه الاحصاءات ـ عن الواردات والصادرات والتعلم وغير ذلك ـ تدل على أن مصر فى عهد خديوها الحالى اسماعيل خطت فى سبيل التقدم خطوات واسعة فى عدة جهات . ولكن موقفها المالى الحاضر برغم هذا التقدم الباهر . . نعم بالخطر . فالمصروفات وإن كانت باهظة إلا أنها لاتودى وحدها إلى الأزمة الحاضرة التى يمكن أن يقال إنها =

الواسع وسترته « الاستامبولية » الطويلة الأكمام وسراويله المفرطحة

= لم تنشأ إلا عن شروط القروض الفادحة التى كان معظمها خارجا عن طوق الخديو لقضاء طلبات مستعجلة » كذا ! كذا !

والمستر كيف لم يكن فى وقت ما صديقاً لاسماعيل . فهو يصرح بأن « شروط القروض الفادحة » هى منشأ الأزمة الحاضرة أو الارتباك المالى الذى كان سائداً وقتئذ . فمن الظلم البين إذن أن يتهم الماليون وأعوانهم اسماعيل بالتبديد والتبذير . لأنهم يعلمون كما لا يعلم غيرهم أن تلك التهمة ليست إلا مجرد إفك وعدوان . وفوق ذلك هم يعلمون أنهم هم الذين وضعوا مصر على حافة الخراب وأنهم كما وصفهم المستر ولسون فى مقاله بعنوان « موقف مصر المالى » المنشور فى « مجلة فريزر » عدد يونيه سنة ١٨٧٦ ص ٨٠٦ إذ قال عنهم « إنهم الأفاقيون المحتالون الذين جعلوا أصابعهم فى آذانهم حتى لايصل إليها أنين المصريين البائسين . »

وإذا غضضنا الطرف مؤقتا عن جماعة الماليين وسماسرتهم فليس يفوتنا أن نذكر المقاولين الذين كانوا يبيعونه سلعهم بأثمان باهظة أو تعهدوا بتنفيذ ما ابتكره من المشروعات المفيدة فى مقابل أثمان من الفداحة بحيث لا نغالى إذا قلنا إنها كانت تسوقهم إلى المحاكم لو أن هذه المشروعات نفذت فى أوطانهم .

ولكى لانتركك فى ريب مما نقول نذكر لك أن بناء ميناء الاسكندرية زادت نفقاته بنحو ٨٠ فى ./. عن نفقاته الحقيقية . كما وأن السكك الحديدية بلغت نفقات إنشائها أربعة أضعاف نفقاتها الأصلية . وهذا القول ينطبق على أعمال اسماعيل الاصلاحية الأخرى كمصانع تكرير السكر ووابورات المياه وغيرها وغيرها .

ومن سخرية الأقدار حقاً أن حيل أولئك المقاولين وما لجأ إليه الناوؤن من الألاعيب كثيراً ما كانت تتخذ دليلا على «إسراف» اسماعيل حتى أن المستر ادوارد ديسى فى مقاله المنشور فى مجلة «القرن التاسع عشر» عدد ديسمبر سنة ١٨٧٧ تحت عنوان «الخديو ومصر» حمل على اسماعيل حملة شعواء لأنه وافق على مبلغ ١٣ مليون جنيه باعتباره ثمن السكك الحديدية فى حين أن نفقاتها لم تزد فى الواقع عما قدرها جنابه بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه . أو بعبارة أخرى إن المستر ديسى بينما يتهم اسماعيل باشا بالاسراف يقرر ضمنا أن المقاول الذى قام بمد السكك الحديدية كان بعيداً عن الأمانة والنزاهة

هذا من جهة ومن جهة أخرى نرى أننا مطالبون عدلا بأن نذكر أن السكك =

وحذائه « اللستك » ، فان عدم الاكتراث بالبزة لم يكن من شأنه

= الحديدية كانت وقتئذ فى بداية انشائها لا فى مصر وحدها بل وفى بلاد أخرى وأخصها انجلترا . وقد كان من الصعوبة بمكان بل كان خارجا عن مقدرة أى مهندس أن يضع « مقايسة » — ولو تقريبية — عما يتكلفه انشاء السكة الحديدية من النفقات . وإلى هذه الحقيقة أشار المستر ماكوان فى كتابه « مصر كما هى » ص ٣٨٤ فذكر عدة أمثال عن فوضى المقايسات لأنشاء السكك الحديدية فى انجلترا نفسها .

بل إن الحكم الذى أصدره نابليون الثالث فى النزاع القائم بين شركة القناة وبين اسماعيل باشا (وقدره ٣٫٢٦٠٫٠٠٠ جنيه دفعتها مصر للشركة) يمكن أن يضمه المنصف إلى أعمال أولئك المقاولين الأوربيين . وهل تريد مثلا صارخاً على الأجحاف بالنسبة لمصر أنكى وأشد من حملها على دفع هذا المبلغ الهائل مع إن مشروع حفر القناة كان من أشأم المشروعات على مصر وأكثرها متاعب لا من الناحية الاقتصادية والمالية فحسب بل والسياسية أيضاً . فقد حفرت فى ركن سحيق من أركان البلاد لا يتصل بالمناطق الزراعية إلا بواسطة لسان صغير من الأرض . يضاف إلى ذلك أن حفر القناة كان سبباً فى تحويل تجارة مصر « الترانسيت » عن مجراها القديم وهو طريق الاسكندرية إلى طريق السويس . وأشد وأنكى من هذا كله أن حفرها أدى فى النهاية إلى الاحتلال البريطانى وتثبيت قدمه محافظة على تلك القناة باعتبارها واقعة فى طريق الهند .

لقد ذكرنا لك هذه الأمثلة الدالة على التلاعب لا على سبيل الحصر كلا بل لتعرف فساد زعم الزاعمين عند ما يتهمون اسماعيل بالأسراف والتبديد ولتدرك أن مصر إذا كانت قد أصبحت مدينة بمبلغ ٩١ مليون جنيه فذلك لأن جمهرة المرابين والمقاولين قد تآمروا جميعاً على خديوها المظلوم بقصد انتهابه واستغلال بلاده .

ومن أشد دواعى الأسف حقاً أن خصوم اسماعيل الذين طالما رموه بالتبذير والأسراف لأن ديون مصر بلغت فى عهده على قول لورد كرومر ٩١ مليون ، تناسوا ما أوردته لجنة كيف من الأرقام التى تكفى لقطع جهيزة قول كل خطيب . وقد نقلها المستر كرابيتس فى كتابه تحت باب المصروفات فى عهد اسماعيل أى فى مدة ١٣ سنة كما يلى :

نفقات لأدارة شؤون الحكومة	٤٨٫٨٦٨٫٤٩١ جنيه
مجموع الجزية المدفوعة للباب العالى	٧٫٥٩٢٫٨٧٢ جنيه
نفقات الأعمال النافعة الخ	٣٠٫٢٤٠٫٠٥٨ جنيه
نفقات غير عادية بعضها فى أعمال مشكوك فى نفعها والبعض الآخر فى أعمال أنجزت تحت ضغط أشخاص لهم مصلحة	١٠٫٥٣٩٫٥٤٥ جنيه
المجموع	٩٧٫٢٤٠٫٩٦٦ جنيه

إلا أن يضاعف من لذة الاستماع لسحر حديثه ومن إخفاء ما حبته به الطبيعة

= وهذا هو الرقم الذى دون فعلا فى التقرير الذى رأى لورد كرومر أن يتحاشى مناقشته فى الوقت الذى اتهم فيه اسماعيل بتبديد ٩١ مليون جنيه ماخلا ١٦ مليون جنيه قال إنها أنفقت فى أعمال القناة .

وقد عرض المستر كرابيتس إلى أرقام تقرير لجنة كيف وحللها تحليلا عادلا نلخصه فيما يلى :

فقد بدأ بالرقم الأول وهو مبلغ ٤٩١ ر٨٦٨ ر٤٨ جنيه وقال إنه أنفق فى أعمال الحكومة العادية وما يتبعها مدة حكم اسماعيل باشا أى فى خلال ١٣ سنة أو بعبارة أخرى إن كل سنة من سنوات حكم اسماعيل كانت تتقاضى الخزانة ١١٤ر٧٥٩ر٣ جنيه بما فى ذلك نفقات الإدارة ونفقات القصر ومرتبات أصحاب السمو الأمراء ومرتبات موظفى الحكومة ومعاشات المتقاعدين واعتمادات الوزارات المختلفة الخ وليس يسع منصفا أن يقول أن مبلغ ١١٤ ر٧٥٩ ر٣ جنيه سنويا وهو ميزانية المصروفات كان مبلغا باهظا .

أما الرقم الثانى الخاص بالجزية للباب العالى فليس يمكن الخوض فيه لأنه محدد بمعاهدة ولا حيلة فيه لاسماعيل باشا .

أما الرقمان الأخيران الخاصان بالأعمال النافعة والأعمال المشكوك فيها فكأن تقرير اللجنة يقول إن اسماعيل أنفق فيهما زهاء ٤٠ مليون جنيه . وقد سبق أن ذكرنا لك فى ص ٢٤٥ من هذا الكتاب المقال البارع الذى نشره المستر مولهول فى مجلة كونتمبرورى ريفيو فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨٢ وأثبتنا الجملة التى مهد بها جنابه لمقاله وهى :

« ... ومع أن حملة القراطيس طالما غرسوا فى أذهان الناس أن اسماعيل باشا بدد ما حصل عليه من أوربا من القروض فليس ريب فى أن ما أتمه من المشروعات العامة استنفد أكثر من جميع الأموال التى حصل عليها من القروض الخ ثم أتى المستر مولهول على جدول شامل خرج منه بأن أعمال الاصلاح التى قدرتها لجنة كيف بأربعين مليون جنيه - كلفت اسماعيل باشا أكثر من ٤٦ مليون جنيه . وهذا الجدول منقول عن تقرير « الميزانية المصرية » الذى وضعته الحكومة المصرية .

ونقطة أخرى على جانب عظيم من الأهمية وهى أن لجنة كيف لم تذكر شيئا عن مبلغ ٠٠٠ ر٦٠٠ ر١٢ جنيه لانشاء الترع ومبلغ ٠٠٠ ر١٥٠ ر٢ جنيه للكبارى التى أنشأها اسماعيل باشا وذكره المستر مولهول فى الجدول السالف الذكر . كما أنها أغفلت بتاتا ما أنفقه اسماعيل باشا فى محاربة النخاسة وفى حرب الحبشة التى أرغم على خوضها =

من الذكاء الخارق . وبقدر ما كان موفقا فى غزو قلوب ربات الجمال فى

= إرغاما وفى البعثات العلمية التى أرسلها إلى أواسط إفريقيا لاكتشاف منابع النيل الخ

كذلك أغفلت اللجنة الاشارة إلى المصارف التى أنشأها اسماعيل فى القرى على نمط البنك العقارى لحماية الفلاحين من شرور المرابين وهى المصارف التى كلفته ٩٠٠ ألف جنيه .

وإذا كان لورد ملنر قد أخذ على اسماعيل باشا أنه « بذر كذلك عدة ملايين أخرى فى مشروع هائل للاصلاح الزراعى وقد بدىء بالمشروع دون الاحاطة بأساسه وأنفق فى سبيله ثمن فادح » نقول إذا كان لورد ملنر أخذ ذلك على اسماعيل - كما أوردناه فى صفحتى ٢٦٤و٢٦٥ من هذا الكتاب فأنه قصد بلا شك مبلغ الـ ٦٫١٠٠٫٠٠٠ جنيه الذى قال المستر مولهول فى جدوله السالف الذكر إن اسماعيل باشا أنفقه فى إنشاء مصانع تكرير السكر .

ومن العدل أن نذكر أن اسماعيل باشا كان مسوقا لانشاء هذه المصانع بدافع الحرص على إنقاذ بلاده من الأزمة المالية الخطيرة التى كانت تتهددها وتتداك . فأنه ارتقى الأريكة سنة ١٨٦٣ أى فى إبان الحرب الداخلية الأمريكية . وقد ظلت تلك الحرب مستعرة من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٨٦٥ . فكان بديهيا والقطن الأمريكى مخزون فى بلاده أن يتهافت العالم على القطن المصرى الذى ارتفعت أثمانه حتى فى عهد سعيد باشا . وقد أخذ الفلاحون فى مصر يتهافتون على توسيع مناطق زراعة القطن طمعا فى الربح الجسيم .

فلما وضعت الحرب أوزارها وظهر فى موسم سنة ١٨٦٦ القطن الأمريكى الذى كان مكدسا فى الموانى الأمريكية أربع سنوات كاملة بدأت الأسعار تتدهور فى سوق القطن بغير انتظام . وقد أحدث هذا رد فعل سىء فى مصر وشرع اسماعيل يتلفت حوله ليجد مخلصا من تلك الأزمة التى أخذت تتهدد مصر . ولما كان يعرف أن القناة ستفتح للملاحة فى سنة ١٨٧٠ وأنها ستكون مصدر خير كبير على مصر رأى بثاقب بصره — رحمه الله — أنه لو ساعد على الاكثار من زراعة القصب ببضعة ملايين من الجنيهات نعوض الفلاحين عما يخسرونه فى زراعة القطن بما يربحونه من بيع محصول السكر ولاستطاع أن ينشىء فى مصر صناعة جديدة تغذى الشرقين الأوسط والأدنى مع الزمن بحاجتهما من السكر المكرر .

ومن ثم رأى أن ينفق مبلغ ٦٫١٠٠٫٠٠٠ جنيه لانشاء مصانع تكرير السكر الآنفة الذكر فأنت ترى أن غايته كانت اقتصادية بحتة وتدل على بعد نظر وتفكير سليم =

أوربا فانه كان معبودا لدى فلاحيه المصريين من أهل الفطرة .

= هذا عدا ما تتضمنه من الفكرة السياسية العميقة وهى عدم تعريض مستقبل البلاد الاقتصادى للخطر باعتمادها على محصول واحد وهو القطن .

وكأنما الأقدار لم تكتف بالأزمة التى أصابت مصر من جراء تدهور أسعار القطن بل أصيبت مصر فى سنة ١٨٦٣ بطاعون بقرى هائل مصحوبا بارتفاع مستوى النيل مما جعل اللايدى دوف غوردون تقدر الخسارة فى المواشى وحدها بما لا يقل عن ١٢ مليون جنيه !!

ولما كان اسماعيل يلقب بحق « بأمير الفلاحين » فقد اقتضت مراحمه مساعدتهم فى محنتهم . وهكذا نرى ميزانية سنة ١٨٧٣ — ١٨٧٤ تذكر مبلغ ٣ر٨٣٧ر٥٦٢ جنيه دفع لأصحاب المواشى التى فتك بها الطاعون فى السنوات الأخيرة .

أما الفلاحون الذين أصابتهم أزمة القطن فقد ساعدهم اسماعيل باشا بمبلغ ١ر٢٧٤ر٢٢١ جنيه تعهد بدفعه عنهم للدائنين الأوربيين الذين كانوا أقرضوه للفلاحين ولم يستطع هؤلاء رده بسبب هبوط أسعار القطن . وقد احتسب هذا المبلغ كدين سائر على اسماعيل باشا .

وعدا ذلك أنفق اسماعيل ما أنفقه فى ابتياع بعض السفن وإصلاح البعض الآخر وفى ابتياع بعض الأراضى فى الاسكندرية وفى القاهرة لعمل بعض منشئات صحية يراد بها تجميل هاتين العاصمتين وغيره وغيره مما يستحسن أن نحصره هنا نقلا عن كتاب المستر كرابيتس إذ قال تحت عنوان نفقات اسماعيل التى لم تذكرها لجنة كيف ما يأتى :

نفقات إنشاء مصانع تكرير السكر . .	٦ر١٠٠ر٠٠٠ جنيه
« مكافحة طاعون المواشى . . .	٣ر٨٣٧ر٥٦٢ «
تعويض دفع لتجار القطن	١ر٢٧٤ر٢٢١ «
أثمان أراضى ابتاعها لتجميل القاهرة والاسكندرية	١ر٣٩٠ر١٩٥ «
توظيف أموال فى ابتياع سفن . . .	١ر٣٥٠ر١٧١ «
نفقات إنشاء ملجأ للأرامل والأيتام . .	٥٥٣ر٣٣٤ «
ديون سعيد السائرة وقد احتسبت على اسماعيل	٢ر٧٥٤ر٣٥٢ «
المجموع	١٧ر٢٥٩ر٨٣٥

ألا إن هذه الأرقام إن دلت على شىء فانها تدل على مبلغ ما كان يكنه ذلك المصلح العظيم من الحب الأكيد لبلاده ورغبته فى النهوض بها إلى مستوى الأمم الراقية .

ويتعذر على المرء وهو ينعم النظر فى الأسراف الذى أدى باسماعيل

= ونكتفى بهذا القدر وننتقل بك الآن إلى فاتحة الجهود العتيدة التى بدأ بها اسماعيل حكمه ونعنى بها الجهود الخاصة باصلاح شروط امتياز قناة السويس.

اسماعيل باشا ونفوره من السخرة

قد ذكرنا لك أن اسماعيل باشا كان ذا ثروة ضخمة أيام أن كان ولى عهد الدولة وأنه كان شديد الاقتصاد والحرص بحيث لا ينفق القرش إلا فى محله وكان يعنى كل العناية بتحسين نتاج أطيانه حتى لقبوه بأمير الفلاحين. ونقول الآن عرضاً أن رجلا ينال هذا اللقب لا يناله إلا بشدة عطفه على فلاحيه وكل من يعملون فى أراضيه فلاغرو إذا كان قدعنى وهو بعد أميراً برفع مستوى الفلاحين عامة والترفيه عنهم ولاغرو أيضاً بعد أن رأى ماهم فيه من البؤس الموروث منذ عشرات الأجيال أن يعمد بعد اعتلائه العرش إلى رفع نير الذل عنهم وإلغاء ذلك النظام الممقوت ألا وهو نظام السخرة.

وقد تلفت اسماعيل يمنة ويسرة لتحقيق أمانيه فى هذا السبيل فكان أول مالفت نظره مافى شروط امتياز قناة السويس من ضروب الاجحاف والارهاق لا بالنسبة للخزانة المصرية فحسب بل وما تضمنته من فرض «السخرة» على الفلاحين المصريين أيضاً. ولسوف نسرد لك فى سياق الكتاب مع شىء من التفصيل مساعى اسماعيل للقضاء على السخرة فى مختلف أنحاء مصر. أما الآن فنجتزىء بسعيه بعد اعتلاء الأريكة لتحسين شروط امتياز القناة من حيث السخرة ومن حيث مساسها واجحافها بخزانة الدولة.

خطته إزاء قناة السويس

ولقد مر بك ماقاله المستر يانج فى ص ٢٢٦ من هذا الكتاب حيث قال: «لما تبوأ اسماعيل باشا الأريكة أعيد النظر فى شروط الامتياز ووضع المشروع بحذافيره على بساط البحث من جديد ذلك لأن وفاة سعيد عجلت بحل الشركة الشخصية التى كانت قائمة بينه وبين دلسيس مما شجع خصوم المشروع على مضاعفة جهودهم لعرقلته. وبهذه المناسبة صرح اسماعيل باشا مرة فقال: «لايوجد من هو أشد منى رغبة فى إنجاز المشروع ولكنى أريد أن تكون القناة تابعة لمصر لا أن تكون تابعة للقناة.». وتفصيلا لما أجمله المستر يانج نقول:

حدثنا المستر كرابيتس فى ص ٤٣ من كتابه أن قنصل فرنسا العام فى القاهرة أرسل إلى حكومته تقريرا سريا عن أول تصريح عام ألقاه اسماعيل باشا بعد اعتلائه =

إلى هاوية الخراب أن يحدد ماذا كان نصيب السياسة التى وضعها نصب

= الأريكة على مسمع من قناصل الدول الأجنبية وقد وردت فى تقريره هذه العبارة :
« لقد أكثر اسماعيل باشا من الضرب على نغمة السخرة إلى حد أنه بين بصفة إجمالية الفوارق بين ما يستعمل منها للخدمات العامة وبين ما يستعمل فى خدمة الحكومة . أو بعبارة أخرى كان تلميح الباشا لأعمال قناة السويس شديدا وواضحا حتى أن عيون الحاضرين التفتت جميعها نحوى.»

واستطرد المستر كرابيتس فقال مامعناه : إن قنصل فرنسا العام وهو ذلك السياسى المدرب الذى بعث به نابليون إلى مصر ليساعد المسيو فرديناند دلسبس على تحويل مصر إلى مستعمرة فرنسية قد رأى من أول تصريح عام ألقاه اسماعيل أنه رجل كفاح يحتقر أضعف نقط المقاومة . أو بعبارة أخرى إن ممثل نابليون قرأ بين أسطر أول خطاب افتتح به اسماعيل عهده أنه ليس ممن يسعى وراء عيشة الراحة والكسل كلا بل أنه معتزم النزول إلى حومة الكفاح لتحسين حالة شعبه . »

ويحق لنا أن نستنتج أمرين مهمين من هذا التصريح أولا اعتزام اسماعيل بذل كل ما فى استطاعته بذله لتحسين حالة شعبه حتى ولو أدى به ذلك إلى اغضاب بعض الدول الأجنبية وبخاصة فرنسا ، وثانيا أن عمل اسماعيل هذا ينفى بتاتا بل ويقضى على الخرافة التى ألصقها به حاسدوه وأعداؤه من أنه كان رجلا خليعا يميل إلى قضاء الوقت إلى جانب الغيد الحسان ويؤكد ماسردناه عليك هنا من أقوال المستر ماكوان والمستر موبرلى بل وغيرهما عن ميل اسماعيل إلى الجد والعمل ونفوره من حياة الراحة والكسل. وناهيك بما ينطوى عليه من الخطر إقدام أمير شرقى لا يستند إلى قوة مادية كاسماعيل على مغاضبة فرنسا وهى وقتئذ صاحبة الكلمة النافذة فى شؤون العالم . فلو أنه كان كما زعموا لكانت له ندحة عن مغاضبة أقوى دول الأرض بأسا بل لقعدت به حياته الخاملة التى افتروها عليه عن التعلق بمثل هذه الأمانى الكاذبة ولآثر حياة اللهو والمرح والخمول والكسل عن سلوك هذا المسلك الوعر الذى يجعله يقف وجها لوجه أمام دولة عظيمة البأس كفرنسا

موقف بريطانيا واسماعيل فى المشروع

ونظراً لأن انجلترا انتهزت فرصة وفاة سعيد باشا لاستئناف معارضتها لمشروع حفر القناة فان بعض الكتاب زعم أن اسماعيل باشا كان بالتالى مدفوعا فى معارضته بأيد انجليزية . وهو زعم باطل كذبه المستر كرابيتس فى كتابه إذ ذكر أن السفير =

عينيه من هذا الأسراف وهى السياسة التى رمى من ورائها إلى أن يبتاع

= البريطانى فى الاستانة بدأ يلح حقا على الباب العالى فى وجوب رفض المشروع ولكن معارضة اسماعيل كانت تختلف فى جوهرها عن معارضة انجلترا .

لأن السفير البريطانى المذكور « السير هنرى بلوار » رأى أن فى حفر القناة خطرا من جانب فرنسا على سيادة انجلترا البحرية ولذا راح يستغل عدم صدور الفرمان الشاهانى باقرار الامتياز من الناحية القانونية لمحاربة المشروع .

أما اسماعيل فكان على عكس ذلك . فانه مع استصوابه للمشروع أراد استغلال عدم صدور الفرمان لتحسين شروط الامتياز وتعديلها أولا تعديلا جوهريا مطابقا للوجهتين الانسانية والمالية .

وليس أدل على ذلك مما رواه المستر كرابيتس إذ قال إن اسماعيل صرح للقنصل الجنرال الفرنسى فى نهاية شهر يناير سنة ١٨٦٣ بما يأتى :

« إنى أعد نفسى أشد ميلا لحفر القناة من المسيو دلسبس . ولكن لى رأيى الشخصى فى المشروع . فاذا كنت على يقين من أنه لا يوجد ما يفوق المشروع من حيث العظمة ولا من حيث الفوائد المنتظر أن يدرها على مصر فليس يفوتنى فى الوقت نفسه أن أذكر أن الأسس التى يقوم المشروع عليها غير ثابتة وينقصها التحديد والايضاح . وهذا ما سأتولاه بنفسى . وإذ ذاك ابن سلنى وأمضى فى تنفيذ المشروع إلى نهايته . »

ومن هنا ترى أن انجلترا واسماعيل اتفقا على محاربة السخرة ولكن اتفاقهما كان إلى حد معين ولباعثين مختلفين . فالأولى عارضت فى السخرة لتتوصل بذلك إلى وقف حفر القناة بينما كانت معارضة اسماعيل لها لأسباب إنسانية واقتصادية .

السخرة وقناة السويس

ولكى لا تفوتك مهارة اسماعيل باشا فى محاولته استغلال معارضة انجلترا للسخرة ليصل إلى الغاية الرئيسية التى جعلها نصب عينيه ألا وهى تعديل شروط الامتياز نلخص لك ما ذكره المستر كرابيتس فى الفصل الرابع من كتابه وهو كما يأتى :

لقد حرص المسيو دلسبس على مامر بك على أن لا يذكر كلمة « السخرة » ولا أن يلمح إليها تلميحا فى عقد الامتياز . ولكن قرار ٢٠ يولية سنة ١٨٥٦ أشار من طرف خفى إلى تلك الكلمة المشؤومة . إذ ورد فيه : « تقدم الحكومة المصرية العمال الذين يشتغلون فى حفر القناة بناء على طلب مهندسى الشركة وطبقا لما تقضى به الحاجة . »


نوبار باشا

لمصر من الاستانة مركزا استقلاليا دوليا . ذلك لأن مصر كانت بفضل السياسة البريطانية ماتزال تعتبر فى نظر القانون الدولى ولاية عثمانية . ومن ناحية أخرى فان النص على جعل الوراثة من نصيب الأرشد فالأرشد بدلا من حصرها فى الابن الأكبر فتح بداهة الباب واسعاً على مصراعيه أمام دسائس

= ولما كان المهندسون قد طلبوا أن يتولى أعمال الحفر بصفة دائمة من ٢٠ إلى ٢٥ ألف عامل فقد كانوا يستبدلون بغيرهم كل شهرين أو ثلاثة لأنهم كانوا — كما أكد المستر فارمان القنصل الأمريكى العام فى القاهرة — « يعاملون أسوأ معاملة ويموتون كالذباب . » وقد ترتب على هذا أن بلغ عدد العمال الذين أنيطت بهم أعمال الحفر ٦٠٠٠٠ حرمت منهم التربة المصرية مما أدى بالتالى إلى الاضرار بحالة البلاد الاقتصادية.

ولقد أثيرت مناقشة فى مجلس العموم البريطانى حول السخرة مما جعل سعيدا يتردد فى تقديم العمال المطلوبين لعملية الحفر ولكن وكيل وزارة الخارجية البريطانية صرح فى ١٦ مايو سنة ١٨٦٢ بأن القانون الدولى يحول دون تدخل انجلترا فى مسألة خاصة بمصر . ولم يكن اسماعيل قد اعتلى الأريكة بعد عند صدور هذا التصريح ولكن لم يفته فيما بعد أن انجلترا إذا كانت لا تستطيع بمقتضى القانون الدولى التدخل لمنع السخرة فى أعمال القناة فان فرنسا بالأولى لا تستطيع كذلك أن تتدخل لارغام مصر على تقديم عمال السخرة إذا شاءت مصر وضع حد لذلك .

وقد استطاع نوبار باشا وزير خارجية اسماعيل باشا أن يحصل من سفير انجلترا فى الاستانة على توكيد قاطع « بأن الخديو إذا أبى تقديم عمال السخرة وحاولت فرنسا إرغامه على تقديمهم فان انجلترا على استعداد لشد أزره . » كذلك صرح لورد بالمرستون فى مجلس العموم « بأن انجلترا سوف تقدم كل مساعدة إيجابية للسلطان والخديو . » ولما =

الاستانة وكانت بلا جدال عقبة كأداء فى سبيل التسلسل . على أن

= كان الأمر يعنى انجلترا وتركيا واسماعيل من نواح مختلفة فقد ألحفت الأولى على الثانية لترسل لاسماعيل بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٨٦٣ احتجاجا على تسخير العمال فى حفر القناة .

وهنا تجلت مهارة الخديو . فمع أن احتجاج الباب العالى كان يحميه من غضب نابليون إلا أنه آثر أن لا يحفل بالاحتجاج كثيرا لأن الأمر يخص مصر أكثر مما يخص تركيا ولذا لم يصدر أمره فى الحال إلى الشركة بوقف الأعمال بل رأى أن يلغى السخرة على طريقته هو .

ولما كانت شروط الامتياز كما ذكرناها لك فى هذه الصفحات نصت بين ما نصت عليه على التنازل للشركة عن كافة ما لا يوجد له مالك من الأراضى المتاخمة للترعة العذبة التى قررت الشركة حفرها لتوصيل القناة بالنيل وهى الأراضى التى رأى فيها دلسبس أنها ستدر فيما بعد أرباحا هائلة على حملة الأسهم كما رأى اسماعيل بثاقب رأيه أنها تجعل من الشركة حكومة داخل حكومة لأنها ستحرم مصر من مساحات واسعة من صميم أراضيها سوف يكون لها شأن كبير بعد تصقيعها — نقول لما كانت شروط الامتياز كما ذكرنا رأى اسماعيل أن الوقت قد حان لتعديلها وانتهاز فرصة معارضة انجلترا وتركيا لأعمال السخرة لتحوير عقد الامتياز بشكل يلائم مصلحة وطنه .

ولما كان اسماعيل يريد لفت أنظار العالم إلى عدالة قضيته تمهيداً لعرضها على محكمة الرأى العام فقد كلف وزيره نوبار بالسفر إلى باريس والاتصال بمديرى شركة القناة وعقد اتفاق جديد معهم . وسرعان ما أبرق دلسبس للمديرين بألا يتصلوا بنوبار . ولكن هذا الرجل الداهية ما كان يمكن إسكاته بمثل هذه المناورة . ولما كان نوبار ممن يؤمنون بميل الفرنسيين للعدالة فقد شرع يحادث الصحف ويسهب فى شرح قضيته مما لفت إليها أنظار العالم . وقد بدأ حملته بابداء التشكك فى مشروعية الامتيازات التى نالتها الشركة من سعيد باشا مما حمل الشركة على رفع قضية قذف عليه تنظر أمام محكمة السين المدنية . ولكن نوبار دفع دفعا فرعياً فحكمت المحكمة فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٦٤ بأن نوبار بطعنه فى مشروعية الامتياز ألحق ضرراً بسمعة الشركة كذلك حكمت بأن دلسبس لم يكن من حقه الأعلان فى الصحف عن القضية المرفوعة من الشركة قبل أن تنظر فيها المحكمة .

وكان هذا الحكم بمثابة أمر من المحكمة لطرفى النزاع بأن يسويا الخلاف فيما بينهما . ولما أدرك دلسبس أن انجلترا معارضة للمشروع بينما كان السلطان متردداً وافق على =

تعديل النص المذكور ما كان ينتظر أن يقابل بلا اعتراض من الاستانة

= عرض الخلاف للتحكيم . وقد وافق المسيو دلسبس بالنيابة عن الشركة ونوبار باشا بالنيابة عن الحكومة المصرية على اختيار الأمبراطور نابليون الثالث حكما كما اتفق الطرفان المتنازعان على النقط المراد عرضها للتحكيم .

نقط الخلاف المعروضة للتحكيم

وكانت هذه النقط أربعاً كما أوردها الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه وهى:

النقطة الأولى : وتختص بتقديم العمال المصريين الذين تستخدمهم الشركة لغاية ٢٠٫٠٠٠ وادعاء الشركة بأن لها الحق فى مطالبة الحكومة المصرية بتعويض فى حالة توقفها عن تقديم هذا العدد .

النقطة الثانية: وتختص بملكية الشركة لترعة المياه العذبة التى تعهدت بانشائها واستغلال رى الأطيان المملوكة للأفراد على ضفتيها فى مقابل أجر تأخذه منهم حسب تقديرها .

النقطة الثالثة : وتختص بملكية الشركة لكافة ما تحتاجه من الأراضى لحفر القناة وإنشاء الترعة العذبة وإعفائها بصفة دائمة من دفع الأموال الأميرية عنها وكذا ملكيتها لكافة ماتستصلحه وتزرعه من الأراضى مع إعفائها من دفع الأموال الأميرية عنها مدة عشر سنوات .

النقطة الرابعة : اضطرار الحكومة إلى نزع ملكية الأطيان المملوكة للأفراد متى احتاجت إليها الشركة لاستغلال امتيازها .

وكان مبدأ إلغاء السخرة أقوى حجة اعتمد عليها اسماعيل فى إلغاء النقطة الأولى بينما اعتمد فى إلغاء النقطة الثانية على أن مصر بصفتها إحدى الولايات العثمانية ليس من حقها أن تتنازل للأجانب عن ملكية الأراضى والعقارات .

أما من حيث النقطة الثالثة فاجتنابا للنزاع الخاص لتملك الشركة للترعة العذبة وانتزاعها ملكية الأفراد من الأطيان التى يقتضيها إنشاؤها ، قد تمكن اسماعيل بأصالة رأيه من عقد اتفاق مع الشركة فى ١٧ مارس سنة ١٨٦٤ تعهدت فيه الحكومة بانشاء الترعة فى الجزء الممتد بين النيل ووادى الطميلات ووصلها بالجزء الذى أنشأته الشركة من ترعة الوادى إلى القناة . وقد أمر اسماعيل بأن يطلق اسمه على هذه الترعة من منبعها إلى مصبها .

ومن لندن فقط بل كان ينتظر على التحقيق أن تعارض فيه الطبقة التركية

صدور الحكم

وفى يوم ٦ يولية سنة ١٨٦٤ أصدر نابليون الثالث حكمه فى النزاع فاهتزت له محافل أوربا القضائية وعدته فى غاية الجور والأجحاف . ولم يكن ينتظر أن يأتى الحكم فى مصلحة مصر للأسباب الآتية :

أولا : لأن نابليون كان إمبراطور فرنسا فهو بهذه الصفة خصم وحكم فى آن واحد.

ثانيا : كان معروفا بتأييده للشركة .

ثالثا : كان شديد العطف على المسيو دلسبس بسبب القرابة البعيدة التى كانت تربطه بالامبراطورة يوجينى .

وإليك ما حكم به نابليون الثالث :

أولا : إبطال حق الشركة فى مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين وإلزام الحكومة مقابل ذلك بدفع تعويض مالى للشركة قدره ٣٨ مليون فرنك .

ثانيا : تنازل الشركة للحكومة عن كل حق فى ترعة المياه العذبة وتعهد الحكومة المصرية باتمامها مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها وإلزام الحكومة فى مقابل هذا التنازل بدفع تعويض للشركة قدره ١٦ مليون فرنك .

ثالثا : جعل الأرض المملوكة للشركة واللازمة لأنجاز المشروع ٢٣٫٠٠٠ هكتار تقريبا . (والكتهار نحو فدانين) منها ١٠٫٢٦٤ هكتار على جانبى القناة وملحقاتها و ٨٦٠٠ هكتار للترعة العذبة و ٣٠٠٠ هكتار لمبانى الشركة .

رابعا : إعادة الأراضى الأخرى التى اتضح عدم لزومها للمشروع ومساحتها ٦٠٫٠٠٠ هكتار على أن تدفع الحكومة تعويضاً قدره ٣٠ مليون فرنك .

وبهذا يكون مجموع ما دفعته الحكومة من التعويضات ٨٤ مليون فرنك (نحو ٣٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيه) تدفع على أقساط سنوية لمدة ١٥ سنة . وحسبك دليلا على فداحة هذه التعويضات أن تعرف أنها تبلغ تقريبا نصف رأس مال الشركة ولكن هكذا شاءت السياسة أن تتحمل مصر هذه الأعباء الثقيلة فى بداية نهضتها لا لذنب ارتكبته ولكن لأن سعيدا شاء أن يضع توقيعه على اتفاق عرضه عليه صديقه دلسبس دون أن يكلف نفسه عناء قراءته .

ولقد اعتبر بعض كتاب حياة دلسبس هذا الحكم فوزا للحكومة المصرية وإن كانت روحه ونتيجته تدل على أنه جاء فوزا مبينا للشركة إذ ضمن لها مواصلة العمل إلى النهاية

الحاكمة فى مصر وأمراء البيت الحاكم أنفسهم . ومع ذلك فان اسماعيل فى

= أو كما وصفه المسيو دلسبس بأنه «السند الأساسى للشركة ووثيقة الكفالة والاطمئنان لها.»

فاذا ذكرنا أن اسماعيل ارتقى العرش فى يوم ١٩ يناير سنة ١٨٦٣ وأن حكم نابليون صدر فى يوم ٦ يولية سنة ١٨٦٤ — أى بعد سبعة عشر شهراً وثلاثة عشر يوماً من تاريخ اعتلائه الأريكة — فليس يمكن عدلا أن يقال—كما زعم المغرضون — أن اسماعيل كان رجلا شهوانياً مستهترا الخ هذه الأنشودة الممجوجة. ألا إن رجلا كاسماعيل يقضى العام والنصف الأول من تاريخ جلوسه على الأريكة فى مثل هذا المجهود العنيف ضد فرنسا صاحبة الكلمة المسموعة فى أنحاء العالم ليدلك على أنه كان رجل جد وعمل لا رجل خمول وكسل . وكيف لا والرجل لم يكن همه إشباع شهواته أو التظاهر بالفخفخة كلا بل كان همه تحسين حال الفلاحين وصيانة السيادة المصرية والاحتفاظ للبلاد بهذه الترعة العذبة ؟ ولا تنس بعد هذا مهارة اسماعيل واستطاعته انهاء هذه المفاوضات العتيدة الشائكة دون الاصطدام بالمصاعب التى كانت تعتور سبيله . فقد كان عليه أن يكافح فرنسا التى كانت ميالة لانجاز المشروع وتخفيف حدة انجلترا الغاضبة على المشروع وترضية تركيا صاحبة السيادة على مصر وقد كانت واقفة موقفا وسطا بالمرصاد بين فرنسا وانجلترا . لعمرى إن التاريخ لن ينسى لاسماعيل حذقه فى الافلات من هذا المأزق بأخف ضرر على بلاده .

وفى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ عقد اسماعيل مع الشركة اتفاقا تكميليا لتسوية النزاع بينهما مع مراعاة حكم نابليون . وهو يقضى :

أولا : بتحديد مواعيد أقساط التعويضات للشركة .

ثانياً : باستعمال الأراضى المخصصة للشركة بصفة ملحقات للقناة الملحة .

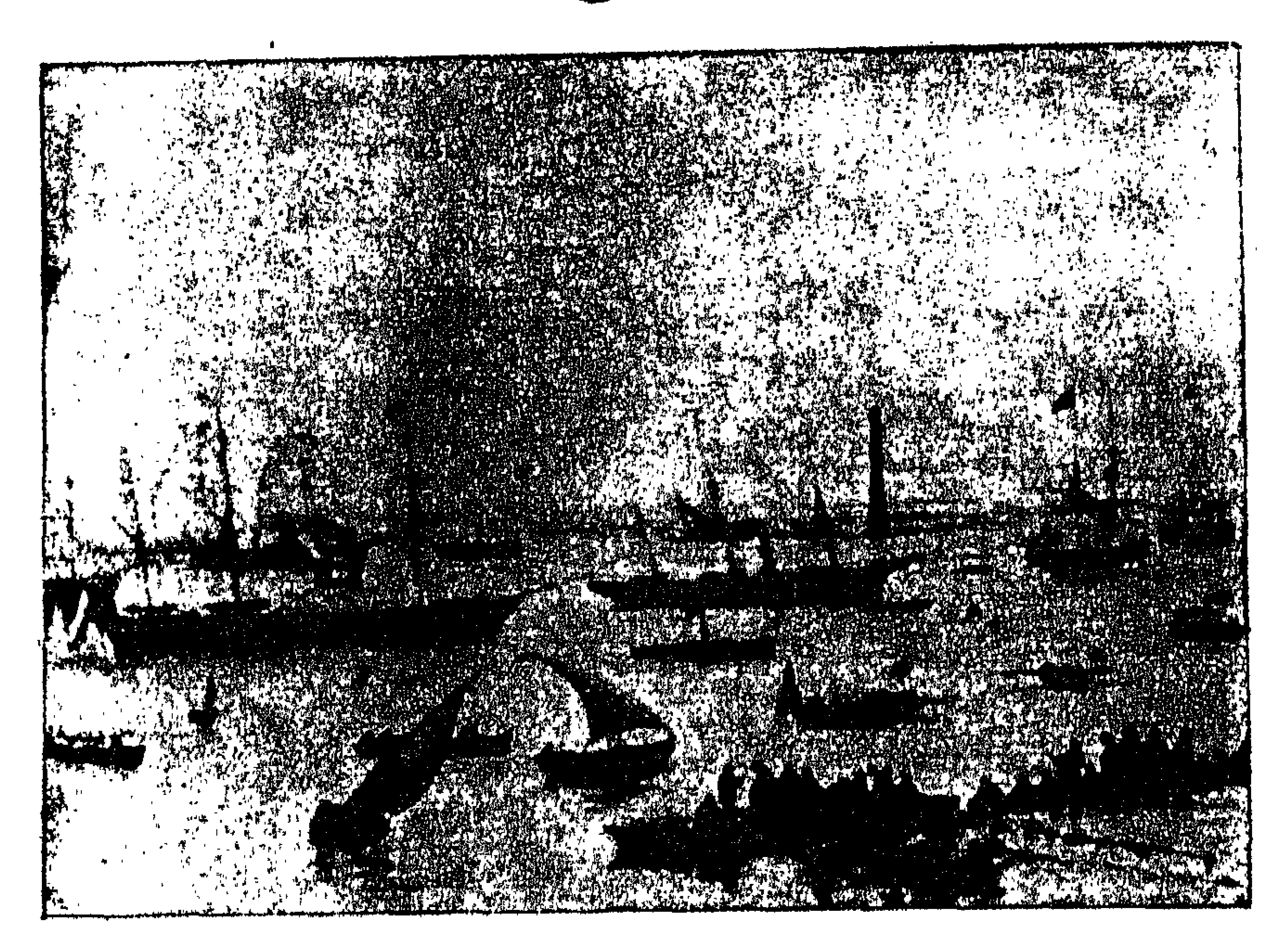
ثالثا : بتنازل الشركة عن الترعة العذبة مع ما يتصل بها من الأراضى والمبانى والأعمال الفنية التابعة لها بشرط أن تدفع لها الحكومة ثمن هذه المبانى .

رابعا : ببيع أراضى تفتيش الوادى للحكومة بمبلغ ١٠ مليون فرنك (٤٠٠ ألف جنيه) وهذا التفتيش تبلغ مساحته ٢٣٫٧٨٠ فدان كانت الشركة قد اشترتها من تركة الهامى باشا بمبلغ زهيد قدره ١٫٧٠٠٫٠٠٠ فرنك (أى ٦٨٫٠٠٠ جنيه) ولم تدخل فى التحكيم باعتبارها ملك خاص للشركة .

خامسا : حق الحكومة فى احتلال أى جهة فى الأراضى المعتبرة حرما للقناة وأى موقع حربى لازم للدفاع عن البلاد بشرط ألا يكون الاحتلال المذكور عائقا للملاحة .

وهذا حق كبير ناله اسماعيل لمصر .

مقابل مضاعفته مبلغ الجزية السنوية ودفع مليون جنيه نقدا وإهداء السلطان



دخول البواخر المقلة للملوك والأمراء قناة السويس فى صبيحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩
إيذانا بافتتاح القناة للملاحة
وترى فى مقدمة البواخر السفينة (ليجل) تقل الأمبراطورة يوجينى

= سادسا : للحكومة أن تشغل ماتراه من تلك الأراضى بمبان تنشئها لمصلحتها كالبريد والثكنات والجمارك وغيرها على شرط مراعاة ما تقضى به ضرورة الانتفاع بالقناة وبشرط أن تدفع الحكومة للشركة ثمن ماتكون قد أنفقته هذه على تلك الأمكنة .

وفى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ أبرم اسماعيل مع الشركة اتفاقا شاملا يتضمن الشروط الواردة فى عقد الامتياز الأصلى مع مادخل عليه من التعديلات .

وفى ١٩ مارس من هذه السنة صدر فرمان شاهانى بالتصديق على اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ .

وفى ٢٣ أبريل من العام التالى عقد اسماعيل اتفاقا آخر مع الشركة ألغى فيه الشرط الخاص باعفاء مستوردات الشركة من الخارج من الرسوم الجمركية وأعطاها مقابل ذلك تعويضاً قدره ٢٠ مليون فرنك كما تنازلت الشركة للحكومة عن بعض المبانى والمستشفيات مقابل ١٠ مليون فرنك .

قناة السويس

وتواريخها المهمة

٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤
منح سعيد باشا امتياز القناة إلى المسيو دلسبس

٥ يناير سنة ١٨٥٦
شروط الامتياز

٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩
ابتداء العمل فى حفر القناة

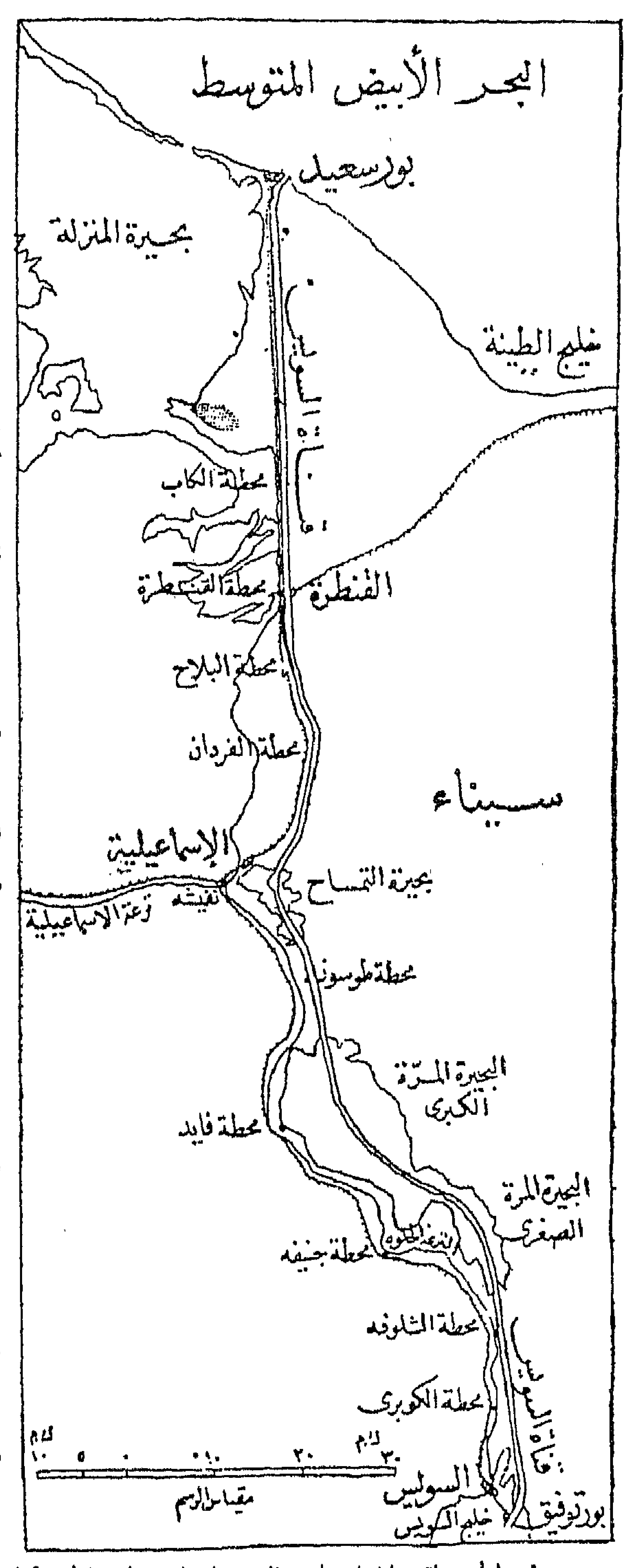
٦ يولية سنة ١٨٦٤
صدور حكم الأمبراطور نابليون الثالث

١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩
افتتاح القناة للملاحة

٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥
بيع أسهم مصر فى القناة إلى انجلترا

٧ ابريل سنة ١٩١٠
رفض الجمعية المصرية تجديد الامتياز

١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٩
إنتهاء الامتياز وعودة القناة إلى مصر



هذه الخريطة والمعلومات التى بجانبها وسائر الخرائط الأخرى منقولة عن كتاب الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك

طاقما ذهبيا المائدة مرصعاً بالجواهر والأحجار الكريمة وتوزيع ماقيمته ١٠٠،٠٠٠ جنيه من الهدايا قد استطاع أن يحصل من السلطان فى سنتى ١٨٦٦و١٨٧٣ على فرمانين لاينصان فقط على حصر الوراثة فى أرشد أولاده بل يتضمنان الاعتراف الكامل الصريح باستقلال مصر الداخلى من الوجهة الأدارية . وإذ قد استطاع أن ينال موافقة الباب العالى على رفع القيد الخاص بعدد القوات البرية والبحرية فى مصر وتخويله الحق فى عقد المعاهدات مع مراعاة عدم خروجها عن مضمون المعاهدات التى تعقدها الأمبراطورية العثمانية وحق عقد القروض باسم الدولة ، فان

افتتاح القناة للملاحة (١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩)

بعد عمل مستمر استغرق عشر سنوات تم حفر قناة السويس وتدفقت مياه البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأحمر وقام الدليل ناصعاً على فساد الزعم الذى كان سائداً فى إبان وجود الحملة الفرنسية فى مصر خاصاً بارتفاع منسوب مياه البحر الأحمر عن البحر المتوسط . وقد بلغ طول هذه القناة التى كلفت مصر ما كلفت ١٦٤ كيلومتر وأنشأت شركة القناة على شاطئيها مدينة بور سعيد شمالا ومدينة الاسماعيلية جنوباً . كما تراه فى الخريطة المنشورة فى الصحيفة السابقة

ثم تقرر فتح القناة للملاحة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩

اسماعيل باشا وحفلة الافتتاح

محاولة إعلان استقلال مصر

لقد مر بك فى ص ٢٤٣ أن اسماعيل كان يرمى إلى إعلان استقلال مصر فى أثناء تلك الاحتفالات التى قرر إقامتها بمناسبة افتتاح القناة للملاحة ودعا إليها أكبر الرؤوس المتوجة فى أوربا لولا عدم اتفاق كلمة الدول الأوربية . ورجل هذه غايته الشريفة لم يكن ينتظر منه أن يظهر بمظهر الشح فى وقت اتجهت فيه أنظار العالم نحو مصر وأمير مصر . فلا غرو إذا رأيناه وهو الرجل الزراعى الذى يحسب حساب القرش فلا ينفقه إلا فى وجهه الصحيح يشذ فى هذه الحفلات عن القاعدة ويخرج عن خطة الاقتصاد إلى المبالغة فى السخاء والعطاء .



بعض ضيوف اسماعيل باشا فى حفلة افتتاح القناة

فى الصورة العليا الجنرال اجناتيف سفير روسيا فى الاستانة

فى الصف الأسفل من اليمين البارون دى بوست ثم الكونت اندراسى من وزراء النمسا

= وليس يفوتنا بمناسبة حفلة الافتتاح هذه وما أنفق فى سبيلها من نفقات أن نشير إلى حقائق فريدة تضمنها كتاب المستر كرابيتس وهى تضيف صفحة ذهبية جديدة إلى تاريخ اسماعيل . فانه كان قد تفاهم مع الملك فيكتور عمانويل على أنه إذا ما أعلن اسماعيل استقلال مصر وحاولت تركيا التدخل فى الأمر فان الجيش الأيطالى يتولى الزحف على بعض الأراضى التركية النائية .

أما الامبراطور نابليون الثالث فانه ما كاد أن يسمع بهذا حتى رفض الفكرة رفضا باتا . فلما رأى اسماعيل أن محاولته تحقيق استقلال مصر بحد الحسام لن تقابلها أوربا بالرضى فضلا عما تقتضيه من نفقات وتضحيات لجأ إلى طريقة أخرى ألا وهى استخدام =

اسماعيل قد حصل لمصر فى الواقع على مركز دولة ذات سيادة ولكنه صادف صعوبات عظيمة فى سبيل الحصول من السلطان على لقب ملائم لأسرته . وكان أسمى ماناله بعد الجهد الجهيد لقب «الخديو» وهو لقب فارسى الأصل غامض المعنى . وكان هذا من أشد مايبعث على الأسف

= المال باعتباره أخف الأمرين . ولقد بذل فى هذا السبيل الشيء الكثير لحمل الدول الأوربية على الموافقة على إنشاء نظام المحاكم المختلطة فى مصر وبذا يتسنى جعل الأجانب المقيمين فى مصر يحاكمون أمام المحاكم المختلطة وهى محاكم مصرية تصدر أحكامها باسم أمير البلاد .

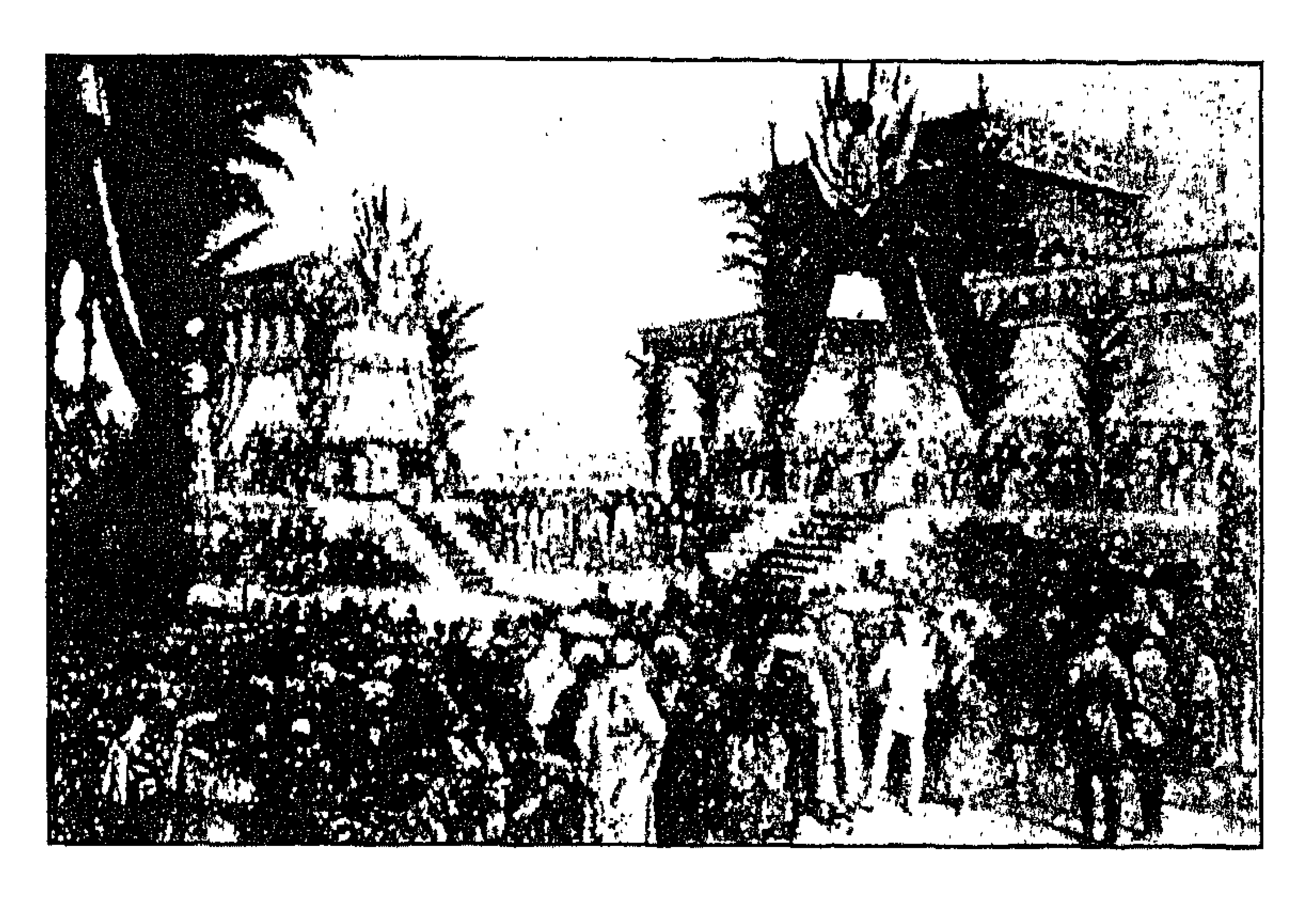
وقد لقيت هذه الفكرة ترحيبا من انجلترا ثم بروسيا ثم النمسا . وشيئا من المال أنفقه اسماعيل فى الاستانة بواسطة وسيطه الشهير المدعو «ابراهام بك» الأرمنى كفل له موافقة تركيا وروسيا .

بقيت فرنسا . ولكن نوبار عالج المشكلة بلباقة وحذق . فلقد أرسل من باريس فى يوم ٥ مارس سنة ١٨٦٩ إلى اسماعيل باشا أى قبيل افتتاح قناة السويس للملاحة يخبره بأن الجنرال فلورى الفرنسى أشار عليه بطلب مقابلة الأمبراطورة يوجينى ليخبرها بأن مولاه اسماعيل باشا كلفه بالسؤال عما إذا كانت جلالتها سوف تتكرم بزيارة مصر بمناسبة افتتاح القناة . فاذا كان الرد بالايجاب فان اسماعيل قد اعتزم أن ينتهز فرصة تشريفها ليجعل حفلة الاستقبال من الفخامة والروعة بحيث تتناسب مع مقام جلالتها السامى .

وقد ذكر نوبار باشا أن الجنرال أكد له أن هذه الخطوة جديرة بأن تتملق الأمبراطورة باعتبارها صاحبة السيطرة على المسيو لافاليت وزير الخارجية ، وأن إشارة ارتياح منها للوزير المذكور كفيلة بتحقيق رغبات اسماعيل باشا فى هذا الصدد . ولم يشأ نوبار مقابلة الأمبراطورة قبل استئذان الخديو .

وبالطبع كان الخديو اسماعيل من إصالة الرأى بحيث وافق على اقتراح فلورى وكتب من فوره إلى نوبار يكلفه بمقابلة الأمبراطورة .

وفعلا تمت المقابلة وارتاحت جلالتها لما أشار اليه نوبار من فخامة حفلات الاستقبال حتى أن ذلك الداهية استطاع فى ٢٤ من الشهر نفسه أن يرسل إلى مولاه فى القاهرة يهنئه لأنه حصل على توكيد من الحكومة الفرنسية بأنها ستوافق على مشروع إصلاح القضاء فى مصر الذى يرمى إلى إنشاء نظام المحاكم المختلطة .



اسماعيل باشا يحتفل بضيوفه فى بور سعيد فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٩
أى فى اليوم السابق لافتتاح قناة السويس للملاحة

وقدأقيمت فى هذه الحفلة ثلاث منصات خصصت المنصة الكبرى للملوك والأمراء وكبار المدعوين والثانية لرجال الدين الأسلامى والثالثة لرجال الأكليروس وجلس فى المنصة الكبرى الخديو اسماعيل وأوجينى إمبراطورة الفرنسيين وفرنسوجوزيف إمبراطور النمسا وملك المجر وفردريك ويلهلم ولى عهد بروسيا والأمير هنرى أخو ملك هولندا والأميرة قرينته والسير هنرى إليوت سفير انجلترا بالاستانة وعقيلته والأمير مورا والأمير محمد توفيق باشا ولى العهد والأمير هوهنلوه والجنرال اجناتيف سفير روسيا فى الاستانة وعقيلته والأمير محمد سعيد طوسون بن سعيد باشا ووالد سمو الأمير عمر طوسون وشريف باشا وزير الداخلية ورئيس المجلس المخصوص العالى (مجلس الوزراء) ونوبار باشا وزير الخارجية وشاهين باشا وزير الحربية والبحرية ورياض باشا خازندار الخديو والمسيو فرديناند دلسبس والأمير عبد القادر الجزائرى والبارون دويست والكونت اندراسى . وقد ألقى الشيخ ابراهيم السقا فى هذا الاحتفال كلمة تبريك باللغة العربية وتلاه المونسنيور (بوير) واعظ نابليون الثالث الذى جاء خصيصاً من فرنسا ، وألقى خطبة تبريك بالفرنسية .

إذ كانت النتيجة أن رغبة اسماعيل فى اظهار مقامه كحاكم ذى سيادة فى أعين أوربا جعلته يمعن فى الأسراف والبذخ. وعلى كل فلو أننا نظرنا إلى الأمر إجمالا لوجدنا أن مابذله اسماعيل فى سبيل إتمام عمل جده

= فأنت ترى إذن السر فى تعمد اسماعيل أن تكون الاحتفالات بمناسبة افتتاح القناة بالغة منتهى الروعة والفخامة .

وعلى أننا برغم ذلك كله لسنا نميل إلى تصديق الرقم الذى قدروه لإقامة الحفلات المذكورة فقد زعموا أنه بلغ ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه وهو مبلغ لانظن أن طبيعة اسماعيل التى اشتهرت بحب الاقتصاد تسمح بانفاقه فى سبيل الغاية الشريفة التى جعلها نصب عينيه .

ويشاء حظ مصر العاثر ألا تتفق كلمة الدول الأوربية على إعلان استقلال مصر فى أثناء الاحتفالات فكانت صدمة عرف اسماعيل كيف يصمد لها .

خسائر مصر فى إنشاء القناة

لقد مر بك فيما نقلناه من انتقادات لورد ملنر ولورد كرومر وغيرهما أن إنشاء القناة كلف مصر نيفا و ١٦ مليون من الجنيهات . وإليك مفردات هذا المبلغ كما ذكره الاستاذ الرافعى بك :

قيمة أسهم مصر فى القناة	٣٫٤٢٦٫٠٠٠ جنيه
قيمة التعويضات المحكوم بها للشركة	٣٫٣٦٠٫٠٠٠ «
ثمن أراضى تفتيش الوادى	٤٠٠٫٠٠٠ «
تعويض مدفوع للشركة بمقتضى اتفاق ٢٣ ابريل ١٨٦٩ .	١٫٢٠٠٫٠٠٠ «
نفقات الترعة العذبة	١٫٢٠٠٫٠٠٠ «
نفقات حفلات افتتاح القناة وهذا رقم تخمينى كما بيناه سابقا	١٫٤٠٠٫٠٠٠ «
فوائد وسمسرة ونفقات التحكيم الخ . . .	٥٫٨١٤٫٠٠٠ «
المجموع	١٦٫٨٠٠٫٠٠٠ «

هذا ما خسرته مصر من جراء انشاء هذه القناة . فاذا قورنت هذه الخسائر بما أنفقته الشركة من رؤوس أموال فى إنشاء القناة بأكملها ويبلغ مجموعها ١٨ مليون جنيه لتبين لك أن مصر هى التى تحملت أكبر عبء من هذه النفقات . وليتها أفادت منها شيئا . ولكنها بعد تلك الخسائر الفادحة وبعد ما أصيبت به تربتها من جراء حرمانها من الأيدى العاملة بسبب أعمال السخرة ، منيت بالاحتلال البريطانى فكان أكبر الخسائر وإن لم يكن خاتمتها .

لم يكن بالثمن الفادح خصوصاً وأن نفقاته كانت أقل بكثير مما أنفقه محمد علي في مشروعاته وخططه العسكرية (كذا ! كذا !)

بيع الأسهم المصرية في القناة

ذكرنا لك في ص ٢١٨ من هذا الكتاب أن المغفور له سعيد باشا اكتتب بـ ١٧٧٫٦٤٢ سهما من مجموع أسهم القناة وقدرها ٤٠٠٫٠٠٠ سهم أي أنه ـ رحمه الله ـ اكتتب بما يقرب من نصف أسهم الشركة .

نعم إن الحكومة المصرية اضطرت فيما بعد أن تبيع ١٠٤٠ سهما بحيث صار مجموع ما تبقى لها ١٧٦٫٦٠٢ سهما ولكن هذا الباقي ـ لولا تساهل سعيد باشا مع صديقه دلسبس ـ كان يخولها حق الاشتراك في أعمال مجلس إدارة الشركة والسهر على المصالح المصرية على الوجه الأكمل .

ولقد دفع سعيد باشا في هذه الأسهم ٣٫٤٢٦٫٠٠٠ جنيه . ولم يحل شهر نوفمبر عام ١٨٧٥ حتى رأى اسماعيل باشا نفسه مضطرا لأن يبيع هذه الأسهم في مقابل اربعة ملايين جنيه دفعتها له الحكومة البريطانية فورا .

بين دزرائيلي وروتشيلد

وحكاية ابتياع هذه الأسهم طريفة بحيث تحسن الأشارة إليها هنا بايجاز وقد لخصها المستر دزرائيلي في مذكراته . فلقد يبنالك كيف أن ساكن الجنان اسماعيل باشا أصبح في حاجة ماسة إلى المال وخاصة بعد ما أداه من التعويضات الجسيمة التي أرغمت مصر على أدائها لشركة القناة بعد حكم نابليون المشهور وبعد أزمة القطن التي أصابت مصر في أوائل عهده السعيد وبعد الطاعون البقري الفادح الذي اكتسح البلاد مما جعل اسماعيل يدفع لأصحاب المواشي في سنة ١٨٧٤ إعانة تقرب من الأربعة ملايين جنيه .

وهنا طرأت له فكرة بيع أسهم مصرفي القناة مع الاحتفاظ بحصتها في الأرباح . وقدرها ١٥ ٪ .

فما كادت هذه الرغبة أن تتردد في نفسه ويسر بها إلى أخلص رجال حاشيته حتى علم بها الداهية دزرائيلي من جواسيسه في باريس . وهنا نترك رئيس الوزارة البريطانية يقص علينا خلاصة ماحدث .

ولا ريب أن فصل مصر عن مجرى الفساد العثمانى كان خدمة جليلة لا تقل عنها خطوته الأولى المهمة فى سبيل تحريرها من تدخل الجاليات

= كان البرلمان الأنجليزى فى عطلته الاعتيادية . فلما وصل إلى سمع الوزير البريطانى الكبير نبأ ما اعتزمه اسماعيل باشا - وكان فى منتصف الليل - أرسل من فوره من أحضر له المستر روتشيلد كبير آل روتشيلد الماليين . فلما مثل أمامه سأله هل يستطيع أن يقدم له أربعة ملايين جنيه فى الحال . فأجابه المالى الكبير بأن المبلغ موجود . ولكن ماهى الضمانة وخاصة والبرلمان معطل ولن يتسنى الحصول على موافقته على هذا القرض - إذا افترض أنه سيوافق - إلا بعد مرور عدة أسابيع أى بعد عودة اجتماع البرلمان ؟

هنا استولى الغضب على الوزير الكبير وقال لمحدثه إنه بصفته رئيس وزراء بريطانيا يطالب هذا المبلغ . فلما لم تلن قناة روتشيلد اضطر المستر دزرائيلى أن يضرب على نغمة التهديد ويتوعده بما سوف يحل به إن هو تردد فى تقديم هذا المبلغ فورا متى كانت مصلحة بريطانيا العظمى الملحة تحتم ذلك .

فلم يسع صاحبنا إزاء هذا الأصرار والتهديد إلا أن يعد بتسليم المبلغ فى الصباح وفعلا أرسله إلى دزرائيلى وهذا أمر بارساله إلى مصر . كل ذلك والبرلمان لم يجتمع بعد.

فلما اجتمع البرلمان بعد العطلة وقف دزرائيلى مدافعا عن خطته هذه وسوغ فعلته بأنه لولا إسراعه فى عقد تلك الصفقة لفازت بها فرنسا وتعرضت مصالح انجلترا فى الهند وفى الشرق لأفدح الأخطار .

وبعد مناقشات أفلاطونية طويلة أقر البرلمان ما حدث ولعله رآى أن ليس ثمة فائدة عملية من المناقشة بعد أن أوقفه رئيس الوزارة أمام الأمر الواقع .

موقف اسماعيل حيال بيع الأسهم المصرية

ونحسب أن من الانصاف أن نقف لحظة هنا لنلقى نظرة على عمل اسماعيل ونتساءل هل كان حكيما فى بيع هذه الأسهم أم أنه كان مغامرا فيما فعله وأنه لذلك جدير بغضب المنتقدين لأنه أضاع على مصر - كما زعموا - المزية الباقية لها من مشروع القناة .

لطالما حدثناك بحب اسماعيل فى الاقتصاد وحرصه على ألا ينفق القرش إلا فى وجهه الصحيح . فمثل هذا الرجل الاقتصادى ما كان ليقدم طوعا على بيع هذه الأسهم إلا إذا كانت هناك بواعث قوية . فلننظر إلى الأرقام فهى الحكم الفصل بين اسماعيل وخصومه .

فأنت تعرف مما سردناه عليك فى ص ٢١٨ أن قيمة السهم بلغت عند تأليف شركة =

والتجارة الأجنبية والذى كان آخذا فى الازدياء تحت ستار الامتيازات .
فلقد تضاعف عدد الأجانب فى مصر عشر مرات فبلغوا ٢٠٠٫٠٠٠
ثم إن ما كان يتمتعون به من حقوق لا يتمتع بها الأهالى أنفسهم أصبح

= قناة السويس فى أواخر سنة ١٨٥٨ نحو ٥٠٠ فرنك (أى ٢٠ جنيها) . ونحن نورد لك قيمة السهم بالفرنك فى كل من السنوات الست التى تلت افتتاح القناة وهى منقولة عن كتاب « قناة السويس » الذى وضعه سنة ١٩٣١ الاستاذ هالبرج من كبار أساتذة جامعة سيراكيوز بالولايات المتحدة .

فى سنة ١٨٧٠	كانت قيمة السهم	٢٧٢٫٨٦	فرنك
وفى سنة ١٧٧١	» » »	٢٠٨٫١٣	»
وفى سنة ١٨٧٢	» » »	٣٥٥٫١٣	»
وفى سنة ١٨٧٣	» » »	٤٣٤٫٩٣	»
وفى سنة ١٨٧٤	» » »	٤٢٢٫١٩	»
وفى سنة ١٨٧٥	» » »	٦٧٤٫٠٥	»

أى أن السهم الذى كانت قيمته ٥٠٠ فرنك (نحو ٢٠ جنيه) فى سنة ١٨٥٨ هبط إلى ٢٧٢ فرنك فى سنة ١٨٧٠ ثم إلى ٢٠٨ فرنك (نحو ٨ جنيه) فى سنة ١٨٧١ ثم أخذ يرتفع قليلا إلى أن بلغ ٦٧٤ فرنك (نحو ٢٧ جنيه) فى سنة ١٨٧٥ . أو بعبارة أخرى - إذا شئنا التساهل فى التعبير - إن مستقبل أسهم القناة كان تحت رحمة الأقدار . ولما كان اسماعيل رجلا اقتصادياً عملياً وكان فى حاجة ماسة إلى المال بعد ما أصيبت به مصر من تعويضات لشركة القناة وتدهور فى أسعار القطن وطاعون فتاك أصاب المواشى مما قدرت لادى دوف غوردون خسائره بأثنى عشر مليون جنيه - لم يكن أمامه إلا أحد سبيلين . إما الالتجاء إلى عقد قروض أجنبية بفوائد باهظة وإما بيع هذه الأسهم التى كان مستقبلها فى كفة القدر .

فاختار الأمر الثانى وهو أهونهما . ويلاحظ أن اسماعيل برغم حاجته إلى المال اختار أنسب وقت لبيع الأسهم . فان الحكومة البريطانية عرضت عليه مبلغ ٣٫٩٧٦٫٥٨٠ جنيه أى بمعدل السهم الواحد ٢٢٫٤ جنيه انجليزى أو بعبارة أخرى ٥٦٢ فرنك وهو يزيد عن سعره فى سنة ١٨٥٨ وعن سعره فى سنة ١٨٧٤ .

وإذا ذكرنا أن سعيد باشا اشترك بـ ١٧٧٫٦٤٢ سهما بلغ ثمنها ٣٫٤٢٦٫٠٠٠ وأن اسماعيل باشا باع للحكومة البريطانية فعلا ١٧٦٫٦٠٢ بمبلغ ٣٫٩٧٦٫٥٨٠ جنيه =

من الأمور الداعية إلى الارتباك والحيرة . ولما أدرك أن الطريق المثلى للتخلص من نفوذهم بعد أن صاروا بمثابة حكومة فى داخل حكومة بسبب اختصاص القناصل وبفضل نظام الامتيازات فكر فى إيجاد تشريع

فيكون بهذه العملية قد ربح ما يبلغ ثلاثة أرباع المليون جنيه — نقول متى ذكرنا هذا فلا يمكن القول بأن اسماعيل كان مغامرا فى هذه الصفقة.

قد يقال إن هذه الأسهم قد ارتفع ثمنها فيما بعد حتى بلغت فى نهاية سنة ١٩٢٩ ٧٢ مليون جنيه وربحت منها الخزانة البريطانية (إلى أواخر سنة ١٩٢٩) ٣٨ر٦٠٠ر٠٠٠ جنيه ولكن اسماعيل باشا احتاط للأمر فلم يشأ التنازل عن حصة مصر فى الأرباح وقدرها ١٥ ./. ولعله رحمه الله رأى أن يبيع الأسهم بالثمن السالف الذكر فيوفر على الخزانة عبء عقد قرض أجنبى مع فوائده الباهظة مع استبقاء حصة الـ ١٥ ./. التى قدر أن تنتفع البلاد منها فيما لو أظهرت التجارب بشكل قاطع صلاحية قناة السويس .

على أن النقاد إذا كانوا لم يتورعوا عن كيل التهم جزافاً لاسماعيل لأنه باع أسهم مصر فى ١٨٧٥ بربح قدره ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات فهل لهم أن يذكروا لنا لماذا سكتوا عن المراقبة الثنائية ولم يوجهوا اليها أى لوم بمناسبة بيعها حصة الـ ١٥ ./. فى سنة ١٨٨٠ أى فى العام التالى لخروج اسماعيل باشا من مصر ؟

وليس ينبغى أن يفوتنا أن اسماعيل باع أسهم مصر فى وقت كان فيه مستقبل القناة معلقاً فى كفة القدر . ولكن السادة الذين تولوا الاشراف على مصائر مصر فى عهد المراقبة الثنائية جازفوا ببيع حصة الـ ١٥ ./. فى الوقت الذى أصبح فيه مستقبل القناة مضمونا ولا خوف عليه كما تدل على ذلك الأرقام التالية :

ففى سنة ١٨٧٥ أى فى السنة التى باع فيها اسماعيل أسهم مصر بلغ سعر السهم ٦٧٤ر٠٥ فرنك

وفى سنة ١٨٧٦	بلغ سعر السهم	٧٠١ر٦٣	فرنك
وفى سنة ١٨٧٧	» » »	٦٧٧ر٨٧	»
وفى سنة ١٨٧٨	» » »	٧٥١ر٧٣	»
وفى سنة ١٨٧٩	» » »	٧٢٤ر٤٠	»

وفى سنة ١٨٨٠ (أى فى السنة التى بيعت فيها حصة الـ ١٥ ./.) بلغ سعر السهم ١٠٧٥ر٨٨ فرنك (نحو ٤٣ جنيه)

يستطيع تطبيق قواعد القانون الأوربى وأساليبه . فانشأ بمساعدة نوبار محكمة جديدة هى المحكمة المختلطة . وكان بديهيا أن يؤدى إنشاؤها إلى الاصطدام بالمشايخ والعلماء . لا بل إنها لم تنشأ فعلا إلا بعد

= ولقد بيعت الحصة المذكورة للبنك العقارى الفرنسى فى مارس سنة ١٨٨٠ بمبلغ ٨٨٠ر٠٠٠ جنيه وقد بلغ ثمن هذه الحصة فى سنة ١٩٣٢ نحو ٢٥ مليون جنيه وتغل إيرادا سنويا بلغ فى سنة ١٩٣٢ نحو ١٫٠٢٠٫٤٥٤ جنيه .

لقد أبى اسماعيل فى أيام الشدة أن يمس هذه الحصة مفضلا أن تنتفع بها البلاد من بعده ولكن الذين تولوا شؤون مصر بعد خروجه منها جازفوا ببيعها . وليتهم ذكروا فضل اسماعيل عند بيع هذه الحصة بل زعموا أن الخديو توفيق اضطر إلى بيعها من جراء ديون اسماعيل باشا ! ! فهلا ذكروا أنه كان فى وسعهم « رهن » هذه الحصة لعقد قرض جديد يخفف ويلات البلاد إذا صح ما زعموه من أن البلاد كانت بعد خروج اسماعيل فى أشد حاجة إلى المال ؟

ألا إن التاريخ لن يغفر لأولئك المصلحين مجازفتهم ببيع تلك الحصة الثمينة فى الوقت الذى كانت الأحوال تبشر فيه بأن الحصة المذكورة سوف تدر على مصر خيرات عميمة وحسبك أن إيرادها الحالى يزيد عن المليون جنيه سنويا .

ما كسبه اسماعيل لمصر من مشروع القناة

إلى الآن قد ذكرنا لك خسائر مصر المالية والسياسية من القناة وقبل أن نقفل هذا الباب نرى أن من الانصاف أن نذكر ما استرده اسماعيل لمصر من ذلك المشروع . فلقد تناسى الناقدون من رجال الأموال الذين لا يعرفون إلا منطق الأصفر الرنان أن اسماعيل استطاع أن يحقق لبلاده هذه الأمور الجوهرية الآتية :

أولا : لقد أبى أن تنشأ القناة العذبة على حساب عمال السخرة وقد كلفه هذا الدفاع عن الفلاح ١٫٥٢٠٫٠٠٠ جنيه حكم به عليه نابليون الثالث .

ثانيا : أنه استرد من مخالب شركة القناة ما يبلغ ٦٠٫٠٠٠ هكتار أى ١٢٠٫٠٠٠ فدان تقريبا وحال بذلك دون انشاء مستعمرة فرنسية على حدود الدلتا . وإذا كان نابليون قد حكم على مصر بأن تدفع للشركة وقتئذ تعويضا عن هذه الاراضى قدره ١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه فان ذلك لا يمنعنا من أن نقدرها الآن بثمن أعلى من ذلك ويزيد كثيرا عن التقدير السابق .

عزل شيخ الأسلام . كذلك أدى انشاؤها إلى التشاحن مع فرنسا التى كان من نتيجة معارضتها أن أرجىء إنشاء المحاكم الابتدائية الثلاث فى القاهرة وفى الاسكندرية والمنصورة ومحكمة الاستئناف فى القاهرة وقيامها بأعمالها

═ ثالثا : ثم الترعة العذبة وهى ترعة الاسماعيلية فقد استردها اسماعيل بعد أن أدرك ببعد نظره ما ينتظر أن يعود منها من الخير فى المستقبل . ولقد كان دلسبس يمنى نفسه بأن تبقى هذه الترعة للشركة لأن بقاءها معناه إزدياد العمران فى تلك الجهات وبالتالى زيادة أرباح الشركة . ومن الصعب تقدير فائدة هذه الترعة الآن وتحديد هذه الفائدة بالجنيهات . وحسبك أن تذكر أن نابليون قرر دفع تعويض عن استردادها قدره ٢٤٠,٠٠٠ جنيه فاذا أضفت إلى ذلك المبلغ ما على ضفتى الترعة من المساحات الواسعة التى كانت هذه الترعة سببا فى تصقيعها وما عاد على الأهلين من الفوائد بسبب أعمال الرى وخلافه فان القيمة تصبح أضعافا مضاعفة .

وإذا شئنا فى النهاية أن نحسب قيمة ما استرده اسماعيل من الشركة بحساب الجنيه فلا أقل من أن نقدر مبلغ ١٢ مليون جنيه للستين ألف هكتار المذكورة يضاف إلى هذا المبلغ مبلغ ٢٥ مليون ثمن حصة الـ ١٥ ٪ التى تركها اسماعيل لمصر . هذا عدا ثمن الترعة العذبة وما إليه من تصقيع الأراضى الواقعة على ضفتيها .

أما إذا نظرنا إلى أعمال اسماعيل فى هذه الناحية من جانبها الأدبى فبحسبك أنه تمكن من الغاء السخرة فى أعمال القناة وصيانة سيادة الأراضى المصرية ضد خطر الاستعمار الأجنبى وحفظ المرافق العامة المصرية برفضه السماح لشركة القناة من استغلال امتياز أصبح يعد الآن من حقوق الدولة .

* * *

ولعل القارىء قد لاحظ أننا توسعنا فى ذكر موقف اسماعيل حيال شركة القناة . وقد تعمدنا هذا لأن كثيرا من الناس ومن بينهم بعض مؤرخينا مع الأسف أخذوا على اسماعيل مضيه بمشروع القناة إلى النهاية وكأنهم أرادوا أن يلمحوا إلى إنه كان فى مقدوره أن يأمر بوقفه والعدول عنه . وكأنهم تناسوا ما كان يحيط بالمشروع من مختلف الملابسات . فلعلهم يعرفون بعد ما ذكرناه أن ذلك الرجل العظيم لم يكن يسعه أن يفعل أكثر مما فعل . وإذا كانت وقفته لالغاء السخرة قد أقامت عليه فرنسا وعاهلها نابليون وكان ما كان من نتائجها فكم كانت تقوم القيامة وتعصف الأعاصير بمصر لو أن ═

سنوات عديدة (١٨٧٧) وإنه لما يبعث على السرور أن نسجل هنا أن انجلترا أيدت هذا المشروع من صميم فؤادها وساعدت على تذليل معارضة الباب العالى وغيره من الدول فى التعرض للامتيازات

= اسماعيل رفع يده فى وجه الشركة ليأمر بوقف العمل فى القناة؟ إن على الناقدين قبل أن يقولوا كان ينبغى على اسماعيل أن يفعل كيت وكيت أن يسألوا أنفسهم أولا ماذا عسى كان يحدث لو أنه فعل كيت وكيت.

والآن وقد انتهينا من مسألة القناة وملابساتها فنتقل إلى ناحية مهمة أخرى من نواحى اسماعيل المتشعبة ألا وهى محاربة النخاسة.

محاربة النخاسة

السير صمويل بيكر

لاتذكر النخاسة وما اتخذه اسماعيل باشا من التدابير لمحاربتها إلا ذكر معها السير صمويل بيكر. فكأن اسمه علم عليها إذ إلى مجهوداته يرجع أكبر فضل فى سبيل القضاء عليها فى أوكارها.

وقبل أن نخوض فى مسألة النخاسة لابد أن نلاحظ أن بعض مؤرخينا المصريين ومنهم الأستاذ الرافعى بك يأخذون على اسماعيل باشا أنه عهد فى الحملات والتجاريد المصرية لا إلى ضباط الجيش المصرى على نحو ما كان يفعله ساكن الجنان محمد على باشا الكبير بل كلف بها جماعة من الأنجليز فكان ذلك على قول الأستاذ موطن الضعف فى سياسة اسماعيل لأنه مهد الطريق للسياسة الأنجليزية التى كانت ترمى بعد فتح القناة إلى احتلال مصر والسودان.

وقد ذهب الأستاذ فى تأييد رأيه إلى أن الأمير ادوارد ولى عهد انجلترا عرض على اسماعيل باشا أثناء وجوده بمصر فى حفلات القناة أن يعهد إلى المستر صمويل بيكر بمطاردة الاتجار فى الرقيق فى السودان باسم الحكومة المصرية وأن الخديو سرعان مالبى الطلب توددا للانجليز لأن الغرض من هذه المهمة لم يكن لخدمة الانسانية بل تحقيقا لمآرب سياسية كما ذكر الاستاذ!!

أما المستر كرابيتس فقد خالف الأستاذ الرافعى بك فيما ذهب اليه وقال إن الخديو تعرف فعلا بالمستر صمويل بيكر فى حفلة رقص تنكرية أقيمت أثناء حفلة افتتاح القناة وكان قد جاء من انجلترا للاشراف على الترتيبات التى عملت لاستقبال سمو ولى عهد بلاده =

وإليك ما كتبه بهذه المناسبة لورد ستانلى فى ١٨ اكتوبر سنة ١٨٧٦ إذ قال :
« إن حكومة جلالة الملكة لا تميل طبعا إلى أن يكون لها اختصاص

= وهنا ذكر المستر كرابيتس أن الخديو هو الذى فاتح سمو ولى عهد انجلترا مقترحا تكليف المستر بيكر بقيادة تجريدة مصرية ترافقه إلى جهات النيل الأبيض للقضاء على تجارة الرقيق وتوطيد دعائم الأمن فى السودان . فأبدى سمو الأمير ادوارد ارتياحه لهذا الاقتراح وانضم إلى اسماعيل باشا فى اقناع صمويل بقبول المهمة .

وقد قال المستر كرابيتس فى تعليل أسباب التجاء اسماعيل باشا إلى صمويل فى محاربة هذه التجارة أن الخديو رأى بالتجربة أن أعوانه فى الخرطوم وفى فاشودة لا يمكن الاعتماد عليهم فى تعقب تجار الرقيق لأنهم كانوا يتغاضون عنهم فى مقابل ما يتناولونه من الرشاوى.

ولعل المستر كرابيتس لم يعد الحقيقة فى قوله هذا . لأن تجارة الرقيق كانت ما تزال رائجة حتى إلى بداية حكم اسماعيل باشا وهو ما يسلم به الأستاذ الرافعى بك نفسه إذ قال ما نصه :

« . . وكان الاتجار بالرقيق ممنوعا من عهد محمد على ولكن هذا المنع لم يكن إلا إسميا وبقيت تجارة الرقيق فى السودان قائمة إلى عهد سعيد باشا بعين الحكومة وبصرها (كذا !) وبتأييد موظفيها (كذا !) وكان يتولاها تجار أقوياء لهم بيوت تجارية كبيرة تتجر فى حاصلات السودان وفى الرقيق وتربح من كل ذلك الأرباح الطائلة. وكان تجار الرقيق لما لهم من النفوذ والسطوة والمال يقيمون فى مختلف الجهات معاقل حصينة اتخذوها مراكز للتجارة واصطياد الرقيق .

« فلما تبوأ اسماعيل عرش مصر اعتزم أن ينضم إلى حركة العاملين على تحرير الأرقاء فى أنحاء العالم وأن يكسب ثناء الانسانية فى مقاومة تجار الرقيق (كذا !) وبذل جهوداً كبيرة فى هذا السبيل .

« فنى سنة ١٨٦٣ (أى فى السنة التى تولى الحكم فيها) أرسل إلى موسى باشا حمدى حكمدار السودان يأمره بتعقب تجار الرقيق وحربهم . . .

ثم استطرد الأستاذ فقال « وقد عهد الخديوى أيضاً إلى السير صمويل بيكر ثم إلى غوردون باشا من بعده العمل على تحقيق هذه الغاية . . . إلى أن قال : « فنى الحق إن الخديو اسماعيل قام بعمل مجيد ، وأسدى إلى الانسانية خدمة جليلة فى منع هذه التجارة الممقوتة . »

غير عادى فى مصر بل إنها لترحب من أعماق قلبها بكل تحسن فى النظام القضائى قد يسوغ موافقتها على العدول عن اتخاذ إجراءات قضائية خاصة فى مصر». وبعد أن أسهب الكاتب فى وصف « مساوىء هذا الاختصاص

═ فهل لنا أن نسأل حضرة الأستاذ الرافعى بك كيف يوفق بين اعترافاته هذه ودعواه السابقة بأن « الغرض من مهمة السير صمويل بيكر لم يكن لخدمة الأنسانية بل لتحقيق مآرب سياسية » ؟ .

وكيف يلام اسماعيل إذا كان فى سبيل اعتزامه استئصال شأفة هذه التجارة الممقوتة قد لجأ إلى مساعدة ذلك الأنجليزى وهو السير بيكر بعد أن اعترف الأستاذ الرافعى بك بأن تجارة الرقيق كانت قائمة إلى عهد سعيد باشا بعين الحكومة وبصرها وأن منعها لم يكن إلا إسميا فقط ؟

ونترك القارىء يحكم على أقوال الأستاذ وننتقل إلى بعض مجهودات اسماعيل فى محاربة النخاسة وهى مجهودات تضيف إلى تاريخه صفحة ذهبية جديدة بجانب الصفحات الذهبية الخالدة التى مر بك طرف منها .

٭٭٭

بدأ المستر صمويل بيكر من تلقاء نفسه رحلاته إلى أواسط أفريقيا فى عهد سعيد باشا وكان يرمى إلى اكتشاف منابع النيل الأبيض وكانت تصحبه عقيلته النبيلة التى كانت المثل الأعلى للزوجة الصالحة التى تحفز بعلها فى سبيل المجد وتذليل الاخطار بما تظهره أمامه من الشجاعة والأقدام مما جعله يشيد باسمها ويعزو إليها ما أصابه من التوفيق فى اكتشاف بحيرة البرت نيانزا فى ١٤ مارس سنة ١٨٦٤

وكانت الجمعية الجغرافية البريطانية قد أوفدت من قبل الرحالتين « اسبيك » « وجرانت » لاكتشاف منابع النيل فجاءا بطريق زنجبار واكتشفا فى يوم ٢٨ يولية سنة ١٨٦٢ بحيرة « ايكروى » ومنبع النيل منها وسمياها بحيرة فكتوريا نيانزا .

وكان المستر صمويل بيكر يؤمل أن يصل إلى تلك البحيرة مع الرحالتين المذكورين وأن يقاسمهما ألقاب الشرف والمجد . ولكن شاءت المقادير أن يسبقاه إليها وأن يستمر وحده تصحبه عقيلته الشجاعة فى تحقيق الغاية التى وضعها نصب عينيه .

وقد اختار طريق الخرطوم ومنها إلى غوندوكرو فوصلها فى ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ وهى آخر نقطة وصلت إليها حملات البكباشى سليم بك قبطان فى عهد محمد على فى ═

وجوده » قال : إن حكومة جلالة الملكة لا تميل طبعا إلى استمرار اختصاص لا تكسبها المعاهدة إياه وإلا كان مثل ذلك العمل فى نظرها بمثابة اغتصاب ـ وإن كانت الظروف هى التى ساعدت على إيجاده ـ وهو

= سنة ١٨٤٠ وفيما هو يعد عدته لمواصلة رحلته فى أعالى النيل التقى بالرحالتين اسبيك وجرانت فأخبراه باكتشاف بحيرة فكتوريا وبما سمعاه من الأهالى عن وجود بحيرة أخرى لم يتم اكتشافها بعد . فواصل السير حتى بلغها فى ١٤ مارس سنة ١٨٦٤ وسماها بحيرة البرت نسبة إلى الأمير البرت زوج الملكة فيكتوريا .

وفى اكتوبر سنة ١٨٦٥ عاد المستر صمويل بيكر إلى انجلترا عن طريق غوندوكرو والخرطوم وبربر وسواكن واستقبلته لندن كما تستقبل الغزاة الفاتحين . وبمناسبة الترقيات والتعيينات التى تصدر فى رأس السنة أنعمت عليه الملكة فيكتوريا بلقب سير سنة ١٨٦٦

وظل السير صمويل بيكر بعيدا عن مصر إلى أن حان موعد إقامة الحفلات بمناسبة افتتاح قناة السويس فعاد إلى القاهرة فى سنة ١٨٦٩ للاشتراك فى إعداد معدات استقبال ولى عهد انجلترا .

ولما كان الخديو إلى جانب اهتمامه بتوسيع حدوده فى الجنوب قد أعلن عزمه على استئصال شأفة النخاسة وأنشأ لهذه الغاية محطة عسكرية فى فاشودة ووضع فيها حامية تبلغ ١٠٠٠ جندى ، ونظرا لأعجابه بأعمال السير صمويل بيكر وجرأته أصبح يعتقد أنه الرجل الذى يصلح للقضاء على النخاسة فى أوكارها . لذلك صمم على إدخاله فى سلك خدمته .

ثم كانت الحكاية التى نقلناها عن كتاب المستر كرابيتس وتوسيط سمو ولى عهد انجلترا فى مفاتحة السير صمويل بيكر فى دخول خدمة الحكومة المصرية .

وعاد السير صمويل بيكر بعد انتهاء حفلات القناة إلى لندن لتجهيز معدات رحلته ولتحقيق الغاية النبيلة التى عهد إليه اسماعيل بتحقيقها .

ولما رجع إلى مصر أصدر الخديو اسماعيل مرسوما للسير صمويل بيكر نرى أن ننقل بعضه عن كتاب المستر كرابيتس ليتبين القارىء غاية ذلك الخديو العظيم من فتح السودان.قال المرسوم :

ضار بالمصالح البريطانية بقدر ما هو حاط بكرامة الأدارة المصرية وصفتها.»
ومما يبعث على أشد الأسف من الناحية الأخرى أن يكون اسماعيل ومن

« نحن اسماعيل خديو مصر

« نظرا لشراسة أخلاق القبائل المقيمة فى حوض النيل

« ونظرا لعدم وجود حكومة ولا قوانين ولا أمن فى تلك الأصقاع

« ونظرا لأن الانسانية تجأر بضرورة الضرب على أيدى صيادى الرقيق الذين يقطنون تلك الاصقاع بعددهم العديد

« ونظرا لأن نشر التجارة المشروعة فى تلك الأصقاع يعتبر خطوة عظيمة فى سبيل المدنية مما يؤدى حتما إلى فتح طريق الملاحة البخارية فى البحيرات الكبرى الواقعة فى منطقة خط الاستواء فى أواسط أفريقيا وقيام حكومة نظامية دائمة

« قد قررنا وأصدرنا أمرنا بما يأتى :

« إعداد تجريدة تكون غايتها

« أولا : إخضاع الأصقاع الواقعة فى جنوبى غوندوكرو لسيادتنا

« ثانياً : منع تجارة الرقيق

« ثالثاً : إدخال نظام لنشر التجارة بطريقة منظمة

« رابعاً : فتح البحيرات الكبرى فى منطقة خط الاستواء للملاحة

« خامساً : إنشاء سلسلة محطات عسكرية فى أواسط أفريقيا ومستودعات تجارية يبعد بعضها عن بعض بمسيرة ثلاثة أيام وأن تكون غندوكرو قاعدة الأعمال الحربية . وقد عينا السير صمويل بيكر لمنصب القيادة العليا لهذه التجريدة لمدة أربع سنوات تبدأ من أول ابريل سنة ١٨٦٩ . كما أننا منحناه أكبر سلطة على كل من يشترك فى التجريدة بما فى ذلك سلطة الحكم بالأعدام .

« كذلك منحناه نفس السلطة المطلقة على كافة الأصقاع الواقعة فى حوض النيل جنوبى غندوكرو . »

فانت ترى من هذا المرسوم أن اسماعيل لم يجعل غايته منع النخاسة وحدها بل فتح البحيرات الكبرى للملاحة ونشر التجارة المشروعة وهى جميعاً ثلاث غايات حميدة .

وقد تظن أن تجريدة السير صمويل بيكر كانت من الأعمال الكمالية التى كان فى وسع اسماعيل الاستغناء عنها . ولكن ماذا عساك أن تقول إذا علمت أن منع النخاسة =

خلفه من الأنجليز فى أعمال الاصلاح هم أول من أسف لأن التدخل الأجنبى وجد الباب مفتوحاً للتدخل عن طريق هذا المعهد الدولى الذى

= كان من الأعمال المستحيلة إن لم يقترن فى الوقت نفسه بانتشار التجارة وفتح البحيرات للملاحة . وهذا ما أكده الجنرال غوردون نفسه عند ما كتب إلى شقيقته قبل سفره إلى السودان فى أول بعثة قام بها إذ قال فى صفحة ٩٠ من كتابه « خطابات غوردون إلى شقيقته » المطبوع فى لندن سنة ١٨٨٨ مانصه :

« لقد شاء الله تعالى أن تظل سوق الرقيق رائجة عدة أعوام . وبما أن النخاسة بمثابة طبيعة ثانية للأهالى فان استئصالها يقتضى أكثر من تجريدة واحدة . فلو فتحت البلاد للتجارة والملاحة لتلاشت هذه التجارة الممقوتة من تلقاء نفسها . »

وقال بعد أيام فى خطاب آخر ورد فى الصفحة التالية من كتابه السالف الذكر :

« إنى اعتقد أن الخديو لو عمر السودان لتمكن من إلغاء تجارة الرقيق . ولكن لا أمل له فى فعل شىء من ذلك إلا إذا استطاع التنقل فى أنحاء البلاد . وعندى أنه ينبغى فتح البلاد بتمهيد طريق الملاحة البخارية والبحيرات الكبرى وإذ ذاك يكون فى مقدورى أن أعرف من هم مروجو تجارة الرقيق فأطلب إلى الخديو إلقاء القبض عليهم . »

ولقد شاءت المقادير أن يوفق اسماعيل باشا فى استئصال شأفة النخاسة وأن ينشر الأمن فى ربوع السودان حتى أن السير صمويل بيكر أشاد بهذه الحقيقة حتى فى سنة ١٨٨٤ التى كانت فيها نيران الثورة المهدية تكتسح البلاد فى عهد خلف اسماعيل باشا. قال السير صمويل بيكر فى مذكراته ص ٢٨٥ :

« كان الأمن العام فى عهد اسماعيل مستتبا فى كافة بلاد الخديو وكان الغريب المسيحى على طول الطريق من الأسكندرية إلى الخرطوم يشعر بطمأنينة تزيد عما يشعر به أحد أبناء لندن فى حديقة هايدبارك بعد الغسق ...... ولكن السودان الآن أى فى سنة (١٨٨٤) أصبح فى فتنة عامة . »

ولتزداد اقتناعا بأن تجريدة السير صمويل بيكر لم تكن كمالية نقتطف لك نبذة من مذكراته التى نشرها قبل أن يتعرف باسماعيل أو يقع تحت نفوذه . والمذكرات تستند إلى ملاحظات يومية كان يدونها السير صمويل بيكر فى سنة ١٨٦١ أثناء زيارته لأواسط أفريقيا قال :

« لا يمكن رفع أفريقيا إلى أى مستوى يقرب من مستوى المدنية مالم تمنع النخاسة =

لا يزال يعرض مصر للتدخل الأجنبي مابقي موجودا . وقد اعترف أحد

= بتاتا . وأول خطوة لاغنى عن اتخاذها فى سبيل تحسين شؤون القبائل المتوحشة الضاربة فى حوض النيل الأبيض هي القضاء على تجارة الرقيق قضاء مبرماً. فالى أن يتم هذا فلاسبيل إلى نشر التجارة المشروعة . . . . . فالبلاد موصدة تماماً فى وجه أى إصلاح . »

ولقد حدثنا السير صمويل بيكر فى مذكراته حديثاً طريفا عن بعض مشاهداته فى السودان وعن طريقة صيادى الرقيق فى مهنتهم الممقوتة . فقال ما ملخصه :

« عند وصولى إلى غوندوكرو فى أول يناير سنة ١٨٦٣ كان الناس يظنوننى من جواسيس الحكومة البريطانية وكلما اقتربت من خيام أية قبيلة كنت أسمع فك الأصفاد قبل وصولى إلى الخيام وإذ ذاك يتم تهريب الرقيق وإخفاؤهم فى مكان بعيد عن الأنظار. وكان أحد تجار الرقيق من أبناء الطائفة القبطية وهو أبو القنصل الأمريكى فى الخرطوم. ومما أثار دهشتى أن السفينة التى وصلت إلى غوندوكرو مقلة بعض أولئك اللصوص كان يخفق عليها العلم الأمريكى !

ثم استطرد السير صمويل بيكر فقال :

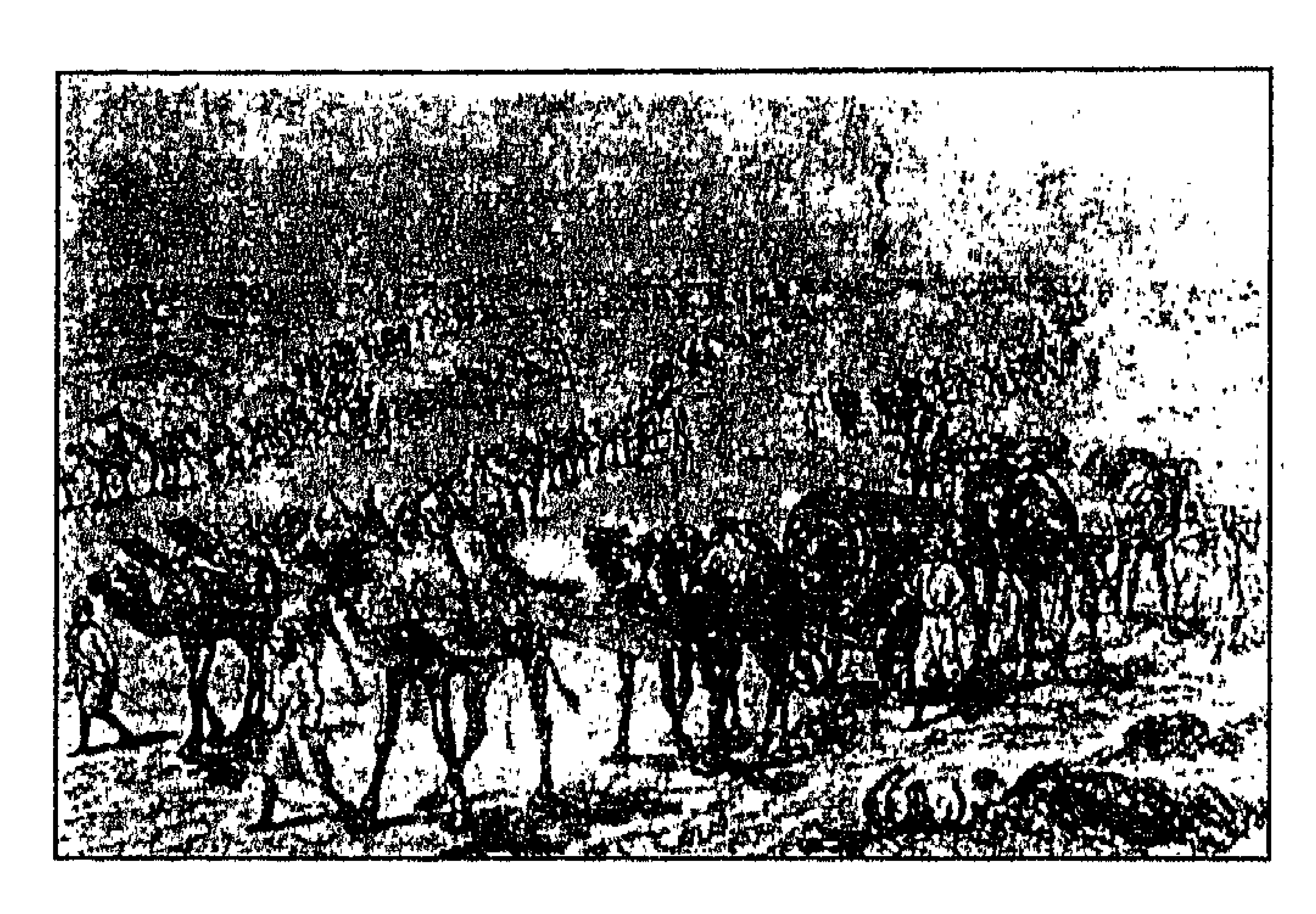
« لولا تجارة النيل الأبيض لأصبحت الخرطوم ولا وجود لها . أما تلك التجارة فهى النخاسة واغتيال الناس . ولاحاجة بعد ذلك إلى الأسهاب فى وصف أخلاق أبناء الخرطوم . أما كمية العاج الوارد من بلاد النيل الأبيض فهى من الضآلة بحيث لا يصح أن تدخل ضمن احصاء الصادرات إذ لا يزيد مقدارها السنوى عن ٤٠٫٠٠٠ جنيه .»

ثم راح يحدثنا عن نوع التجار فى بلاد النيل الأبيض فقال :

« هناك نوعان من التجار أحدهما ذو مال والثانى عبارة عن طائفة من المغامرين المفلسين . أما نظام العمل فواحد فى الحالتين ويمكن معرفة سلوك الأول من وصف سلوك الثانى .

« فالرجل المفلس يؤلف حملة ويقترض عليها النقود اللازمة بفائدة ١٠٠ ٪ ويوافق على دفع القرض عاجا بنصف ثمنه فى السوق . ومتى حصل على المال اللازم استأجر عدداً من السفن ورهطاً من الرجال يتراوح عددهم بين ١٠٠ و ٣٠٠ وجلهم من الأعراب أو من حثالة البلاد المجاورة ممن فروا من وجه العدالة ووجدوا ملجأ حصيناً فى مخابىء الخرطوم . ثم يبتاع لرجاله عدداً من البنادق وكمية هائلة من القذائف هذا عدا بعض مئات الأرطال من الخرز . فاذا ما أتم إعداد حملة القرصنة هذه دفع لكل رجل من رجاله مرتبه لمدة =

قضاة المحاكم المختلطة بهذه الحقيقة فقال فى كتابه «مصر وأوربا ص ٢١» ما نصه :



نقل أجزاء البواخر النيلية على ظهور الأبل من مصر إلى السودان فى صحراء النوبة فى أواخر سنة ١٨٦٩ استعدادا لفتح اقليم خط الاستواء

= خمسة أشهر سلفاً بمعدل تسعة شلنات فى الشهر على أن يدفع لهم ستة عشر شلنا أخرى عن كل شهر آخر بعد انقضاء الخمسة أشهر السابقة .

« وتقلع السفن عادة فى شهر ديسمبر وعند وصولها إلى الناحية المطلوبة ينزل ركابها إلى البر متوغلين فى داخل البلاد إلى أن تسوقهم الأقدار إلى قرية أحد زعماء الزنوج ممن تكون الروابط قد توثقت بينهم وبينه من قبل . فاذا ما ملاه الأعجاب بهؤلاء الأصدقاء الجدد ممن يحس فى نفسه بتفوق سلاحهم لايتردد فى انتهاز الفرصة لتلمس تحالفهم ولأغرائهم بمهاجمة عدو من أعدائه فى الجهات المجاورة . وإذ ذاك تسير الجماعة فى الليل بارشاد مضيفيهم الزنوج إلى أن يصلوا بعد مسيرة ساعة إلى القرية الآمنة التى يكون قد تقرر مهاجمتها قبيل الشروق بنحو نصف الساعة . فاذا ماحانت ساعة الهجوم أحيط بالقرية المنكودة من جميع جوانبها وسكانها يغطون فى نومهم . ثم إذا بالمهاجمين يوقدون النار فى أكواخ القش من كل جانب . وليتهم يكتفون بهذه النيران تلتهم الضحايا الآمنين كلا بل تراهم يطلقون بنادقهم عليهم . وفى وسط هذا الذعر العام تهجر الضحايا المساكين أكواخها طلباً للنجاة من هذا الجحيم المستعر فيحصدهم رصاص البنادق حصدا بينما النساء والأطفال يهرعن من هنا إلى هناك وسط هذا الخطر والازدحام فيتخطفهن المهاجمون ويحكمون وثاقهن . وسرعان =

« إن أحكام هذه المحاكم قد خدمت أجل خدمة مجموعة الأجانب الذين



الأسطول النيلي الذى تحرك من الخرطوم فى يوم ٨ فبراير سنة ١٨٧٠ لفتح اقليم خط الاستواء وكان مؤلفا من ٣٠ سفينة شراعية و باخرتين

= ما تستولى الجماعة على المواشى فى زرائبها ويسوقونها أمامهم كجزء من الغنيمة . أما النساء والأطفال فينقلونهن إلى أحد أسواق الرقيق . »

وقد قدر السير صموئيل بيكر عدد العاملين فيما يسمونها « تجارة العاج » فى حوض النيل الأبيض بنحو ١٥٫٠٠٠ من المصريين هذا عدا التجار السودانيين . وكان لكل من أولئك التجار منطقته الخاصة تمتد فيها محطاته العسكرية وفى كل محطة ما لا يقل عن ٣٠٠ شخص وله الحق فى امتلاك ما يشاء من الأراضى الواقعة داخل حدود منطقته . ومن هنا نستطيع أن تدرك عظم نفوذ تجار الرقيق وكيف أن مساحات واسعة من السودان كانت محتلة بعصابات مسلحة من أهالى الخرطوم . وبديهى أنه كان فى استطاعة هؤلاء التجار عقد اتفاقات مع الأهالى لمهاجمة وإبادة جيرانهم واختطاف نسائهم وأطفالهم وغنم أكبر ما يمكن غنمه من الماشية والضأن على نحو ما مر بك .

ولم نذكر لك تلك التفاصيل التى نقلناها عن كتاب المستر كرابيتس إلا لنبين لك مبلغ ما كان لتجار الرقيق من قوة عسكرية منظمة ومسلحة أتم تسليح . فاذا كان اسماعيل قد قرر القضاء على أولئك التجار فانه لم يفته ما كانوا عليه من القوة والمناعة وتفوقهم عليه فى كل شىء .

* * *

يستغلون خيرات البلاد ومواردها.» وأدعى إلى الأسف من كل ما تقدم



حفلة رفع العلم المصرى على غوندوكرو وإعلان ضمها إلى مصر
(٢٦ مايو سنة ١٨٧١)

= والآن وقد عرفت فداحة مهمة السير صمويل بيكر وما كان يواجهه من ناحية خصومه الأقوياء من تجار الرقيق فحسبنا أن نقص عليك أنه بعد تسلم المرسوم الذى أعطاه إياه اسماعيل باشا على نحو ما مر بك وبعد أن جعل مرتبه السنوى عشرة آلاف من الجنيهات وتقرير معاش لأسرته إذا أدركته الوفاة فى أثناء رحلته، سافر إلى لندن لتجهيز الحملة فأوصى بإنشاء بعض السفن الخفيفة الصالحة للملاحة النيلية واتفق مع مصنع السفن أن يكون التسليم لا فى الاسكندرية أو القاهرة بل فى الخرطوم !!

وفى وسعك أن تتصور مقدار ما تكبده السير صمويل بيكر من المصاعب فى نقل أجزاء البواخر النيلية على ظهور الابل عبر صحراء النوبة . لأن الشلالات كانت تحول دون سفر البواخر المذكورة مما دعا إلى تفكيك أجزائها وحملها على ظهور الابل . ولم تنقل الابل أجزاء البواخر فقط بل نقلت المهمات الثقيلة هذا بينما سافر السير صمويل بيكر بحرا إلى السويس ومنها إلى سواكن فالى بربر على ظهور الابل ثم إلى الخرطوم على ظهر الباخرة .

وفى ٨ فبراير سنة ١٨٧٠ غادر الخرطوم على رأس حملة عددها ١٦٥٤ جندى عدا ٢٠٠ من الخيالة الغير نظاميين وبطاريتين من المدافع . وقد نقلت هذه الحملة ثلاثون سفينة شراعية وباخرتان .

ولما وصل إلى ملتقى نهر السوباط بالنيل جنوبى فاشودة أنشأ محطة التوفيقية =

أن يكون عزل اسماعيل سبباً فى تعطيل مـا كان قد شرع فيه من أعمال



المعسكر المصرى فى غوندوكرو (الاسماعيلية) سنة ١٨٧٢

= نسبة إلى سمو الأمير محمد توفيق ولى عهد الأريكة الخديوية . وبعد مدة سافر إلى غوندوكرو فوصلها فى ١٥ ابريل سنة ١٨٧١ ورفع عليها العلم المصرى فى ٢٦ مايو فى احتفال كبير أعلن فيه رسمياً ضم هذه البلاد إلى الأراضى المصرية .

وكان يوم الاحتفال بضم هذه المدينة إلى أملاك مصر يوماً مشهوداً . فقد وقف السير صموبل بيكر تحت السارية وطولها ٨٠ قدماً واصطف الجنود ومعهم مدافعهم ولما فرغ السير صموبل من تلاوة الأعلان الرسمى بضم هذه الجهات إلى أملاك مصر رفعت الراية المصرية فحياها الجنود وأطلقت المدافع تحية واجلالا .

وسرعان ما استبدل السير صموبل بيكر اسم غوندوكرو باسم الاسماعيلية نسبة إلى الخديو وجعلها عاصمة مديرية خط الاستواء .

وفى ٢٢ يناير سنة ١٨٧٢ استأنف السير صموبل بيكر السير فى النيل الأبيض وأسس نقطا عسكرية بأعلى النيل ومنها الابراهيمية (نسبة إلى ابراهيم باشا) على بحر الجبل وأنشأ حصونا أخرى .

ولم يلبث أن ضم السير صموبل بيكر مملكة اونيورو المتاخمة لبحيرة البرت شرقا إلى أملاك مصر بعد خلع ملكها كابريقه وتولية قريبه ريونجا وكان ذلك فى ١٤ مايو سنة ١٨٧٢

ثم مالبث ملك أوغندا « أميتسى » أن أعلن ولاءه لخديو مصر وتبودلت الهدايا بينه وبين السير صموبل بيكر . وبفضل هذا الولاء فتحت الطريق بين أعالى النيل وزنجبار .



ريونجا ملك أونيورو يصافح بيكر باشا والجنود المصرية مصطفة
لاستقباله بقيادة القائمقام عبد القادر حلمى بك (سنة ١٨٧٢)

= وفى ابريل سنة ١٨٧٣ انتهت مدة خدمة السير صمويل بيكر فعاد إلى الاسماعيلية بعد أن استخلف مكانه فى قيادة الجيش رؤوف بك ورجع إلى الخرطوم فالقاهرة حيث حظى بمقابلة الخديو (فى أغسطس سنة ١٨٧٣) فأنعم عليه بالنشان العثمانى كما أنعم على القائمقام عبد القادر بك حلمى برتبة الميرالاى جزاء خدماتهما فى بسط سلطة مصر فى منطقة خط الاستواء.

وعبد القادر بك حلمى هو أركان حرب بيكر باشا وقد صار بعد عبد القادر باشا حلمى حكمدار السودان سنة ١٨٨٢ صاحب المواقع المحمودة فى الدفاع عن سلطة مصر فى السودان (وهو والد السباح المشهور اسحاق حلمى).

وقبل أن تنتهى خدمة السير صمويل بيكر أرسل إلى اسماعيل باشا يخبره بأنه لا ينوى تجديد عقد خدمته وأنه يقترح تعيين ابن أخيه الضابط جوليان بيكر مكانه. وفى فبراير سنة ١٨٧٢ رد عليه اسماعيل ردا رقيقا قال فيه إنه مازال ينظر فى الاقتراح دون أن يجيب عليه فورا. ثم وقع اختيار اسماعيل فيما بعد على غوردون باشا ليحل محل السير صمويل بيكر.

وقبل أن ننتقل إلى الجنرال غوردون نذكر للقارئ أن اسماعيل باشا كان طوال حملة السير صمويل بيكر شديد الاهتمام بها. ونحسب أننا لا نكون إلا قد وفينا الخديو بعض حقه إذا اقتبسنا بعض فقرات الخطاب الذى أرسله فى فبراير سنة ١٨٧٢ =

قاصراً على الأحوال الشخصية الأسلامية مما كان لابد أن يؤدى مع

= إلى السير صمويل بيكر وسبقت الأشارة إليه .فهذا الخطاب الذى ننقله عن كتاب المستر كرابيتس يصح أن يتخذ منهاجا لما توحى به الدبلوماسيه لرحل له عبقرية اسماعيل وهو يبين لنا فى الوقت نفسه معنى الاستعمار الذى يراد به نفع البلاد المستعمرة (بالفتح) . .

قال الخديو مخاطبا السير صمويل :

«لقد وصلت الآن إلى بلاد تعتبر جميلة وخصبة فى وقت واحد وأنت تعلم أنه يحيط بك من القبائل أناس انتزعت من نفوسهم الثقة وانقلبوا أعداء ألداء بفعل صيادى الرقيق فى الماضى وهو ما وفقتم فى مهمتكم فى وضع حد له . ولكن خطوط مواصلاتك مع الخرطوم غدت مترامية وصعبة ولهذا يلوح لى أن من خطل الرأى أن تتقدم إلى الأمام وتترك وراءك من رجال القبائل من لم يسلس قياده بعد ولا عاودته الثقة فينا . فقف عند غوندوكرو وحصن مركزك وابدأ عملك ولا تنى فى الأعلان عنه بين مشايخ القبائل . »

ولم يشأ اسماعيل أن يكتفى بهذا التعميم بل انتقل إلى التخصيص فقال :

« احتكر التجارة كما اقترحت . ولست أقول ذلك لأننى ممن يؤمنون بمزايا الاحتكار كلا بل لأنى أرى ما يسوغه فى الحالة التى نحن بصددها . وليس لك عنه غنى للتخلص من أولئك التجار الذين يتخذون من الرقيق واسطة للتعامل . ولكن استخدم الاحتكار استخداماً واسع الأطراف ومنطويا على السخاء ولن تلبث بعد آن قصير حتى تجعل الأهالى يستبدلون مصلحة غير مشروعة بمصلحة مشروعة . »

ثم استطرد الخديو فأشار إلى عدة مسائل رأينا أن نثبتها هنا قال :

« بودى أن أعرف السلع التى يهم الأهالى المساومة عليها . ويوجد معك هيجو نبوتام ولا أحسب أن مهندساً واحدا فيه الكفاية ولذا سأبعث إليك بمهندس آخر يعمل تحت إشرافه . وأولى لك أن تفكر فى أنجع الطرق لتسهيل مواصلاتك مع الخرطوم . وقد أصبحت الآن متسلطا على قبائل «بارى» فالتزم العدل معهم وبذا تزداد ثقتهم فيك ويتأكدون أنك إنما هبطت إلى ديارهم بقصد تعليمهم وإرشادهم .

« وليس يفوتنى أن كل هذا العمل المادى والأدبى يستغرق وقتا طويلا . ولكن لو سهرت عليه حتى يثمر فكن على يقين بأنك تكون بذلك قد فتحت أمامك الطريق إلى البحيرات دون أن تخطو خطوة واحدة خارج غوندوكرو حتى ولو كانت هذه البحيرات تفصلها عنك مئات الأميال .

الزمن إلى الاستغناء عن المحاكم المختلطة .



المؤرخ المحقق الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعي الذى اقتبسنا الكثير من كتابه القيم

= « لقد رسمت لك إجماليا حدود الخطة التى أريدك على سلوكها ولكنى أدع لفطنتك الطرق والوسائل لتحقيق هذه الغاية . وبالاختصار لا تتقدم إلى الأمام بل علم الناس وعمر البلاد وحول القبائل إلى أصدقاء لك فمتى أدركت هذا فسر إلى الأمام على بركة الله. »

فاذا عساك أن تستخلص من هذا الخطاب الذى تفيض من جوانبه الحكمة وتتجلى فيه الرحمة والمقدرة السياسية ؟ وقل لى بربك أكان يمكن أن رجلين خطيرين كبيكر وغوردون لهما مكانتهما السامية بين مواطنيهم الانجليز يستقتلان فى الدفاع عن اسماعيل ويطريان سلوكه لولا إعجابهما به ؟ ألا إن الخديو اسماعيل ما كان ليظهر فى كتب هذين الرجلين بمظهر البطولة والعظمة لولا أنهما أحباه وقدرا ما كان يسديه للانسانية وللمدنية من الخدمات برغم ما أثاره الدائنون حوله من جلبة وضوضاء .

تخوف أوربا من توسع اسماعيل فى السودان

لقد ذكرنا لك مآخذ الأستاذ الرافعى بك على سياسة اسماعيل فى السودان ودعواه بأن الخديو عمل ما عمله تنفيذا لرغبة انجلترا . ونحسب أن ملاحظات حضرة الأستاذ الكبير تستقيم مع أبسط قواعد المنطق كانت تقتضى عقلا أن أوربا أو بالأحرى انجلترا =

وقد تجلت همة العهد الاسماعيلى فى حماية التعليم . فالنظام الذى وضع بمقتضى قانون سنة ١٨٦٨ للمدارس الابتدائية والثانوية والفنية كان

=تترك لاسماعيل الحبل على الغارب ليتوسع فى السودان مادام هذا التوسع هو فى النهاية لخدمة المصالح الأنجليزية ولو عن طريق غير مباشر ربما غاب عن اسماعيل وقتئذ ولكنه لا يعقل أن يكون قد غاب على الساسة الأنجليز كما حدث عند ما بعثت انجلترا بالرحالة ستانلى لاحتلال أوغندا فسبقها اسماعيل إلى احتلالها كما فصله سمو الأمير عمر طوسون فى ص ٣١٩ من هذا الكتاب

والقارىء يسلم معنا بذلك . ولكن الواقع كان غير هذا على خط مستقيم . وفوق ما تقدم فان اسماعيل سرعان ما اضطره حملة الأسهم إلى أن يختزل أعمال الفتح والتعمير فى السودان . وأنت تعرف أن هناك على الدوام صلات خفية وعلاقات مبهمة بين المالية العليا ومحترفى السياسة . فلو لم تكن السياسة راغبة فى منع اسماعيل عن التوسع فى السودان لوجدت ألف سبب وألف مسوغ لصد أصحاب الأسهم عن مضايقة الخديو . ولكن كلا بل إن السياسة هى التى دفعت أصحاب الأسهم إلى العمل . فما كادوا يضغطون على اسماعيل حتى رأيناه يرسل بهذا الخطاب المرير (الغفل من التاريخ) إلى السير صمويل بيكر وهو خطاب يشعر بأن الرجل اضطر اضطرارا إلى التخلى عن السير صمويل وترك ما عمره فى السودان تذروه الرياح السافيات . قال:

« عزيزى السير صمويل

« لقد حملتنى على الاعتقاد عند بدء ذهابك إلى السودان بأن نفقاتك بينما تظل فادحة فى خلال السنة الأولى فانها ستقل فيما بعد شيئاً فشيئاً وسنة بعد سنة . بل إنك تنبأت فعلا بأصابة مكاسب عظيمة .

« ولكنى لاحظت فى البيان الذى يصلنى سنويا من الجهات التى ترابط فيها أن النفقات لم تخفض بتاتاً وأنها لا تزال فى مثل المستوى الذى كانت فيه فى السنوات الأولى . . . . .

« ولعلك تدرك ياعزيزى السير صمويل أن السودان يتطلب أموالا طائلة لأنجاز ما لاغنى عنه من المشروعات العمرانية فى السكك الحديدية وما إليها من المرافق العامة.

« ومتى كان الأمر كما ذكرت فانى مضطر يا عزيزى السير صمويل لان أرجوك أن ترتب الأمور بشكل يساعد على تخفيض نفقات تجريدتك إلى المستوى الضرورى البحت=

جديراً بأن تفاخر به أية دولة أوربية . وحسبه أنه أدى إلى زيادة عدد المدارس من ١٨٥ فى سنة ١٨٦٢ إلى ٥٨٢٠ مدرسة فى سنة ١٨٧٨ كما بلغ عدد التلاميذ فيها نيفاً و ١٠٠٫٠٠٠ على أن العسر المالى الذى أصاب الميزانية فى العام التالى أدى إلى إنقاص هذا العدد إلى الربع وفضلا

= ولاحظ أنى إذ أطلب ذلك إليك فلكيما يكون من المستطاع إنجاز ماتقتضى مصالح السودان إنجازه من الأعمال العامة . »

أليس فى ذلك الخطاب الحجة الدامغة على أن وزارات الخارجية الأوربية أدركت ببعد نظرها أن ما يقوم به اسماعيل من أعمال التعمير فى السودان ليس له معنى إلا محاولة تخليص نفسه وتحريرها من رقابة الغرب وسيطرته ؟ ولسنا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن هذا الاستقلال فى الرأى هو الذى أثار القلق فى نفوس الساسة الأوربيين وجعلهم ينظرون إلى اسماعيل نظرة الريب المقرون بالخوف .

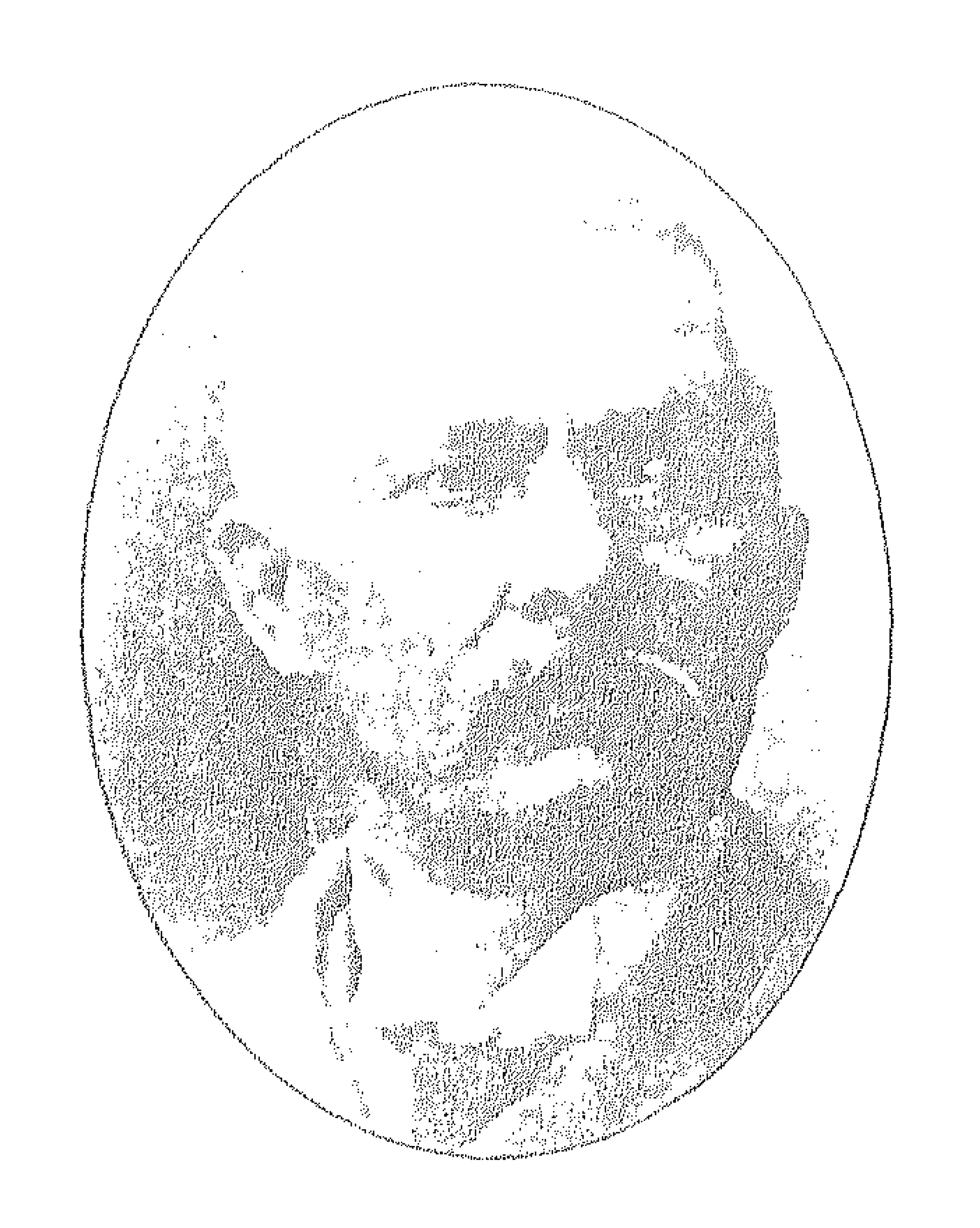
ذلك لأن فرنسا كانت طيلة عهد سعيد تعتبر مصر شبه مستعمرة فرنسية مما جعل انجلترا تتوجس خيفة على مصير وادى النيل وخاصة بعد حفر قناة السويس وقرب افتتاحها . ولذا لم تأل جهداً فى تأييد اسماعيل باشا فى معارضته لشروط امتياز مشروع القناة كما مر بك .

ولكن لم يكن معنى محاولة اسماعيل تخليص مصر من الشباك الفرنسية أن يقذف بها فى أحضان انجلترا . كلا بل كان يعمل ويعمل بنظام وترتيب وبفطنة ولباقة على تحقيق استقلال مصر . ولما كان يخشى أن يؤدى هذا إلى الاصطدام بتركيا يوما ما فانه آثر الا يستخدم فى تنظيم جيشه لاضباطا إنجليز ولافرنسيين بل ارتآى بثاقب رأيه أن يستخدم الضباط الأمريكان بعد ما أبدوه من ضروب الشجاعة فى الحرب الداخلية ولبعدهم عن الغايات والمطامع السياسية فى مصر .

اسماعيل يستخدم الضباط الأمريكان

وكان طبيعيا فى أثناء وجود العلاقات السياسية بين أمريكا وتركيا ألا يقدم اسماعيل جهاراً على استخدام الضباط الأمريكان فى جيشه بقصد توجيههم ضد تركيا . ولكنه استطاع بواسطة الكولونيل « ثاديوس موت » الأمريكى الذى كان ملحقا بحرس الخديو أن يعقد عقود استخدام مع ثلاثة قواد وهم « ستون » و «لورنج» و «سيبلى» =





الكولونيل شالى لونج بك *
وقد كلفه ساكن الجنان اسماعيل باشا بالذهاب إلى أوغندا وعقد محالفة مع ملكها ففعل

ستانلى الرحالة المعروف *
وقد أرسلته انجلترا لاحتلال أوغندا فسبقه الكولونيل شالى لونج إلى احتلالها

= و ٢٢ أميرالاى وهم « شالى لونج » و « كولستون » و « ديريك » و « داى » و « فيلد » و « حينيفر » و « كينون » و « لوكيت » و « ماكيفور » و « ماسون » و « بيردى » و « بروت » و « الكسندر رينولدز » و « فرانك رينولدز » و « ريد » و « رهت » و « روجارز » و « سافدج » و « آلن » و « ووارد » وثلاث بمباشيه وثمانية صاغات وثلاثة يوزباشية وثلاثة جراحين .

وقد نص فى عقد الاستخدام الذى أمضاه هؤلاء الرجال قبل مغادرة الشاطىء الأمريكى على أن يبادروا بمقاتلة كافة أعداء الخديو أينما كانوا مع معافاتهم من محاربة قوات الولايات المتحدة (طبعا)

على أن الكولونيل شالى لونج كتب فيما بعد أنه أبلغ هو وزملاؤه بصفة سرية أنه عدا تنظيم الجيش المصرى فان مهمتهم الحقيقية هى مساعدة مصر على التحرر من السيادة التركية وقد أكد الكولونيل قوله هذا بما ذكره فى المجلد الأول من كتابة ص ١٧١ عن مقابلته الأولى لاسماعيل باشا إذ قال له الخديو:

« إنى أعتمد على فطنتك وإخلاصك وهمتك لتساعدنى على تحقيق استقلال مصر فمتى تم هذا ـ وهو ما سيتم باذن الله ومشيئته ـ فسأنعم عليك بأسمى المراتب . »

* هاتان الصورتان أعارهما سمو الأمير عمر طوسون للمعرب .

عن تلقى التعليم كان نصف التلاميذ يتناولون الوجبات الثلاث مجاناً بينما كان النصف الآخر يتنـاول وجبة واحدة على الأقل . وقد حل التهافت على التعليم محل الدراسة الأجبارية التى لجأ إليها محمد على لملء

اسماعيل لم يكن منفذاً للسياسة الأنجليزية

وما دمنا فى صدد التكلم عن الكولونيل شالى لونج فيحسن أن نذكر لك ما كتبه الأمير البحاثة سمو الأمير عمر طوسون فى جريدة الأهرام بعددها الصادر فى ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ فى مقال عنوانه « مديرية خط الاستواء »

قال سموه حفظه الله :

عين الكولونيل شالى لونج رئيس أركان حرب الجنرال غوردون فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٧٤ عند ماعين غوردون باشا مديرا لمديرية خط الاستواء . وقد كتب الكولونيل كتاباً إسمه « حياتى فى أربع قارات » جاء فى الصفحة ٦٧٠ منه قوله : «عند ما دخلت على الخديو اسماعيل كان يمشى بخطوات واسعة فى قاعة الاستقبال وهو متوتر الأعصاب وكان برفقتى نوبنو بك التشريفاتى الذى أدخلنى عنده فسألنى :

س أرأيت الجنرال غوردون ؟

ج نعم يا مولاى ولقد قضيت معه أكثر الليل

فقال الخديو :

«حسناً جدا والآن أعرنى أذنك . لقد وقع الأختيار عليك لتكون رئيس اركان حرب لعدة أسباب: أهمها المحافظة على المصالح المصرية فهناك فى لوندرا يوشك أن تنظم حملة بقيادة رجل يقال له ستانلى أمريكى الجنسية على ما يزعمون والغرض من هذه الحملة حسب الظاهر نجدة الدكتور ليفنجستون أما الغرض الحقيقى منها فهو رفع العلم البريطانى على ربوع أوغندا فتوجه أنت إلى غوندوكرو وأسرع فى الذهاب إلى أوغندا ولا تضيع أوقاتك واسبق حملة لوندرا وأبرم معاهدة مع ملك أوغندا فتمسى مصر مدينة لك سرمديا بواجب الشكران معترفة بالجميل. إذهب وليكلل مسعاك بالنجاح إن شاء الله . » فذهب كما أمره مولاه . ومن هناك كتب فى كتابه «مصر ومديرياتها المضيعة» ص ٢٤ ص ٢٥ ما نصه :

« لقد توصلت إلى إصابة الهدف السياسى الذى كانت ترمى إليه مأموريتى ونجحت فى ذلك إلى أبعد مما كنت أرجو وعقدت معاهدة مع الملك أميتسى اعترف فيها بوضع مملكته تحت حماية مصر . وقد أبلغت المعاهدة إلى الخديو واتخذت أساسا للمذكرة الرسمية التى أصدرتها مصر وقررت بموجبها ضم جميع الأراضى الواقعة حول بحيرات فيكتوريا والبرت الكبرى . »


السير ريجنالد ونجيت
المندوب السامي البريطاني في مصر سابقا

مدارسه بالطلبة . وكثيراً ما كنت ترى شبانا يتعاونون فيما بين أنفسهم على أن يقوموا بأداء نفقات أحدهم في المدرسة في مقابل تعهده بتعليمهم في أحد الفصول الليلية . ولا ريب في أن تنبه المصريين الفجائي هذا إلى مزايا التعليم الأوربي أدى بطبيعة الحال إلى تباين النتائج . وعلة ذلك أن العقل المصري أكثر ميلا إلى الحفظ منه إلى القياس والاستنتاج

= وقد اختفت هذه المذكرة من دار المطبوعات بمصر وهي المذكرة التي أرسلها شريف باشا ناظر الخارجية إلى قناصل الدول وقد جاء بعد تعداد المواقع التي خاضتها الجنود المصرية ما نصه :

« وعلى ذلك قد تم إلحاق جميع البلاد الواقعة حول فيكتوريا والبرت بمصر وفتحت البحيرتان وروافدهما ونهر السومرست للملاحة وصارت ممهدة للاستكشافات التي يقوم بها غوردون باشا . »

ولعلك توافقنا على أن اسماعيل في عمله هذا لم يكن يصدر عن رغبة انجلترا ولا كان منفذا لسياستها كما يؤخذ من أقوال الأستاذ الرافعي بك .

ونستسمح القارئ في هذا الاستطراد ونعود الآن إلى الموضوع فنقول إن الضباط الأمريكان بدأوا أعمالهم في الجيش المصري في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٠ وكان استخدامهم بمثابة بداية عهد جديد في تاريخ مصر اذ حرر اسماعيل بلاده من ألاعيب ساسة العالم القديم وصمم على أن يكون سيد بلاده المطاع اسما وفعلا . ذلك لأن كل انسان كان يعلم أن أولئك الضباط لم تكن لهم علاقة بالسياسة مطلقا ولا كانوا خداما لواشنطون في ثياب الجيش المصري .

ولقد أشار السير ريجنالد ونجيت حاكم السودان العام سلفا إلى هؤلاء الضباط فقال في كتابه المسمى «المهدية والسودان المصري» المطبوع في سنة ١٩٨١ ص ٢٠٤ ما نصه : =

وهو ما جعل التلاميذ يحفظون القواعد الرياضية عن ظهر قلب كما لو كانت



الزبير رحمت باشا

= «كان الجيش المصرى قبل سنة ١٨٨٢ يجرى تدريبه على أيدى ضباط أمريكان وهم رجال عسكريون ذوو تجاريب مختلفة ولكن لم يكن يسمح لهم بتدريب الجنود الفعلى لا فى قليل ولا فى كثير بل كان عملهم قاصراً على واجبات أركان الحرب فيما كانت له علاقة بالشؤون الطبوغرافية ونحوها وفيما يقومون به من الاستكشافات فى السودان وفى الصحارى الواقعة بين النيل وبين البحر الأحمر.»

ولسوف نشير فى سياق الحديث إلى بعض أعمال هؤلاء الضباط وهى أعمال تضيف إلى تاريخ اسماعيل صفحة ذهبية أخرى. وقد ظل أولئك الضباط الأمجاد يعملون إلى أن أرغموا فى سنة ١٨٧٢ على مغادرة الجيش المصرى بعد أن تجهم أصحاب القراطيس لاسماعيل وأبوا إلا أن يحشوا جيوبهم ويشبعوا نهمهم بما كان ينفقه من الأموال فى خدمة الأنسانية والمدنية فى السودان.

وقبل أن نختم كلامنا عن الرق لابد من الأشارة إلى الزبير رحمت باشا باعتباره أكبر تجار السودان وبخاصة تجار الرقيق وكانت دائرة أعماله ومركز سلطته اقليم بحر الغزال.

ونحن نلخص هنا مانقله الاستاذ الرافعى بك من كتابى نعوم باشا شقير وإبراهيم باشا فوزى عن حياة هذا الزعيم السودانى الذى استولى على بحر الغزال بعد أن فتك بملك هذا الأقليم وجعل عاصمته فى «ديم الزبير» وامتدت سلطته وجمع لنفسه جيشا =



الأمير عبد الحميد نجل السلطان ابراهيم سلطان دارفور

عزمه ما لتأييده ولاقتناص الرقيق وفتح طريق التجارة من بحر الغزال إلى كردفان .

وفى سنة ١٨٦٩ فتك الزبير برجل يدعى « البلالى » جاء إلى بحر الغزال من الخرطوم لاحتلال الاقليم باسم الحكومة المصرية . ثم خشى الزبير عاقبة مغاضبة الحكومة المصرية فأعلن ولاءه للخديو .

واستولى الزبير على بلاد « شكا » بين دارفور و بحر الغزال وقدم للحكومة المصرية كافة ما فتحه من البلاد تعين فيها من تشاء عربونا على ولائه فشكره اسماعيل باشا وأنعم عليه بالبكوية وعينه حاكما على ما فتحه من البلاد باسم الحكومة المصرية فصار مديراً لبحر الغزال وجعل مدينة شكا عاصمة مديريته .

فتح سلطنة دارفور سنة ١٨٧٤

ثم مازال الزبير يرغب اسماعيل باشا أيوب حاكم السودان فى فتح دارفور وكانت مستقلة فعلا برغم الفرمانات التى ادخلتها اسماً فى عهد محمد على ضمن أملاك مصر إلى أن عهد الخديو لأيوب باشا بفتحها . وكان سلطانها ابراهيم وولى عهده الأمير عبد الحميد من ألد أعداء الزبير .

وفى ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٧٤ اشتبك جيش الزبير وعدده ٢٠٫٠٠٠ مقاتل بجيش السلطان ابراهيم فى جهة منواشى فدارت الدائرة على ابراهيم وقتل فى المعركة وتم فتح دارفور وضمت إلى أملاك مصر بعد أن دخل جيش اسماعيل باشا أيوب مدينة الفاشر فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٤

رقية من السحر يلقنهم إياها أحد السحرة الأجانب كما أنهم عكفوا على



الجنرال غوردون باشا

= وابتهج الخديو بفتح دارفور لأنها ضمت إلى مصر مالا يقل عن ثلاثة ملايين من السكان وأنعم على أيوب باشا برتبة الفريق كما أنعم برتبة اللواء على الزبير باشا وأبلغت تحيات وثناء الخديو إلى كافة أمراء الجيش فى احتفال مهيب أطلقت فيه المدافع ابتهاجاً وإجلالا كما ذكر فى عدد ٥٨٥ من الوقائع المصرية الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٤

وأخذ أيوب باشا يعمر الفاشر وبنى فيها حصناً وداراً للحكومة وأقام فيها سوقا للتجارة ثم أظهر الزبير استياءه من فداحة الضرائب التى ضربها الفريق أيوب باشا على الأهالى فشكاه هذا للخديو فنهاه اسماعيل باشا عن التعرض للحكمدار. وإذ ذاك استأذن الزبير الخديو فى الحضور إلى مصر لعرض حقيقة الحال. فلما أذن له اسماعيل باشا حضر الزبير إلى القاهرة فأكرم الخديو وفادته ولم يأذن له بالعودة إلى السودان. فأدرك هذا أنه يراد ابقاؤه كرهينة لولائه للحكومة فأذعن للبقاء والأقامة فى مصر مشمولا بعطف الحكومة وإكرامها.

غوردون باشا

وهل كان اسماعيل مرغما على تعيينه ؟

ذكرنا لك أن السير صمويل بيكر باشا عند اعتزامه مغادرة الخدمة اقترح على اسماعيل باشا تعيين ابن أخيه الضابط جوليان بيكر مكانه وأن الخديو أجابه بخطاب رقيق سنة ١٨٧٢ يطرى فيه أخلاق جوليان وصفاته ولكنه ذكر له أن مسألة فتح أواسط أفريقيا =

حفظ الأجرومية الفرنسية حفظهم للقرآن دون ان يتعلموا اللغة نفسها .

=في وجه العلم والتجارة والحضارة قد تملكت حواسه بحيث تقضى عليه بوجوب التريث واستعمال منتهى الحذر فى اختيار من يخلفه فى منصبه الخطير ولذا فهو يرجىء البت فى الموضوع إلى وقت آخر .

فمن ذلك ترى أن السير صمويل بيكر لم يكن – عند اقتراح تعيين ابن أخيه جوليان فى منصبه – يصدر عن رأى الحكومة الانجليزية وإلا لتعين على اسماعيل قبول الاقتراح ولو من باب المجاملة . كذلك كان الخديو يعمل بمطلق حريته وفى داخل حدود واجباته بصفته الحاكم الأعلى ذى السيادة المطلقة عند ما وقع اختياره على الجنرال غوردون باشا ليخلف السير صمويل .

ولكن الأستاذ الرافعي بك ذهب فى كتابه إلى أن الحكومة البريطانية هى التى اختارت غوردون وهى التى حملت اسماعيل على تعيينه مكان السير صمويل بيكر لقضاء لباناتها الاستعمارية . ولو صح ذلك لكان أول ما ينبغى حدوثه أن يحمل اسماعيل على تعيين غوردون بمرتب سنوى لايقل عن مرتب بيكر إن لم يكن أكبر منه . ولكن كان الواقع غير ذلك .

وإليك الحكاية التى رواها المستر كرابيتس عن تعيين غوردون . ففى ٦ فبراير سنة ١٨٧٤ وصل إلى القاهرة الكولونيل غوردون لتسلم مهام منصبه كخلف لبيكر . وبعد أول مقابلة بينه وبين الخديو كتب إلى صديقه القسيس هوريس واللار بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٨٧٤ – كما جاء فى ص ١٥ من كتاب « غوردون والسودان » المطبوع فى لندن سنة ١٩٣١ يقول : « إن الخديو رجل أمين وقد أحببته حباً جما ولذلك فلن أترك مهمتى للغير . » واستطرد المستر كرابيتس فقال إن غوردون ألقى ما يشبه القنبلة فى معسكر هذا « الغير » بقبوله مرتباً سنوياً قدره ٢٠٠٠ جنيه وبرفضه مرتب العشرة آلاف جنيه الذى كان يتقاضاه سلفه السير صمويل بيكر .

فماذا يستنتج من هذه العبارة ؟ يستنتج منها أن اسماعيل عند ما رأى أصحاب الأسهم يريدون اختزال أعماله فى السودان التفت يمنة ويسرة باحثاً عن رجل كفء يمكن أن يتمم مهمة السير صمويل بيكر ولكن بمرتب أقل من مرتبه . فتقدم إليه الكثيرون فوقع اختياره على غوردون باعتباره أقلهم جشعاً . وقد دلت التجارب فيما بعد على أنه كان أكثرهم كفاءة أيضاً . ونحسب أن هذا الاستنتاج معقول وإلا لما قال غوردون فى خطابه لصديقه=



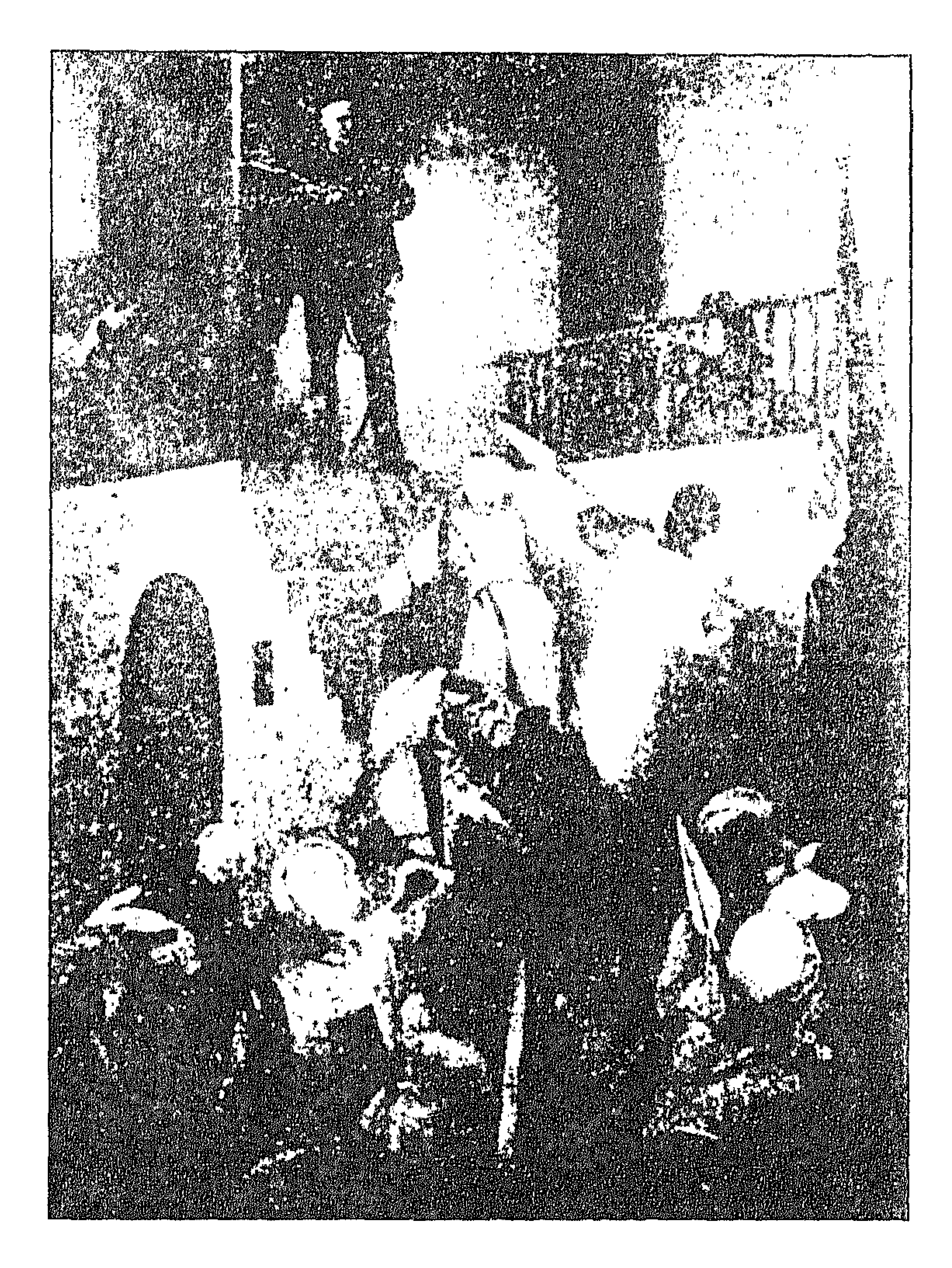
محمد أحمد المهدى زعيم الثورة المهدية

= « فلن أترك مهمتى للغير » وهى عبارة يفهم منها أنه كان له منافسون فى المهمة. وقد علل غوردون نفسه أسباب قبوله ذلك المنصب بذلك المرتب الزهيد بقوله : « إن الخديو رجل أمين وقد أحببته حباً جما ولذلك فلن أترك مهمتى للغير. » ونحسب أن فى هذا الكفاية للتدليل على أن اسماعيل لم يكن مرغما على تعيين غوردون .

وكانت أول مقابلة بين اسماعيل وغوردون كافية لأن تربط نفسيهما الكبيرتين بأكبر الروابط وأن تحكم صلات الود والصداقة بينهما أيما إحكام وأن تجعلهما ينظران إلى مستقبل أواسط أفريقيا بعين واحدة . ويلوح أن ما عاناه السير صمويل بيكر من الأهوال — التى شرحنا لك بعضها — فى مطاردة النخاسة جعل الخديو وغوردون يقرران مبدأ جديداً نحوها وهو تنظيمها أولا ثم منعها فى النهاية . وقد يخيل إليك أن فى هذا شيئا من المبالغة . ولكن الأمر الثابت هو أن غوردون كان يعتبر مسألة النخاسة مسألة اقتصادية أكثر منها أخلاقية وأن ماينبغى عمله أولا هو منع تهريب الرقيق حتى إذا ما انشرت المدنية فى أنحاء السودان طغى تيارها على تلك التجارة الممقوتة فتتلاشى من تلقاء نفسها .

ويخيل إلينا من الخطابات التى أرسلها اسماعيل إلى السير صمويل وسردناها عليك هنا أن الخديو كان يرى أيضا أن مطاردة النخاسة ليست بالمسألة التى يكفى لحلها استعمال السيف والمدفع . أولا لأن القائمين بها كانوا أناسا أقوياء فى السودان يؤيدهم أعيان البلاد وتتألف منهم طبقة كبيرة من الأهلين . وثانيا لأن تلك التجارة كانت مصدر ثروة =

ولكن لا ينبغي أن ننسى أن التلاميذ في المدارس الأنجليزية العمومية كانوا



الدراويش يهاجمون غوردون باشا ويقتلونه أثناء حصار الخرطوم

= للجميع فضلا عن أن عمال الزراعة ورعي الماشية وغيرهم كانوا جلهم من الرقيق . ثم إن أعيان السودان والطبقة الوسطى من أهله كانوا قد ألفوا نظام الرقيق منذ أجيال ماضية وتواضعوا عليه فكان تحرير الرقيق دفعة واحدة مفاجأة لهم لم يكن غريبا أنهم صمدوا لها وعرقلوا سيرها بكل ما كان في استطاعتهم من حول وقوة لا في زمن اسماعيل فقط بل وفي زمن خلفه توفيق. وإلى هذه الأسباب يعزو بعضهم نشوب الثورة المهدية. =

فى نفس هذا الوقت يحفظون بدورهم نظريات يوكليدس الهندسية والمراثى اللاتينية عن ظهر قلب . وكان اهتمام اسماعيل الشخصى بهذه النهضة العلمية



اسماعيل باشا صديق الملقب بالمفتش

غوردون يذهب إلى السودان

وما كاد الكولونيل غوردون أن يخرج من حضرة الخديو حتى اعتزم الرحيل إلى السودان لانجاز المهمة التى كلفه بها اسماعيل . وسرعان ما شخص إلى الخرطوم عن طريق البحر الأحمر وهناك أعد حملة من الجيش المصرى على رأسها الضابط ابراهيم أفندى فوزى (الذى صار لواء فيما بعد) وشهد وقائع السودان من سنة ١٨٧٤ إلى نشوب الثورة المهدية ثم مقتل غوردون فى سنة ١٨٨٥ إلى وقت استرجاع السودان فى سنة ١٨٨٩ ووضع كتابه المسمى « السودان بين يدى غوردون وكتشنر » .

حتى إذا وصلت الحملة إلى فاشودة استأنفت السير إلى محطة سوباط (عند ملتقى نهر سوباط بالنيل) ومنها الى غوندوكرو جنوبا (الاسماعيلية) حيث رأى غوردون

عظيما لا بل إنه أخذ بنصيبه العملى فيها . مثال ذلك أنه لم يكتف بمنح التعليم



التعايشى خليفة محمد أحمد المهدى

= أن مناخها غير ملائم فنقل مركز الحكومة إلى « اللادو » وجعلها عاصمة مديرية خط الاستواء .

و بعد أيام قليلة واصل غوردون السير جنوبا إلى بحيرة البرت واستولى على سفن بعض الأهلين واستخدمها فى استكشاف شواطىء البحيرة ثم استقدم من الخرطوم ما يلزمه من البواخر النيلية ومن آلات الترسانة المصرية بالخرطوم وعمالها وأنشأ فى « الدفلاى » شمالى بحيرة لبرت ترسانة لتنظيم الملاحة فى أعالى النيل وفى البحيرة وذلك بفك قطع البواخر وتركيبها بالتالى .

ثم شرع غوردون فى إنشاء عدة نقط حصينة على شواطىء النيل وحصن النقط التى أنشأها بيكر باشا من قبل . وكان مما أنشأه — كما حدثنا الأستاذ الرافعى بك — نقطة « سوباط » و « الناصر » و « شامبه » و « بوره » و « اللادو » و « لاوورى » و « الرجاف » و « الدفلاى » و « بحر الجبل » و « مكركه » و « مرولى » و « مقانقو » وكلها مبينة بالخريطة الموجودة فى صحيفة ٣٣٠ .

وبديهى أن هذه الفتوحات النائية كلفت الجنود المصرية متاعب لا توصف بسبب رداءة الجو وبعد المواصلات وانتشار الأمراض والأوبئة مما يسجل لهم ولخديوهم اسماعيل أنصع صفحة فى سجل التاريخ المصرى .



لورد كتشنر

بسط حماية مصر على أوغندا سنة ١٨٧٤

ذكرنا لك فى صفحة ٣١٢ أن ملك أوغندا «أميتسى» أعلن فى شهر مايو سنة ١٨٧٢ ولاءه لخديو مصر وأن الهدايا تبودلت بينه وبين السير صمويل بيكر.

وفى ١٠ مايو من هذه السنة أرسل السير صمويل إلى اسماعيل باشا خطابا من جهة «ماسيندى» ينبئه بنتائج حملته فى منطقة البحيرات فكان مما قاله:

«أصبح بينى وبين بحيرة البرت نيانزا ٢٠ ميلا أى مسيرة يوم واحد إلى الغرب فى حين أن المسافة بينى وبين غوندوكرو (الاسماعيلية) ٣٩٤ عن طريق البر.

ثم استطرد السير صمويل فقال:

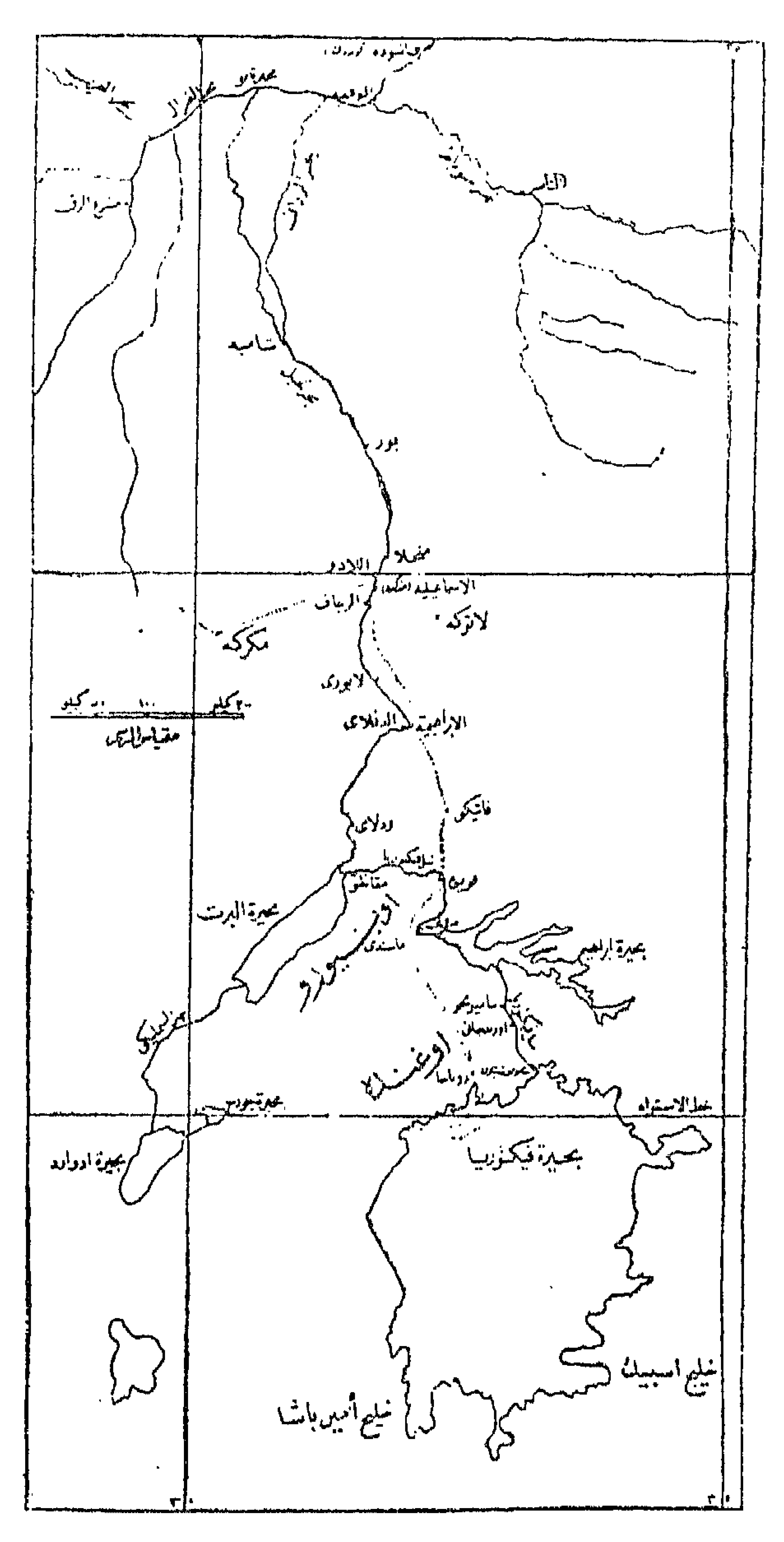
«وانى لأرجو ياصاحب السمو أن تكون مرتاحا إلى أعمالى. ولقد كان ماواجهته من المصاعب مما لا يمكن تذليله ولكن لله الحمد قد تغلبت عليها جميعا. والآن وقد قطعنا دابر تجار الرقيق وأقصيناهم عن البلاد فان الأهالى ينظرون بروح الثقة إلى حكومة سموكم.

«وقبل عودتى سأكون وفقت فى وضع الراية المصرية على الأقل عند الدرجة الأولى جنوبى خط الاستواء وبذا يمتد ملك مصر إلى نحو ٣٣ درجة فى جنوبى الاسكندرية.»

ولم يشأ السير صمويل أن يختم خطابه السابق دون أن يشفعه بملحوظة صغيرة المبنى ولكنها كبيرة المعنى وهى:

«لقد اعتنق ملك أوغندا الاسلام وأنشأ فعلا مسجدا للصلاة. وسأشرع من فورى فى بناء مدرسة.»

نصيباً عادلا من ميزانية الدولة بل وقف بعض أملاكه الخاصة على المدارس



(خريطة مديرية خط الاستواء)

والخط المنقوط يمثل الطريق الذى سلكه الكولونيل شالى لونج بك
فى سيره إلى أوغندا حيث عقد مع ملكها فى سنة ١٨٧٤ المعاهدة التى
قبل بمقتضاها حماية مصر على مملكته

وأنشأ مكتبة وطنية ملأها مما عنده من المخطوطات القيمة والكتب الثمينة



الدراويش يقدمون رأس غوردون إلى التعايشى

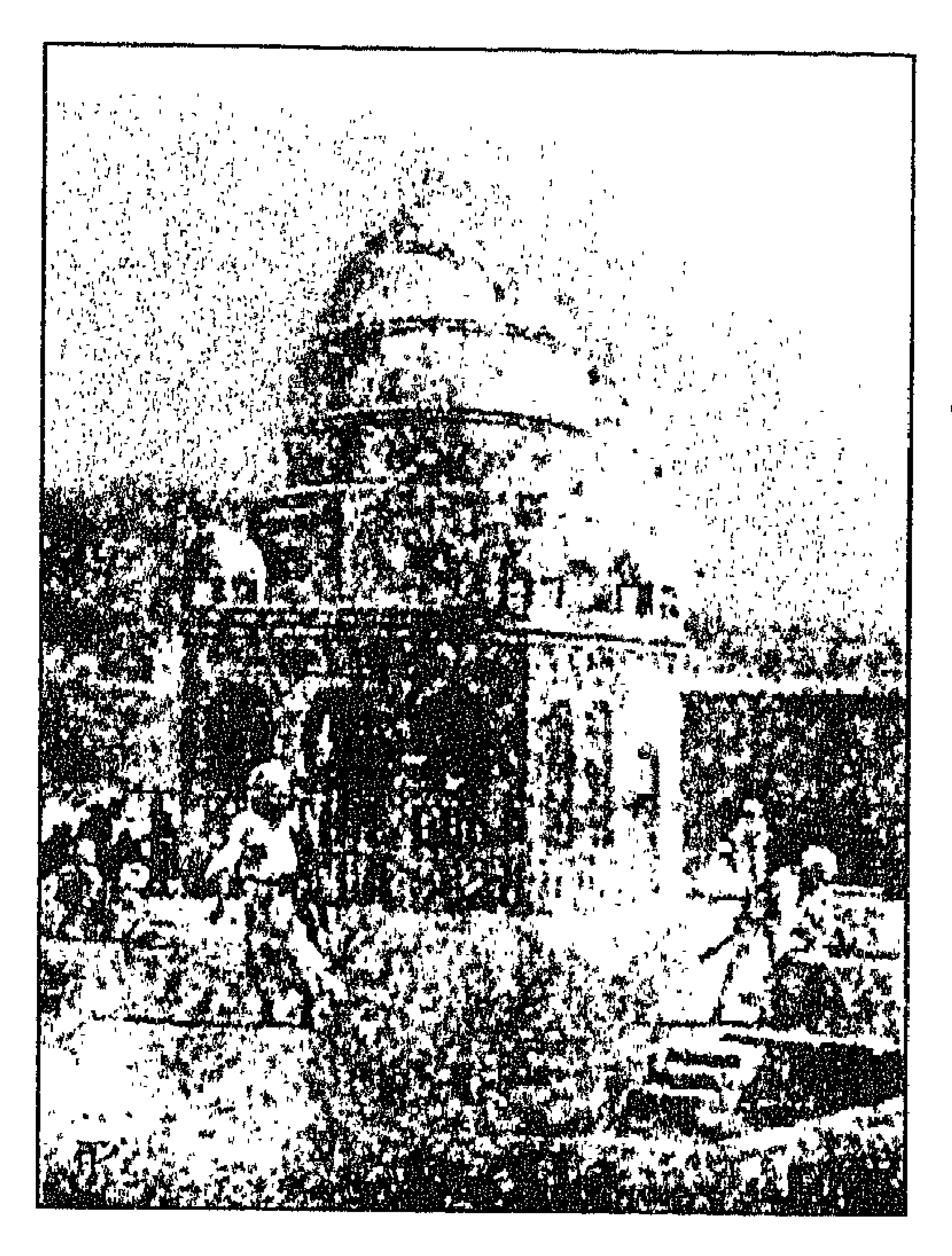
= ومتى علمت أن الملك أميتسى هذا كان من عبدة الأوثان فان ملحوظة السير صمويل تدل على أن حملته لم تؤد إلى قطع دابر النخاسة فقط بل وأيضا إلى تغلب الدين الاسلامى على الوثنية . ثم إن إنشاء المدرسة المذكورة كان معناه بداية محاربة الأمية .

ويظهر أن ولاء ملك أوغندا لخديو مصر أثار القلق فى نفوس رجال السياسة مما دفع بانجلترا إلى تجهيز حملة غرضها الظاهر معاونة الدكتور ليفنجستون بينما كانت ترمى فى الحقيقة إلى الحيلولة دون توطيد العلاقات بين مصر وأوغندا . وقد أدرك اسماعيل هذه الغايه فكان ما كان من تكليفه الكولونيل شالى لونج بك بالاسراع بالذهاب إلى بسط حماية مصر على تلك المملكة كما فصله سمو الأمير البحاثة عمر طوسون فى ص ٣٢٠

ومن حق الكولونيل شالى لونج بك على المصريين أن يذكروه بالخير لأن الرجل كما توسم اسماعيل فيه وفى بقية زملائه الأمريكان لم يفتأ يدافع عن مصر فى كافة ما خطه يراعه فى الكتب التى تعتبر من أهم المراجع فى تاريخ السودان الحديث ومنها كتاب « مصر ومديرياتها المضيعة » التى سبقت الأشارة إليه ثم « كتاب الأنبياء الثلاثة غوردون والمهدى وعرابى » وكتاب « افريقيا الوسطى » هذا عدا مئات المقالات التى نشرها بالصحف دفاعا عن مصر .

وبعد المحادثة التى دارت بين شالى لونج وبين اسماعيل باشا ذكر ذلك الضابط الشهم أن غوردون أنفذه إلى عاصمة الملك أميتسى فعقد المعاهدة التى وضع الملك بلاده =

النادرة كما انه أرسل جميع الأمراء إلى المدارس .



قبة قبر المهدى حيث كان يزورها الدراويش إلى أن أمر لورد كتشنر بنسفها

بمقتضاها تحت الحماية المصرية وقد أرسلها شالى لونج إلى الخديو فأبلغها شريف باشا إلى الدول ولكنها فقدت فيما بعد من وزارة الخارجية المصرية ضمن وثائق أخرى نفيسة !!.

وبهذا سبق شالى لونج الحملة الأنجليزية التى لاحظت عند وصولها إلى أوغندا فى ابريل سنة ١٨٧٥ وجود ارنست لينان دى بلفون (بن لينان باشا مهندس القناطر الخيرية) ضمن حاشية الملك اميتسى ممثلا للحكومة المصرية وكان الملك اميتسى يفاخر بتبعيته لخديو مصر .

وليس يسعنا أن نترك الكلام على الكولونيل شالى لونج دون أن نذكر أنه هو مكتشف بحيرة ابراهيم (و يراها القارىء فى الخريطة ص ٣٣٠ شمالى بحيرة فكتوريا) وقد أطلق عليها هذا الأسم لأنه اسم أبى الخديو بعد أن كان يطلق عليها فى الماضى إسم « كيوجا » . ومما يدعو إلى الأسف أن جغرافيى الأفرنج لا يزالون يطلقون الأسم القديم على هذه البحيرة كأنهم لا يريدون أن يسمعوا باسم مصرى بين سلسلة الأسماء الأفرنجية التى أطلقت على البحيرات الأستوائية .

= وبينما كانت تجرى هذه الأعمال الباهرة التى يقوم بها الكولونيل شالى لونج بك كانت أعمال الفتح فى أنحاء السودان الأخرى ، بالقرب من سواحل البحر الأحمر سائرة على قدم وساق بفضل عزيمة حكمدار السودان اسماعيل باشا أيوب .

اهتمام اسماعيل بشاطىء البحر الأحمر

لم يكن لاسماعيل باشا مفر من متابعة فتوحاته فى أوسط افريقيا لاستئصال شأفة النخاسة وقطع دابر صيادى الرقيق وفتح أبواب مجاهل افريقيا للمدنية . على أنه سرعان ما أدرك أن الخطة تقضى بسد طريق البحر الأحمر فى وجه تجار الرقيق . ومن هنا أخذ يهتم بالاستيلاء على الجهات المتاخمة لشاطىء ذلك البحر .

ضم زيلع وبربره

فبعد أن أتم فتح دارفور اتجهت نيته إلى ضم زيلع وبربره لا نظرا لأهميتهما التجارية فحسب بل لموقعهما الجغرافى والحربى أيضا لأن من يستولى عليهما يستطيع التسلط على الملاحة فى خليج عدن إلى مدخل البحر الأحمر .

وربما يهمك أن تعرف أن من بين بلاد زيلع بلدة (جبرت) التى ينتسب اليها أجداد الجبرتى المؤرخ المصرى المشهور وقد هاجرت أسرته إلى مصر واستوطنت بها .

ولقد مر بك أن اسماعيل تمكن من حمل الباب العالى على التنازل له عن زيلع وبربره التابعتين لولاية الحديدة وذلك بمقتضى فرمان أول يولية سنة ١٨٧٥ فى مقابل زيادة فى الجزية السنوية قدرها ١٣٫٣٦٥ جنيه مصرى ثم اهتم الخديو بعمران تلك الجهات وأقام فيها عدة منشآت كلفته فى بربره وحدها على حسب تقدير غوردون باشا ٧٠ الف جنيه .

وبضم زيلع وبربره امتدت حدود مصر على سواحل البحر الأحمر من سواكن إلى جردفون على المحيط الهندى .

ولبثت هاتان المحافظتان ملكا لمصر إلى أن أخلتهما الجنود فى إبان الثورة المهدية فى مايو سنة ١٨٨٥ حيث احتلتهما الجنود الأنجليزية ولا تزال بهما إلى الآن .

الاستيلاء على هرر فى سنة ١٨٧٥

واتجهت نية اسماعيل بعد ذلك إلى الاستيلاء على سلطنة هرر الواقعة شرقى الحبشة وغربى زيلع وهى إمارة اسلامية يبلغ عدد سكانها المليونين تقريبا .

ولما كان أميرها قد ساق الأهلين سبل الأرهاق والعسف حتى جأروا بطلب الخلاص =



محمد رؤوف باشا

ـــمنه فانهم لم يبدوا مقاومة تذكر عند ما استولت الجنود المصرية بقيادة محمد رؤوف باشا فى سبتمبر سنة ١٨٧٥ على بلادهم . وفى ١١ أكتوبر من السنة نفسها سقطت العاصمة هرر بأيدى المصريين وضمت السلطنة إلى أملاك مصر .

ثم عين رؤوف باشا حاكما عاما عليها كما عين أميرها السابق محافظا لمدينتها. ولكن رؤوف باشا لسبب غير معروف تربص بالأمير وقتله وظل حاكما لتلك الامارة إلى أن اقاله منها غوردون باشا بعد أن عين حاكما عاما للسودان . ثم ظل الحكم المصرى قائما فى تلك الجهات إلى أن حان وقت الجلاء عن السودان فى إبان الثورة المهدية فانسحبت الجنود المصرية من هرر بأمر الحكومة الأنجليزية فى سنة ١٨٨٥ وكان عددهم مع بقية الموظفين ورجال البوليس والعمال نحو ٨٥٧١

وتسلم السلطنة بعد انسحاب المصريين أمير من الأمراء الذين كانوا يحكمونها قبل الفتح المصرى ولكن ما لبث أن أغار عليها الأحباش وفتحوها وضموها إلى بلادهم ولا تزال خاضعة لحكمهم إلى اليوم .

فتح بلاد السومال

غير أن اسماعيل لم يشأ الاكتفاء فى الاستيلاء على شواطىء البحر الأحمر بالقوات الموجودة فى السودان بل رأى أن يعززها بقوات أخرى يرسلها عن طريق المحيط الهندى. ففى الوقت الذى كانت فيه الجنود المصرية تستولى على هرر اذا بالخديو ـ بالاتفاق مع غوردون باشا ـ يجهز حملة عسكرية بقيادة الكولونيل شالى لونج على أن تتولى نقلها عمارة ـــ

فى عهد اسماعيل . فان محمداً علياً كان قد سبقه إلى إيجاد معاهد نيابية وذلك

═ مصرية يقودها الأميرال ماكيلوب باشا وكانت الحكومة الانجليزية قد عاقبته على خرق نطاق الحصار البحرى فى الحرب الأمريكية باحالته على الاستيداع فعينه اسماعيل باشا مديراً للموانىء والمنارات المصرية . وكان فى تلك الحملة ضابط أمريكى آخر هو الكولونيل « وورد » من ضباط الأسطول الأمريكى كما كانت تضم أيضاً الضابط الأيطالى فريدريكو باشا . وكل ذلك مما يدل على أن اسماعيل كانت له مطلق الحرية فى اختيار من يحوز ثقته بين الضباط الأجانب دون النظر إلى جنسياتهم .

وقد حدثنا المستر كرابيتس أن الكولونيل شالى لونج كان فى القاهرة عندما صدرت اليه أوامر اسماعيل فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٥ بالسفر حالا إلى السويس لقيادة الحملة المصرية المتجمعة هناك على ظهر الباخرتين « طنطا » « ودسوق » ثم جاءه رسول خاص فى منتصف ليلة ١٨ سبتمبر يحمل تعليمات سرية مختومة مصحوبة بخطاب من الخديو بألا يفض الأختام إلا متى أصبح على بعد ٥٠٠ ميلا جنوبى السويس .

وفى يوم ١٩ سبتمبر سافرت الحملة المصرية قاصدة خليج عدن حتى إذا قضت فى البحر ثلاثة أيام قال الأمير ماكيلوب باشا للكولونيل شالى لونج إن العمارة قد قطعت المسافة المطلوبة وأنه فى انتظار تعليمات جديدة .

وهنا فض الكولونيل الأختام وقرأ التعليمات التى أصدرها إليه اسماعيل بخطه فى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٥ فاذا هى كالآتى :

« توكيداً لما صدر إليك من الأوامر الشفوية يتعين عليك السفر إلى السويس حيث ترى ثلاث آلايات معهم ذخائرهم الخ لتأخذهم إلى بربره على ظهر الباخرتين « طنطا » و « دسوق » . ثم عليك أن تسلم لماكيلوب باشا ما تحمله من التعليمات . وسينزل ماكيلوب باشا الآن إلى البر فى بربره ثم يستأنف السفر إلى جوبا فوراً . ولست أرانى فى حاجة لأن أكرر مرة أخرى بأننى أريد أن يبقى أمر هذه الحملة سراً مكتوماً إلى أن تصل إلى جوبا . وقد كتبت بهذا المعنى إلى ماكيلوب باشا ولكنى أكلفك أيها الكولونيل بأن تكرر هذه الأوامر له شفوياً . وإنى أعتمد على غيرتك ونشاطك وذكائك . »

وفى الوقت نفسه كتب نوبار باشا إلى ماكيلوب باشا خطاباً بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٨٧٥ لافتاً نظره إلى ضرورة تكتم أنباء هذه الحملة . وقد عثر المستر كرابيتس على هذا الخطاب فى دار المحفوظات الملكية وإليك ما جاء فيه :

بتوسيع سلطة مجلس أو جمعية الأعيان وسلطة الديوان أو المجلس الخاص

= « سيبلغك الكولونيل لونج الأوامر الخاصة بك . وستجد فيها ما ينبغي عليك عمله. فالمهمة الموكول إليك أداؤها من الأهمية بمكان وهي في حاجة إلى أن يقوم بها رجل يجمع إلى الذكاء طيبة القلب . وهذا ما جعل الخديو يقع اختياره عليك . وليس لي إلا أن أوصيك بأمر واحد وأعتقد أني أصدر فيه عن رأى الخديو وهو أن تتوخى اللباقة وأن تكون في منتهى الدهاء والحذر فيما لو اتصل بك الوكلاء السياسيون المعينون في بلاط سلطان زنجبار ودعوك إلى الانسحاب إما باسم السلطان أو باسم دولهم .

« وعندي أن هذا الافتراض بعيد الاحتمال إن لم يكن مستحيلا إلا إذا كانت الحكومة التي يقوم مندوبها السياسي بمثل هذا المسعى قد عولت على أن تضع نفسها علانية مكان السلطان . وعلى كل فلا توجد حتى الآن حكومة تقدمت بمثل هذا الزعم . ولكن لو افترضنا حدوث هذا الاحتمال فما عليك إلا أن تحيل هذا الوسيط أو المندوب السياسي إلى الخديو فورا ، فالى سموه ينبغي أن تكون المكاتبات لأنك إنما تكون مجرد منفذ لأوامره. ولست في حاجة إلى أن أخبرك أن كل ما يمكن أن يدعيه السلطان من المزاعم لا أساس له على الإطلاق. وقد كلفني مولاى الخديو بأن أقول لك بأنه ينبغي عليك أن تبقى الغاية من رحلتك سرا مكتوماً بل أكثر من سر مكتوم . وفيما عدا الكولونيل لونج الذي يعلم حقيقة الواقع فلا ينبغي أن يعرف أحد على ظهر السفينة بأنك ذاهب إلى جوبا . »

وقد يهمك أن تطلع على ما أرسله ذلك الخديو العظيم من التعليمات السرية الى ماكيلوب باشا بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٥ . ولكيما نطفئ ظمأ تطلعك نخبرك أن الخديو بعد أن أشار إلى الخمسة آلايات التي ستكون تحت قيادة الكولونيل شالي لونج قال :

« لكيما تكون متشبعا بروح المهمة التي تقوم بأدائها بحيث تستطيع مواجهة ماعسى أن يواجهك من الظروف الحسنة أرسل لك برفقة هذا صورة من الأوامر التي أرسلتها للجنرال غوردون (أرجو أن يلاحظ الاستاذ الرافعي بك هذا ليعلم أن اسماعيل لا انجلترا هو الذي كان يامر غوردون) ولسوف ترى من هذه التعليمات أنها ترمى إلى فتح طريق للمواصلات بين البحيرات والأوقيانوس في وجه التجارة . ففي هذا العمل - المعهود اتمامه إلى غوردون - يجب أن تتعاون .

« أما المنفذ الذي أوضحته لغوردون باشا فهو مصب نهر الجوبا . فالى هناك ينبغي ذهابك . وعليك أن تنزل إلى البر في تلك النقطة حيث تنتظر وصول الجنرال غوردون =



الوزير الخطير المغفور له حسين باشا فخرى والد معالى محمود فخرى باشا وزير مصر المفوض فى باريس وإليه يرجع الفضل فى وضع مشروعات قوانين المحاكم الأهلية فى مصر فى عهد اسماعيل باشا

= أو وصول تعليماته إليك لأن أول ما ينبغى عليك عمله أن تعرف مكانه وأن تتصل به .»

وقد وضحت التعليمات التى ينبغى أن يتبعها ماكيلوب فى أثناء انتظاره وصول غوردون وحددت تحديداً تاماً . وكان من بين هذه الأوامر ما تضمنته الفقرة الآتية :

« فى خلال زيارته للقاهرة فاتحنى سلطان زنجبار فيما يزعمه لنفسه بخصوص شاطىء الأقيانوس لغاية رأس « حفون » ولم أهتم بمجادلته لأنه كان ضيفى وكان يتعين على الصمت عملا بواجبات اللياقة والكرم . وقد أخبرنى أن فى نيته بمجرد عودته إلى دياره أن يرفع رايته على جوبا ورأس حفون . فاجتنابا للمشاكل الأخرى ولمنعه من تنفيذ عمل اغتصابى وغزوه أراضينا ، كل هذه الاعتبارات هى التى جعلتنى أعجل بترحيلك . فمتى رفعنا رايتنا فوق مصب الجوبا يمكن وقتئذ بتثبيتنا حقوقنا بهذه الصفة اجتناب =

ثم ما عتم أن ألغى عباس المجلس المذكور ولكن اسماعيل أعاده من

= ما سوف يترتب على تنفيذ السلطان لنواياه من عواقب داعية إلى الأسف . »
« و إنى لعلى يقين بأنك متى هبطت إلى جوبا فلن تجد هناك راية ولا سلطة موطدة وأن نزولك إلى البر سيتم بسلام . ولكن علينا أن نحسب حساب احتلال المكان اسمياً أو فعلياً . فينبغى عليك فى كلا الأمرين أن تقترب من المحتلين بروح ودية وأن تدعوهم إلى مغادرة المكان . فان أبوا فما عليك إلا الالتجاء إلى ما أودعته تحت تصرفك من الوسائل العسكرية لأن علينا أن نعود إلى امتلاك أراضى تابعة لحكومتنا . وأريدك أن تكون متنبها غاية التنبه إلى هذه النقطة وهى أن مصب نهر الجوبا تابع لنا . نعم إن نيتى أن أكون فى سلام مع سلطان زنجبار ولكننى لا أستطيع أن أسمح بأن يغتصب السلطان شيئاً من حقوقى أو يحتل أرضا تابعة لحكومتى . »

وليس يسعنا أن نمر بهذه الأوامر الصريحة دون أن نقف هنيهة لنسائل صديقنا الأستاذ الرافعى بك إذا كان لا يزال يظن أن اسماعيل كان فى كل معاملاته مع غوردون يصدر عن رأى السياسة الأنجليزية أو ينفذ رغباتها ؟ وما قول حضرته فى موقف اسماعيل ازاء سلطان زنجبار المشمول برعاية انجلترا ؟ أليس يعتبر موقف اسماعيل بمثابة تحد خفى لنفوذ بريطانيا فى تلك الجهات ؟

وسواء أكان من حق اسماعيل أن يتطلع إلى امتلاك تلك المناطق أم لم يكن فقد كان المنتظر أن تعطف أوربا على مطالب الخديو وأن تفرك يديها تحمسا له باعتباره ممثل قضية الحرية بدلا من شد أزر سلطان زنجبار الذى كان يعتبر معقد آمال تجار الرقيق .

وعلى كل حال فقد سافرت هذه الحملة باسم الله مجراها ومرساها قاصدة خليج عدن ومنها إلى رأس حفون جنوبى رأس جردفون ثم إلى « براوة » حتى وصلت إلى مصب نهر الجوبا فى ١٦ اكتوبر سنة ١٨٧٥ ولكن التيار الشديد حال دون نزول الجنود إلى البر فسار ماكيلوب باشا بالحملة جنوبا إلى جهة « قسمايو » أو « بور اسماعيل » فاستولى عليها ودعا القبائل إلى الدخول فى طاعة الحكومة المصرية فلبت الطلب .

وقد وجدت الحملة المصرية فى قلعة « قسمايو » اثنى عشر مدفعا وكمية من الأسلحة ونحو ٤٠٠ جندى تخفق عليهم راية زنجبار . ولم تبد الحامية أية مقاومة للجنود المصريين بل سلمت على بكرة أبيها . واذ ذاك عثر الكولونيل شالى لونج على ٥٠٠ من الرقيق داخل القلعة على أهبة الاستعداد ليشحنهم تجار الرقيق عند سنوح أول فرصة مناسبة .

جديد . نعم إن المجلس لم يجتمع إلا مرة واحدة فى العام للموافقة على

= وقد كان طبيعيا أن تزعج هذه الحملة بال السياسة العليا على نحو ما قرره الأستاذ الرافعى بك وبخاصة بعد اعتزامها السير غربا فى اتجاه بحيرة فكتوريا لفتح طريق المواصلات الجديد بين الأقيانوس والبحيرات الذى كان يطمح إليه اسماعيل كما ورد فى تعليماته إلى ماكيلوب باشا . وقد تدخلت السياسة البريطانية دفاعا عن سلطان زنجبار فلم يسع اسماعيل إلا الكف عن متابعة الحملة مجاملة لانجلترا .

أما تفصيل ذلك فهو أن ماكيلوب باشا تلقى فى ٢٩ اكتوبر أمرا بالانتقال جنوبا الى نقطة تسمى « فورموزا » باعتبارها أصلح مناخا من جوبا . ثم ما هى إلا أيام قلائل حتى وصلته رسالة من القاهرة بأن سلطان زنجبار احتج للحكومة البريطانية على احتلال المصريين لقسمايو . ثم وصلته رسالة ثالثة بعد ذلك بتوكيد الأنباء السالفة وتضيف إليها بأنه « اذا لم يكن قد ذهب فعلا إلى فورموزا فالأولى ألا يذهب اليها . »

وبعد أن أورد المستر كرابيتس هذه التعليمات التى عثر عليها فى دار المحفوظات الملكية استطرد فقال « إن اسماعيل بدأ يشعر بوطأة الضغط من ناحية دولة أخرى أعظم شأنا من زنجبار فاضطر إلى العدول عن تلك الحملة . »

ثم استشهد المستر كرابيتس بما ذكره الكولونيل لونج فى هذا الصدد إذ قال « لم تكن قسمايو مدينة سيئة السمعة فحسب بل لم تكن للأهالى صناعة سوى التخريب واقتناص الرقيق . وأحسب أن تجريدتنا باحتلالها قسمايو قد استحقت شكر العالم المتمدين وبخاصة وأنها قد لقيت وأطلقت سراح ما يزيد عن ٤٠٠ رقيق . »

ولكن ... نعم ولكن كل هذه النفقات التى أنفقت فى سبيل الخير هذه ذهبت هباء لأن دولة كبيرة كانجلترا لها أسمى اعتبار فى نظر الدول الأوروبية وتعد فى طليعة العالم المتمدين لم تشأ أن يواصل اسماعيل سيره فى الطريق التى رسمها لنفسه وهى بسط سلطة مصر على شواطىء المحيط الهندى ومنها إلى منابع النيل . أليس هذا كله معناه أن هذا الرجل العظيم كان يعمل ما يعمله مستلهما وحى ضميره وعقيدته لا يتأثر إلا بمقتضيات الانسانية ولا يبغى جزاء ولا شكورا على سعيه للوصول بالسودان إلى مصاف البلاد المتمدينة ؟

ولا بد من ملاحظة صغيرة نسوقها هنا رداً على الأستاذ الرافعى بك . فقد ذكر فى سياق كلامه عن حملة السومال أن الحملة البرية التى كانت احتلت قسمايو وتأهبت =

التقرير السنوى المقدم إليه من المجلس الخاص دون أن يكون له الحق

= للسيرغرباً قاصدة بحيرة فيكتوريا أبطأت فى الزحف من قسمايو وأن شالى بك لونج قال، إن من أسباب اخفاقها اغضاء غوردون عن الاتصال بها رغم الأوامر الصادرة إليه من اسماعيل ، ويعزو لونج بك هذا الأغضاء إلى احتمال وصول تعليمات من لندن إلى غوردون توجب عليه عدم التعاون مع هذه الحملة . وراح الأستاذ الرافعى بك يستنتج من هذه الاحتمالات عدم إخلاص غوردون لمصر وعدم ولائه للحكومة المصرية الخ الخ

ولسنا نتولى هنا الدفاع عن غوردون وإنما نرى إحقاقا للحق أن نذكر أن غوردون باشا أثبت العبارة الآتية فى مذكراته اليومية بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٨٧٥ على ماورد فى ص ٦٥ من كتاب «الكولونيل غوردون فى أواسط افريقيا من سنة ١٨٧٤—١٨٧٩» المطبوع فى لندن سنة ١٨٨١ ما نصه :

« لقد اقترحت على الخديو أن يبعث فى إحدى السفن بمائة وخمسين جندى إلى خليج ممباسا على بعد ٢٥٠ ميلا فى شمالى زنجبار وهناك ينشؤون محطة ثم يتوغلون فى جهة «معتزة» فان توصلت إلى تحقيق هذه الأمنية اتخذت قاعدتى فى ممباسا واستغنيت عن الخرطوم ومتاعب السفن البخارية . . ومن ثم يمكن فتح أواسط افريقيا بالطريقة الناجعة ... فأرجو أن يفعل الخديو هذا ... »

ومن هذا نرى أنه كان يستصوب فتح منطقة البحيرات من ناحية الأقيانوس بدلا من اتباع مجرى النيل . فاذا كان هذا رأيه وإذا كان هو الذى اقترح على الخديو إرسال الجنود إلى خليج ممباسا فكيف يمكن منطقياً اتهام الرجل بالأغضاء لحاجة فى نفس يعقوب ؟ ألا إن الواقع هو أن الخديو بعد تدخل الأنجليز بسبب احتجاج سلطان زنجبار هو الذى أمر بوقف الزحف إلى منطقة البحيرات كما ذكرناه لك . ونحسب أن عاقلا لا يمكن أن يلوم الخديو على عدم تورطه فى مجافاة السياسة البريطانية وقتذاك .

اعتراف انجلترا بسلطة مصر فى السومال

ثم ما لبثت الحكومة البريطانية أن عقدت معاهدة مع الحكومة المصرية فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ وردت نصوصها فى قاموس الادارة والقضاء للأستاذ فيليب بك جلاد الجزء الثانى ص ٤٩٠ وفيها تعترف انجلترا لمصر بامتلاكها سواحل بلاد السومال لغاية رأس جردفون ثم رأس حفون .

فى مناقشته هذا فضلا عن أن « الانتخاب » لهذا المجلس كان تعييناً أكثر

= وناب فى توقيع هذه المعاهدة شريف باشا عن الحكومة المصرية والمستر فيفيان قنصل انجلترا العام بالنيابة عن الحكومة الأنجليزية .

ويأبى القدر الساخر إلا أن تستولى انجلترا بعد اخلاء السودان على زيلع وبربره وملحقاتهما كما أخذت فرنسا تاجورا وملحقاتها وايطاليا رأس جردفون .

معاهدة لمنع الرقيق بين انجلترا ومصر

كانت إحدى نتائج الحرب الشعواء التى أعلنها اسماعيل باشا وغوردون على النخاسة أن بريطانيا العظمى عقدت مع مصر فى يوم ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ معاهدة نصت بين مانصت عليه على أن تحرم مصر جلب الرقيق إلى بلادها وأن تتعاون الدولتان المتعاقدتان على منع النخاسة فى البحر الأحمر .

وبديهى أن العبرة فى المعاهدات هى فى طريقة تنفيذها . وإذ كان اسماعيل يصدر عن روح مخلصة فى كل ماله علاقة بالنخاسة ووسائل منعها فقد أراد أن يظهر من جديد حرصه على استئصال شأفة هذه التجارة الممقوتة بأن طلب إلى حكومة لندن أن تمده بأحد الضباط البحريين للتعاون معه على أداء تلك المهمة الانسانية فى سواحل البحر الأحمر .

فاقترحت لندن الكومندور مالكولم الذى أنعم عليه اسماعيل برتبة الباشوية وجعله مديراً عاماً لمصلحة منع تجارة الرقيق .

ويأبى سوء الحظ إلا أن تستحكم حلقات سوء التفاهم بين مالكولم وغوردون ويصبح التعاون بينهما مستحيلا إلى حد أن مالكولم قدم استقالته للخديو الذى تردد أولا فى قبولها ثم اضطر فيما بعد إلى تلبية صاحبها إلى طلبه مؤثراً الاحتفاظ بغوردون.

استعفاء غوردون باشا

لوجارينا خصوم اسماعيل جدلا فيما رموه به من المطاعن والمثالب لمارأينا واحدا منهم ـ بالغاً ما بلغت خصومته ـ يجرؤ على اتهام الخديوى بقصر النظر وتجاهل مصلحته الخصوصية وبخاصة متى كانت متفقة مع المصلحة العامة . بل بالعكس نرى الخصوم مجمعين على حدة ذكاء الرجل وفرط نباهته وحصافة رأيه .

فان صح أن غوردون باشا كان مدسوساً من ناحية السياسة الأنجليزية على الخديو =

مما كان انتخابا وكان أعضاؤه عمد القرى ومن عداهم من الأعيان . ومهما

= فما كان أولى باسماعيل أن يرحب باستعفاء غوردون بل لما كان يعقل أن يسعى ليحمله على العودة إلى خدمته بعد الاستقالة كما حدث .

ولقد ذكر الأستاذ الرافعي بك فى ص ١٣٣ من كتابه القيم تحت عنوان « استقالة غوردون » ما نصه :

« بقى الكولونيل غوردون مديراً لعموم خط الاستواء إلى أن استعفى من منصبه سنة ١٨٧٦ وعاد إلى القاهرة ومنها إلى انجلترا . ولعله رحل إليها ليطلع حكومته على أحوال المنطقة التى تولى حكمها وليتلقى تعليماتها الجديدة فيما تأمره به فانه لم يلبث فى انجلترا ثلاث سنوات إلا قليلا حتى تدخلت الحكومة الانجليزية لدى الخديو لتعيينه فى منصب أكبر من منصبه القديم إذ جعله حكمدار عموم السودان فصارت أقاليم السودان تحت مطلق تصرفه . »

ولعل غوردون هو أولى الناس بمعرفة الأسباب الخفية الحقيقية التى دفعته إلى الاستقالة كما أنه أيضاً أعرف الناس بالأسباب التى حملته على استئناف التعاون مع الخديو . هذه الأسباب فى كلا الأمرين تتنافى مع ما كتبه صديقنا الكبير الأستاذ الرافعى بك . وإليك البيان :

ففى ص ١٢٠ من كتاب « خطابات غوردون لشقيقته » — وهى خطابات لم يكن غوردون يتوقع نشرها يوما ما — وصف غوردون اتجاه مجرى النيل بعد خروجه من بحيرة فيكتوريا ودخوله إلى بحيرة البرت فقال :

« يغطى مدخل بحيرة البرت عدد من الجزر . والماء فى البحيرة ساكن وراكد ومنظرها غير بهيج . أما الأهالى فى سكون ونواياهم حسنة بالنسبة لنا . ولقد رأيت قطيعاً من الفيلة اليوم يتناول الطعام ويدل منظره على الاغتباط ، وهو يحشر البرسيم حشرا فى أفواهه بنفس السرعة التى تبصقين بها الماء من فمك فى حوض واسع . والمكان جد موحش هنا . فلست تسمعين صوتاً ولا ترين أثراً للحياة والمناظر كلها تغم النفس وتقبضها . وفى عزمى — إذا شاء المولى — أن أقصد من هنا إلى جهة فويره ثم أرسم تلك الناحية ومن ثم أذهب إلى مرولى فأروندجانى ثم إلى ستزا (أو مساقط ريبون) وأرفع الراية المصرية على بحيرة فيكتوريا ثم أرسم مجرى النهر من كوسيتزا إلى أروندجانى ثم منها إلى مرولى . والمسافة من كوسيتزا إلى أروندجانى ٤٠ ميلا بالبر والنهر هناك غير صالح للملاحة =

كان شأن هذا المجلس فانه كان برغم ذلك معهداً وطنيا مهما عمل

= ولكنه على عكس ذلك بين أروندجانى ومرولى . ولما كنت قد انتهيت من رسم النهر بين مرولى وفويره . فسأكون إذ ذاك قد انتهيت من رسم مجرى النيل بأكمله ... »

فهل يدرى القارىء ما كان يعانيه غوردون من المصاعب فى سبيل إتمام مهمته هذه ؟ إليك ما كتبه فى هذا الصدد إلى شقيقته فى ٦ أغسطس سنة ١٨٧٦ إذ قال :

« لقد أشرفت على الهلاك . فلقد اقتضى رسم مجرى النيل مسافة ثمانية أو عشرة أميال أن أسير وسط الأحراج مسافة ١٦ ميلا فى مطر منهمر انساب من السماء كما لو كان قد انساب من أفواه القرب . وعلى كل فقد تم رسم المجرى وفى يقينى أن شخصاً آخر لن يحاول القيام بهذه المهمة مرة أخرى . »

وكان قد كتب إلى شقيقته قبل ذلك بعدة أسابيع ما تراه فى صفحة ١١٩ إذ قال :

ما أسوأ الجو هنا فانى لا أكاد أذوق للنوم طعما ... وكل شىء معوج لا يؤدى إلى الغاية المرجوة . ويحتمل أن مرض الكبد هو الذى يجعلنى أظن ذلك ... كم أتمنى أن أتمم هذه المهمة . إنه لا يزال أمامى شهران من هذا العناء والنصب . فهل أذلل ما أمامى من المصاعب ؟ من يدرى ؟ »

ثم عاد غوردون إلى التكلم عن مرض الكبد فقال مخاطباً أخته :

« فى وسعك أن تقدرى مبلغ غمى لعدم استطاعتى رسم الثغرات فى مجرى نهر نيل فيكتوريا (وهو الأسم الذى يطلقونه على النيل بين بحيرة فيكتوريا وبحيرة ابراهيم) ولست أدرى هل أوفق فى هذا أم لا ... فان عاودتنى الصحة فعلت ولكنى أشعر من يوم لآخر بثقل وطأة مرض الكبد . »

وبعد ذلك بيومين كتب يقول :

« إن حالتى الصحية سيئة بسبب الدماء المنهمرة من أنفى وقد كدت أن أختنق مساء أمس بسبب هذا الرعاف الشديد . »

ففى سبيل من كانت كل هذه الجهود ؟ قد يقال إن غوردون كان يعمل لحساب انجلترا ولكن هاك ما كتبه إلى خيرى باشا حامل الختم الخاص ومنه ترى مبلغ ما كان يعلقه غوردون من الأهمية على تنظيم الملاحة فى بحيرة فيكتوريا . وهذا الخطاب موجود فى دار المحفوظات الملكية وقد افتتحه غوردون بهذه العبارة :

« هناك مسألة ينبغى على مصر النظر إليها بعين الحذر وهى ألا تجرى فى بحيرة فيكتوريا سفن تابعة لدولة أخرى عدا مصر . ولقد سبق أن كتبت لك أنه عند مايتم =

اسماعيل على تنميته قبل عزله . و كانت البلاد فى إبان ذلك العهد تحكم بطريقة

= رفع الراية المصرية على بحيرة فيكتوريا — وهو ما سيتحقق فى القريب العاجل إن شاء الله — فان أول ماينبغى أن تعنى به مصر هو أن تحتفظ بملكيتها لبحيرة فيكتوريا وأن تحول دون الملاحة فيها بواسطة سفن غير مسموح لها بذلك من الحكومة المصرية . »

وكان قد كتب لاخته قبل ذلك يقول :

« فى نيتى مواصلة السير إلى أن أبلغ البحيرة (يقصد بحيرة فيكتوريانيانزا) وأن أرفع الراية وأمكن الخديو من إدخالها ضمن أملاكه . »

فهذه الخطابات كلها تضرب على نغمة واحدة هى أن غوردون برغم ثقل المرض. وبرغم ما كان يقوم أمامه من المتاعب التى تنوء بها كواهل العصبة أولى القوة كان قد وطد عزيمته على الوصول إلى بحيرة فيكتوريا ورفع الراية المصرية عليها لا باسم انجلترا بل باسم اسماعيل .

وما نحسب أن غوردون الذى اشتهر باستقامة الخلق كان كاذبا فى خطاباته الخاصة لشقيقته أو أنه كان فعلا صحيح البدن معافى عند ما كتب لها بعكس ذلك أو أنه كان ينوى رفع الراية المصرية على البحيرة بينما كان يضمر رفعها باسم انجلترا ومصر .

بل إن من الطبيعى بعد أن حقق غوردون مهمته التى انتدبه لها اسماعيل وبعد أن تفاقمت حالته الصحية حتى أصبحت مهددة بالخطر أن يعجل بالعودة إلى وطنه .

فما هو أن وصل إلى القاهرة حتى ذهب — كما كتب بخط يده — إلى مقابلة شريف باشا وطلب إليه أن يخبر سموه بأنه عول على اعتزال الخدمة .

وفى يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧٦ وصل غوردون إلى لندن وفى نيته عدم العودة إلى مصر .

فلو صح أنه كان مدسوساً على اسماعيل — وهى حقيقة لانظنها كانت تخفى على ذلك الخديو العظيم — لحمد الله على أن خلصه من ذلك الداهية الانجليزى . ولكن اسمع ما نقصه عليك .

لم يكد غوردون يقضى عطلة عيد الميلاد بين أهله وذويه حتى وصلته البرقية التالية من اسماعيل وتراها فى ص ١٣٦ من كتاب «خطابات غوردون لشقيقته» ، وهى كما يأتى :

« عزيزى غوردون باشا .

« لقد اطلعنى المستر فيفيان (قنصل بريطانيا العام فى مصر) على الرسالة التى طلبت إليه فيها أن يخبرنى بأن الظروف لاتسمح بعودتك إلى مصر. ولقد أخذنى العجب كل =

أوتقراطية لأن اسماعيل رغم ثقافته الأوربية كان يحكم البلاد كالحاكم الشرقى

= مأخذ لسماع هذا بعد محادثتنا فى قصر عابدين تلك المحادثة التى أرى من حق أن أملق نفسى بشأنها لأننى استطعت فى خلالها أن أقنعك بضرورة مواصلة العمل الذى بدأناه سوياً وطلبت إليك أن تعود إلى منصبك فى مصر . ولما افترقنا كانت كلمة الوداع الصادرة منك هى « إلى اللقاء . »

«فليس يمكن والحالة هكذا أن أعزو برقيتك إلا إلى ماتشعر به من الارتياح الطبيعى لوجودك فى وطنك وبين عشيرتك وأهلك وليس فى وسعى أن أصدق أن سيداً كغوردون يحاول ـ لسبب من الأسباب ـ التملص من الوعد الذى قطعه لى. ولهذا لا يمكنى ياعزيزى غوردون النظر جدياً فى برقيتك بل سأرقب عودتك حسب وعدك . » الامضاء

« المخلص اسماعيل »

فلما تسلم غوردون هذه البرقية ذهب فورا لاستشارة القائد الأعظم للجيش البريطانى الذى أفهمه أن واجبه يحتم عليه الانصياع لألحاح الخديو . فأبرق غوردون لاسماعيل يبلغه أنه يقبل العودة على شرط أن يعين حاكما عاماً للسودان بدلا من اسماعيل باشا أيوب الذى كثيراً ما أقام العقبات فى سبيله (غوردون) . ولما كان غوردون يعلم أنه بمطالبته الخديو بعزل أيوب باشا يضعه فى مركز حرج فانه آثر الاستقالة فى الدفعة الأولى .

فعلام تدل كل هذه الحكاية ؟ إنها تدل كما قلنا على أن اسماعيل استخدم غوردون لأنه ارتاح إلى اخلاصه وصدق عزيمته . فلو أنه اشتم منه ـــ ولو من بعيد ـــ رائحة العمل لحساب السياسة الأنجليزية لما صبر على إبقائه فى الخدمة بل ولما كان ألح فى المطالبة بعودته بعد الاستقالة .

ولم نكتب هذا دفاعا عن غوردون بل كتبناه لننفى عن اسماعيل تهمة الاستخذاء للسياسة البريطانية والنزول على إرادتها فيما كان له مساس بالقطر الشقيق .

مديرية خط الاستواء

وبحسبنا ما كتبناه فى هذا الباب فننتقل بعد ذلك إلى مصير مديرية خط الاستواء بعد استقالة غوردون فى سنة ١٨٧٦ . فانه عين مكانه الكولونيل بروت وهو أحد الضباط الأمريكان الذين أبلوا أحسن بلاء فى خدمة مصر والجيش المصرى .

ولما عاد غوردون إلى السودان وعين حكمداراً له جعل ابراهيم بك فوزى مديراً =



أمين باشا

= لخط الاستواء . ثم فصله وعين مكانه الدكتور أدوارد شنتزر وكان طبيباً ألمانياً صحب غوردون فى السودان واعتنق الأسلام وأصبح يعرف باسم أمين بك وبقى مديرا لمديرية خط الاستواء إلى أن نشبت الثورة المهدية ولم تفلح فى الاستيلاء على تلك المديرية التى ظل يحكمها باسم الحكومة المصرية ونقل عاصمتها من اللادو إلى فرادلاى جنوباً وبقى فى مركزه . وقد أنعم عليه الخديو توفيق بهذه المناسبة برتبة الباشوية جزاء اخلاصه لمصر . ولما تقرر إخلاء السودان أبلغه نوبار باشا رئيس مجلس الوزراء ذلك القرار وتركه وشأنه . ولكن أمين باشا ظل فى منصبه مخلصاً لمصر وحكومتها معتمدا على ولاء الضباط والجنود المصريين والسودانيين إلى أن جاء استانلى وحمله على الجلاء عن ذلك الاقليم مما ساعد انجلترا على احتلال أوغندا وبسط حمايتها عليها (سنة ١٨٩٣) وألحقت بها الجزء الجنوبى من مديرية خط الاستواء .

ولابد هنا من كلمة نقولها عن غوردون بعد عودته من انجلترا . ذلك أن الخديو لما أجابه إلى طلبه باحالة اسماعيل باشا أيوب حكمدار السودان إلى المعاش ، جعله هو حكمدارا عاما مكانه فى ١٧ فبراير سنة ١٨٧٧ وخوله سلطة واسعة إذ صدر الفرمان لغوردون باشا بالولاية على جميع أصقاع السودان بما فيها دارفور وبحر الغزال وخط الاستواء وهرر وسواحل البحر الأحمر مع مصوع وسواكن وزيلع وبربره وخوله - على ماجاء فى عدد الوقائع المصرية رقم ٦٩٨ الصادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٧ - =

المنفرد بالحكم. ولم يكن وزير خارجيته — نوبار — إلا عبارة عن وسيط

= فى حكمه سلطة مطلقة عسكرية ومدنية. وكان سلطان مصر قد بلغ وقتذاك أقصى مداه إذ امتد من سواحل البحر الأحمر وخليج عدن إلى الأقيانوس الهندى شرقا وإلى حدود واداى غربا والبحيرات الاستوائية جنوبا.

وينبغى ألا يفوتنا هنا أن نقول أن غوردون مع اهتمامه بمحاربة النخاسة قد وجه عنايته إلى احتكار العاج وكان ذلك أحد بذور الثورة المهدية كما ذكره الكولونيل شالى لونج إذ قال فى كتابه « مصر ومديرياتها المضيعة » ص ١٨٦ ما نصه :

« إن أمر غوردون باحتكار الحكومة محصول العاج ، قد أثار تجار العاج على الحكومة وهؤلاء التجار كانوا سادات السودان الحقيقيين . فكان هذا العمل المنطوى على الظلم النواة الأولى للثورة المهدية وكانت ادارة غوردون فوضى . وبالجملة فقد تولى حكم السودان والأمن واليسار يسودانه ولما غادره سنة ١٨٧٩ كان ينوء تحت أعباء الديون والثورة تتمخض فى أحشائه . »

ولسوء حظ غوردون أن مدة حكمداريته العامة للسودان — على ما ذكره الأستاذ الرافعى بك — كانت مملوءة بالفتن والاضطرابات . وكان عهده نذيرا بنشوب الثورة المهدية. ومما ساعد على شبوب الفتن تشدده فى إبطال الرقيق واحتكار العاج ونقص قوة الجيش المصرى فى السودان ، بما أخذته الحكومة من صفوفه من الأمداد التى أرسلتها إلى تركيا فى حرب البلقان (سنة ١٨٧٧) .

ومن الثورات التى نشبت فى عهد غوردون ثورة سليمان بن الزبير رحمت باشا سنة ١٨٧٧ انتقاما لاعتقال أبيه فى مصر ولكن غوردون أخمد ثورته. على أنه عاد إلى الثورة فأنفذ إليه غوردون جيسى باشا فقضى عليه وقتله (يولية سنة ١٨٧٩) مما أحزن أباه الزبير ولكنه ظل على ولائه لمصر .

ثم ثار أحد قواد الزبير واسمه الصباحى ولكن الجنود المصرية طاردته حتى أدركته وحكم عليه بالاعدام أمام مجلس عسكرى (مارس ١٨٧٩) .

وثار فى دارفور الأمير هارون الملقب بالرشيد وبايعه الأهلون سلطانا عليهم فى أوائل سنة ١٨٧٧ فقاتلته الجنود المصرية طويلا مقاتلة أسفرت عن قتله فى أوائل سنة ١٨٨٠ على ما ذكره مسداليا بك فى كتابه « دارفور فى عهد غوردون » .

وسعى غوردون فى الاتفاق مع يوحنا ملك الحبشة على تحديد التخوم بينه وبين مصر فلم يوفق . وفى أواخر سنة ١٨٧٩ عاد إلى مصر وكان ذلك فى أوائل حكم =



المرحوم السير لى ستاك سردار الجيش المصرى

= توفيق باشا وقدم استعفاءه من منصبه فعينت الحكومة بدله محمد رؤوف باشا حكمدارا عاما للسودان فكان آخر الحكمداريين وآخر الولاة المصريين قبل الثورة المهدية .

وبعد استرجاع السودان فى سنة ١٨٩٨ أرغمت مصر على توقيع اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى جعلت حكم السودان شركة بين مصر وانجلترا وعدلت حدوده فبعد أن كانت تنتهى عند بحيرة فيكتوريا صارت بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ تنتهى عند منجلا شمالى غوندوكرو .

ثم جاءت حوادث سنة ١٩٢٤ المشؤومة ومقتل المرحوم السردار السير لى ستاك فتقرر إخراج الجيش المصرى من ربوع السودان بعد أن بذلت مصر فى سبيل فتحه مابذلت من الأموال والأرواح .

حرب الحبشة

وكيف أرغم اسماعيل على دخولها

لم تهبط مصر لجنة التحقيق المسماة لجنة السير اصطيفان كيف، إلا للبحث فى الميزانية المصرية ولألصاق كل ماتستطيع إلصاقه من التهم باسماعيل باشا وحكومته ورميهم جميعا بسوء الادارة المالية . ولجنة كهذه لم يكن يعقل ولا ينتظر منها أصلا أن تدافع عن أعمال اسماعيل أو أن تقول كلمة طيبة فيها . ولكن انظر ما قالته فى حرب الحبشة كما ذكره المستر ما كوان فى ص ٣٨٩ من كتابه . قالت :

مالى بينما كان اسماعيل باشا صديق المعروف بالمفتش هو المهيمن الفعلى على

= « لقد تورط الخديو إلى حدمعين فى هذه المسائل (تقصد حرب الحبشة) بقصد القضاء على تجارة الرقيق. ولهذا نقول إن الحرب الحبشية قد فوجىء بها اسماعيل مفاجأة وأرغم على دخولها إرغاما . »

وإنه لمن المؤلم حقا أنه بينما توجد لجنة انجليزية كلجنة السير كيف همها التنديد بأعمال اسماعيل والتشهير بها بالحق أو بالباطل تعترف فى تقريرها بأن « الخديو أرغم على دخول حرب الحبشة إرغاما » إذا بمؤرخ مصرى كبير معروف بالاتزان والنزاهة كالأستاذ الرافعى بك يقول فى ص ١٥٢ من كتابه مانصه :

« ومن أى ناحية نظرنا اليها (يقصد حرب الحبشة) نجد أن مصر لم تكن فى حاجة إليها ولا مصلحة لها فى خوضها . وإنما ساق اليها النزق وسوء التدبير فانتهت بالهزيمة والخسران . » وقال فى موضع آخر « لم يجاهر اسماعيل بنيته فى فتح الحبشة ولكن سياسته أزاءها كانت تنم عن هذه الغاية فقد تحرش بها (كذا) وعمل على إثارة الحرب معها على غير جدوى » الخ الخ

ونكتفى بهذه الملاحظة ونترك للقراء الحكم على أقوال الأستاذ الكبير .

أسباب النزاع بين البلدين

عرض الأستاذ الرافعى بك لأسباب النزاع بين مصر والحبشة وهى تتلخص فى أن اسماعيل كان يرغب فى مد خط حديدى بين مصوع وكسلا مارا بسنهيت، تسهيلا للمواصلات بين السودان والبحر الأحمر وأنه كان يعتبر الجهات الواقعة بين البلدين وبخاصة سنهيت أرضا مصرية منذ عهد محمد على. ولكن النجاشى تيودورس ملك الحبشة عارض اسماعيل فى المشروع فوقع الجفاء الذى مالبث أن استحكمت حلقاته بوقوع الخلاف بين الأنجليز والأحباش فى سنة ١٨٦٧ عندما اعتقل تيودورس بعض التجار الأنجليز ومنهم قنصل انجلترا . فلما طالبته هذه باطلاق سراح المعتقلين رفض . فاشتد الخلاف بين الفريقين وانضم اسماعيل باشا إلى الجانب الأنجليزى وأرسل فى سبتمبر سنة ١٨٦٧ خطابا للنجاشى يطالبه بالأفراج عن المعتقلين وتهدده فى حالة الرفض بنشوب الحرب بينه وبين الأنجليز وبأنه فى تلك الحالة لايمانع الأنجليز فى اجتياز الأراضى المصرية لمهاجمته .

ولكن النجاشى أشاح بوجهه عن كل هذا التهديد وإذ ذاك أرسلت انجلترا فى سنة ١٨٦٧ حملة عسكرية بقيادة لورد نابيير . وهنا قرر الخديو مساعدة الأنجليز بأن أمر =

الأدارة . وقد انحصرت مهمته فى جباية الضرائب . وهى مهمة برهن فيها

= عبد القادر باشا الطوبجى محافظ مصوع بمعونتهم فى النزول إلى البر كما أنه وضع الأسطول المصرى تحت تصرفهم فنقل مهماتهم من السويس إلى مصوع .

ودارت رحى الحرب وأسفرت عن فوز الأنجليز واحتلالهم لمدينة « مجدلا » شمالى أديس بابا وقتل النجاشى تيودورس فى سنة ١٨٦٨ وبذا آل عرش الحبشة إلى « يوحنا » الذى كان الأنجليز يعاونونه ضد تيودورس .

ثم نشبت الحرب بين يوحنا وبين قبائل الجلا فاغتنم منزنجر باشا الفرصة وزين لاسماعيل فتح الحبشة .

ومنزنجر هذا هو سويسرى الجنس هبط مصر ومنها إلى السودان حيث طاف بأنحائه وأنحاء الحبشة وأقام فى مصوع منذ سنة ١٨٦٠ وتزوج بسيدة حبشية من أهالى البوغوس وشغل منصب قنصل فرنسا فى مصوع وقدم للأنجليز أكبر معونة فى حربهم ضد الحبشة .

ثم عينه اسماعيل فى سنة ١٨٧٠ محافظا لمصوع ورقاه فيما بعد محافظا لسواحل البحر الأحمر ومديرا لشرقى السودان وأنعم عليه برتبة البكوية ثم الباشوية . وعين لمحافظة مصوع أراكيل بك نوبار أحد أقرباء نوبار باشا .

فتح اقليم البوغوس

فلما زين منزنجر لاسماعيل — كما يقول الأستاذ الرافعى بك — فتح الحبشة نظرا لما كانت عليه من الضعف والفوضى عهد إليه اسماعيل بفتح اقليم البوغوس — ويراها القارىء فى خريطة مديريات السودان فى عهد اسماعيل المذكورة فى صحيفة تالية . فذهب منزنجر من مصوع فى قوة تبلغ ١٥٠٠ مقاتل قاصدا « سنهيت » عاصمة الاقليم واستولى عليها باسم الحكومة المصرية . ثم فتح الاقليم كله وابتاع مقاطعة « ايلت » من حاكمها وكان على خلاف مع النجاشى وأصبحت سلطة منزنجر تشمل سواكن ومصوع وبلاد البوغوس والتاكا والقضارف والقلابات وأميديب وبركه أى السودان الشرقى فى أقصى حدوده .

وكان بديهياً أن ينقم يوحنا على مصر هذا التوسع ويضمر لها الشر . وسرعان ما نشبت الحرب بين البلدين . وقد جهز اسماعيل عند الحبشة حملتين فى وقت واحد . الأولى تهاجمها من الشمال عن طريق مصوع بقيادة الكولونيل ارندروب وهو دانمركى =

على شدة وطأته المقرونة بعدم النزاهة. ولما تضخمت ثروة المفتش وتضاعف

= الأصل جاء إلى مصر للاستشفاء وتعرف بالجنرال إستون باشا رئيس أركان الحرب فرغب إليه الخدمة فى الجيش فقبل وتولى قيادة هذه الحملة وعددها ٢٥٠٠ مقاتل. أما الحملة الثانية فبقيادة منزنجر باشا نفسه لمهاجمة الحبشة من الجنوب عن طريق تاجورا.

هذه هى رواية الأستاذ الرافعى بك. أما المستر كرابيتس فيقول إن غارة منزنجر على إقليم البوغوس واحتلالها كجزء من محافظة زيلع إنما كان باعثه تقليم أظافر الأحباش الذين كانوا محط آمال تجار الرقيق بعد أن ضيق السير صمويل بيكر والكولونيل غوردون عليهم الخناق فى أنحاء السودان. فامتداد القتال إلى أراضى الحبشة هو بقصد محاربة النخاسة وهذا ما يتفق تماما مع ما ذهبت إليه لجنة كيف الآنفة الذكر.

يوم ١٥ نوفمبر المنحوس

ويظهر أن يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ كان يوم نحس على هاتين الحملتين. فلقد تقدمت حملة أرندروب لغاية « الحماسين » جنوبى سنهيت دون أن تلقى مقاومة وتقدمت فى ناحية جوندويت حيث التقت بجيش عرمرم جمعه الملك يوحنا ويبلغ عدده ٣٠٫٠٠٠ مقاتل. فاشتبك الفريقان فى القتال فى يوم ١٥ نوفمبر على ما ذكره المستر كرابيتس ودارت رحى المعركة على ضفاف نهر المارب وقد أسفرت عن ارتداد الجيش المصرى إلى مصوع بعد أن لقى أرندروب بك وأراكيل بك حتفهما.

أما منزنجر فقد غادر مصوع إلى تاجورا ومنها إلى بحيرة أوسا حتى بلغها فى ١٤ نوفمبر. وفى طريقه إلى البحيرة قابل المدعو ابن الشيخ محمد الحدة أمير ذلك الاقليم فتظاهر الشيخ بالولاء لمصر ليحكم إعداد الشرك لمنزنجر. وقد خدع هذا فيه واتخذه دليلا ومرشداً. وسارت الحملة إلى قرب البحيرة. وفيما كانت الجنود المصريون نياما فى منتصف ليلة ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ هجم عليهم رجال القبائل غيلة بقيادة ابن الشيخ محمد الحدة وأعملوا فيهم السيف حتى أفنوهم على بكرة أبيهم ودارت الدائرة على الجيش المصرى وهو فى فراش النوم وقتل منزنجر وزوجته وارتد الباقون إلى زيلع.

حملة راتب باشا سنة ١٨٧٦

ولما أن سمع اسماعيل بهذه الأنباء المحزنة هاجه أشد هياج وخشى عواقبها المعنوية والسياسية فصمم على تأديب الأحباش وغسل الاهانة التى لحقت الجيش المصرى.

دهاؤه وخبثه دعاه اسماعيل إلى النزهة وهناك أودع على ظهر الباخرة حيث لقى حتفه .

= تجرد حملة يبلغ عددها مع فلول حملة أرندروب ١٢٠٠٠ وعقد قيادتها لراتب باشا السردار وولى الجنرال لورنج باشا الأمريكى منصب رئاسة أركان الحرب .

وصحب هذه الحملة الأمير حسن باشا نجل الخديو وكان قد عاد حديثا من المانيا بعد دراسته مبادىء الفنون الحربية .

وممن تطوع فى القسم الطبى للحملة بعض كبار اطباء مصر فى ذلك العهد كالدكتور محمد على باشا البقلى الذى قتل فى الحملة والدكتور محمد بك بدر ثم السيد محمد عبد الله حكيمباشى الطوبجية المصرية والد الأستاذ على فكرى الأمين الأول بدار الكتب الملكية .

وتولت سفن الأسطول المصرى وبواخر الشركة الخديوية نقل هذه الحملة من السويس إلى مصوع فوصلتها فى منتصف شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥ ونظرا لصعوبة المواصلات وسوء حالة هيأة أركان الحرب لم تستأنف الزحف على الحبشة إلا فى منتصف شهر يناير سنة ١٨٧٦ وبعد اجتياز مفاوز شاقة وجبال لا علم للمصريين بها ومناطق لم يعرفوا عنها شيئا من الناحية الطبوغرافية وصلوا إلى أوائل السهل الممتد من ممر (قياخور) إلى قورع وتبعد هذه الأخيرة عن مصوع نحو ٥٥ ميلا . ثم شرع الجيش المصرى يعسكر فى المدينة الأخيرة ويقيم فيها الاستحكامات والحصون .

معركة قورع فى ٧ مارس سنة ١٨٧٦

ولكن الملك يوحنا جاء فى ٤٠٠٠٠ من رجاله والتحم فى يوم ٧ مارس سنة ١٨٧٦ بالجيش المصرى فى معركة قورع وكانت معركة حامية أصيب فيها الفريقان بخسائر فادحة وأسفرت عن هزيمة الجيش المصرى بعد أن خسر نحو ٤٨٠٠ بين قتلى وجرحى ولم يتمكن من الفرار إلا نحو ٥٣٠ شخص بينهم راتب باشا وبعض كبار الضباط وكانوا قد أشرفوا على الموت .

وكان بين الأسرى محمد بك رفعت رئيس القلم التركى بديوان الجهادية فاستطاع أن يقنع النجاشى بوجوب عقد الصلح على أساس انسحاب الجنود المصريه من أرض الحبشة ورد الأسرى إلى مصر وفتح طريق التجارة بين مصوع والحبشة .

وفعلا تم الصلح ، وظلت سنهيت فى حيازة مصر وعاد الأسرى مع فلول الحملة إلى مصوع حيث أبحرت إلى السويس وهكذا كانت الحرب الحبشية أول صدمة أصابت الجيش المصرى فى أثناء فتوحاته العظيمة .

ومع أن «أفندينا» كان أوتقراطياً شرقيا فقد عمد إلى إصلاح النظام



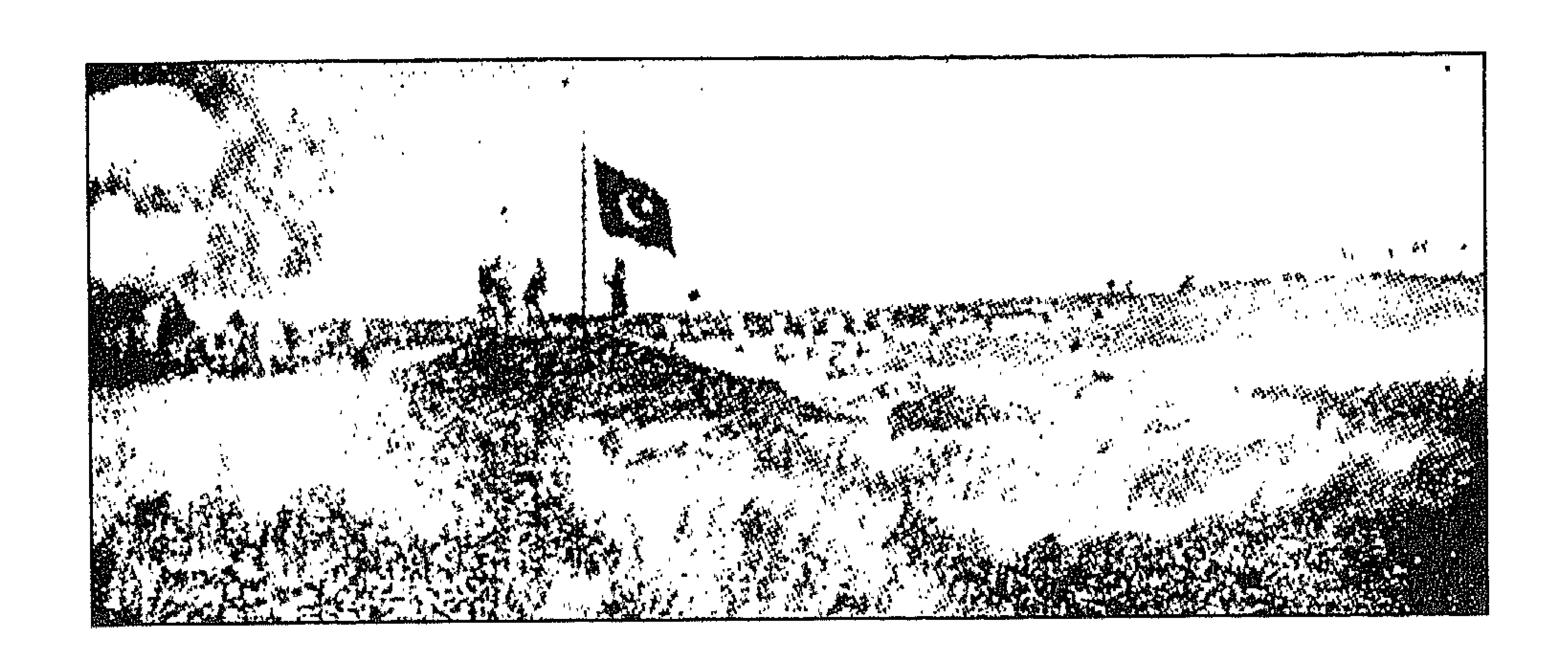
الكولونيل مارشان أمام أهرام الجيزة

= وليس يفوتنا أن نذكر مع الأسف أن ما نزل بالجيش المصرى من الخسائر فى تلك الحرب المشؤومة — التى أرغم اسماعيل على خوضها كما ذكرت لجنة كيف — كانت له عواقب سياسية بعيدة الغور أولها وأهمها إغراء السياسة الأنجليزية باحتلال القطر المصرى فيما بعد بعد أن تجلى لها ضعف الجيش المصرى وعجزه عن الدفاع عند الحاجة عن البلاد ضد الخطر الأجنبي.

خلاصة اجمالية عن السودان فى عهد اسماعيل

يصح بعد كل ما فصلناه لك عن الفتوحات المصرية فى السودان أن نقول إن الفضل يرجع لاسماعيل باشا فى بسط الحكم المصرى فى أنحاء ذلك القطر الشقيق ومد رواق الحضارة فيه، وليس من سبيل إلى نكران أن الخديو اسماعيل هو الذى وصلت حدود السودان فى عهده الزاهر إلى حدود مصر الطبيعية التى تشمل وادى النيل وملحقاته =

الاجتماعى الأسلامى على النمط العصرى . وقد كان هذا النظام يقوم



الجنود البريطانية ترفع الراية المصرية على فاشودة

من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى منابع النيل والأقيانوس الهندى جنوبا ومن البحر الأحمر شرقا إلى صحراء ليبيا غربا .

فكأنما أكمل اسماعيل العمل الذى بدأه محمد على فى السودان . ذلك أن حدود السودان المصرى وصلت فى عهد مؤسس مصر الحديثة إلى البحر الأحمر وضمت اقليم التاكا (كسلا) الواقع شرقى نهر عطبرة ثم وصلت من جهة الحبشة إلى القضارف والقلابات ودخلت فى نطاقها سواكن ومصوع هذا إلى أن الحملات والتجاريد العسكرية وصلت جنوبا إلى جزيرة (جونكر) تجاه غوندوكرو الواقعة على النيل الأبيض.

أما فى عهد اسماعيل فقد تضمنت الفتوحات المصرية فتح مديرية فاشودة وهى التى أثار احتلال الكولونيل مارشان وكتيبته الفرنسية إياها أزمة شديدة بين انجلترا وفرنسا فى سنة ١٨٩٨ وكادت أن تؤدى إلى الحرب بينهما . وقد غير الأنجليز اسمها وسموها الآن (كودوك) كما جعلوا اسم المديرية مديرية النيل الأعلى مع أن تشاجر انجلترا مع فرنسا بسببها كان بحجة أن تلك الأراضى تابعة لمصر فلا يحق لفرنسا احتلالها ! !

وبعد فاشودة ضمت مصر محافظتى مصوع وسواكن نهائيا إلى أملاكها وحصل اسماعيل على فرمان بذلك فى مقابل زيادة الجزية المصرية المقررة للباب العالى على نحو ما فصلناه لك .

ثم استولت مصر على اقليم خط الاستواء ومملكة أونيورو وبسطت حمايتها على

على دعامة الاسترقاق وعزلة النساء وسلطة رب الأسرة إلى غير ذلك من دعائم



طبيب المهدى



محمد بك المليك من سلالة
ملوك أدفو وهو ممن انضموا
إلى مصر

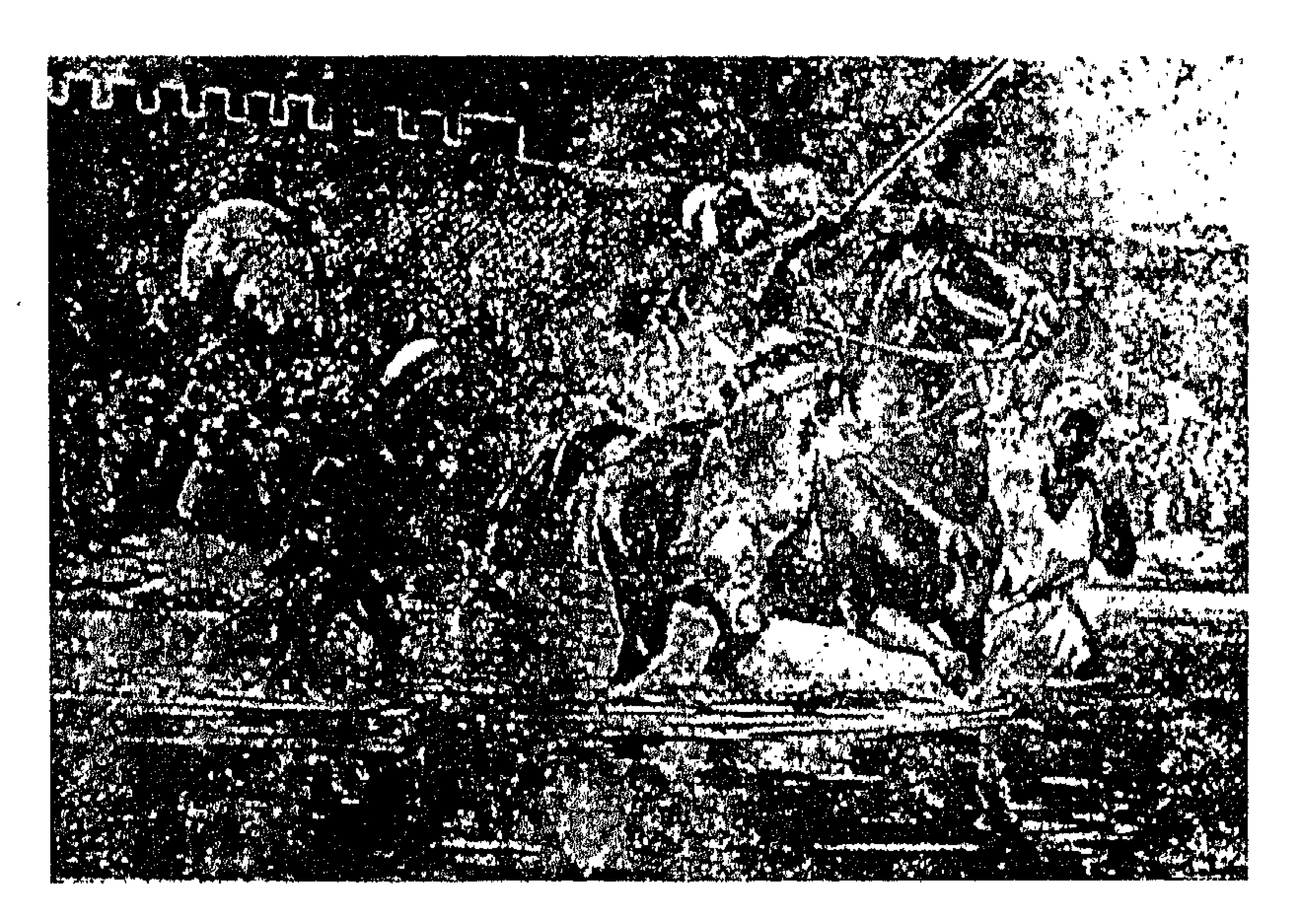
أوغندا وفتحت اقليم بحر الغزال وسلطنة دارفور واتسعت أملاك مصر بين الحبشة والبحر الأحمر بفتح سنهيت وبلاد البوغوس وامتدت سلطتها إلى سواحل البحر الأحمر حتى بوغاز باب المندب وضمت محافظتى زيلع وبربره كما فتحت سلطنة هرر الواقعة جنوب شرق الحبشة وأدخلت فيها سواحل السومال الشمالية حتى رأس جردفون على الأقيانوس الهندى ثم إلى رأس حفون . وهكذا وصلت فتوحات مصر جنوبا إلى بحيرة البرت وبحيرة فكتوريا وشرقا إلى البحر الأحمر وخليج عدن وغربا إلى حدود واداى .

فاذا ما ذكر المصريون اسماعيل فليذكروا أنه هو معمر السودان وإليه يرجع الفضل فى تمدينه وتمصيره كما أنه هو الذى قضى فيه على تجارة الرقيق الممقوتة واستئصال شأفتها .

ونذكر بهذه المناسبة حكاية طريفة عن السير صمويل بيكر .

هذه الحكاية هى أن المستر تشارلس ألن سكرتير الجمعية البريطانية الأجنبية لمحاربة الرق أرسل يدعو السير صمويل بيكر إلى حضور حفلة يوبيل الجمعية المذكورة . ولكن السير صمويل بيكر رد عليه بالخطاب التالى الذى رأينا أن نثبته بنصه لأنه شهادة رجل انجليزى كبير على مالاسماعيل من الفضل فى عمل انسانى كادت الشهوات السياسية

الدولة الأسلامية (كذا !) . فالاسترقاق الذى كان سبباً فى بقاء كثيرين من



عبد الله التعايشى يقطع النيل عند أم درمان ويحرض رجاله على القتال

أن تحجبه عن الأبصار بينما عين التاريخ لن تغمض عن تدوين الحقائق كما هى. قال السير صمويل فى رده الذى أرسله من محل إقامته لسكرتير الجمعية المذكورة :

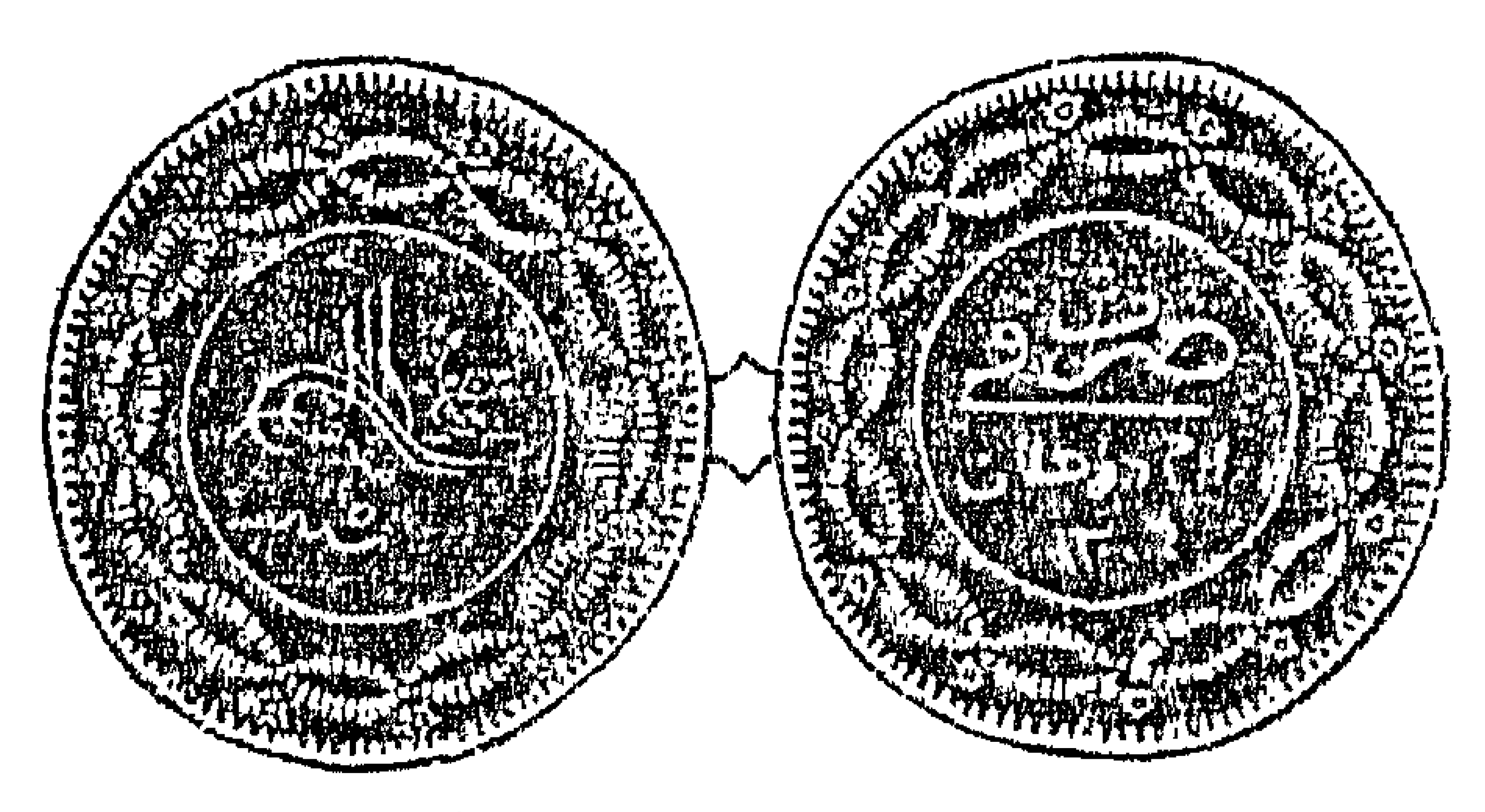
« ساند فورد آورلى

« تحريراً فى ٣٠ يولية سنة ١٨٨٤

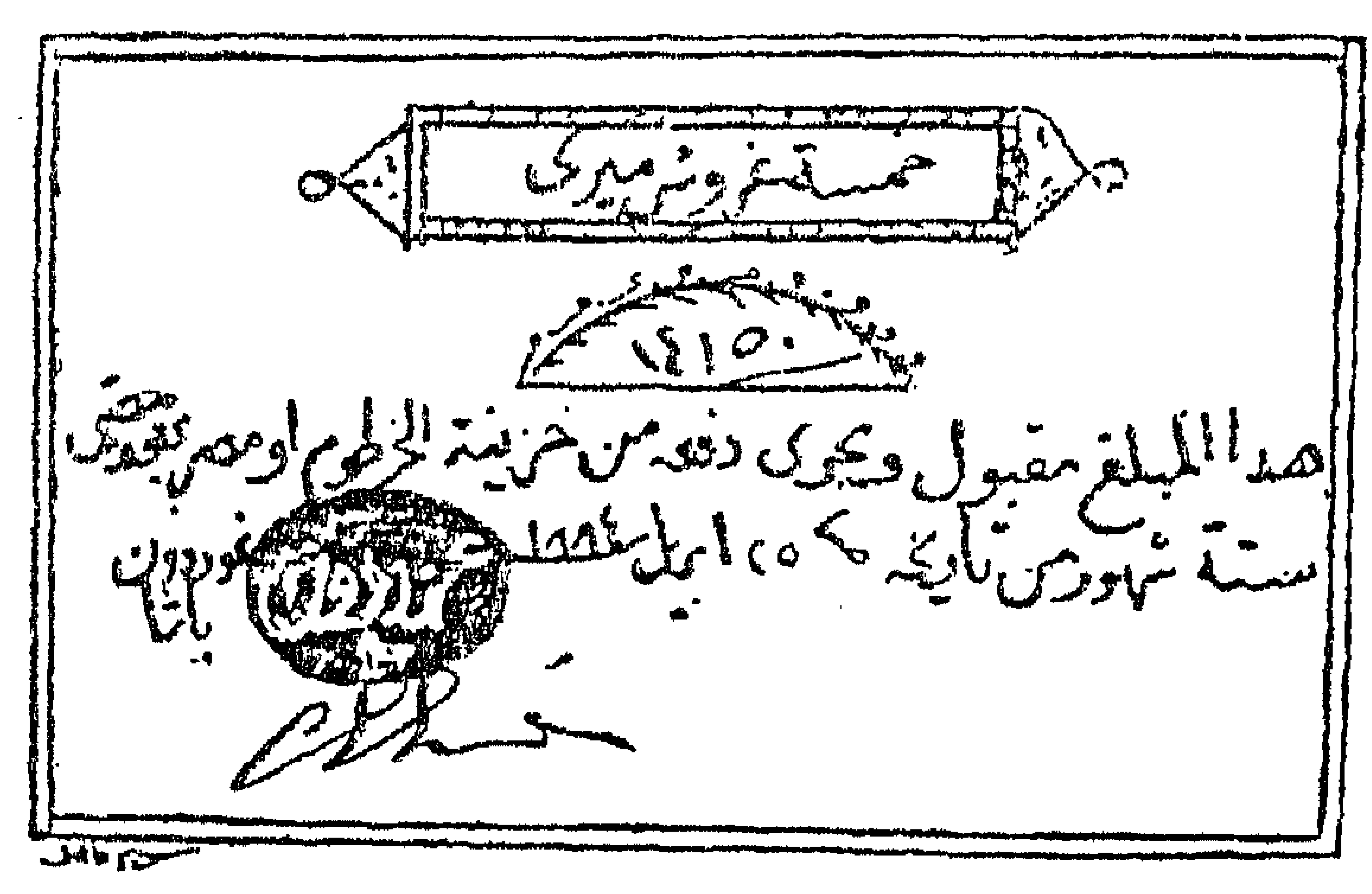
« إنى أستشعر الأسف لأن تغيبى عن لندن يحول دون حضورى حفلة يوبيل جمعية محاربة الرق بمناسبة مرور خمسين سنة على الغاء الرق فى الممتلكات البريطانية ولا أستطيع أن أعتقد فى الوقت نفسه أن أحداً من وزراء جلالة الملكة تسول له نفسه الحضور فى جمعيتكم فى الموقف المخجل الذى يوجد فيه السودان الآن . (وعلى كل فأن الجمعية لاصبغة سياسية لها) .

« فالحكومة البريطانية باصدار أوامرها التعسفية للخديو وإرغامه على التخلى عن الخرطوم والسودان جملة واحدة قد طعنت طعنة نجلاء كافة مابذلناه من المجهودات للقضاء على النخاسة . فهذه التجارة الممقوتة لم تستمد الحياة مباشرة من مثل هذه السياسة فقط بل إن قوة الحماية قد سحبت من كل من آزرنا فى العمل الطيب الذى قمت به

المماليك على قيد الحياة كان مايزال يعتبر جزءا من حياة الطبقات الحاكمة.



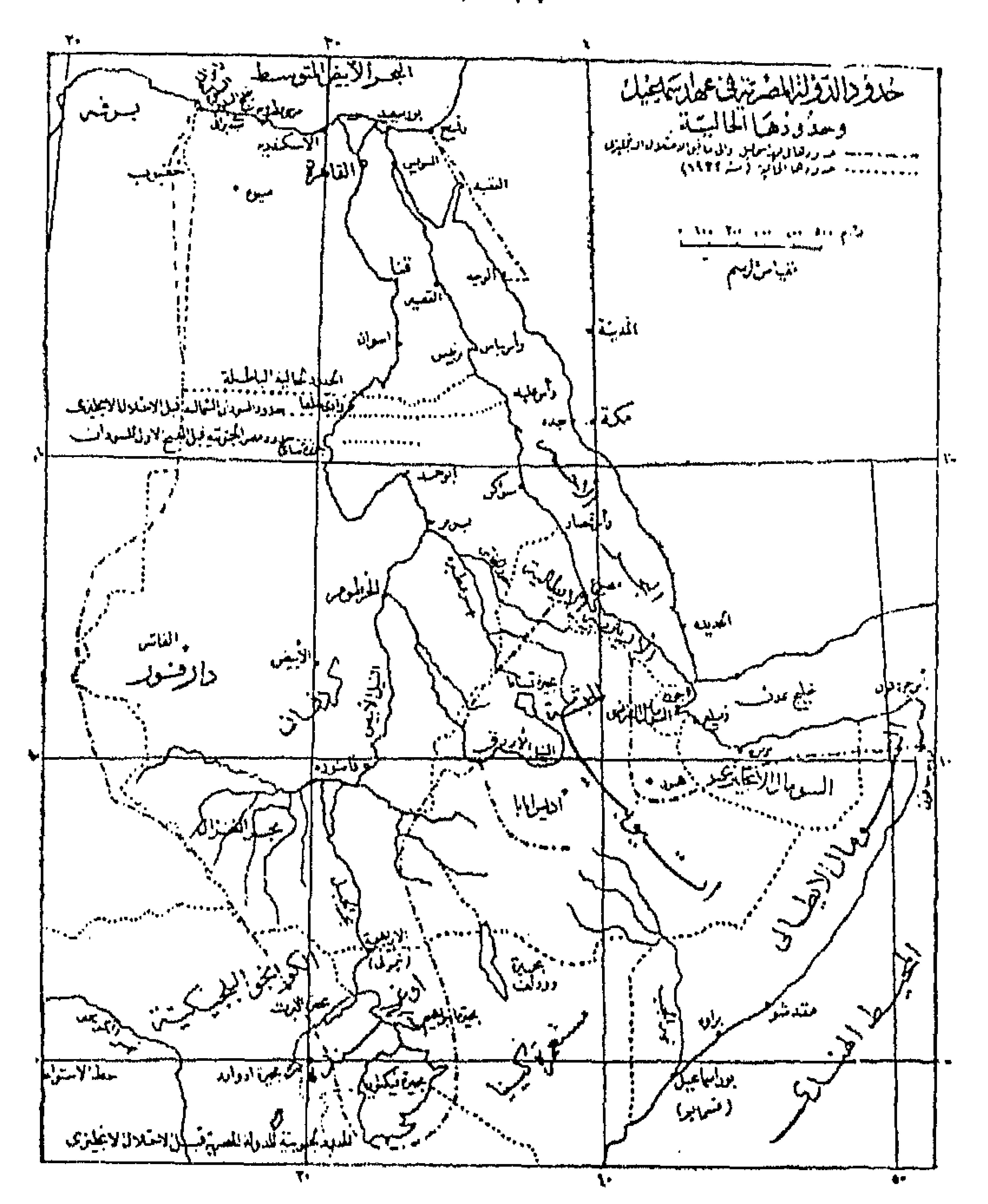
نقود المهدى



نقود غوردون باشا

=أنا وغوردون وبذلك بادر أهل الفساد فى زهو الانتصار إلى احتلال العرين بعد أن خلا من حماته . فهذا بلا ريب عمل الحكومة البريطانية الصادر عن عمد وسبق نية وهو أن تتخلى عن غنائم المعركة وتتنازل عنها لصيادى الرقيق الظافرين وأن تخلى حومة القتال التى يجرى فيها التشاد بنفس الطريقة التى انسحبنا فيها من الترنسفال أمام مقاتلة البوير المغاوير.

« ولست أستطيع أن أتصور كيف يمكن للفرد الأنجليزى أن يفاخر برفع رأسه أو أن يهنىء بعضنا بعضا فى يوبيل تقيمه جمعية مقاومة الرق بوصف أننا الذين الغيناه، ويخيل إلى أن عملا كهذا هو غاية النفاق والرياء. فنحن لم نكتف بالتخلى عن كل شىء لعنصر صيد الرقيق فى أفريقيا الوسطى بل إننا فضلا عن ذلك تركنا غوردون يلقى=



حدود الدولة المصرية فى عهد اسماعيل ومقارنتها بحدودها الحالية

حتفه . . . . وما دامت هذه الصورة المخجلة المنطوية على الجبن والرياء ماثلة أمام عينى فلست أستطيع أن أفهم معنى لاقامة الاحتفال باليوبيل فى انجلترا .

« ثم إننى أشد ما أكون أسفا لأن التقرير الخاص بما بذل من الجهود المختلفة للقضاء على النخاسة لا يتضمن أى ذكر لصاحب السمو الخديو اسماعيل باشا . مع أن سموه كان أول حاكم شرقى طعن تجارة النخاسة الطعنة النجلاء فى الصميم . ثم لاينبغى أن يتناسى أحد أننى لم أكن أنا وغوردون إلا موظفين من موظفى سموه وأنه إذا كان ثمة فضل فيما قمنا به من العمل فان هذا الفضل يرجع إلى سموه وحده . »

هذا هو اسماعيل وهو بلا ريب الذى أوصل مصر إلى حدودها الطبيعية كما يتبين لك من إلقاء نظرة على الخريطة المنشورة فى هذه الصحيفة التى تبين حدود الدولة المصرية فى عهده وحدودها الحالية . وهو هو الذى رفع السودان إلى المستوى الذى جعل الأجانب يشيدون به .



الماجور استيجان　　　　الدكتور جنكر

شهادة الثقات الأجانب
في الحكم المصري في السودان

وقد تكون أمام مانسجه أصحاب الغايات فى حاجة إلى أن نضع تحت عينيك شهادات بعض الثقات الأجانب فى الحكم المصرى فى السودان فى عهد اسماعيل . فاليك ما كتبه الماجور استيجان الذى حكم مديرية خط الاستواء فى العهد الجديد أى بعد قيام الحكم الانجليزى فقد قال فى صدد حكم الزنوج فى ص ٩٩ من مؤلفه المسمى « خط الاستواء » ما نصه :

« كان الأهالى فى عهد الحكومة المصرية القديمة كما يستنتج من التدابير الوقتية التى اتخذت فى ذلك العهد أكثر عددا وأحسن نظاماً وترتيباً وأشد جنوحا للسلم منهم فى العهد الحاضر . »

أما الدكتور جنكر الروسى الذى قضى عدة سنوات فى أواسط افريقيا فقد كان شاهداً عادلا على حسن الادارة المصرية فى تلك الجهات إذ ذكر فى كتابه المسمى « رحلة فى افريقيا » ص ٥٠٠ جزء أول ما نصه :

« . . . ويرجع الفضل إلى المسلمين الذين تعزى إليهم المطاعن والمثالب فى إلزام الزنوج لضرورة المعيشة فى هدوء وسلام مع القبائل المجاورة لهم وبالاقامة على قدر الامكان فى دورهم وبزراعة حقولهم . ومما يشرف الحكومة المصرية وضع بلاد الزنوج تحت

فقد كان الرقيق يشترى بنحو ٤٠ جنيهاً ثم لا تمر أعوام حتى تتفتح



رودلف سلاطين باشا الذى أسره المهدى ثم تظاهر باعتناق الاسلام

= سيطرتها مما مكنها من أن تفتح فيها بابا لانتشار المدنية فى مستقبل الأيام . »

وقد لخص الأستاذ الرافعى بك ما كتبه رودلف سلاطين باشا فى كتابه « السيف والنار فى السودان فقال ما نصه :

« إن السودان المصرى يحكمه الآن (١٨٩٥) الخليفة عبد الله التعايشى الرئيس المستبد لدعاة المهدى . وقد كانت السنوات العشر من حكم المهديين كافية لنشر العبودية فى نواحيه . ومن الحق أن نقول أن السودان ظل سبعين سنة ونيفا منذ عهد محمد على مستظلا بالحكم المصرى مفتوحا للحضارة والمدنية.والمتاجر المصرية والأوربية تزدهر فى عواصمه والدول الأجنبية توفد قناصلها إلى الخرطوم والسائحون على اختلاف أجناسهم يجولون خلال البلاد دون أن يلقوا ممانعة بل كانوا يلقون عطفا ورعاية من ولاة الأمور . وانتظمت طرق المواصلات والتلغرافات وإدارة البريد فسهلت الاتصال بين أرجاء السودان القاصية ، وأدى الناس الشعائر الدينية سواء فى المساجد أو فى الكنائس ، وقامت مدارس البعثات إلى جانب مدارس الحكومة . وعلى الرغم من تعدد القبائل التى تسكن السودان وما كان بينها من العداء وتحفزها للاقتتال فان حزم الحكومة وسطوتها كانا كافيين لتوطيد دعائم الأمن والسلام فى مختلف أصقاعه .

وقال فى موضع آخر يصف تبدل الحال بعد غلبة الثورة المهدية :



القائد عثمان دجنة من أشهر قواد المهدى

= « لقد شهدنا فى السودان منظرا محزنا إذ رأينا الحضارة الجديدة التى دخلته مع الحكم المصرى تتداعى أركانها ويندك صرحها بأيدى أقوام جهلاء يكادون يكونون من الهمج فأسسوا على أنقاض هذه الحضارة حكومة وضعوا لها نظاما يشبه فى بعض أشكاله نظام الحكم المصرى ولكنهم قضوا على ما ازدان به من العدل والتهذيب ، فأقاموا فى السودان صرح الظلم والانحطاط . ولا يكاد المرء يشهد فى التاريخ الحديث بلاد أخرى سادت فيها الحضارة الناشئة زهاء نصف قرن من الزمان ثم انقلبت إلى حالة أقرب ما تكون إلى الهمجية . فان الخليفة والقبائل التى تناصره بعد أن اغتصبوا سلطة الحكم وانتزعوها من أيدى المصريين يحكمون الآن الأهلين التعساء حكما جائراً ويسوقونهم بعصا من حديد ويسومونهم من الخسف والنكال ما جعلهم يتوقون إلى التخلص من هذه الدولة ويتطلعون إلى حكومة يجدون فى ظلها الراحة والسلام . وليس أدل على مبلغ ما عاناه السودان فى عهد المهديين أكثر من فناء ما يقرب من ثلاثة أرباع أهله ممن اجتاحتهم الحرب والمجاعات والأمراض المختلفة والتقتيل والتنكيل . »

وكتب سلاطين باشا فى موضع آخر من كتابه السالف الذكر مما يعد خير شهادة لحكم اسماعيل باشا فى السودان فقال :

« لقد بعد العهد بحالة السودان تحت حكم اسماعيل إذ كانت الحكومة المصرية تحمل فى ربوعه لواء الحضارة والمدنية على حين كانت البقاع الخارجة عن منطقة النفوذ المصرى =

أمامه أبواب الجاه والثروة. أما الرقيقات أو الجوارى فقد كن أربعة أقسام قوقازيات أو حبشيات أو زنجيات أو جلايات (نسبة إلى قبائل الجلا)



الجنرال هكس باشا الذى قتل على رأس الحملة المصرية ضد المهدى

في حالة الانحطاط والتأخر. فالسودان بعد أن دخلته الحضارة فى ظل الحكم المصرى قد تطرقت إليه الهمجية على عهد المهديين . »

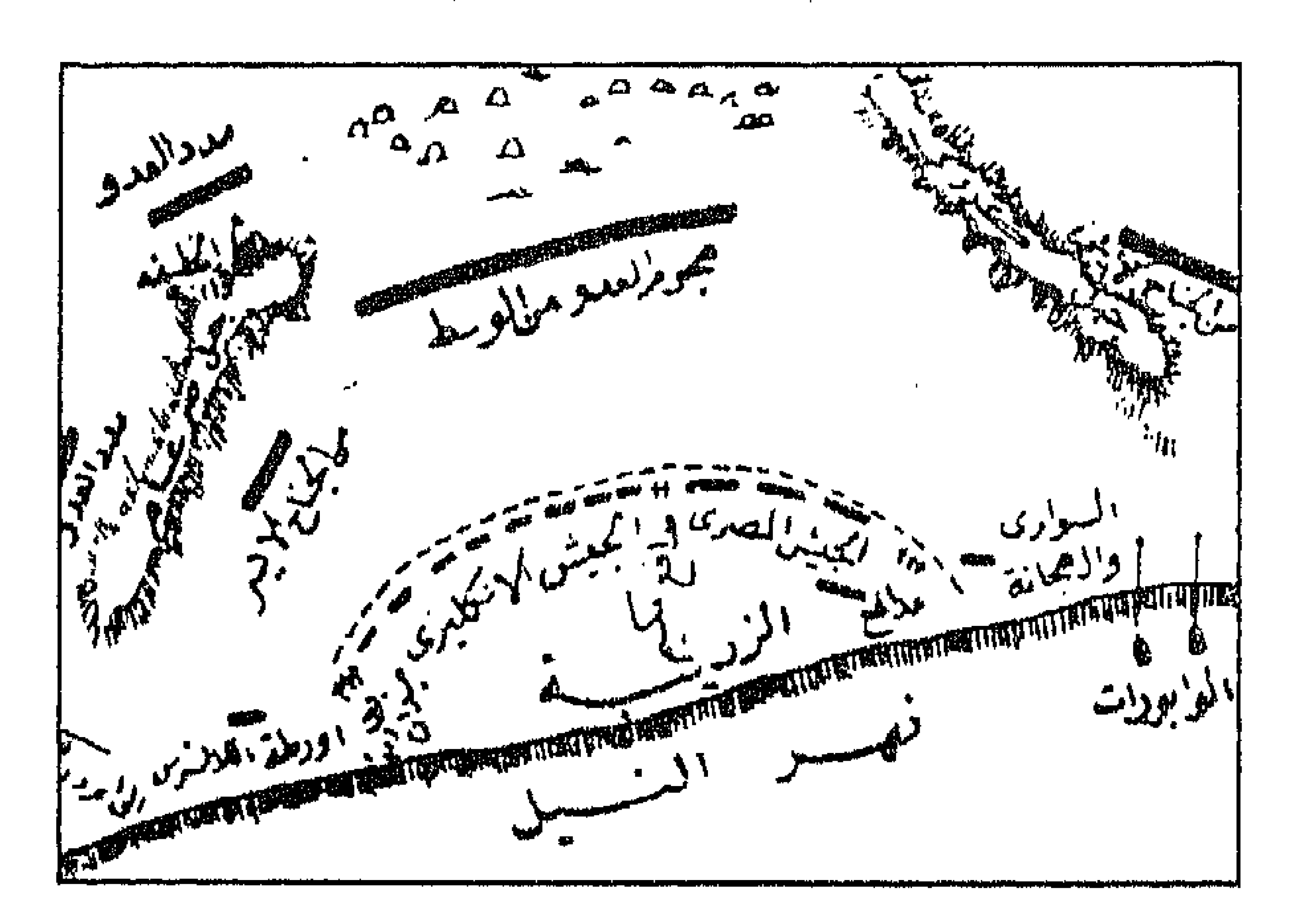
وإليك هذه النبذة المهمة التى يبين فيها سلاطين رأيه بالنسبة لارتباط السودان بمصر مما ينبغى ألا ننساه فقط نظرا لحاجة كل من القطرين الشقيقين إلى الآخر . قال :

« أرى واجبا على أن أبين وجهة نظرى فى أهمية السودان وقيمته لمصر وأبدى الرأى الذى ثبت فى قرارة نفسى فأقول إن الأسباب التى دعت محمدا عليا منذ خمس وسبعين سنة إلى امتلاك السودان لا تزال قائمة إلى اليوم . فالسودان هو مصدر الحياة لمصر (كذا) وكل جهودها يجب أن تتجه إلى صيانة وادى النيل من أى غارة أجنبية فان كل خطوة تخطوها دولة أخرى نحو النيل ينظر إليها بعين الفزع من كل من يقدر خطر السيطرة الأجنبية على ذلك النهر العظيم وما تجره من تضحية سعادة مصر وتقدمها وتعريضها لأعظم المضار . »

صور بعض المواقع فى أثناء فتح السودان



موقعة أم درمان فى الهجوم الثانى



موقعة أم درمان فى أثناء هجوم الدراويش على الزريبة



موقعة فامكة بالسودان

وكن بالتوالى أمهات أو محظيات أو خادمات الطبقة الحاكمة . وقد كان نظام

= وقد مر بك ماقاله السير صمويل بيكر عن انتشار الأمن فى ربوع السودان فى عهد اسماعيل وأن السائح الأجنبي لايتعرض على طول الخط ما بين الاسكندرية والخرطوم إلى الخطر أكثر مما يتعرض له أحد سكان لندن فى حديقة هايدبارك بعد الغسق . وإليك قوله فى سنة ١٨٧٣ فى كتابه (الاسماعيلية) ص ٤١٢ :

« إن مصر وحدها هى التى تستطيع تمدين افريقيا النيلية بانشاء حكومة نظامية . وحسبها أن تمد حدودها إلى خط الاستواء وبذلك تضمن حياة السائحين فى تلك الأقطار . واليوم وقد أصبح امتداد حدودها الجنوبية إلى خط الاستواء أمراً واقعاً فقد انفتحت افريقيا الوسطى للحضارة والعمران . »

أعمال الضباط الأجانب فى السودان

لقد مر بك أن اسماعيل استخدم عددا كبيراً من الضباط الأمريكان وأنه استعان كذلك بضباط من الانجليز والفرنسيين والايطاليين مما يدلك على أنه لم يكن يستلهم فى اختيارهم إلا وحى ضميره فقط وأنه لم يكن تحت تأثير دولة معينة .

وقد رأيت بعض ماقام به الكولونيل شالى لونج بك من باهر الأعمال كاكتشاف بحيرة ابراهيم التى لا زالون يسمونها باسمها القديم وهو بحيرة كيوجا وتمكنه من بسط حماية مصر على أوغندا .

كذلك مر بك اسم ارندروب ومنزنجر واشتراكهما فى الحملة ضد الحبشة

ونذكر لك الآن أسماء بعض الضباط الآخرين وطرفا من أعمالهم .

فالكولونيل جيسى الايطالى الذى صار فيما بعد جيسى باشا مدير بحر الغزال هو الذى قام بتخطيط شواطىء بحيرة البرت فى سنة ١٨٧٩ وإن كان الفضل فى تحديدها تحديداً علمياً يرجع إلى الكولونيل ماسون الأمريكى فى سنة ١٨٧٧ ذلك لأن ماسون هو الذى اكتشف وجود نهر ينبع من بحيرة البرت ويسير متجها إلى الجنوب . وقد دلت المباحث فيما بعد على أن هذا النهر هو نهر سيمليكى وهو الحلقة المفقودة فيما أصبح يسمى الآن منابع النيل من بحيرة البرت .

ثم الضابط شبنديل وهو انجليزى الجنس وكذا زميله وطسون وقد لعبا دوراً مهماً فى اكتشاف تلك المنابع بترسم مجرى النيل من ماجونجو حيث يخرج من بحيرة البرت إلى نقطة الدفلاى .



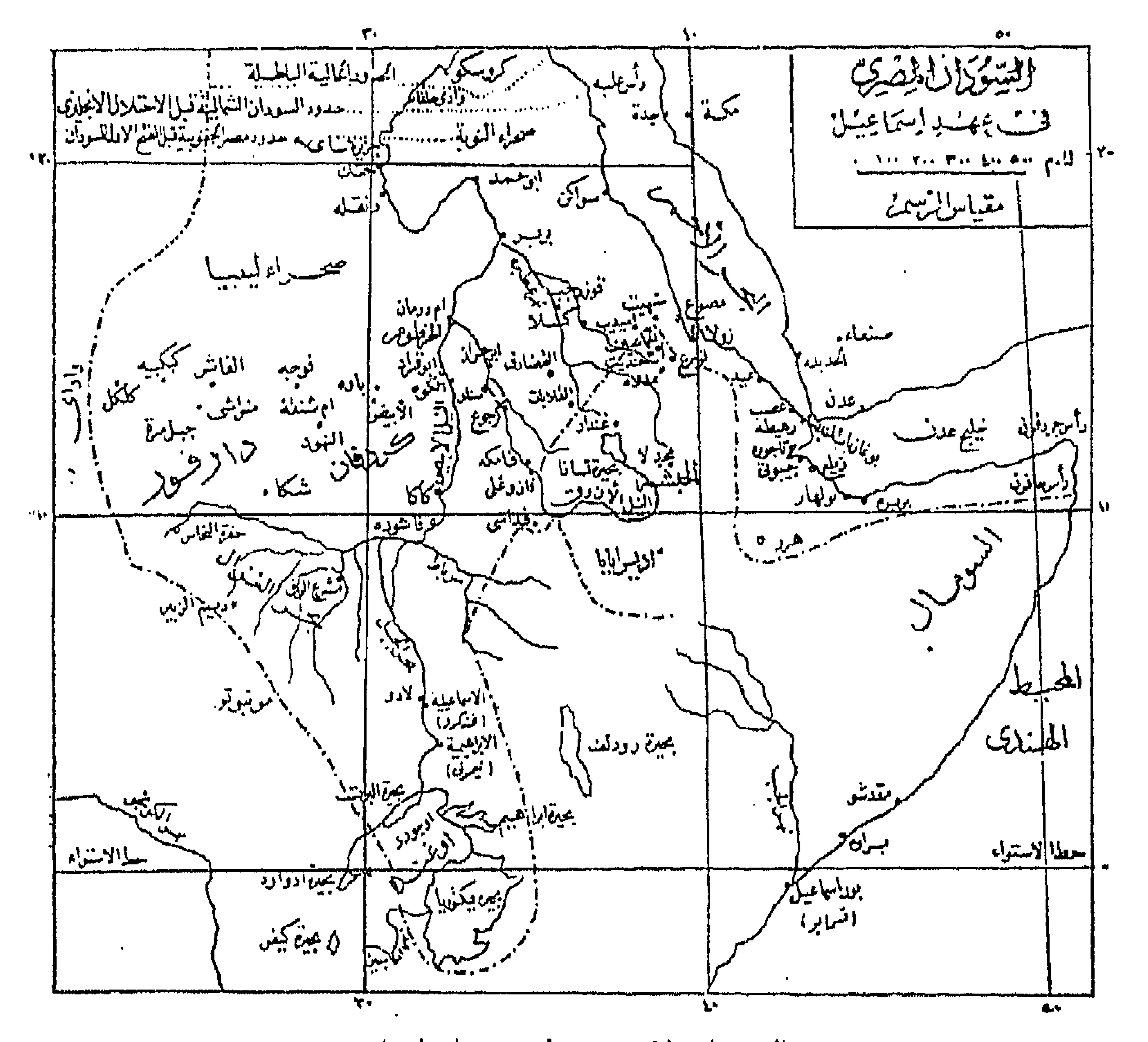
الكابتن لونجارد

أما السير صمويل بيكر فاسمه مقرون بمحاربة النخاسة هو وغوردون الذى يرجع إليه الفضل فى اكتشاف منبع النيل من بحيرة فيكتوريا على نحو مابيناه لك .

وقد حدثنا غوردون فى أسباب استقالته الأولى أنه كان على خلاف مع اسماعيل باشا أيوب حكمدار السودان وقتئذ فلما طلب إلى الخديو إقالته وأجابه اسماعيل إلى طلبه رأى غوردون أن يجعل اعتماده على الموظفين الأجانب فى أنحاء السودان النائية فعين مسداليا بك الايطالى مديراً للفاشر وجيسى باشا الايطالى أيضا لبحر الغزال وفردريك روسى قنصل المانيا فى الخرطوم مديراً لدارفور وشارل ريجوليه الفرنسى مديراً لداره واميليانى الايطالى مديراً لكبكبية والدكتور زورنجين الألمانى مفتشاً للصحة والضابط سلاطين النمساوى مفتشاً للمالية الذى أصبح سلاطين باشا وأسره المهدى وتظاهر فى الأسر باعتناق الاسلام وصار يعرف بالشيخ سلاطين ثم جيكلر باشا النمسوى الذى عين مديرا عاما لمنع تجارة الرقيق .

ثم الكابتن لونجارد الذى توجه إلى مديرية خط الاستواء واستخدم الجنود المصرية المتروكة فيها واستولى على أوغندا وعلى القسم الجنوبى من مديرية خط الاستواء.

أما الكولونيل بروت الامريكى فقد تولى الحكم فى مديرية خط الاستواء فعين غوردون باشا بدله ابراهيم فوزى (باشا فيما بعد) ثم مالبث أن أقاله وعين بدله الدكتور شنتزر الألمانى الذى عرف فيما بعد باسم أمين باشا وكافأه الخديو توفيق على شدة ولائه وإخلاصه لمصر .



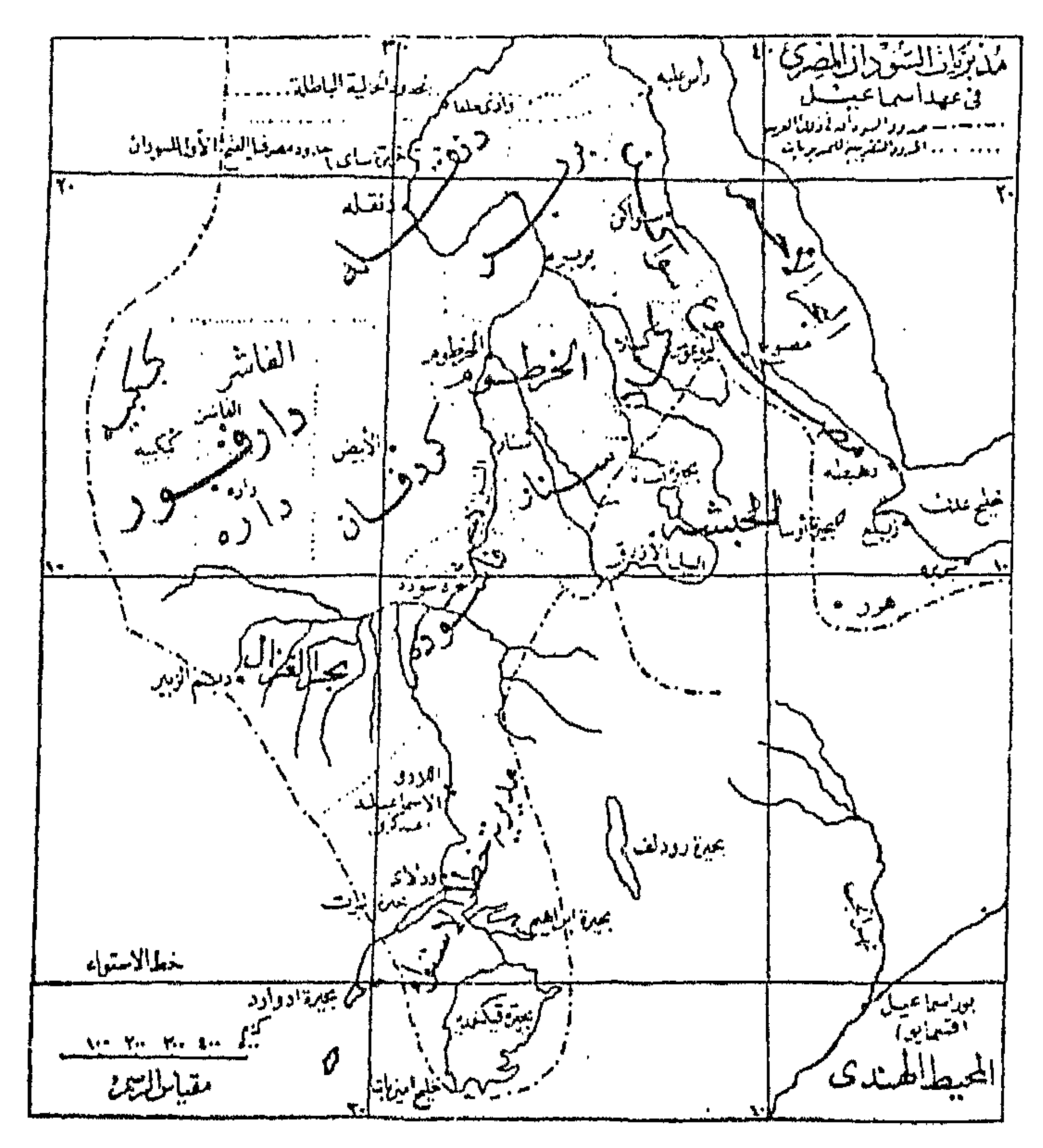
السودان المصرى فى عهد اسماعيل

حكمدارو السودان فى عهد اسماعيل

كان عهد اسماعيل فى السودان عهداً ذهبياً ولذا توسعنا فى التكلم عنه من نواحيه العديدة بعد أن كاد ماينشره بعض الكتاب المغرضين عن الحكم المصرى فى السودان أن يطمس الحقائق ويلقى فى روع أبناء الجيل الحاضر أن السودان لم يعرف معنى الرخاء أو اليسر أيام العهد الاسماعيلى. ومادمنا قد تكلمنا عن السودان وما تم فيه من الفتوحات فليس يعتبر خروجاً عن الموضوع أن نقول كلمة اجمالية عن حكمداريه ملخصة عن كتاب الأستاذ الرافعى بك .

فقد كان موسى باشا حمدى حكمدار السودان عند ارتقاء اسماعيل الأريكة ودليلا على ارتياح الخديو لأعماله أنعم عليه برتبة الفريق ، وقد عنى بزيادة الجيش فى السودان إلى أن بلغ ٣٠٫٠٠٠ واستمر حكمدارا إلى أن توفى سنة ١٨٦٢ ودفن بالخرطوم

ثم خلفه جعفر صادق باشا (١٨٦٥ — ١٨٦٦) وفى عهده فتح الجنود المصريون



مديريات السودان المصرى فى عهد اسماعيل

فاشوده لما أخمدوا ثورة كسلا بين الجنود السودانيين وهى الثورة التى ترجع أسبابها إلى سوء ادارة الحكام وتأخير دفع رواتب الجند ١٨ شهرا مما أدى إلى وقوع بعض القلاقل حتى عين اسماعيل جعفر باشا حكمدارا فتمكن بواسطة الضابط السودانى آدم بك من قمع الفتنة .

وقد كافأ الخديو آدم بك برتبة اللواء . ثم مرض جعفر باشا وعاد إلى مصر فحل محله جعفر مظهر باشا (١٨٦٦ — ١٨٧١) فكان من خيرة حكام السودان وكانت ادارته ادارة عادلة مصلحة وأنشأ المدارس والمحاكم للفصل فى الخصومات .

وفى عهد مظهر باشا عين آدم بك قائدا للجيش المصرى بالسودان وأنعم عليه بالباشوية. وفى عهده أيضاً قام السير صمويل بيكر بما قام به من استيلاء على اقليم خط الاستواء إلى مطاردة الرقيق . وقد كان يتلقى المعونة من مظهر باشا .

وبالجملة فعهد مظهر باشا هو خير العهود فى السودان وكان محبوبا من الأهالى لعدالته

الاسترقاق على ما يتبعه من العتق بعد سبعة أعوام وما ينتظر الرقيق المعتوق بعد ذلك من ضروب التكسب أشهى إلى النفوس من الخدمة المنزلية . ولم يكن ينتظر طبعا ان يبقى نظام الحريم وسوق النخاسة طويلا

= ونزاهته وقدغادرالسودان وهو مدين بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ممايدل على طهارة يده . ثم عين فى سبتمبر سنة ١٨٧١ عضوا بمجلس الأحكام فى مصر فغادر منصبه فى السودان حيث خلفه فيه ممتاز باشا .

وكان ممتاز باشا من رجال الفرسان فى الجيش المصرى واشتهر بسوء سيرته وميله للرشوة حتى اذا بلغ الخديو ذلك أمر بتحقيق مانسب إليه ثم سجن فى الخرطوم رهن التحقيق ومات بالسجن . وكل مايذكر عنه أنه علم الأهلين زراعة القطن .

ثم عين اسماعيل باشا أيوب (١٨٧٣ — ١٨٧٧) الذى اتسعت فى عهده فتوحات مصر ففتحت سلطنة دارفور وضمت زيلع وبربره وفتحت سلطنة هرر ، وإليه يرجع الفضل فى انتشار الأمن والعمران فى ربوع السودان. وقد نشط الزراعة ووسع تجارة القطن وأنشأ معملين لحليج الأقطان ونسجها. وأنشئت فى أيامه نقط عسكرية بين الخرطوم ودارفور إلى حدود واداى وبين بربر على النيل وسواكن على البحر الأحمر لتأمين سبل المواصلات. وفى عهده أنشئت مكاتب للبريد فى أهم العواصم. وقد ظل فى منصبه إلى أن طلب غوردون باشا إلى الخديو إقالته فعينه عضوا بالمجلس المخصوص العالى (مجلس الوزراء) ثم ترقى وزيراً للداخليه. ويعزون إليه امتناع الحكومة عن إرسال الجزية التى طلبها عبد القادر باشا حلمى حكمدار السودان لاخماد الفتنة المهدية ثم استدعاؤه منه فى سنة ١٨٨٣ مما كان سببا فى استفحال تلك الثورة .

وبديهى أن نقل اسماعيل أيوب لمصر مهد الطريق لتعيين غوردون حكمدارا عاماً للسودان فبقى فى منصبه من ١٨٧٧ إلى ١٨٧٩ حيث جاء إلى مصر فى أوائل عهد توفيق وقدم استقالته فقبلت .

مديريات السودان

فى عهد اسماعيل باشا قسمت أراضى السودان إلى المديريات والمحافظات الآتية بسبب الفتوحات المصرية وقتذاك فصارت كما فى الجدول الآتى :

على هذه الحالة بعد أن عصفت بها ريح التقلبات الاقتصادية فبدلت من

مديريات السودان

المديريات والمحافظات		العاصمة
مديرية الخرطوم		الخرطوم
« سنار وفازوغلى		سنار
« بربر		بربر
« دنقله		دنقله
« كسلا أو التاكا		كسلا
« فاشودة		فاشودة
« كردفان		الأبيض
« الفاشر	مديريات دارفور	الفاشر
« داره	مديريات دارفور	داره
« كبكبية	مديريات دارفور	كبكبية
« بحر الغزال		ديم الزبير
« مديرية خط الاستواء		الاسماعيلية (غوندوكرو) ثم اللادو ثم ودلاى
وكانت مقسمة إلى مأموريات لاتوكا وبور ومكركه ومنبوتو وودلاى وفويره		
محافظة سواكن		سواكن
« مصوع		مصوع
حكمدارية هرر		هرر
محافظة زيلع		زيلع
محافظه بربره		بربره

نظرة إجمالية فى عمران السودان

لقد حدثناك عن استتباب الأمن وانتشار العمران كما شهد بذلك الثقات الأجانب وانتشار الزراعة الحديثة وخصوصا زراعة القطن وزراعة الدخان (فى القضارف) ولم =



احمد عرابى باشا وقد اشترك فى حملة الحبشة

= يكن يقل جودة عن دخان الأناضول واستعمله المدخنون فى أنحاء السودان . كما ذكره شيلو بك ص ١٠٥ فى كتابه « النيل والسودان ومصر » وقد أنشأ أمين باشا حقولا للتجارب الزراعية بجوار القضارف على ما ذكرته مجلة الجمعية الجغرافية فى عدد فبراير سنة ١٨٨١ ص ٣٢ وقد ازداد غرس النخيل فى دنقله وتضاعف محصول التمر وكان يرسل إلى سائر أنحاء السودان .

وتحسنت طرق المواصلات بواسطة القوافل أو السفن كما بينه الكولونيل ستيوارت فى تقريره المنشور بالكتاب الأزرق الأنجليزى عن مصر سنة ١٨٨٣ كما أصلح مجرى النيل فى الشلال ونسفت الصخور والعقبات التى كانت تعترض السفن فيه فصار صالحا للملاحة النيلية فسهلت المواصلات بين مصر والسودان وأزيل جزء من السدود على النيل الأعلى كما ذكرته الوقائع المصرية فى العدد ٢٦٧

وأصلحت ترسانة الخرطوم التى أنشئت فى عهد محمد على وكثرت بها البواخر النيلية وبلغ عددها ١٥ عدا عدة ذهبيات مصنوعة من الحديد والخشب .

وأنشئ فنار فى ميناء بربره على خليج عدن لهداية السفن ولتسهيل الملاحة كما أنشىء فيها رصيف لأيواء السفن .

كذلك عهد اسماعيل باشا إلى جماعة من المهندسين بتخطيط السكك الحديدية التى تصل السودان بمصر وشرع فعلا فى مد الخط الحديدى على طول النيل من وادى حلفا إلى (حنك) وأنفق فى ذلك ٤٠٠ ألف جنيه ومد من الخط نحو ١٧ كيلو متر =

شأنها وأصبح الرجل يؤثر الزوجة المتعلمة والخادمة المحررة على هذا الجيش

= من وادي حلفا . ومهد الطريق على بعد ٤٧ كيلو متر أخرى ثم أوقف العمل فى سنة ١٨٧٨ بسبب الارتباك المالى .

وأنشئت المدارس فى بعض أنحاء السودان وعهد بالتدريس فيها إلى المتخرجين من مدرسة الخرطوم التى أنشئت فى عهد عباس الأول .

أما التجارة فقد نشطت بنسبة انتشار الأمن فى ربوع السودان حتى بلغت وارداته فى السنة مليونى جنيه وصادراته ١١/٢ مليون جنيه وبلغت البيوتات المصرية التجارية فى السودان ٣٠٠٠ بيت والأوربية ١٠٠٠ بيت

ثم تولى موتشى بك مدير مصلحة البريد فى مصر إنشاء مكاتب للبريد فى السودان وأنشئت فى الخرطوم سنة ١٨٧٣ ادارة للبريد احتفل بافتتاحها افتتاحا فخما . وفتحت عدة مكاتب أخرى فى الخرطوم ودنقله وبربر وكسلا وسنار والمسلمية والقضارف وفازوغلى وفاشودة والأبيض والفاشر وظلت هذه المكاتب تؤدى مهمتها إلى أن تعطلت بعد شبوب الثورة المهدية سنة ١٨٨٣ وظل مكتب الخرطوم مفتوحا إلى أن سقطت المدينة فى أيدى الثوار سنة ١٨٨٥

أما خطوط التلغرافات فى السودان فقد بلغت لغاية ١٨٧٠ نحو ٢١١٠ كيلومتر وبلغ عدد المكاتب التلغرافية ٣١ مكتباً وذلك سنة ١٨٧٧ وكان مركز هذه الخطوط فى الخرطوم وظلت قائمة إلى أن عطلت إبان الثورة المهدية .

أما ميزانية السودان فقد قدرها الجنرال غوردون فى رسائله عن سنة ١٨٧٨ بما يأتى :

٣٢٧٠٠٠ جنيه دين السودان
٥٧٩٠٠٠ « ايرادات الحكومة
٦٢١٠٠٠ « مصروفاتها
٧٢٠٠٠ « العجز

الرحلات والبعثات الجغرافية

ليس يسعنا أن نختم ملاحظاتنا عن السودان دون أن نشير بكلمة موجزة إلى الرحلات والبعثات الجغرافية التى حفل بها عصر اسماعيل وكانت سببا فى انتشار الحضارة والعمران فى ربوع السودان كما أن إليها يعود الفضل فى تقدم علم الجغرافيا والاكتشافات بما أضافوا إليها من الحقائق المهمة والبيانات المبتكرة والخرائط والرسوم الدقيقة . وقد =

العرمرم من القريبات الطاعنات فى السن وملحقاتهن من شبان الرقيق

= أجملها الأستاذ الرافعى بك فيما يلى : كانت بعثة السير صمويل بيكر إلى منابع النيل هى أول هذه البعثات . وفى سنة ١٨٧١ نشطت بعثة برئاسة الأميرالاى بوردى الأمريكى من ضباط الجيش المصرى مصطحباً طائفة من الضباط المصريين فجابوا الجهات الواقعة بين النيل والبحر الأحمر من القاهرة والسويس شمالا إلى قنا والقصير جنوبا فاكتشفوا طرق المواصلات ومناجم المعادن والمحاجر فى تلك الجهات .

وفى سنة ١٨٧٣ سار بوردى بك بحرا إلى (برنيقه) القديمة على البحر الأحمر (غربى رأس بناس) ولحقه بها الأميرالاى الأمريكى كولستن من طريق قنا برا وخططا الجهات بين برنيقه وبربر .

وفى ١٨٧٤ اكتشف شالى لونج بك بحيرة ابراهيم كما اكتشف معظم مجرى النيل المسمى بنيل فيكتوريا وحقق نقطة كانت غامضة وهى أن نيل فيكتوريا يصب فى بحيرة البرت ورسم الطريق بين اللادو ومكركه جنوبى بحر الغزال .

وبعد فتح دارفور فى سنة ١٨٧٤ أرسل اسماعيل ثلاث بعثات لاكتشاف جهات كردفان ودارفور واكتشفت ثالثتهما برئاسة المهندس الأمريكى متشل مناجم الذهب فى (الحمامة) شمالى قنا .

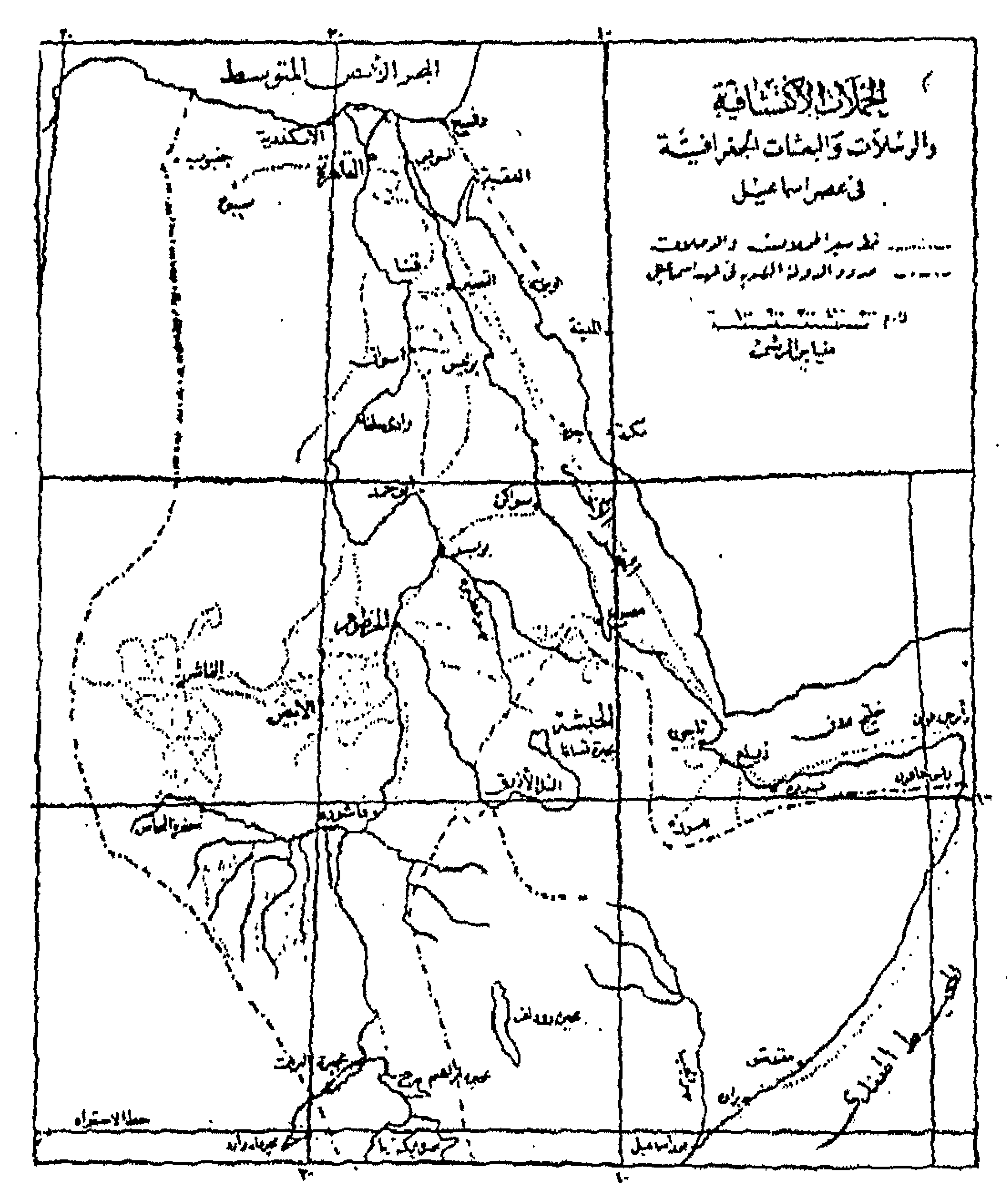
ورسم ارنست لينان دى بلفون (ابن لينان باشا) الطريق بين غوندوكرو وعاصمة أوغندا ، وقتل وهو عائد من مهمته . ومن بياناته وضع العلامة جورج شونفرت خريطته عن تلك الجهات .

أما الجهات الواقعة بين تاجورا وبحيرة أوسا بالحبشة فقد رسم خريطتها محمد أفندى عزت أحد ضباط حملة منزنجر باشا .

ثم بلاد هرر فقد رسم محمد مختار باشا خريطة المدينة بينما رسم عبد الله باشا فوزى خريطة بلاد هرر . كما رسم ضباط أركان حرب نادى باشا الجهات الواقعة بين هرر وزيلع . وخريطة بربره وملحقاتها وضعها القائمقام عبد الرزاق بك نظمى .

أما حملة السومال فقد كشفت فى سنة ١٨٧٥ سواحل البنادر الواقعة على الأقيانوس ونهر الجوبا . وفى سنة ١٨٧٧ جاب الميرالاى ماسون بك بحيرة البرت وأتم الاكتشاف الذى بدأه فيها السير صمويل .

وحقق جيسى باشا مواقع بحر الغزال واكتشف أمين باشا مدير خط الاستواء نهر السمليكى الواصل بين بحيرة إدوارد وبحيرة البرت .



الحملات الاكتشافية والرحلات والبعثات

وتوجد بين محفوظات الجمعية الجغرافية خريطة مفصلة لأفريقيا تعتبر أدق خريطة فى نوعها عرفت إلى ذلك الحين. وقد اشترك فى وضعها عدد من خيار الضباط المصريين، وهذه الخريطة قد وضعت بأمر اسماعيل باشا وطبعتها أخيراً مصلحة المساحة على نفقة جلالة مولانا الملك.

وقد يهمك أن تعرف مدى هذه الاكتشافات والجهات التى جابها ضباط أركان الحرب ورسموا مواقعها. فحسبنا أن نذكر لك ما ذكره الجنرال استون باشا رئيس أركان الحرب فى الجيش المصرى فى عهد اسماعيل إذ قال: «إنها تبلغ فى اتساع مداها مجموع مساحة فرنسا والمانيا والنمسا والمجر بحدودها القديمة.»

أليست هذه وحدها صحيفة من الصفحات الذهبية فى عهد اسماعيل العظيم؟ كما أنها صحيفة خالدة فى تاريخ الجيش المصرى والضباط المصريين ومن الصحف التى يصح أن يفاخر بها المصريون إذ هى تكشف عن فترة ذهبية من تاريخهم القومى المجيد.



شاهين باشا
الذى تولى القيادة فى حملة جزيرة كريت *

قوات الدفاع فى عهد اسماعيل

الآن وقد فرغنا من التكلم عن السودان فلنعد إلى مصر لنترسم آثار اسماعيل فى مصالح الدولة وما أدخله من ضروب الأصلاح فى المرافق العامة .

ونبدأ بقوات الدفاع فنقول كلمة إجمالية عنها مقتبسة من كتاب سرهنك باشا جزء ٢ ص ٣٠٧ وما بعدها

فقد كان الجيش موضع عناية اسماعيل فى بداية حكمه . وقد زوده بمختلف الأسلحة وأحضر له البنادق الحديثة من فرنسا والتفت إلى القلاع ـ وبخاصة قلاع الاسكندرية ـ فحصنها بالمدافع الضخمة التى جلبها من مصانع ارمسترنج بانجلترا . وزاد عدد الجيش

* هذه الصورة مستعارة من سعادة احمد شفيق باشا .



اسماعيل باشا أيوب
حكمدار السوذان الذى طلب غوردون باشا عزله *

= حتى بلغ ١٨٠٫٠٠٠ بدلا من ١٨٫٠٠٠ كما تقضى بذلك الفرمانات .

ولم يكتف بذلك بل أرسل إلى فرنسا باعتبارها أقوى الدول البرية قبل الحرب السبعينية بعثة حربية قوامها خمسة عشر ضابطاً من صفوة ضباط الجيش . وقد ذكرهم اسماعيل باشا سرهنك فى كتابه ج ٢ ص ٣٠٧ وهم : شاهين باشا ، ابراهيم باشا السوارى ، على بك رضا الطوبجى ، على بك وهبى ، يوسف بك صديق ، محمد بك رضا ، محمود بك سامى ، اسماعيل بك أيوب ، عبد القادر بك حلمى ، مصطفى بك فهمى ، عثمان بك غالب ، أحمد افندى حمدى ، حسن افندى مظهر ، محمد افندى .

ولما وصلت هذه البعثة إلى فرنسا كانت موضع عناية حكومتها وشرعت فى درس النظم العسكرية الفرنسية والاستحكامات والمناورات العموميه ، وجمعت طائفة من المؤلفات الحربية المشتملة على أساليب الجيش الفرنسى ونظاماته . وعادوا لتطبيقها فى مصر على الجيش المصرى الذى اهتم اسماعيل بجعل نظامه على نظام الجيش الفرنسى

وفى سنة ١٨٦٤ استدعى اسماعيل بعثة حربية من فرنسا من كبار الضباط الفرنسيين =

* هذه الصورة مستعارة من سعادة احمد شفيق باشا .



عبد القادر حلمى باشا
حكمدار السودان سابقا *

= وأسند إليها مهمة تنظيم المدارس الحربية المصرية . وكان على رأس هذه البعثة الكولونيل «مرشيربك» يعاونه ثلاثة ضباط آخرون هم «رباتيل» ، «لارمى باشا» ، «وبولار» وألحق بهم الضابط دوبرناردى بك وكان فى خدمة الحكومة المصرية من عهد سعيد باشا فتولى هؤلاء الضباط نظارة بعض المدارس الحربية وأخذوا فى تنظيم شؤونها .

وكانت أول خطوة خطاها اسماعيل فى تنظيم تلك المدارس أن أمر بنقل المدرسة الحربية الموجودة بالقناطر الخيرية إلى قصر النيل ثم إلى العباسية وأنشأ بهذه الجهة عدة مدارس حربية أخرى بدل المدارس القديمة المنشأة فى عهد محمد على . وإنما أختار جهة العباسية لقربها من الصحراء وصلاحيتها لتعليم التلاميذ ضرب النار وما إلى ذلك من التمرينات =

* هذه الصورة مستعارة من سعادة احمد شفيق باشا .

المشاكسين ممن أخذوا على الأنسان عهداً بأن يطعمهم ويأويهم طيلة حياتهم .

= العسكرية هذا فضلا عن أن سراى عباس الأول كانت قريبة من تلك الجهة وهى تصلح مأوى للتلاميذ والمعاهد والشكنات .

وقد جعل لهذه المدارس إدارة واحدة تدعى « إدارة المدارس الحربية » وإليك بيان المدارس الحربية التى أنشأها فى العباسية فى بداية عهده بحسب ترتيب تواريخها .

اسم المدرسة	تاريخ التأسيس	عدد التلاميذ
مدرسة البيادة	١٨٦٤	٤٩٠
« السوارى	١٨٦٥	١٦١
« الطوبجية	١٨٦٥	٢٨٠ كان طلبة هاتين المدرستين ينتخبون من طلبة المهندسخانة ولذا تعدان من أرقى المدارس فى عهد اسماعيل
« أركان الحرب بالعباسية	١٨٦٥	١٠٥
مدرسة الخطرية	١٨٧٤	استخدمت الحكومة عدداً من صف ضباط هاتين المدرستين فى الاكتشافات الجغرافية بالسودان
« صف الضباط	١٨٧٤	
« الطب البيطرى	١٨٦٨	
« قلفوات الشيش		
« الجبخانجية		

ونظرة واحدة يلقيها الانسان على صفحة ٣٠٩ من الجزء الثانى من كتاب سرهنك باشا يدرك المستوى العلمى الراقى الذى بلغته تلك المدارس التى أغلقت أبوابها مع الأسف فى أواخر عهد اسماعيل (فبراير سنة ١٨٧٩) بسبب ما طرأ على البلاد من الارتباك المالى والسياسى والأدارى . وقد حلت المدرسة الحربية المستجدة فى ابريل سنة ١٨٧٩ محل تلك المدارس وعين لارمى بك ناظرا لها وهى المدرسة الباقية إلى اليوم .

هيأة أركان حرب الجيش

لعلك تذكر الضباط الأمريكان الذين استخدمهم الخديو اسماعيل فى الجيش المصرى وقد تألفت من هؤلاء الضباط ومن بعض الضباط المصريين الذين عادوا من البعثة الحربية بفرنسا هيأة أركان حرب الجيش ووضع على رأسهم الكولونيل استون وهو =

فالنخاسة كان مقدراً لها أن تموت ميتة طبيعية بسبب تبدل الأحوال

= من كبار الضباط الأمريكان وأكفأهم . وقد اختاره اسماعيل سنة ١٨٧٠ لهذه المهمة لما آنسه فيه من الكفاءة وأنعم عليه برتبة اللواء فصار يعرف بالجنرال استون باشا .

وقد قام الجنرال استون بمهته خير قيام وأنشأ هيأة أركان حرب الجيش من بين لفيف من أكفأ الضباط وألحق بهم بعض الميكانيكين الأخصائيين فى علم طبقات الأرض . ثم أنشأ فى الهيأة المذكورة قسما للجغرافيا جعل مهمته وضع الخرائط الطبوغرافية الدقيقة عن أنحاء مصر والسودان وهى الخرائط التى أتم تخطيطها ضباط أركان الحرب المصريون والأمريكان ممن قاموا بالرحلات الاستكشافية فى السودان.

وليس يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر بقية الأورطة السودانية التى عادت من حرب المكسيك فى تلك الأيام والتحقت بالجيش المصرى بعد أن احتفل اسماعيل بعودتها وأنعم على أعضائها بالدرجات العالية كما مر بك فى تاريخ سعيد باشا

ولم يضن اسماعيل على هذه الهيأة بل أنشأ لها مطبعة خاصة لطبع رسومها وخرائطها وأنشأ إلى جانبها مكتبة نفيسة تحتوى على أهم الكتب فى الفنون الحربية وألحق بها متحفا حربيا للأسلحة والتحف والتذكارات الخاصة بالجيش . وقد تقدمت هذه الهيأة إلى أن أوقفها الارتباك المالى كما أوقف كل عامل من عوامل النهضة والتقدم مما كان أثره أن ترك استون باشا الجيش فى سنة ١٨٨٢ حينما رأى السلطة الأنجليزية اعتزمت وضع يدها عليه .

وأنشئت للجيش صحيفتان حربيتان إحداهما تدعى « جريدة أركان حرب الجيش » المصرى وهى مجلة شهرية صدر العدد الأول منها فى ١٠ يولية سنة ١٨٧٣ واستمرت تصدر بانتظام لغاية اكتوبر سنة ١٨٧٨ وكان يكتب فيها استون باشا ويصححها العلامة الشيخ حسن الطويل والثانية واسمها الجريدة العسكرية المصرية وكان يحررها هى والمجلة الأولى ضباط الجيش المصرى .

تجديد السلاح والمصانع الحربية

لم يكتف اسماعيل بما ابتاعه من البنادق والمدافع من الخارج بل عنى أيضا بشأن المصانع الحربية التى كانت فى عهد محمد على باشا فنظم معمل الحوض المرصود وصارت تصب فيه المدافع وتصنع فيه كافة معدات الجيش .

كما أنه شيد بطرة معملا لصنع الأسلحة وآخر لصب المدافع وخرطها وآخر لصنع البنادق عدا معامل الخرطوش والقنابل . وأصلح مصانع البارود حتى طار ذكرها فى الآفاق مما جعل سلطان مراكش يرسل البعثات إلى مصر لتعلم صناعة البارود والطباعة . كذلك =



وزير الحربية والبحرية « الأمير » حسين كامل فى شبابه

= أصلح معمل الأسلحة بالاسكندرية . وفى أثناء تولية «الأمير» حسين كامل وزارة الحربية والبحرية وضع لارمى بك تصميم إنشاء « البوليجون » ، وهو ميدان للتمرين على ضرب النار وكان فيه قسم لتمرين المدفعية على الرماية بالمدافع وآخر لتمرين المشاة على الرماية بالبنادق وقسم ثالث لصف الضباط ورابع لتعليم التلغرافات العسكرية وقسم للاشارة .

وكان اسماعيل إلى أواسط سنة ١٨٧١ يتوخى تنظيم الجيش المصرى طبقاً لأساليب الجيش الفرنسى ولكنه اعتزم استبداله بالنظام الألمانى بعد ما أحرزته المانيا من الفوز فى الحرب السبعينيه وما ناله الجيش الألمانى من الانتصارات الباهرة . ولذا أمر بترجمة القوانين والنظامات الألمانية وتعديل الملابس وتغيير الأسلحة . ولكن الارتباك المالى حال فى هذه المرة أيضاً دون المضى فى إصلاح شؤون الجيش طبقا للنظام الألمانى .

ولم يكن الضيق المالى هو كل مافت فى عضد الجيش المصرى فى أواخر أيام اسماعيل بل كان هناك نقص آخر شعر به الجيش طيلة ذلك العهد . هذا النقص هو عدم وجود قائد عام للجيش على غرار ابراهيم باشا أو سليمان باشا الفرنساوى يبعث وجوده الحماسة فى نفوس الجنود ويدفعهم — كما حدث فى حروب الاستقلال المصرى — إلى أعمال البطولة والبسالة

ولسنا فى حاجة إلى أن نخبرك أن حرمان الجيش من مثل هذا القائد العام كان من أكبر أسباب ضعفه كما حدث فى حرب الحبشة . فلقد كان المصريون والأجانب مطمئنين إلى ماقبل هذه الحرب إلى بطولة الجيش المصرى وقوته ظنا منهم أنه مايزال محتفظاً بما =

الأقتصادية وبفضل انتشار التعليم . بيد أن ما كان يقوم به محبو الخير بين

= كان له من المكانة فى عهد محمد على وعهد ابراهيم وخاصة بعد ما أبداه من البسالة فى حرب كريت والبلقان مما سنذكره لك قريبا . ولكن حرب الحبشة كشفت عن مواطن ضعفه وأطمعت فيه الطامعين . ومما زاد الطين بلة أن اشتداد الضيق المالى فى عهد المراقبة الثنائية حمل وزارة نوبار باشا الأولى على تخفيض عدد الجيش توفيرا للنفقات فأحالت ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع وسرحت عددا كبيرا من الجند وخفضت المرتبات بصفة عامة فزاد ذلك فى ضعف الجيش رويدا رويدا إلى أن فوجئت البلاد بالثورة العرابية ثم الاحتلال البريطانى فى سنة ١٨٨٢ فدارت الدائرة على الجيش المصرى وهو الذى كتب فى عهدى محمد على وابراهيم صفحات مجد خالدة فى تاريخ حروب الاستقلال المصرى .

البحرية فى عهد اسماعيل

لا نظننا فى حاجة إلى الاعتذار للقارىء إذا خضنا فى حديث مرافق الدولة فى عهد اسماعيل بل نرى ذلك واجباً محتما على كل كاتب يعرض لتاريخ ذلك الخديو . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فان من يذهب إلى اتهام اسماعيل بالأسراف وحب البذخ يتعين عليه أن يذكر أيضاً أن أموال الدولة لم تبدد فى الكماليات — كما زعموا — بل فى أخص شؤون الدولة وأهم مرافقها التى كانت مزدهرة فى العهد الاسماعيلى كما نصوره أمامك .

لقد كلمناك عن السودان وما أنفقه اسماعيل فى سبيل تعميره ونشر رواق الحضارة والمدنية والأمن فى ربوعه بعد أن قطع دابر النخاسة أو كاد كما شهد بذلك كبار الأنجليز كغوردون وصمويل بيكر . ثم حدثناك عن الجيش وأسباب ضعفه وها نحن الآن نحدثك عن البحرية مقتبسين من كتاب صديقنا الأستاذ الرافعى بك .

ورب من يعترض على الأكثار من الاقتباس من الكتاب المذكور . ولكن جوابنا على ذلك سهل للغاية . فالأستاذ الرافعى بك لم يكتب كتابه لأطراء العهد الاسماعيلى أو التغنى به بل ليحمل عليه أشد حملة ويتهمه بما لم يتهمه به خصوم اسماعيل أنفسهم . وحسبك دليلا على هذا ماقاله عن حرب الحبشة واتهامه اسماعيل بأنه هو مشعل نارها — معتمدا فى ذلك على رواية سرهنك باشا — بينما قررت لجنة كيف الأنجليزية العكس . فكلام الأستاذ الرافعى بك إذن باعتباره ممن قسوا فى نقد اسماعيل أبلغ بمراحل فى الاعتراف بمآثر ذلك العهد من كلام مؤرخ عرف باطراء اسماعيل والتغنى بأعماله .

* * *

= ونرجع الآن إلى صلب الموضوع فنقول : عند ما تولى اسماعيل الحكم كانت =

ظهر انينا من الحملات الصادقة ضد النخاسة وهى حملات وإن لم تعطل مصادر

= البحرية كغيرها من مرافق الدولة فى حالة تأخر وضعف بما طرأ عليها من الاضمحلال فى عهد عباس واستمر فى عهد سعيد بسبب معارضة تركيا .

فما هو أن تولى اسماعيل حتى أخذ يعنى بتجديد الأسطول ونفخ من روحه فى دور الصناعة فجدد ترسانة الاسكندرية وجلب لها الصناع من المدينة ومن داخل البلاد واستحضر لها أحدث الأدوات وبالاختصار عاودها النشاط الذى كان لها فى عهد محمد على . فقد أنشىء فيها بين ما أنشىء البارجة « لطيف » و « الصاعقة » . هذا فى حين أن اسماعيل أوصى المصانع الأوروبية المختلفة بصنع عدة بوارج حربية مدرعة .

وأخذ فى تجديد المدرسة البحرية بالاسكندرية وأنشأ مدرسة أخرى جلب لها الأكفاء من المدرسين من خارج البلاد وداخلها وتولى نظارتها ما كيلوب باشا (وقد مر بك اسمه فى محاربة النخاسة) .

وكانت مدة الدراسة فى هذه المدرسة ثلاث سنوات وكان مستوى التعليم فيها عالياً وقد أرسل الخديو بعثة من خريجيها إلى انجلترا لاتمام العلوم البحرية كانشاء السفن والميكانيكا البحرية الخ . وكان ممن تخرج منها اسماعيل باشا سرهنك صاحب كتاب « حقائق الأخبار عن دول البحار » ناظر المدرسة الحربية المستجدة .

وما كاد أن يتم صنع المدرعات الثلاث التى أوصى بها اسماعيل فى فرنسا والمدرعتين الأخريين فى النمسا وأصبح استلامها وشيكا فى سنة ١٨٦٨ حتى رفعت تركيا - بايعاز السياسة الانجليزية التى لم تكن مرتاحة لتقوية الأسطول المصرى - عقيرتها بالاحتجاج على عمل اسماعيل زاعمة أن الفرمانات لاتسمح لمصر بانشاء السفن الحربية . ثم حسم الخلاف بان ابتاعت تركيا هذه السفن .

وقد حدثناك فيما قلناه فى محاربة النخاسة عن بعض خدمات الأسطول المصرى برغم ما قام فى سبيل تعزيزه من الاعتراضات . وبين هذه الخدمات نقل الجنود إلى مختلف ثغور الأملاك المصرية فى البحر الأحمر وخليج عدن والأقيانوس الهندى هذا عدا نقل الحملات المصرية لا إلى بلاد السومال فحسب بل وإلى جزيرة كريت والبلقان حيث اشتركت مصر فى الحرب التى كانت بين تركيا وبين تلك البلاد .

ومما يذكر بالفخر للأسطول المصرى فى ذلك العهد أن سفنه عبرت الأقيانوس الهندى وطافت حول رأس الرجا الصالح والقارة الأفريقية قبل شق قناة السويس .

وليس يفوتنا أن نسجل عدد قطع الأسطول فى عهد اسماعيل كما أحصاها اسماعيل باشا سرهنك فى ص ٢٨٧ من الجزء الثانى من كتابه عجائب البحار . فقد قال =

العرض ولا أصلحت من نفسية مراكز الطلب فلم تـكن نتيجتها إلا ازدياد

= إنها ١٨ سفينة حربية عدا ثلاث لركوب الخديو وهاك أسماؤها وعدد مدافعها :

اسم البارجة	نوعها	محل إنشائها	نوع معدنها	عدد مدافعها
١ محمد على	فرقاطة	أمريكا	حديد وخشب	٢٨
٢ شير جهاد	»	تريستا	خشب	٢٨
٣ لطيف	قرويت	الاسكندرية	خشب	٦
٤ الخرطوم	مدفعية	انجلترا	خشب	٥
٥ دنقلة	دارعة	»	مدرع	٨
٦ الصاعقة	قرويت	الاسكندرية	خشب	٨
٧ سنار	مدفعية	انجلترا	خشب	٧
٨ نمرة ١	زرخ	فرنسا	مدرع	٢
٩ « ٢	»	»	»	٢

ثلاث بوارج حربية لنقل الخديوى

اسم البارجة	محل إنشائها	نوع معدنها	عدد مدافعها
١٠ المحروسة	لندن	حديد	٨
١١ مصر	طولون (فرنسا)	»	٦
١٢ الغربية	»	»	٤

طرادات وسفن للنقل

اسم الباخرة	نوعها	محل إنشائها	نوع معدنها	عدد مدافعها
١٣ الطور	رفاس	انجلترا	حديد	٢
١٤ اسوان	دولاب	«	خشب	٤
١٥ شندى	»	«	»	٤
١٦ أسيوط	»	الاسكندرية	»	٢
١٧ الجعفرية	رفاس	انجلترا	حديد	٣
١٨ سمنود	»	»	خشب	٢
١٩ نور الهدى		»	حديد	٢
٢٠ مخبر	»	»	»	٢
٢١ عجمى	»	»	»	٢

رذائل هذه التجارة الممقوتة لأنها دفعتها إلى مسالك خفية غير مستقيمة .
ومن الآن بدأت مصر تشترع للشرق السنة الحسنة ليسير عليها فى مطاردة هذه النخاسة التى نسلم بأنها كانت ألغيت فى عهد سعيد بصفتها تجارة

الأسطول فى عهد محمد على

وقد يكون من المفيد أن نذكر إلى جانب هذا الاحصاء عدد قطع الأسطول كما كانت فى عهد محمد على. وهاك بيانها نقلا عما أورده اسماعيل باشا سرهنك فى الجزء الثانى من كتابه « حقائق الأخبار » فى ص ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥

وقد ذكر سرهنك باشا فى ص ٢٥٢ أنه عثر على أسماء هذه السفن فى قائمة محررة من المرحوم حسن باشا الاسكندرانى — ناظر ترسانة الاسكندرية (توجد صورته فى ص ٩٩ من الكتاب الحاضر) عند ولده محسن باشا . وإتماماً للفائدة راح الباشا يذكر أسماء تلك السفن ومقاساتها وأبعادها وعدد مدافعها وعدد بحارتها وأسماء قباطنها الخ الخ مما نرى أن نثبته هنا مع حذف الأبعاد والمقاييس وغيرها من التفاصيل :

اسم السفينة	محل انشائها	نوع السفينة	عدد المدافع	عدد رجالها	اسم القبطان فى زمن أميرالية سعيد باشا
المحلة الكبرى	اسكندرية	قباق	١٠٠	١٠٣٤	بوزجه أطه لى خليل بك
المنصورة	»	»	١٠٠	١٠٣٤	طاهر قبودان
الاسكندرية	»	»	١٠٠	١٠٣٤	جركس محمود قبودان
أبو قير	»	»	٨٤	٧٣٦	حافظ خليل »
مصر	»	»	١٠٦	١٠٩٧	شنان »
عكا	»	»	١٠٦	١١٤٨	عثمان بك قاح
حمص	»	»	١٠٠	١٠٣٤	عثمان بك بوتى
بيلان	»	»	٨٦	٩٠٠	حسين شرين بك
حلب	»	»	١٠٠	١٠٣٤	ازميرلى محمد قبودان
الفيوم	»	»	١٠٠	١٠٣٤	عبد اللطيف بك
بنى سويف	»	»	١٠٢	١٠٣٤	الأمير محمد سعيد باشا
دمشق	»	»	...	....	حرقت قبل اتمامها

وإليك الفرقاطات والقراويت وقد أضيف إليها بعض السفن التى أشار إليها كلوت بك وغيره ولم يذكره سرهنك باشا :

غير مشروعة . ولكن اسماعيل عقد عدة اتفاقيات دولية للقضاء عليها قضاء

اسم السفينة	محل انشائها	نوع السفينة	عدد المدافع	عدد رجالها	اسم القبودان فى زمن سعيد باشا
منوف	اسكندرية	فرقاطة	٦٤	٥٥٨	عثمان بوتى قبودان وهو غير الاسم السابق
دمياط	«	«	٥٦	٤٧٠	محمد هدايت قبودان
رشيد	تريستا	«	٦٠	٥١٠	السيد على «
الجعفرية	ليفورن	«	٦٠	٥١٠	برغمه‌لى أحمد «
سير جهاد	«	«	٦٠	٥١٠	نورى بك «
البحيرة	تريستا	«	٦٠	٥١٠	كلورخورشيد «
طنطا	اسكندرية	قرويت	٢٨	١٨٦	ولى خسرو «
دمنهور	«	«	٢٦	١٨٦	مرجان «
واسطة جهاد	جزائر الغرب	«	٢٨	١٨٦	ولى محمد خورشيد «
جناح بحرى	جنوه	«	٢٤	١٨٥	زينل قبودان (كانت معدة لتعليم التلاميذ)
بلنك جهاد	مرسيليا	«	٢٤	١٨٥	غير معروف
رهبر جهاد	«	«	٣٠	٢٠٠	على رشيد قبودان
بومبة	تريستا	«	٤٥	٣٠٠	بيجان «
جهاد بيكر	جنوه	«	٢٤	١٨٥	حسن أباظه «
فوه	اسكندرية	«	٢٤	١٨٥	مرجان «
شاهد جهاد	«	«	٢٤	١٨١	ابراهيم «
سمند جهاد	مرسيليا	ابريق	١٨	٨٩	احمد شاهين «
بادىء جهاد	امريكا	«	٢٤	٨٩	غير معروف
ابريق رقم ٢	غير معروف	«	١٨	٨٩	الياس «
شهباز جهاد	مرسيليا	«	١٨	٨٨	حسن الأرنؤد «
صاعقة	ليفورن	غولت	٢٤	٨٨	طاهر «
تمساح	مرسيليا	«	١٦	٨٨	غير معروف
غولت جديد	اسكندرية	كوثر رقم ٢	١٢	٥٢	سرهنك «
النيل	انجلترا	فرقاطة تجارية	٦	٥٢	غير معروف
المجموع	٣٦ سفينة		١٨٥٧	١٦٨٠١	

ونضيف إلى هذه القطع السفن الآتية التى لم يذكرها إحصاء سرهنك وهى : كفر الشيخ وشاهين دريا وأمريكان وقد أسرت قبل وضع هذا الإحصاء .



النجاشى تيودرس الثانى امبراطور الحبشة
وسط ضواريه الأليفة (راجع ص ٣٤٩)
وهى مأخوذة من نداء مقدم للشعب الانجليزى بقلم المسيو جان كوتسيكا
خاص « بمسألة الحبشة »

= واستطرد سرهنك باشا فقال ما نصه :

«وتتبع هذه السفن ثلاث بواخر أخرى وهى وابور برواز بحرى ووابور أسيوط ووابور جيلان ووابور الشرقية (وسمى فيما بعد بفرقتين مخبر سرور) ووابور رشيد (وهو قرويت) وسفائن التجارة الأميرية وهى سفن للنقل وغيرها » الخ الخ .

فليقارن من شاء بين هذا الأسطول الضخم والأسطول المصرى فى عهد اسماعيل باشا وبين ما وصلت إليه حالة البحرية المصرية بعد الاحتلال البريطانى .

الأسطول التجارى

ولم يفت فى عضد اسماعيل مالاقاه من المصاعب فى سبيل إنشاء الأسطول الحربى بل وجه عنايته إلى إنشاء أسطول تجارى . فألغى الشركة المجيدية المنشأة فى عهد سعيد وأنشأ الشركة العزيزية نسبة إلى السلطان عبد العزيز حيث كانت بواخرها تنقل المسافرين والمتاجر لثغور البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر . وقد وزع رأس =



السردار راتب باشا
قائد الحملة المصرية فى حرب الحبشة *

(راجع ص ٣٥١)

= مال الشركة الجديدة على عدة أسهم لتمكين الأفراد من الاشتراك فيها .

وقد أقبل سراة المصريين على الاشتراك فى رأس المال وخصص الخديو للشركة سبع بواخر كانت موجودة من قبل وأوصى بانشاء بواخر جديدة فى انجلترا واختار لقيادة هذه السفن أكفأ الضباط المصريين الذين تركوا خدمة الأسطول منذ اضمحلاله . ثم ابتاعت وزارة البحرية عدداً من السفن الشراعية الكبيرة لنقل مايلزم لوزارتى البحرية والحربية من الأخشاب من الأناضول .

وبنشاط هذه الشركة نشطت حركة التجارة الخارجية لمصر . وإليها يرجع الفضل فى تسهيل مواصلاتها مع الأقطار الاخرى . وكان طبيعياً أن تزاحم الشركة شركات الملاحة الأجنبية وأن تتضاعف ارباحها إلى أن ابتاع الخديو أسهمها وحولها إلى إدارة =

* هذه الصورة مستعارة من حضرة محمد بك طلعت الفرنساوى .

مبرماً (كالاتفاقين اللذين عقدهما مع بريطانيا العظمى فى ٤ اغسطس

= حكوميةوسماها « مصلحة وابورات البوسته الخديوية » فازداد نجاحها واتسع نطاق أعمالها وصار لها ٢٦ باخرة تخترق البحار رافعة العلم المصرى وتنقل المتاجر والبريد والمسافرين بين ثغور البحر الابيض المتوسط وسوريا وبلاد الأناضول والبلقان وثغور البحر الأحمر إلى خليج عدن وزيلع وبربره .

وهذه أسماء السفن مأخوذة عن كتاب احصاء مصر سنة ١٨٧٣ وهى: التاكا . الفيوم . البحيرة . الشرقية . الدقهلية . طنطا . شندى . شبين . دسوق . كوفيت . سمنود . المنيا . الجعفرية . مسير . المنصورة . المحلة . النجيلة . دمنهور . الزقازيق . الحجاز . الحديدة . ينبع . القصير . سواكن مصوع .

وألحق بهذه المصلحة الحوض العائم المنشأ بميناء الاسكندرية وخصص لبواخرها (فابريقة) فى ترسانة الاسكندرية لترميم السفن واصلاحها .

وظلت هذه الأدارة وملحقاتها ملكاً للحكومة إلى أن ابتاعتها شركة أنجليزية فى بداية الاحتلال البريطانى . وهكذا لم تخسر مصر فقط ثروة قومية ضخمة انتقلت إلى أيدى أجنبية بل خسرت أيضاً علمها الذى كان يخترق البحار ويذكر الأمم المختلفة بالأمة المجيدة الساكنة على ضفاف النيل .

إتمام ميناء السويس

تذكر أن سعيد باشا شرع فى سنة ١٨٥٦ فى إنشاء ميناء جديد فى السويس لسهولة أيواء السفن . وشرع فى اقامة حوض لعمارة السفن وترميمها وظل العمل سائراً فى إتمام هذه المشروعات إلى أن كملت فى عهد اسماعيل وبلغت نفقاتها ٢٤٠٫٠٠٠ جنيه . وللأسف تنازلت عنها الحكومة المصرية فى عهد الاحتلال للشركة الأنجليزية التى ابتاعت وابورات البوستة الخديوية .

إصلاح ميناء الأسكندرية

بعد أن أنشئت بور سعيد وقارب مشروع قناة السويس التمام وجه اسماعيل اهتمامه إلى ميناء الاسكندرية فعمل على إصلاحها بعد اتساع حركة العمران وازدياد المواصلات البحرية فيها .

فكانت باكورة أعمال الأصلاح أنه ابتاع من فرنسا فى سنة ١٨٦٨ حوضاً عائماً =

و ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ وما أصدره من الأوامر العالية بتاريخى ٤ اغسطس

= من الحديد لترميم السفن بدلا من الحوض الحجرى الذى بناه محمد على والذى أصبح لا يفى باصلاح السفن الكبرى .

واهتم بعد ذلك بانشاء حاجز الأمواج الحجرى لوقاية السفن من طغيان المياه وجعلها فى أمن من العواصف . كذلك أنشأ بداخل الميناء رصيفاً للشحن والتفريغ وعدة أرصفة أخرى ممتدة داخل الميناء . وقد نالت شركة انجليزية تسمى شركة جرنفلد امتياز أعمال الأصلاح التى بلغت نفقاتها ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه واستغرقت من الوقت من سنة ١٨٧١ لغاية سنة ١٨٧٩

الفنارات

واهتم بانشاء الفنارات لارشاد السفن فبلغ عددها فى ثغور البحر الأبيض ثمانية وفى ثغور البحر الأحمر خمسة عدا ما أنشأه فى خليج عدن .

حروب مصر

كما تكلمنا عن حروب مصر من عهد محمد على وابنه ابراهيم إلى عهد سعيد لا نرى بدا من التكلم عن حروبها فى عهد اسماعيل ملخصا عما كتبه سرهنك باشا. وهى تنقسم إلى قسمين حروب خارجية اشتركت فيها تلبية لدعوة تركيا ولم تفد منها شيئاً اللهم إلا اتخاذ اسماعيل إياها وسيلة لنيل امتيازات جديدة تدنى البلاد من الاستقلال التام . هذا فضلا عن أنها كانت بمثابة ميادين لمران الجنود المصريين وضباطهم على ممارسة القتال والأفادة من تجاريبه .

أما القسم الثانى أو الحروب الداخلية فتشمل حروب السودان بما فيها حرب الحبشة وقد أفادت مصر أكبر فائدة من هذا القسم من الحروب إذ بواسطتها وصلت أملاكها إلى حدودها الطبيعية هذا عدا القضاء على النخاسة .

إخماد ثورة العسير

وقد تكلمنا عن الحروب الداخلية فلا حاجة للعودة إليها . أما الحروب الخارجية فأولها الحرب التى خاضها اسماعيل لاخماد ثورة العسير .

فان تركيا كما سبق أن استنجدت بمحمد على الكبير لصد الخطر الوهابى قد لجأت إلى حفيده اسماعيل لاخماد الثورة التى رفع علمها الأمير محمد بن عائض أمير العسير وصحت نيته على احتلال تهامة اليمن .



جلالة السلطان عبد العزيز ٭

= وقد سبق الكلام عما كان بين السلطان عبد العزيز واسماعيل باشا من أواصر الصلة . فما كاد السلطان أن يلجأ إلى مساعدته حتى لبى الطلب وأنفذ إلى العسير ثلاث أورط من المشاة مزودة بالمدافع وكتائب الفرسان بقيادة الميرالاى اسماعيل صادق بك. فما أن وصلت الجنود المصرية إلى جده حتى اتفق قائدها ووالى المدينة على إرسال الحملة المصرية بصحبة الجنود العثمانية لمهاجمة الثوار من جهة « قنفذة » وبذا قصم ظهر الثورة وبادر ابن عائض إلى تقديم الطاعة. ثم توسط اسماعيل فى العفو عنه لدى السلطان فعفا عنه وأقره فى إمارته وعادت الحملة المصرية وعلى رأسها أكاليل الغار وأرسل السلطان إلى الخديو كتاب شكر وثناء على الجنود المصرية .

حرب كريت

لما كان البلقان أبدا منشأ الفتن والقلاقل فان أمير الجبل الأسود دفع ولاية =

٭ هذه الصورة مستعارة من سعادة أحمد شفيق باشا .



محمود باشا سامى البارودى

= الهرسك إلى الفتنة فى سنة ١٨٦١ مما دعا تركيا إلى تجريد جيوشها لكبح الثائرين .

فلما أن تولى اسماعيل الأريكة فى سنة ١٨٦٣ كانت تركيا ما تزال منشغلة فى إخماد تلك الثورة فلجأت إلى الخديو لامدادها ببعض فرق الجيش لتعسكر فى الروملل حتى لا يتفاقم أمر الثورة . فلبى اسماعيل الطلب وأنفذ فرقة بقيادة اللواء على غالب باشا فاستعرضها السلطان فى الأستانة وسارت إلى سلانيك فمناستير حيث عسكرت هناك .

ولما كانت الثورات فى بلاد الدولة العلية يأخذ بعضها بخناق البعض الآخر فى ذلك العهد فان ثورة عامة نشبت فى جزيرة كريت فى ١٨٦٦ وأخفقت تركيا فى كبحها فالتجأت من جديد إلى مصر .

فلم يتردد اسماعيل فى إنفاذ جيش مؤلف من ٥٠٠٠ مقاتل بقيادة اللواء شاهين باشا (انظر صورته فى ص ٣٧٤) ومعه اللواء اسماعيل صادق باشا وتولت عمارة من الأسطول المصرى تبلغ العشر سفن بقيادة الأميرال قاسم باشا نقل هذه الحملة إلى الجزيرة الثائرة . كما تولت نقل الجنود المعسكرة فى مناستير إلى مكان الثورة .

وكان بين ضباط حملة شاهين راشد بك حسنى الذى ساهم بنصيب وافر فى الثورة العرابية ، والشاعر المطبوع محمود باشا سامى البارودى بطل الحوادث العرابية فيما بعد . وفى حرب كريت هذه كانت نشأة البارودى الحربية وفيها قال قصيدته المشهورة التى مطلعها

أخذ الكرى بمعاقد الأجفان وهفا السرى بأعنة الفرسان

ولما نزلت حملة شاهين باشا إلى الجزيرة اشتبكت بالثوار فى معركة « أبوقرون » =



الزنوج يهاجمون التماسيح فى منطقة السدود أثناء حملة السير صمويل بيكر *

= حيث جرح اسماعيل صادق باشا ونقل إلى مصر وتقرر فى الوقت نفسه استدعاء شاهين باشا وتعيين الفريق اسماعيل سليم باشا وزير الحربية محله .

ولهذا الاستدعاء حكاية طريفة ذكرها محمود باشا فهمى فى الجزء الأول من كتابه البحر الزاخر ص ١٩٩ وملخصها أن الخديو ـ تنفيذاً لسياسة تقديم المعونة لتركيا كوسيلة للحصول على فرمانات جديدة بامتيازات جديدة لتحقيق الاستقلال المصرى اسماً وفعلا ـ طلب فى أثناء هذه الحملة إلى السلطان أن يخوله حق تعيين سفراء لمصر لدى الدول الأجنبية . ولكن الباب العالى أحس بأن غاية اسماعيل هى تعجيل انفصال مصر عن تركيا فرفض طلبه . فغضب الخديو وهدد بسحب الجيش المصرى من كريت أو أن يستحوذ عليها إن لم تجب طلبه .

وزاد اسماعيل باشا سرهنك فى الجزء الثانى من كتابه حقائق الأخبار ص ٣٤١ على هذه الرواية ـ وكان هو ومحمود باشا فهمى معاصرين لهذه الحوادث ـ أن الخديو أوعز سرا إلى شاهين باشا القائد العام للجيش المصرى فى الجزيرة بالعمل على ترغيب سكان الجزيرة فى الانسلاخ عن تركيا والانضمام إلى مصر . فشرع القائد يتردد على رجال =

* هذه الصور وما يتلوها من الصور الخاصة بما صادف حملة السير صمويل بيكر من المفاجآت فى السودان ومنابع النيل مأخوذة عن كتاب « اسماعيلية » للسير صمويل بيكر.



عبد الله باشا فكرى

= الأكليروس فى المعابد ويفرق عليهم المال والهدايا إلى أن علمت الحكومة التركية بذلك فطلبت إلى الخديو عزل شاهين باشا من القيادة ففعل وأرسل بدله اسماعيل سليم باشا .

وعلى كل فان الجيش المصرى بعد وصول قائده الجديد سليم باشا اشتبك مع الثائرين فى موقعة « أرقاذى » وهى من المعارك المشهورة فأنزل بهم الخسائر الفادحة بعد أن أبلى أحسن بلاء مما دعا الخديو إلى أن يرسل له كتاباً بليغاً من انشاء عبد الله باشا فكرى يثنى فيه على همة الجيش ويسجل له ما أبداه من ضروب الشجاعة والكفاءة .

وأنعم الخديو على راشد بك حسنى برتبة اللواء كتقدير خاص لشجاعته. وبعد سجال قصير أخمد الجيش المصرى الثورة نهائياً وقصم ظهرها ثم عاد إلى مصر فاستقبل استقبال الفاتحين وأقام الخديو الولائم لأفراده تكريماً لهم واعترافا بخدماتهم فى ساحات القتال .

حرب البلقان (١٨٧٦ — ١٨٧٧)

تعلم أن وصية بطرس الأكبر كانت تقضى بتمزيق أوصال تركيا ليسهل على روسيا امتلاك الأستانة والاستيلاء على بوغازى البوسفور والدردنيل لذلك جعلت محور سياستها فى البلقان تحريض إماراته على إشعال نار الفتن والثورات فاذا ما انشغل بال تركيا باخمادها ووزعت قواتها للضرب على أيدى الثائرين سهل على الجيش الروسى الانقضاض بكليته على بقية الجيش التركى وتحقيق مآربه .

ففى سنة ١٨٧٥ أشعلت نار الفتنة فى شبه جزيرة البلقان وما لبثت أن امتدت إلى =



اللواء راشد باشا حسني *

= الهرسك ومنها إلى البوسنة فانبرت الصرب لشد عضد الثائرين .

إذ ذاك يممت تركيا وجهها شطر مصر فأمدها اسماعيل بجيش قوامه ٧٠٠٠مقاتل بقيادة الفريق راشد باشاحسني ومن ضباطها محمود بك فهمي صاحب كتاب البحر الزاخر.

فسارت الحملة إلى الأستانة ومنها إلى حدود الصرب حيث انضمت إلى الجيش العثماني فى الحرب التى دارت دائرتها على الصربيين . وأبلى فيها المصريون أحسن بلاء. مما حمل الخديو على الأنعام بالرتب السامية على فريق من الضباط والقواد .

وفى خلال هذه الحرب قتل السلطان عبد العزيز وخلع السلطان مراد وصعد الأريكة العثمانية السلطان عبد الحميد الثانى ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٦

ومن ثم عادت الجنود المصرية إلى الاستانة بعد وقف القتال بين تركيا والصرب. ولكن توقف هذه الحرب كان وقتيا ريثما تتم روسيا استعداداتها . ففى ابريل سنة ١٨٧٧ تجدد النزاع بين تركيا وروسيا ونشبت بينهما الحرب البلقانية فالتجأت تركيا =

* هذه الصورة مستعارة من سعادة أحمد شفيق باشا



الأمير حسن باشا (١)

= إلى الخديو ولكنه اضطر اضطرارا إلى تخييب رجائها هذه المرة بسبب ارتباك الأحوال المالية فى مصر وعجز الخزانة عن الإنفاق على تلك الحملة . ولكن السلطان عبد الحميد أعاد الكرة ولم يقبل العذر .

وكان اسماعيل صادقا فى اعتذاره لأن أصحاب القراطيس ومن ورائهم الدول تشد أزرهم كانوا قد أخذوا يضيقون الخناق على الحكومة المصرية ويتبارون جميعاً فى إرهاق مصر حكومة وشعباً . إذ ذاك رأى الخديو أن من حسن السياسة عدم مغاضبة تركيا ومجافاتها فى هذه الظروف العصيبة فصمم على إجابة طلبها .

ونظراً لأن خزانة مصر كانت وقتئذ خاوية على عروشها عقد اسماعيل مجلس شورى النواب واستشاره فى فرض ضريبة جديدة تدعى « ضريبة الحرب » قدرها ١٠ ٪ من مجموع الضرائب لسد نفقات الحملة . فوافق المجلس وأعد الخديو جيشاً =

(١) هذه الصورة مستعارة من سعادة أحمد شفيق باشا



محمود باشا حمدى الفلكى *

= قوامه ١٢٠٠٠ مقاتل بقيادة نجله الثالث الأمير حسن باشا .

ولما أكملت الحملة معداتها أقلعت بهم السفن المصرية إلى الاستانة ومنها إلى «وارنه» أحد ثغور البحر الأسود . وقد أبلى المصريون — كعادتهم — أحسن بلاء فى هذه الحرب وظلوا مشتركين فيها إلى أن وضعت أوزارها فى مارس سنة ١٨٧٨ ثم عادوا إلى مصر .

التعاليم والنهضة العلمية والأدبية

وننتقل الآن إلى ما يصح أن يعتبر أكبر ما امتاز به عهد اسماعيل باشا ألا هو التعليم وما لحق به من النهضة العلمية والأدبية ملخصا عن كتاب الأستاذ الرافعى بك . فلقد كان اسماعيل «كالدينامو» الذى لا يفتأ يأتى من الأعمال النافعة ما تنوء به كواهل الجبابرة . ولسنا ندرى ماذا كان يكون شأن مصر من هذه الناحية لو أفسح الله فى عهد ذلك الخديو العظيم أو لو لم يتألب عليه أصحاب القراطيس كما فعلوا . ونظرة واحدة تلقيها على هذه المدارس تكفى لأقناعك بما كان يمتاز به عصره الزاهر .

* هذه الصورة مستعارة من سعادة احمد شفيق باشا .

